

إِنْبَاهُ الْأَنْبَاءِ

على تحقيق إعراب لا إله إلا الله
لإبرهيم بن حسن الكوراني

الحق

أحمد گمی

Sarkiyat

BİLİM VE HİKMET VAKFIYAYINLARI

سَرْكِيَّة

سَرْكِيَّة

سَرْكِيَّة

Sarkiyat

إبرهيم بن حسن الكوراني واحدٌ من مشاهير علماء العالم الإسلامي. ألف مؤلفاتٍ جمّةً في مجالات عديدة، مثل الفقه والكلام والحديث واللغة. درس الكوراني مدةً طويلةً في المسجد النبوى بالمدينة المنورة، وكان شيخ الطريقة لمختلف الطوائف في الوقت نفسه، علم العديد من الطلاب، ونوقشت آراؤه - إلى يومنا هذا. للكوراني ثلاثةُ أعمالٍ في كلمة التوحيد "لا إله إلا الله"؛ أهمها كتاب (إثبات الأئمَّة) على تحقيق إعراب لا إله إلا الله في هذا الكتاب يجعل الكوراني كلمة التوحيد نحوًّا وصرفًا ولغوًّا وكلاميًّا، ومثل ذلك، ويناقش الآراء المختلفة في هذه المسألة

هذا العمل، الذي اعتمدنا في تحقيقه أربع نسخ موجودة في مختلف المكاتب العالمية للمخطوطات، يحتوي اثني عشر مبحثاً على عدد حروف كلمة التوحيد؛ فكان المبحث الأول: في إمكانية فني الجنس نفسه من غير نسبة شيء إليه أو نسبة إلى شيء أم لا، وتناول المبحث الثاني كيفية عمل لا النافية للجنس، وكان المبحث الثالث في معنى الاستثناء، والمبحث الرابع في أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس، وتناول المبحث الخامس العامل في التابع وكانت إشكاليته في الإجابة عن السؤال: أي عمل هذا العامل في التابع؟، أمّا المبحث السادس فكان في دراسة قولهم المبدل منه في حكم المنهج، والمبحث السابع في ناصب المستثنى ورافعه، والمبحث الثامن في الكلام على إعراب لا إله إلا الله، والمبحث التاسع في كون "لا إله إلا الله" من أيّ قسم من أقسام القضية؟، والمبحث العاشر في: هل تدلّ "لا إله إلا الله" على توحيد الله في وجوب الوجود؟، والمبحث الحادي عشر في: هل تدلّ "لا إله إلا الله" على توحيد الأفعال؟، والمبحث الثاني عشر في: هل تدلّ "لا إله إلا الله" على توحيد الوجود؟. والفوائد المأكولة في ثانياً هذا الكتاب كثيرةً جليلةً يراها القارئ، ويتلمسها حين يبدأ بقراءته ويتقلّب صفحاته متفكّراً في عرض الآراء ومناقشتها، ومثل ذلك كثير إن شاء الله

Sarkiyat

BİLİM VE HİKMET VAKFIYAYINLARI



إِنْبَاهُ الْأَنْبَاهِ

عَلَى تَحْقِيقِ إِعْرَابِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ حَسْنَ الْكُورَانِي

الْمُحَقِّقُ:

أَحْمَدُ گَمِي

Şarkiyat
BİLİM VE HİKMET VAKFI YAYINLARI

Bu kitabın yayın hakkı Şarkiyat Bilim ve Hikmet Vakfı Yayınları'na aittir. Yaynevi ve yayıcısının izni olmaksızın çoğaltılamaz, kopyalanamaz ya da yayınlanamaz.

تعود حقوق نشر هذا الكتاب لمؤسسة الشرقيات العلوم والحكمة.
لا يمكن تكثيره، نسخه أو نشره دون إذن دار النشر والناشر

إنباه الأنباء

على تحقيق إعراب لا إله إلا الله لابراهيم بن حسن الكوراني

Muhakkik: Ahmet Gemi

ISBN: 978-605-74247-6-1

© Şarkiyat Bilim ve Hikmet
Vakfı Yayınları
E-Yayın/Ekim 2021,
Diyarbakır
Tüm Hakkı Saklıdır

المحقّق: أَحْمَدُ گَمِي

ردمك: ٩٧٨-٦٠٥-٧٤٢٤٧-٦-١

© المؤسسة الشرقيات العلوم والحكمة
الكتاب الإلكتروني / أكتوبر ٢٠٢١ ،
دياربكر

جميع الحقوق محفوظة

Kapak ve Mizanpjaj: Fuat İstemci

Şarkiyat Bilim ve Hikmet Vakfı Yayınları

Sertifika No: 52468

Mimar Sinan Cad. Aslan Apt. A Blok, Kat: 1, No: 2,

Yenişehir/DİYARBAKIR

sarkiyatvakfi@gmail.com <https://www.sarkiyat.org/>

أحمد گمي: ولد سنة ١٩٧٣ في مدينة آغري (Ağrı) شرقيّ تركيا. درس المرحلة الثانوية في ثانوية باتنوس للأئمة والخطباء، ثم التحق بجامعة أتاتورك في مدينة أرزروم (Erzurum)، كلية العلوم والأداب، قسم اللغة العربية وآدابها، وتتابع الدراسات العليا في الجامعة نفسها، فحصل على درجة الماجستير في اللغة التركية وآدابها عام ٢٠٢٤م، ثم حصل على الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها عام ٢٠١٣م بأطروحته الموسومة بـ "إبرهيم بن حسن الكوراني وكتابه إنباه الأنبياء على تحقيق إعراب لا إله إلا الله". هو عضو في الهيئة التدريسية - بمرتبة أستاذ مشارك - في جامعة ماردين آرتوقلو، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، ولا يزال على رأس عمله. له عدد من الدراسات العلمية القيمة باللغة العربية والتركية والكردية والإنجليزية.

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين مُنزِل القرآن بكلامٍ عريٍّ مُبين على سيد الخلق محمد المبعوث رحمة وهداية للثقلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين. وبعد:

لما كان علم التحقيق جليل القدر في إحياء موات الكتب قمنا بتحقيق كتاب (إنْبَاهُ الْأَنْبَاهِ عَلَى تَحْقِيقِ إِعْرَابٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فكلمة التوحيد هذه جمعت المسلمين متفرقين عليها لا خلاف ولا اختلاف، إلا أنها كانت مثاراً لاختلاف النحاة في إعرابها فذهبوا فيها مذاهب وذكروا فيها وجوهاً قد صدوا منها مطالب، ولا يخفى أن الخوض في إعراب لا إله إلا الله قديم جداً قبل عصر المؤلف وبعده.

وقد تناولت الكتاب أنفض عن غبار الزمن فقرأته فحصاً ومفاتشةً فوجدته كتاباً جليلاً يعرض المادة على اثنى عشر باباً على عدد حروف كلمة التوحيد، وقد ذكر المؤلف مناقشات العلماء حول المسائل النحوية وأوجه الخلاف بينهم ومن ثم يذكر رأيه فيها، وكذلك يعرض فلسفة الكلام المتعلقة بمعنى كلمة التوحيد بأسلوب عسير بادئ الأمر ثم يتيسّر شيئاً فشيئاً، فأبان وأجاد.

وقد أدركت الكتاب على قسمين قسم الدراسة وقسم التحقيق؛ أمّا قسم الدراسة فقد تناول حياة المؤلف وشيوخه وتلاميذه وآثاره وقيمة الكتاب وأثره في الخالفين ...

وأما قِسْمُ التحقيق فقد قُمْتُ بنسخ الكتاب وضبط الشواهد ثم خرّجت الشواهد الشعرية والثرية من مَظَاهِرِها وكذلك آي الذكر الحكيم والأحاديث الشريفة ونسبت الأقوال إلى قائلها وعَرَفْتُ بالأعلام وأحلّتُ كلَّ أوئلَكَ إلى مصادرها مُؤْتَقَّةً.

وقد اعتمدَتْ في تحقيق الرسالة على ثلاَث نسخ خطية وهي: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، قسم عارف حكمت برقم (٤١٤/٤١٥) ونسخة مكتبة عاطف أفندي للمخطوطات بإسطنبول برقم (٢٤٤١) ونسخة مكتبة السليمانية للمخطوطات، قسم لاللي بإسطنبول برقم (٢١٥٠).

وما هذا إلَّا جُهْدُ المقلِّ قصدت فيه وجه الله وإخراج الكتاب على النحو الذي أراد له المؤلف أن يكون، فإن أصبتُ بفضلِ من الله ومنْهُ، وإن كانت الثانية فحسبِ إخلاصِ النَّيَّةِ داعيًّاً المولى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم ألقاه على كلمة لا إله إلَّا الله.

المُحقِّق

ترجمة الكوراني

هو الإمام أبو العرفان إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني (برهان الدين، الشهري، الكندي، المدیني). ولد بشهران من جبال الكرد، ١٠٢٥هـ. وأخذ العلم عن محمد شريف الكوراني الصديقي، ثم ارتحل إلى بغداد وأقام بها مدةً، ثم دخل دمشق، ثم إلى مصر، ثم إلى الحرمين. وتوفي في المدينة المنورة سنة ١٦٩٠/١١٠١.

مشايخه:

١. صفي الدين أحمد بن العارف بالله محمد المدین المعروف بالقشاشي.
٢. ملا محمد شريف ابن القاضي محمود بن ملا كمال الدين الكوراني.
٣. ملا عبد الكريم ابن العالمة ملا أبي بكر شارح المحر المشهور بالمصنف.
٤. ابن السيد هداية الله الحسيني الكوراني.
٥. ملا أحمد الكندي الجلي.
٦. نجم الدين ابن شيخ الإسلام بدر الدين الغزي.
٧. الشيخ عبد الباقی الزرقاني الأزهري، وغيرهم رضي الله عليهم أجمعين.

أعماله:

١. إبداء النعمة بتحقيق سبق الرحمة.
٢. الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار.
٣. إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف.
٤. إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله.

٥. الاحتباك في أن النوم لا يضاد مطلق الإدراك.
٦. إخبار الأخبار بأجوبة سؤالات أهل آطار.
٧. إشراق الشمس بتعريب الكلمات الخمس.
٨. إظهار القدر لأهل بدر.
٩. الإعلام لما في قوله تعالى: {وعلى الذين يطيقونه فدية} من النسخ والإحكام.
١٠. الإعلان بدفع التناقض في صورة الأعيان.
١١. إعمال الفكر والروايات في شرح حديث إنما الأعمال بالنيات.
١٢. إفاضة العلام بتحقيق مسألة الكلام.
١٣. افتقاء الآثار بتوحيد الأفعال مع الكسب بالاختيار.
١٤. الإمام الحبيط بتحقيق الكسب الوسيط بين طرف الإفراط والتفرط.
١٥. إمداد ذوي الاستعداد لسلوك مسلك السداد في التوحيد والصفات.
١٦. الأمم لإيقاظ الهمم.
١٧. إنباء الأنبا على تحقيق إعراب لا إله إلا الله.
١٨. الإمام بتحرير قولي سعدي والعصام.
١٩. الاهتمام بحكم إدراك المسبوق الركوع ولم ير الإمام.
٢٠. التحريرات الباهرة لمباحث الدرة الفاخرة.
٢١. تحقيق التوفيق بين كلامي أهل الكلام وأهل الطريق ، أو (تدقيق التطبيق بين كلامي المشرعين وأهل التحقيق).
٢٢. التعريف بتحقيق التأليف.
٢٣. تفسير آية إيمان فرعون.

٤٠. تكميلة القول الجلي في تحقيق قول الإمام زيد بن علي.
٤١. تكميل التعريف لكتاب في التصريف.
٤٢. تكميلة العوامل الجرجانية.
٤٣. تنبية العقول على تنزيه الصوفية عن اعتقاد التجسيم والعينية والاتحاد والحلول.
٤٤. التوجيه المختار في نفي القلب عن حديث اختصاص الجنة والنار.
٤٥. جواب العتيد لمسألة أول واجب ومسألة التقليد.
٤٦. الجواب الكافي عن مسألة إحاطة العلم المخلوق بغير المتناهي.
٤٧. الجواب الحقُّ فيما هو الحقُّ.
٤٨. الجواب المشكور عن السؤال المنظور.
٤٩. جواب سؤالات الشيخ إسحاق بن جمعان.
٥٠. جواب سؤالات أهل اليمن.
٥١. جواب سؤالات أهل جهر بلدة بساحل بحر الصين من بلاد جاوه.
٥٢. جواب سؤالات عن قول تقبل الله والمصادفة خلف الصلوات.
٥٣. حاشية شرح الأندلسية للقيصري في العروض.
٥٤. حاشية على رسالة الوضع للإيجي.
٥٥. ردُّ ما استشكل في بعض كلام محيي الدين بن عربي.
٥٦. رسالة في آداب البحث والمناظرة مع شرحها.
٥٧. رسالة في جواز رؤية الله تعالى.
٥٨. شرح العقيدة الصحيحة.
٥٩. ضياء المصباح في شرح بحجة الأرواح.

٤٤. عجالة ذوي الإنتماء بتحقيق إعراب لا إله إلا الله.
٤٥. العجالة فيما كتب محمد بن محمد القلعي سؤاله.
٤٦. فيض الواهب بجواب سؤال أبي المواهب.
٤٧. القول الجلي في تحقيق قول الإمام زيد بن علي.
٤٨. مجلبي المعاني على عقيدة الدواني.
٤٩. مد الفيء في تقرير ليس كمثله شيء.
٥٠. مرقة الصعود إلى صحة القول بوحدة الوجود.
٥١. مسالك الإرشاد إلى الأحاديث الواردة في الجهاد.
٥٢. المسلك الجلي في حكم شطح الولي.
٥٣. المسلك الوسط الداني إلى الدر الملتفط للصاغاني.
٤٤. المسلك القويم في مطابقة تعلق الخبر لتعلق العلم القديم.
٥٥. مطلع الجود بتحقيق التنزيه في وحدة الوجود.
٥٦. نبراسُ الإيناس بأوجوبة أهل فاس.
٥٧. النبراس الكاشف للالتباس الواقع في الأساس لعقائد طائفة سموا أنفسهم بالأوكياس.
٥٨. نظم الزبرجد في الأربعين المسسللة بأحمد. وعشرات أخرى من أعماله.

الله العَزِيزُ الرَّحِيمُ

الحمد لله الذي نصبَّ لِلأقوافِ والأرضِ على عدليته
وأنسانِيَّةِ مُشَدِّدِ العَدْلِ لِلأهْمَامِ وَإِنْدَرِيَّةِ
عَيْنِيَّةِ الْأَبْلَى إِلَيْهِ الظَّرِفُ مُعَذَّبُهُ طَهْرٌ
عَلَيْهِ بِهَا لَوْقَيْسَيَا وَتَحْرِيَّكَبِرُّيَا دَاهَرُونَا
مَهْرَجَهُ تَهْرِدَهُ دَاهِلَهُ لَيْلَهُ دَاهِلَهُ شَيْئَيْكَبِرُونَا
شَفَّهَهُ شَفَّالَهُ دَاهِلَهُ لَيْلَهُ دَاهِلَهُ اِنْجَهُونَا
كَلْكَنْيَيْكَهُ الْمَكَانَ سَمِّيَّهُ، **اهَدَهُ** عَلَيْهِ عَلَيْهِ هَلَانَا

والإذندة القراء ي Finch العلوم سلسلة مدادات
معانع المتن تهادى لالله الراسته عن سلسلة
وأنا ملهم لفلاش وفلش ماجا وفلش برو وفلش بيل
تهليله اما بعد نهل الملاهي المتقد هولنقول
السيد العرب عائشة بكلمة التوحيد ماعرضه
الكلام في الاغرب عن الوجه الذي ذكره في الاغرب
وماتيقت عليه التحقين من المادي على وجهه بسيط و
الاستيعاب لهدا ترتبتها او لا فمع الاستئناف
عن قواعد اغبار لا لل الله افالله وثانياً ل الله الله
على تحقين اغبار لا لل الله افالله وثانياً ل الله الله
ما اورددها تلك الوجه من خلاص الشهادات
وكشف بدوره تدققاته ما ذكره ايمانه حول ذلك
المضادات فانها كما اختلفت في معهودية الالقوس
واسعها اقوى الالباب كذلك اختلفت في اغبار
كلمة التوحيد لقول اصحاب مساعدة الاغرب يمكن
وليس من من اعرف الى التزير ومنهم من اخر الى التبيه
ونفهم من جمعها وعاشرها لكنه مولاه من هم على الى
حاصل المعرفة من عاليه اصول الصناعة ومنهم من مال
لاظاهر الصناعة عن غير الفنادل لال غرفة منه من
بعض جماعته عاد للذريان تخفيف المقام وتوسيع المقام
موقوف على تفصيل الموجات وتقدير تواترها
مهلهم بعلم ان كشف مضادات اذ من تكون في هذه
الصلة وبيان قد اخراج اخرين من جهة المتصد وما



مكتبة الملك عبد العزيز (م)

ما ذكر في تأليفه شيئاً شيئاً . وإنما يذكر الكتاب مصدره
لما يزيد عن ذلك فنونه وأدبياته . وإنما ينزل على المؤمن
الكتاب إلى النبوة ولهمه حذراً . ثم يذكري ذكره في ذلك
كتاب فرقين وأعني به كل ما ذكر أعلاه . كل شيء

صلابة يدو و مونتاجها ، ولذلك لا ينفيه مع الانقسام
و تقسيب لا . و سُم عليه تسميات ينفيه ، لأن سكينه نابيل
ك افضل بزبس ، الان تقسيب و تجليلا . و كي ابو متحاب
الذين كانوا لا يلحدوا بخوبها ولا ينكحونها بغيرها . ولكن
لسكينه المفتوحة ، والانقسام ، المفتوحة ، لا .

الاکاداعیلی والدفیدۃ للطائفة بیغین الدوام سلاسیل
مذکون است متحفظة شهادة لدالله الایله وعیمه سکسیلای
ومنها ها لاریل و مدلل سعیاب و مدلل دلیل بیلایا
ما پنهد مده ایه الدکیلی الموده و هو المول التبید . المرب
عایلین بکلما المخوید . ماعصیل کلما لاریل عرلاریو
لیه کرده بی المحراب . و ماینون غلیه المعنیین من الماء
عویجه المسطوا لاستیعاب ~~و~~ لاریقه ما لاریخ المتناه
عن فیواز غراب لدالله الایله . و تایا باینا ایانه مکی
تغیین امراب لدالله الایله . بیز شوارد تغیین ایندا و دو
نیلک المخوی میغاییب الشهاب . و تکیل بیوقا زدیقانه
ماد کرده کایه مسؤولک المعدلات دانه کا اخلاقی فیتمه
الله المقرر لایم سچانه ایه ایلیک کلکل تلفن
دیعاب کلما المتفق ایلک ایخان مصنفه المعرفه اند

مكتبة عاطف أفندي (ع)

١٩٥

كتابه يوم السبت المبارك زاده شهراً شهرين لما يزيد من شهرين
سنة مائة وعشرين وعشرين لغير النبوة على صاحبها الفضل
المصلحة والسلام على يد العبر القترة

في الفتن بما ينادي

عبد الله الأزهري

غزاله في الأذى

دفعه للهوى

أمير

الر

م

السنة شركت بي من الناس في المدينة المنورة سنة ثم كتب
القينة في هذه السنة سنة وكان الشروع في الاتصال بالتكلف به
الحادي عشر للهجرة من هذه السنة فالخلاف عليه عيناً الشروع ومن
بالاتفاق على الموارد في مدحية بيته لا يرضى سكبي المغافل والمجهول
وسلم بيدهم الواقفان كل ما أورده من الأحاديث المسندة عن
الظاهر في الكبير في متقدمة كتاب البدار الشيرفي ورواية الحجيم
الأخير للحافظ أبي الحسن علي المديسي حديث الحافظ الكبير
بحطاله الخطأ بذكره كذلك كلما كان في الضربي في الأسط
في بخط الخطأ أن جعل على مدارس الدين المشرقي وكلما كان عن الحال
المشرقي وإن في سجنه أرشاد المدري وخط الخطأ المشرقي
من بند المكي وكلما كان عن ابن حبان بتوبيخ كتاب مدار العادات
ليبيه بدار حسان لایللس فاسق انصوا ولو اني اخط الغنم عمر
أبي هند واحمد بن الأوزاعي وزاده من التفاسير بقوله في الخطأ
فيه وآدم من الخطأ أو قلم الخطأ سلطاناً وأيا التفاسير في عامها
وبعدها بخط الخطأ أن يجدد بعضها بخط الخطأ الخطأ الشعري
وبعدها بخط غيبة ما أورده من السراج الحسيني بقوله سجنه
المنفج الحليم اللئن لي الجعفر ساروا على باب الحديث من الأذين
والآخر ودرضاهم وفهم درفتنا بالعلم وبعملنا من فعلنا كالهذا
الله طهرا وباطننا أو لا آخر عنده وكيف ما ندين وشكى الله تعالى سيدنا
محمد عليه السلام صغيره اصحابه وسلم سجان ربك زبت المزعجاً يصفع
وسلام على الرسلين والحمد لله رب العالمين • وكان العزاع من

كتابه

لَسْمَ اللَّهِ الْأَنْجَمِ
الْمَدْحُوَةُ الَّتِي نَسْبَتْ إِلَيْنَا الْأَقْرَافُ وَالْأَقْسَمُ بِهَا
سَبِيلًا مُشَاهِدًا لَمَّا لَمْ يَأْتِهِمْ وَمَنْ أَدْعَهُمْ بِهَا
فَيُلَامُونَ تَدْبِيرًا إِلَى الْأَلْبَابِ الْمُقْرَنَةِ مُضْعَوْعًا تَه
فَاحْتَاطُوا بِمَا شَاءَ مِنْ عَلَى جَاهَلًا وَقَيْسَلًا وَجَاهَلًا فَكَبِيرًا
ذَانِهِ وَتَوَاهُ فَأَقْرَبُوهُ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنْ رَسْكَنَهُ
شَكَرَعَدَهُ مِنْ قَلْمَانَهُ شَاءَ إِلَيْهِ دَلِيلًا وَلَئِنْ حَدَّوْهُ لَيَطْبَعُ
بِهِمْ مُكْثُرًا تَحْتَ بَطْحَهِ ادْكَانَ سَبِيلًا أَهْدَاهُنَّا
إِلَى تَوْجِيهِهِ إِيمَانًا تَزَلَّلُ عَاصِمًا مِنَ الْفَرْقَانِ تَزَبَّلَهُ
وَالْكَوْكَبُ عَلَى إِدَانَتِ الْأَطْرَافِ وَلَوْلَكُمْ مَطَاعِنَهُ أَجْزَلَهُ
وَالشَّهَدَةُ إِنَّ الْأَلْأَاهُمْ لَنْ يُبَدِّي مُكْتُوبَ كَلِيلَهُ أَنَّهُ
كَانَ مُكْتُوبًا كَيْدَهُ وَأَشْهَدَ إِنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا مُرَسَّلَهُ
الْحَارِيَ الْمُغَانِمُ لِهِ لَهُ ذَلِكَ تَقْطُوفُهُ اتَّدَلِيلًا فَإِنَّهُ
يُبَشِّرُ لِتَمِيمِ كَارِمِهِ الْأَخَافِ بِمُعَاذِنَهُ شَاءَ الْأَلْبَابُ
شَاءَ سَبِيلًا وَاتَّزَلَ إِلَيْهِ الْكَتَابُ مُسْرَفًا لِمَا لَيْسَ بِهِ مِنْ
الْكَتَابِ بِزَوْدٍ وَأَخْلَافِهِ وَأَسْرِيَهِ الْأَلْبَابُ الْمُلْمَلُ الْمُلْلَى
الْمُسْتَوْنُ وَالْمُحَمَّدُ جَرِيلًا فَمَنْ تَفْعَلُهُ فَكَانَ قَابِ

عن الطلاق من الكسر في مقوله من كتاب السيد المبارك زوار الحج
 الكبير لحافظ ابن حجر على البيهقي أحد شيوخ الحافظين باب حجر
 والكتاب يحيى عليهما السلام شيخاً للحافظين باب حجر وذلك كل ما ذكر عن البار
 في الأدلة فهذا كتاب الفتاوى باب حجر شاعرها مشيد السيد المبارك
 وكل مكان من مجال المشرق فانه مشيخة اشارات السيد
 وهو خط الطلاق الجم عزفه هذللي وكل مكان عن ابيه
 شهوة كتاب مدار والطلاق لازوازه ابن جحان بن الحسن
 اليهني اصنه وصوتها اخجلوا الجم عزفه خود والحدث الذي
 اوردها من الشفيف شهوة شعراً ملهمة خططه فراغه
 الخفاف او لهم لما حافظوا على النسخة راوا النسخة عن جامعها
 وبعضاً بخط الطلاق باب حجر وبعضاً بخط البارحة الماء
 السجدة او بعضاً بخطها ملهمة فراواها اوردها من الرائع الجميل
 شهوة مشيخة البارحة رحمة الله تعالى اجمعين وسائر
 اصحاب المدرستين الاوليين والاعززين ورحماتهم وبفهم
 ونفعنا بالعلم وجعلنا من اهل الالام الالله
 ظاهرها باطنها اولاً وآخرها بركاته آمين
 وصراحته سيسلا امير وعلمه الله فتحية
 اجمعين وهم سبطان رب رب
 العزة يسرون وسلام
 على المرسلين ولله ولله
 رب العالمين



مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم [ب ١]

الحمد لله الذي نصب في الآفاق والأنفس على وحدانيته برهانا سليلا^١ ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^٢ ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^٣ ندب أولي الألباب إلى النظر في مصنوعاته فأحاطوا بما شاء من علمه إجمالاً وتفصيلاً وتحираوا في كبريات ذاته وتاهوا فلم يهتدوا إليه سبيلاً؛ من ليس كمثله شيء كيف يجد من مثنه أشياء إليه دليلاً وأني لحدودٍ أن يحيط بمن هو بكل شيء محيط إنه كان مستحيلاً.

أحمده على أن هدانا إلى توحيد إيماننا بما نزل على عبده من الفرقان تنزيلاً، وأشكره على أن أولانا من لطائف نعمه وطرائف كرمه عطاه جزيلاً، وأشهد أن لا إله إلا الله الذي بيده ملائكة كل شيء، إنه كان على كل شيء وكيلًا.

وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله الهاudi إلى مفاتيح الجنة التي ذلت قطوفها تذليلًا، فيما من بعثه ليتمم^٤ مكارم الأخلاق^٥ فجمع له ما ذهب فيسائر الأنبياء شماليلاً^٦، وأنزل إليه الكتاب مصدقاً بين يديه^٧ من الكتاب توراة وإنجيلها، وأسرى به

^١- في هامش : في القاموس: "سليل مسلول وسل انتزاعك الشيء وإخراجه في رفق"، انتهى.

^٢- اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٨ .

^٣- اقتباس من سورة النساء، الآية: ١٢٢ .

^٤- في ل : لتميم.

^٥- في هامش م وع: قال ﷺ: إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق، متفق عليه. عن أبي هريرة رضي الله عنه.

^٦- في هامش م: في القاموس: "ذهبوا شماليل فرقا".

^٧- في ل : مصدقاً لما بين يديه.

إلى السماوات العلي إلى المستوى وأخدمه جبريلا، ﴿ثُمَّ دَنِي فَتَدَلَّ، فَكَانَ قَابَ
فَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^٨ فأهله لما شاء تأهلا.

صل عليه صلاة يغدو دق^٩ من سحائبها وابل^{١٠} كل كمال يفيده مع الأنفاس
رفعه وتفضيلا، وسلم عليه تسلیما يفيض من ظلال سکائبه نائل كل إفضال يزيده مع
الآنات تعظیما، وتبجيلا^{١١}، وعلى آله وأصحابه الذين كانوا للإهتداء نجوما ولأراضي
القلوب أهاليا^{١٢}، ولغليل الأكباد العطشى [٢١] والأفتدة الظماء بفيض^{١٣} العلوم
سلاميلا^{١٤}، ما دامت مفاتيح الجنة^{١٥} شهادة أن^{١٦} لا إله إلا الله وعینها سلسيلها،
وما هل هلال^{١٧} وتهلل سحاب وانهل وبل وهلل مهمل تهليلا.

^٨- اقتباس من سورة النجم، الآية: ٩-٨.

^٩- في هامش م: في القاموس: "اغدق المطر واغدو دق كثر قطر".

^{١٠}- في هامش م: مطر شديد.

^{١١}- في هامش م وع: قال ﷺ: إن الله أعطى موسى الكلام وأعطاني الرؤية وأفضلني بالمقام المحمود والمحظى
المورود. أخرجه ابن عساكر عن جابر.

^{١٢}- في هامش م: في القاموس: "الهلال لرفق من المطر جمعه أهلة وأهاليل وفي القاموس ماء زلال كغبار سريع
المر في الحلق بارد عذب صاف سهل سلس وماء سكوب منسكب أو مسکوب والنائل العطا".

^{١٣}- في ع: بفيض.

^{١٤}- في هامش م: السلاسل جمع سلسال كخلحال الماء العذب والبارد على ما في القاموس.

^{١٥}- في هامش م: سيعجيء في الحديث الأول في الخاتمة إن شاء الله.

^{١٦}- "أن" ساقطة من لوع.

^{١٧}- في هامش م: في القاموس: "هل الهلال ظهر وتملل الوجه والسحاب تلألاً وهل المطر اشتد انصبابه وهلل
قال لا إله إلا الله" ، انتهى. وفي ع : هلاميل.

أما بعد فهذا أيها الذكي المتوقد^{١٨} هو القول السديد المعرف بما يتعلق بكلمة التوحيد مما معظمه الكلام في الإعراب عن الوجوه التي ذكروها في الإعراب وما يتوقف عليه التحقيق من المبادي على وجه البساط والإستيعاب ولهذا ترجمناه^{١٩} أولاً بـ

"رفع الاشتباه عن قواعد إعراب لا إله إلا الله"

وثانياً بـ

"إنباه الأنباة"^{٢٠} على تحقيق إعراب لا إله إلا الله"

ينور بشوارق تحقيقاته ما أوردوها في تلك الوجوه من غياب^{٢١} الشبهات ويكشف ببوارق تدقيقاته ما ذكروا^{٢٢} فيها من حوالك^{٢٣} المضلالات^{٢٤} فإنه كما اختلفت في معرفة الله القدس الواسع سبحانه آراء أولى الألباب كذلك اختلفت في إعراب كلمة التوحيد أقوال الأصحاب صناعة الإعراب فكما أن أولئك منهم من انحرف إلى التزييه ومنهم من انحرف إلى التشبيه ومنهم من جمع جمعاً مشروعاً، كذلك هؤلاء منهم من مال إلى حاصل المعنى من غير رعاية أصول الصناعة، ومنهم من مال

^{١٨} - في هامش م: الذكاء سرعة ذكي كرضي وسعى وكرم فهو ذكي والوقاد ككسان الطرف الماضي كالمتوقد والظرف الكناية ظرف الكرم، كذا في القاموس.

^{١٩} - في ل وع: ترجمته.

^{٢٠} - في هامش م: الأول مصدر، والثاني جمع تبيه بمعنى شريف.

^{٢١} - في هامش م: الغيّب الظلمة.

^{٢٢} - في ع : ذكروها.

^{٢٣} - في هامش م: والحلكة بالضم والحلك محركة شدة السواد حلك كعرج فهو حalk، كذا في القاموس.

^{٢٤} - في هامش م: المضلالات: الشدائـد.

إلى ظاهر الصناعة من غير التفات إلى المعنى، ومنهم من جمع جماعاً مسماً على ذلك
بأن تحقيق المقام وتوضيح المرام موقوف على تفصيل أصول مجملات وتقدير أمهات
قواعد مهمات منها ينتظم برهان كشف معضلات فإن من تكلم في هذه المسألة وكان
قد أدخل بها انحرف عن جهة المقصود وما [بـ 2] حل بها فتراه يقع في إشكال يرى
أنه مغلق دونه أبواب الجواب أو يتفضى^{٢٥} عنه بما يقضي العجب العجاب حتى من
هو في صناعة النحو لا ينكر مقامه أو هو فيها إمام كالعلامة الرمخشري^{٢٦} وأبي
حيان^{٢٧} ومن قيل فيه إنه أنجح من سيبويه^{٢٨} ألا هو ابن هشام^{٢٩} إذا جاء إلى
المطلوب فإما أن ينحرف إلى ما لا يساعد المعني ولا الصناعة في البيان أو يستشكل
ما جوابه ينتظم من أصول قد تضمنها تصانيفهم وتصانيف غيرهم من أئمة اللسان،
فكأنه لم يكن تلك الأصول في حين من دهرهم شيئاً مذكورة، ولا في بطون
تصنيفاتهم^{٣٠} أمراً مسطوراً، ذلك لتعلموا أن الله الذي لا يخلف علية شئون في

٢٥ - في ع : يتقضى .

^{٢٦} - هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمختشري، (أبو القاسم، جار الله) مفسر، محدث، متكلم، نحوبي، لغوي، بياني، أديب، ناظم، ثائر، مشارك في عدة علوم، مات سنة ٥٣٨/١١٤٤. راجع: معجم المؤلفين، ١٨٦/١٢.

^{٢٧} - هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الحبابي، الأندلسي (أثير الدين، أبو حيان) أديب، نحوى، لغوى، مفسر، محدث، مقرئ، مؤرخ، مات سنة ٧٤٥/١٣٤. راجع: معجم المؤلفين، ١٢٠/١٣٠.

^{٢٨} - هو عمرو بن عثمان بن قتيبة سيبويه (أبو بشر). أديب، نحوى، مات سنة ١٨٠/٧٩٦. راجع: معجم الملغز، ١٠/٨.

^{٢٩} - هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنباري، المعروف بابن هشام (جمال الدين، أبو محمد). نحوه، مات سنة ٧٦١ / ١٣٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ٦٣٦ / ٦.

٣٠ - في ل : في صحائف تصنيفاتهم.

الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ^{٣١} ﴿لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾^{٣٢} ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾^{٣٣} {وَكُلُّ مُيسَرٍ لَمَا خَلَقَ لَهُ}^{٣٤} ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكٌ لَهَا﴾^{٣٥} {وَمَا يَمْسِكُ فَلَا مُرْسَلٌ لَهُ}^{٣٦}.

ولما كان الأمر كما ذكر حاولت أن أحير هذه المسألة بتوافق الله تحريراً شافياً وأفصلها تفصيلاً بتحقيق مباديها ومقداصها وافيها، وأقر أمهات تلك الأصول في مباحث على سبيل التفصيل، وأحررها على وجه يرتاح إليه روح سيبويه وتقر به عين الخليل^{٣٧} إذا نظر فيها تلقاها بالقبول كل منصف حاذق عظيم ويرغب فيها ولا يرغب عنها ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَةِ إِبْرَاهِيمَ﴾^{٣٨}.

ثم بعدها يقع الشروع في مبحث الكلام على إعراب الكلمة التوحيد مؤسساً على ما مهدت في القواعد المقررة على طرز جديد ونمط سديد والنظر فيه من الذكي

^{٣١} - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ٥.

^{٣٢} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

^{٣٣} - اقتباس من سورة طه، الآية: ٥٠.

^{٣٤} - راجع: سنن ابن ماجه، ٣٥/١، رقم: ٩١.

^{٣٥} - اقتباس من سورة فاطر، الآية: ٢.

^{٣٦} - راجع: الموطأ، ٢٦٩/٢، رقم: ٦٥٥.

^{٣٧} - هو الخليل بن أحمد الفراهيدي. هو صاحب العربية والعروض كان آية في الذكاء في استخراج مسائل النحو وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب وعمل أول كتاب في المعاجم المعروف بـ"العين". مات سنة

١٧٥ . راجع: معجم المؤلفين، ٤/١١٢.

^{٣٨} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

المنصف على ذلك شهيد ويدرج فيه ما نقل [٣١] عن ناظر الجيش^{٣٩} في شرح التسهيل مما يتعلق في هذه المسألة من الأقوايل ويشرح كلامه شرعاً يميز به القشر من اللباب ويتجلى فيه جلية الحق التي كانت من وراء حجاب؛ فإنه تكلم في تلك الأقوال التي جمعها بالجرح والتعديل، فجرح مما جرح ما عليه يعول ورجح ما على فساده يدل الدليل.

ثم يدرج فيه ما يتعلق بالإعراب من رسالة الأستاذ الحق المهمام^{٤٠} والعلامة المدقق القميقام^{٤١} مولانا جلال الدين محمد الدواني^{٤٢} أحله الله دار الخلد التي قطوفها دواني، فإنه عمل في هذه المسألة رسالة هي كما وصفها في خطبتها مباحث موردة على وجه فيه إشارة إلى المنقول والمعقول وإلى ما عليه أرباب المكافحة في الأصول، غير أنه عدل فيها عن المشهور لأمر إذا تأملته لا يكون موجباً للعدول، واختار ما إذا راجعت الأصول وراعيتها قد لا تتلقاه بالقبول وسيكشف جلية الحال إذا انتهى الأمر إلى الكلام على ذلك المقال إن شاء الله الكبير المتعال.

ثم يعقب هذا البحث إن شاء الله مباحث أخرى مما ذكرها العلامة الدواني ونبه إليها وما لم يلم بها ولم يرجع عليها.

^{٣٩} - هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم التميمي، المصري، الحلبي، المعروف بناظر الجيش (محب الدين، أبو عبد الله) نحوبي، بياني، مات سنة ٧٧٨/١٣١٧. راجع: معجم المؤلفين، ١٢١/١٢.

^{٤٠} - في هامش م: في القاموس: "الهمام كغراك الملك العظيم الهمة أو السيد الشجاع السخي خاص بالرجال كالمهم ثم قال والمهمهم بالكسر الأسد كالمهمام والمهمهم بالضم".

^{٤١} - في هامش م: والقمقام ويضم السيد والأمر العظيم والبحر.

^{٤٢} - هو محمد بن اسعد الصديقي، الدواني الشافعي (جلال الدين) فقيه، متكلم، حكيم، منطقى، مفسر، مشارك في علوم. مات سنة ٩٢٨/١٥٢٢. راجع: معجم المؤلفين، ٩/٤٧.

ثم نختم الكتاب بما تيسر من الأحاديث الواردة في فضل كلمة التوحيد عسى أن يعود ببراتها على الكتاب وصاحبه ومن بلغ بفضل الله ورحمته إنه حميد مجيد.

ثم نذيل^{٤٣} الأحاديث بذكر سند تلقين الذكر المتصل إلى النبي ﷺ تبركاً بذكر رجال السنن الذين هم كلمات الله التامات المستنزل بذكرهم الرحمة من الله الرحمن الرحيم منزل البركات وعلى الله الذي بيده ملکوت كل شيء الإعتماد أن يهديني [بـ3] سبيل الرشاد ويسلك بي مسلك السداد إنه ولي كل توفيق وإمداد. آمين.

^{٤٣} - في ل: ثم يذيل.

المبحث الأول

في أن نفي الجنس نفسه من غير نسبة شيء إليه أو نسبة إلى شيء، هل هو ممكن أم لا؟

السيد -قدس سره- ذكر في حاشيته على المطول نقاً عن صاحب المفتاح في "مباحث القصر": "أن أنفس الذوات يمتنع نفيها وإنما ينفي صفاتها وتحقيق ذلك يطلب من علوم آخر"^{٤٤}، انتهى.

واختلفوا في المراد بالذوات فمنهم من زعم أن المراد بالذوات الأجسام وجعل الحوالة راجعة إلى الطبيعتيات ومنهم من قال: إن المراد بالذوات حقائق الأشياء، لأنها عند المعتزلة^{٤٥} ليست مجملة يجعل جاعل فلا يمكن توجيه النفي إليها وإنما المنفي عنها والمثبت لها الوجود وما يتبعه من الصفات؛ وجعل الحوالة راجعة إلى علم الكلام وعلى كل منهمما كلام^{٤٦}.

^{٤٤} - راجع: مفتاح العلوم، ص: ٢٩٠.

^{٤٥} - المعتزلة: هم أصحاب واصل بن عطاء الغزال اعتزل عن مجلس الحسن البصري. راجع: التعريفات، ٢٨٢/١.
^{٤٦} - في هامش م: قال -قدس سره- في حاشية المطول: منهم من زعم أنه نقل عن السكاككي أن المراد بالذوات هي الأجسام. فإِنَّمَا لا تنتفي بل تتبدل عوارضها في غير الكون والفساد وصورها النوعية فيها. وأمَّا أنه ينفي جسم من بين بمعنى أنه ينعدم مطلقاً فمحال بل يصير الجسم بتبدل الصورة الجسمية أو النوعية جسماً آخر وجعل الحوالة راجعة إلى الطبيعتيات حيث بين فيها أن أجزاء العالم لا تحتمل الزيادة لامتناع التداخل ولا للنقصان لامتناع الخلل. قال ويرد عليه بعد كون ذلك البيان مربعاً خروج القصر الواقع في الأعراض عن هذا التحقيق. فلذلك اختار بعضهم أن المراد بالذوات حقائق الأشياء. وهي متقررة في أنفسها ليست مجملة يجعل جاعل عند المعتزلة، فلا يمكن توجيه النفي إليها. إنما المنفي عنها والمثبت لها الوجود وما يتبعه من الصفات وتحقيق ذلك موسهل إلى علم الكلام. قال -قدس سره- ويرد عليه أيضاً أن ما ذهبوا إليه من تعزز ذات الأشياء حقائقها في أنفسها من غير أن يتعلق بها جعل جاعل يقتضي استحالة توجيه النفي والإثبات إليها بمعنى جعلها متنافية في الواقع أو مثبتة. فإِنَّه أيضاً محال لاشتماله على تحصيل المحاصل وإثبات الثابت لا بمعنى الحكم بشوئها أو انتفائها. فإنَّ الأول لا شك في إمكانه وصدقه. وأمَّا الثاني فيكون كاذباً لكنه ممكن وإنَّ لم يعتقدوه مخالفوهم والكلام هنا في المعنى الثاني دون الأول.

والتحقيق ما ذكره السيد -قدس سره- في حاشية المطول حيث قال: "ولا يبعد أن يقال كما أن الذات يطلق بمعنى الحقيقة فيتناول الجوهر والأعراض ويطلق بمعنى القائم بذاته فلا يتناول الأعراض كذلك يطلق على المستقل بالمفهومية، أي: المفهوم الملحوظ بالذات وهذا معنى ما قالوا: الذات ما يصح أن يعلم وينبئ عنه وحينئذ تطلق الصفة على ما لا يستقل بالمفهومية، أي: ما يكون آلة للاحظة مفهوم آخر ولا خفاء في أن الحكم بالنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى النسب الحكمية التي هي صفات بهذه المعنى فإنك إذا تصورت مثلاً زيداً أو الإنسان أو السواد ولم تتصور شيئاً آخر معه^{٤٧} أصلاً لم يتأت^{٤٨} [إ] منك نفي ولا إثبات وإن تصورت معه مفهوم الوجود أو القيام أو القعود ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لنفي ولا إثبات أيضاً وإن لاحظتها فإما إن تجعلها ملحوظة بالذات لا من حيث إنها نسبة الوجود أو القيام^{٤٩} إلى أحدهما فلا يمكنك أيضاً إثباتها ولا نفيها. نعم يمكن أن تجعلها محكوماً عليها أو بها فتقول نسبة الوجود إلى زيد واقعة أو تقول هذه النسبة نسبة الوجود إلى زيد وإنما إن تجعلها آلة للاحظة الطرفين وتلاحظها من حيث إنها آلة بينهما فحينئذ يمكنك نفيها وإثباتها؛ فظهر أن الحكم بالنفي والإثبات يمتنع ورودها على الذوات، بل لا يتوازدان إلا على الصفات التي هي النسب الحكمية من حيث إنها ملحوظة بين أطرافها وآلة لتعرف أحواها^{٥٠}.

^{٤٧} - في ع : ولم تتصور معه شيئاً آخر.

^{٤٨} - في ل : ولم يتتصور معه شيئاً أصلاً يتأت.

^{٤٩} - "أو القعود ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لنفي ولا إثبات أيضاً وإن لاحظتها فأما إن تجعلها ملحوظة بالذات لا من حيث أنها نسبة الوجود أو القيام" ساقطة من ع.

^{٥٠} - راجع: شرح مطول، ص: ٢٣١.

ثم قال -قدس سره- "وما^١ ذكرناه يتم وجه تحقيقه في القصر ويكون الحوالة راجعة إلى العلوم التي يعلم بها الحال الذي يتوازد عليه النفي والإثبات بحسب الحقيقة،"^٢ انتهى.

وحاصله أن النفي لكونه لا يرد بحسب الحقيقة إلا على النسب^٣ الحكمية من حيث إنها ملحوظة بين أطرافها^٤ لا يمكن أن يتوجه إلى نفس مدخله الذي لم يتصور معه نسبة بينه وبين غيره لأن النسبة لا تتحقق إلا بالمتضمنين فإذا انتفى أحدهما انتفت النسبة ومتى انتفت النسبة انتفى مورد النفي الذي إليه يتوجه بحسب الحقيقة فلم يتأت حينئذ نفي كما لم يتأت إثبات.

قال -قدس سره- في حاشية الشرح القديم^٥ للتجريد: "السلب رفع النسبة الإيجابية المتضورة بين بين فحيث لا يتصور نسبة لم يتصور هناك إيجاب ولا سلب ولا

^١- في ع : بما.

^٢- راجع: شرح مطول، ص: ٢٣٢.

^٣- في ع : النسبة.

^٤- في ل وع: بين طرقها.

^٥- في هامش م: هو الشرح المسمى بسديد العقائد في شرح تحرير القواعد لشمس الدين محمد بن أبي القاسم ابن أحمد الأصفهاني. وفي الطبقات الصغرى للناظر السبكي محمد ابن أبي القاسم عبد الرحمن ابن أحمد ابن محمد الأصفهاني. شيخنا شمس الدين أبو الشنا ولد بإصفهان سنة ٦٧٤ وقدم القاهرة ودرس بالعربية بعد أن درس بدمشق في الرواحية. وكان بأرعا في ...؟ انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة وصنف شرح مختصر ابن الحاجب وشرح المطالع للأرموي وتحرير النصر الطوسي وشرح قصيدة الشاوي في العروض وصنف ناظر العين في المنطق وشرح مقدمة ابن الحاجب وشرح البديع لأبي علي وطوالع البيضاوي ومنهاجه وعمل تفسيرا. قال الصفديرأيت يكتب تفسيره من خاطره من غير مراجعة، مات في ذي القعدة سنة ٧٤٩ بالطاعون العام، انتهى.

يكون ذلك ارتفاعا للنقضيين وإنما ارتفاع النقضيين أن يكون [ب٤] هناك نسبة متصورة لا يصدق إيجابها ولا سلبها" انتهى.

وقال الرضي^{٥٦} ما نصه: "وأما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد - كما ذكرنا - يعني كالتنوين في "زيد قائم" وقد يحتاج إلى الجملة كحرف النفي والإستفهام وحرف الشرط"^{٥٧}، انتهى. فعد حرف النفي من الحروف التي تحتاج إلى الجملة.

فظهر أن النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها إلى نسبة شيء ما إليه إن لم يكن مذكورا يقدر البتة؛ وإن ورد على الحكم به كان متوجها إلى نسبة شيء ما كذلك إن لم يكن مذكورا يقدر قطعا؛ وتبين أن "لا" التبرئة في نحو: "لا مآل ولا أهل" يتبعن أن يتوجه إلى نفس مال وأهل من غير أن يقدر له خبر أصلا وأن الحق؛ في معنى قولهم وبنو تميم لا يثبتونه، أي: إذا علم هو أنهم يتزمون حذفه لا أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا.

فما اعترض به الإمام فخر الدين الرازي^{٥٨} - رحمه الله - في تفسير الكبير على النحوين في تقديرهم الخبر لـ"لا" التبرئة في "لا إله إلا الله" بقوله: "أي حامل يحملكم على التزام هذا الإضمار، بل نقول حمل الكلام على الظاهر أولى من ذلك الإضمار

^{٥٦} - محمد بن الحسن الإسترابادي، السمنائي نزيل النجف (رضي الدين) نحوبي، صوفي، متكلم، منطقي، مات سنة ٦٧٦/١٢٨٧. راجع: معجم المؤلفين، ٩/١٨٣.

^{٥٧} - راجع: شرح الرضي على الكافية، ٤/٤٢٦.

^{٥٨} - محمد بن عمر أحمد بن الحسين أبو عبدالله فخر الدين الرازي أصله من طبرستان ومولده في الري ويقال له ابن خطيب الري، مات سنة ٦٠٦/١٢٠٩. راجع: موسوعة الأعلام، ١/٢٢٠.

الذي ذكرتم لأننا لو التزمنا ذلك كان معناه لا إله في الوجود إلا الله، فكان هذا نفياً لوجود الإله الثاني؛ ولو أجرينا الكلام على ظاهره كان هذا نفياً ماهية الإله الثاني. ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في إثبات التوحيد من نفي الوجود؛ فثبتت أن الإجراء على ظاهره أولى وأقوى^{٦٩}، انتهى.

فجوابه أن الحامل لهم على التزام الإضمار ما ثبت [١٥] عندهم بدلالة استقراء اللغة أن "لا" لا بد له من اسم وخبر لما ثبت عندهم أن "لا" من الحروف التي تحتاج إلى الجملة، والجملة لا بد لها من طرفي. فإذا كانا مذكورين فقد تم ما يحتاج إليه "لا"، وإن ذكر أحدهما دون الآخر فلا بد من تقاديره ليتحقق معنى "لا"، فإن معنى الحرف لا يتعقل إلا بتعلقه. وإذا كان متعلقه أمران: كحرف النفي فلا يتعقل إلا بهما. فإن لم يكن أحدهما مذكوراً لا بد من تقاديره، وبين ذلك^{٧٠} ما مر من أن النفي رفع للنسبة التي لا تتحقق إلا بالمتسببين، فإذا ورد على أحدهما لابد من تقادير الآخر إن لم يكن مذكوراً ليتحقق النسبة التي إليها يتوجه النفي.

ثم قال الإمام: "إإن قيل نفي الماهية غير معقول فإنه إذا قلت السواد ليس بسواد كنت قد حكمت بأن السواد انقلب إلى نقشه وصورة الشيء^{٧١} عين نقشه غير معقول. أما إذا قلت السواد غير موجود كان كلاماً معقولاً فلهذا السبب أضمرنا فيه الإضمار." الجواب: قولكم نفي الماهية غير معقول قلنا: هذا باطل. فإنه إذا قلت السواد ليس موجود فقد نقيت الوجود لكن الوجود من حيث هو وجود ماهية

^{٦٩} - راجع: من أسرار التنزيل، ص: ١٠٤-١٠٥.

^{٧٠} - في لوع: وسر ذلك.

^{٧١} - "الشيء" ساقطة من ع.

فإذا نفيت الماهية المطلقة فقد نفيت الماهية المسمة بالوجود وإذا كان كذلك^{٦٢} صار نفي الماهية أمراً معقولاً وإذا عقل ذلك فلم لا يجوز إجراء هذه الكلمة على ظاهرها؟ فإن قلت: إنما إذا قلنا السواد ليس موجوداً. فإنك ما نفيت الماهية وما نفيت الوجود أيضاً وإنما نفيت موصوفية الماهية بالوجود. فقول: موصوفية الماهية بالوجود هل هي أمر [بـ] ٥ مغایر للماهية والوجود أم لا؟ فإن كانت مغایرة لها كان لذلك المغایر الماهية فكان قولنا السواد ليس بموجود نفياً لتلك الماهية المسمة بالموصوفية وحينئذ يعود الكلام المذكور وأما إن قلنا إن موصوفية الماهية بالوجود ليست أمراً مغایراً للماهية وللوجود امتنع توجيه النفي إليها وإذا امتنع ذلك بقي النفي متوجهاً إما إلى الماهية وإما إلى الوجود وحينئذ يحصل غرضنا من أن الماهية يمكن نفيها وإذا كان الأمر كذلك صح أن قولنا لا إله إلا هو حق وصدق من غير حاجة إلى إضمار^{٦٣} ، انتهى كلام الإمام ببطوله.

وكان الأستاذ الحق جلا الدين محمد بن أسعد الدواني الصديقي^{٦٤} - رحمه الله - من هنا أخذ ما ذكره - رحمه الله - في الثالث من مباحث رسالته المتعلقة بكلمة التوحيد من أنه قد يقال جليل النظر يحكم بأن نفي الماهية نفسها بدون اعتبار الوجود واتصافها به كنفي السواد نفسه لا نفي وجوده عنه بعيد فكما أن جعل الشيء باعتبار الوجود إذ لا معنى لجعل الشيء وتصييره نفسه فكذلك نفيه ورفعه

^{٦٢} - في ل : وإن كان كذلك.

^{٦٣} - راجع: من أسرار التنزيل، ص: ١٠٥.

^{٦٤} - هو محمد بن أسعد الصديقي، الدواني الشافعي (جلال الدين) فقيه، متكلم، حكيم، منطقى، مفسر، مشارك في علوم، مات سنة ٩٢٨/١٥٢٢ . راجع: معجم المؤلفين، ٤٧/٩ .

أيضا باعتبار رفع الوجود عنه ولا يبعد أن يقال إن علة حذف الخبر على تقدير كونه وجودا هو هذا وأما دقيق النظر فقد يحکم بخلاف ذلك، لأن نفي الماهية باعتبار الوجود ينتهي بالآخرة إلى نفي ماهية ما باعتبار نفسها وذلك لأن اتصافها بالوجود لا يكون باعتبار اتصاف ذلك الاتصال بالوجود إلى ما لا ينتهي فلا بد من الإنتهاء إلى اتصاف منتف بنفسه لا باعتبار اتصافه بالوجود دفعا للتلسلل فتدبر، انتهى.

وكل من الكلامين منحرف عن سمت غرض النحوى، لأن من قال من النحويين بوجوب تقدير الخبر لـ"لا" التبرئة [٦] في نحو "لا إله إلا الله" لم يرد أن نفي الماهية التي هي اسم "لا" التبرئة إنما كان غير معقول لأنه نفي لنفس الماهية ونفي نفس الماهية محال مطلقا حتى يرد أن نفي الماهية باعتبار الوجود واتصافها به ينتهي بالأخرية إلى نفي ماهية ما باعتبار نفسها دفعا للتلسلل.

وإنما المراد أن نفي الماهية التي هي مدخل "لا" في نفسها من غير تقدير خبر لها ونسبة إليها غير متصور لما عرفت من امتناع توجه النفي إليها في نفسها من غير اعتبار نسبة وجودها إليها لاقتداء النفي أمرين منفيا ومنفيا عنه لوجوب وروده على النسبة الحكمية التي لا تتحقق إلا بالطرفين فانتهاء نفي الوجود عن الجنس الواقع اسم "لا" بالأخرية إلى انتفاء ماهية ما باعتبار نفسها، أعني الاتصال الملحوظ بين اسم "لا" وخبرها لا يستلزم صحة نفيه في نفسه ابتداء من غير اعتبار نسبة الوجود إليه كما أن جعل الماهية في نفسها وإيجادها في حد ذاتها إنما هو بإحداث الوجود فيها.

وهو وإن كان ينتهي بالأختير إلى جعل ماهية ما باعتبار نفسها، أعني الاتصال الملاحظ بين الماهية وجودتها لا يستلزم ذلك صحة جعل الماهية في نفسها ابتداء من غير اعتبار إحداث الوجود فيها وذلك لأن جعلها في نفسها ابتداء إن لم يكن بمعنى إحداث الوجود فيها، فهو جعلها إليها وجعلها إليها محال غير معقول أصلاً إذ لامغایرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فيكون أحدهما^{٦٥} مفعولة تلك الأخرى كما صرّح به السيد -قدس سره- في شرحه للمواقف حيث قال: والصواب أن يقال معنى قوله [بـ]6] الماهيات ليست مفعولة، إنما في حد نفسها لا يتعلّق بها جعل جاعل وتأثير مؤثر، فإنك إذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهوماً سواها لم يعقل إحداثها مفعولة تلك الأخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجوداً، بل تأثيره في الماهية باعتبار الوجود بمعنى أنه يجعلها متصفّة بالوجود، لا بمعنى أنه يجعل اتصافها موجوداً متحقّقاً في الخارج فإن الصياغ مثلًا إذا صبغ ثوباً فإنه لا يجعل الثوب ثوباً ولا الصبغ صبغًا، بل يجعل الثوب متصفًا بالصبغ في الخارج وإن لم يجعل اتصافه به موجوداً ثابتاً في الخارج وليس الماهيات في أنفسها مفعولة ولا وجودًا لها أيضًا في أنفسها مفعولة، بل الماهيات في كونها موجودة مفعولة. قال: "وهذا المعنى مما لا ينبغي أن ينزع فيه ولا منافاة بين نفي المفعولية عن الماهيات بمعنى الذي ذكرناه أولاً وبين إثباتها لها بما بينا آنفاً فالقول

^{٦٥} - في لوع : إحداثهما.

بنفي المجعلية مطلقاً وبإثباتها مطلقاً كلاماً صحيحاً إذا حمل على ما صورناه^{٦٦}، انتهى.

والتحقيق أن ماهيات الممكنات كلها بحسب ثبوتها في علم الله الذاتي الأزلي غير مجعلة فيه قطعاً، لأن كل مجعل لا بد وأن يكون معلوماً للجاعل قبل الجعل، وكل معلوم فلا بد له من نوع ثبوت في علم العالم به، لأن العلم نسبة بين المعلوم وبين العالم به؛ ولا يتحقق النسبة إلا بالمتسببين المتمايزين بوجه ما بالضرورة ولا تمايز إلا بأن يكون لكل منهما نوع ثبوت وإلا لزم أن يكون المعدوم المطلق أي ما صدق عليه. هذا [٧١] المفهوم على تقدير اتصافه به المستلزم، لأن "لا" يكون له وجود بوجه ما في علم ما المساوي للمجهول المطلق معلوماً بوجه ما واللازم باطل لاشتماله على اجتماع النقيضين فكذا الملزم فلكل معلوم نوع ثبوت في علم الله الذاتي الأزلي. وهذا الثبوت للمعلومات أزلي غير مجعل إذ لو كان مجعلولاً لزم أن تكون ثابتة قبل إثباتها لما تبين من توقف جعلها على العلم بما وتوقف العلم بما على تحقق نوع وجود لها لامتناع تعلق العلم بما لا ثبوت له بوجه ما وكلما لزم ثبوتها قبل جعلها ثابتة لزم من جعلها في العلم إثبات الثابت وتحصيل الحاصل وهو محال.

وإذا امتنع كون الماهيات مجعلة باعتبار ثبوتها العلمي الأزلي فإنما مجعليتها باعتبار وجودها الخارجي أو الذهني الكوني؛ فإن كلام من هذين الوجودين حادث للماهيات الثابتة في علم الله أزلاً، وكل حادث فهو مفترض إلى حدث هو الجاعل فيكون كلام منهما مجعلولاً بالضرورة وقد تبين أن كلام منهما مسبق بالثبوت العلمي

الأزلي، والماهية بسبب ثبوتها قابلة لأن يفاض عليها الوجود الخارجي ثم الذهني وكلما كان كذلك لم يكن شيء من قسمي الجعل^{٦٧} أعني جعل الشيء في حد ذاته وجعل الشيء شيئاً المعتبر عن الأول بالجعل البسيط وعن الثاني بالمركب مستغنياً عن سبق قابل مطلقاً؛ أما الثاني فظاهر. وأما الأول فلكون الجعل متوسطاً بين أمرين؛ مما الماهية الثابتة في العلم الأزلي، ووجودها المفاض على المجعل الحادث؛ فظهر أن الجعل مطلقاً لا يتصور إلا متوسطاً بين أمرين، وأولهما الماهية الثابتة ووجودها، وكلما كان كذلك [بـ7] كان الجعل ابتداء متعلقاً بوجود الماهية من حيث إفاضته عليها وتعينه على الوجه الذي يقتضيه تلك الماهية فيما سبق به علم الحكيم العليم القدير لا بنفس الماهية مجردة عن اعتبار وجودها ولا بوجودها مجرداً عن اعتبار إفاضته عليها.

ومن هنا يتضح معنى قول السيد -قدس سره- في شرح المواقف: "وليست الماهيات في أنفسها مجمولة ولا وجوداتها أيضاً في أنفسها مجمولة، بل الماهيات في كونها موجودة مجمولة"^{٦٨} انتهى.

وبما تقرر يظهر أن في كلام الأستاذ الحقن جلال الدين محمد الدواني - روح الله روحه - في حاشيته على الشرح الجديد للتجريد وهو قوله: إن الجعل ابتداء متعلق بابتداء بنفس الماهية^{٦٩} لا بكونها هي ولا بكونها موجودة ثم العقل ينتزع منه كونها هي وكونها

^{٦٧} - فيل : في قسم الجعل.

^{٦٨} - راجع: كتاب المواقف، ٣٠١/١.

^{٦٩} - في ع : إن الجعل ابتداء متعلق بنفس الماهية.

موجودة كما هو مذهب الإشراقيين^٧. وتحقيق ذلك أنه فرق بين جعل الشيء شيئاً وبين جعل الشيء والماهية ليست مجمولة إياها، بل مجمولة في حد ذاتها بمعنى أن نفسها تابع للجاعل وإن صح أن يقال أيضاً وجودها تابع له كما أن عند من يجعل أثر الفاعل وهو الاتصال بالوجود يصح أن يقال جعلها الفاعل متصفاً بالاتصال بالوجود أو متصفاً بالاتصال بذلك الاتصال فكما أن الأثر الأولى عنده هو الاتصال لا بمعنى أنه جعله شيئاً، بل جعله في نفسه والاتصالات الآخر مرتبة عليه؛ كذلك الأثر الأولى عندهم هو الماهية لا بمعنى جعلها إياها أو غيرها، بل جعلها في نفسها وصحة انتزاع الاتصال مطلقاً يتربّط عليه. [٨١] وقولهم: العقل يحكم بأنه جعلها موجوداً لا يدل على أنه ليس الماهية بنفسها أثر الفاعل كما أن العقل يحكم بأنه جعلها متصفة بالوجود أو متصفة بذلك الاتصال، ولا يدل ذلك على أن الاتصال ليس أثراً له. وقولهم: العقل يحكم بأنه لم يجعل إياها إنما يدل على نفي الجعل الثاني، أعني جعلها إياها لا على نفي جعلها في نفسها والفرق بين الجعلين مما لا ينبغي أن ينافي على ذي بصيرة. وإن شئت زيادة توضيح للمارم فاستمع لما يتلى عليك من الكلام؛ وهو أن التأثير قد يكون اختيارياً، أعني بإفاضة الأثر على قابل كالصور والأعراض على المادة القابلة لها ومن هذا القبيل جعل الموجود الذهني خارجياً وبالعكس وهذا التأثير بخصوصه يستدعي مجموعاً ومجموعاً إليها وقد يكون إبداعياً، أعني: إيجاد الأليس عن الليس المطلق ولا يقتضي مجموعاً ومجموعاً إليه، بل هو جعل البسيط مقدس عن شوائب التكثير مستغن عن سبق قابل متعلق بذات الشيء

^٧- الإشراقيون: الحكماء الإشراقيون هم الذين يكون قولهم وفعلهم موافقاً للسنة ورئيسهم أفلاطون. راجع: التعريفات، ١/١٢٣.

فقط وهذا هو التأثير الحقيقي في الشيء؛ والأول هو بالحقيقة تأثير في بعض أو صافه، أعني: كونه شيئاً آخر، هو الموجود أو غيره فأثره بالذات هو ذلك الاتصال. ولما كان المتعارف هو التأثير الأول وكان في تصور هذا التأثير نوع غموض لم يفهمه كثيرون وقصروا التأثير على المعنى الثاني ولم يعلموا أن ما يفيد الفاعل^{٧١} شيئاً يجب أن يكون له هوية حتى يمكن أن يفيده شيئاً" انتهى. بحثاً من وجوه:

أما أولاً فلان حقائق الأشياء وما هياتها هي تعيناتها في علم الله تعالى أولاً إذ ليس وراء الله مرئى يتبع فيه متعين فإنه الأول الذي ليس قبله شيء إذ كان تعالى ولم يكن شيء غيره [بـ8] وقد تبين فيما سبق أن الماهيات في ثبوتها العلمي الأزلي غير معمولة بالضرورة، وأن معموليتها إنما هي اعتبار^{٧٢} الوجود الخارجي أو الذهني وكلما كان كذلك كان التأثير الإبداعي الذي هو جعل الشيء وإنجاده في حد ذاته مسبباً بقابل ومحظوظ إليه؛ وهو الماهية الثابتة في العلم الأزلي ضرورة تقدم ثبوتها في العلم الأزلي على وجوديتها الخارجي والذهني الكوني لقدمه وحدودهما فلم يكن الإبداعي مقدساً عن شوائب التكثير مستغنياً عن سبق قابل مطلقاً كما زعمه. فليس متعلقاً بذات الشيء فقط وإن كان وجود الوجود في الماهية هو عين وجود الماهية بخلاف وجود سائر الأعراض في موضوعاتها فإن وجودها في موضوعاتها هو وجودها في أنفسها لا عين وجود موضوعاتها لتحقق وجود موضوعاتها قبل ذلك كما نقله هو في

^{٧١} - في ل : ما يفيده الفاعل.

^{٧٢} - في ل وع: باعتبار.

الحاشية المذكورة عن ابن سينا^{٧٣} حيث قال: "قال الشيخ في التعليقات وجود الأعراض في أنفسها وجودها في موضوعاتها سوى أن الغرض الذي هو الوجود كما كان مخالفًا لها ل حاجتها إلى الوجود حتى تكون موجودة واستغناء الوجود عن الوجود حتى يكون موجوداً لم يصح أن يقال وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه بمعنى أن للوجود وجوداً كما يكون للبياض وجود، بل بمعنى أن وجوده في موضوعه هو نفس وجود موضوعه وغيره من الأعراض وجوده في موضوعه هو وجود ذلك"، انتهى. وذلك لأن هذا الفرق بين الجعل البسيط والمركب غير قادح في مقصودنا إذ الغرض أن الجعل مطلقاً لا بد له من أمرين يتوسط بينهما؛ وهما متحققان [٩١] في البسيط كالمركب وإن كان وجود الوجود هو عين وجود الماهية.

وأما ثانياً فلأنه قد صرَّح أن جعل الموجود الذهني موجوداً خارجياً من قبيل الجعل الإختراعي. ومن المعلوم المقطوع به أن التأثير الإبداعي كلُّه من قبيل جعل الموجود العلمي موجوداً خارجياً لما تبين أن الماهيات الثابتة في علم الله الأزلي ليست مفعولة في ثبوتها العلمي الأزلي وإنما هي مفعولة في وجودها الخارجي والذهني الكوني ولا يجعل الله تعالى في إحدى الوجودين^{٧٤} إلا ما كان ثابتاً في علمه الأزلي بالضرورة. فظاهر أن الجعل البسيط الذي هو الجعل الإبداعي كلُّه جعل للموجود العلمي موجوداً خارجياً بإفاضة الوجود الخارجي عليه ليظهر في الأعيان بعد أن لم يكن فيها. وكلما

^{٧٣} - هو أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط الدينوري ويعرف بابن السنى (أبو بكر)، محدث، مات سنة ٩٧٥/٣٦٤. راجع: معجم المؤلفين، ٨٠/٢.

^{٧٤} - في ل : في أحد الوجودين.

كان كذلك كان البسيط كالمركب في احتياجه إلى سبق قابل وإن كان بينهما الفرق المذكور الذي لا يقدح في مقصودنا.

وأما ثالثا فلأن الوجود العلمي الأزلي المعتبر عنه بالثبت الغير المجعل للماهيات كاف في إفادة الفاعل^{٧٥} إياها شيئا ضرورة أن الإفاده لا تتوقف إلا على تحقق قابل متعين وكل ماهية لممكن ما ثابتة في علم الله الأزلي فهي متصفه بالقابلية متميزة في علم الله عن غيرها وكل ما كان كذلك فهو قابل متعين.

فقوله: وما كان المتعارف هو التأثير الأول إلى قوله ولم يعلموا ما يفيده الفاعل شيئا يجب أن يكون له هوية حتى يمكن أن يفيده شيئا إن أراد أنه يجب أن يكون له هوية وجود خارجي مجعل^{٧٦} ففيه أنه مستلزم للدور أو التسلسل كما هو ظاهر غني عن البيان وإن أراد أنه يجب أن يكون له هوية وتعين في الجملة علميا أو خارجيا مجعلولا أو غير مجعل فهو مسلم وغير مضر، لأن حقائق الأشياء لها ثبوت في علم الله الأزلي أولا فلها [ب٩] تعين وقبول وما يوضح ما تقرر قوله تعالى ﴿إِنَّا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^{٧٧}. فإن توجيه قوله "كن" إلى الممكن الثابت في العلم الأزلي المعتبر عنه بشيء حين أرادته هو عين تكوينه في أحد الوجودين أي الخارجي والذهني الكوني لاستحالة أن يكون قوله "كن" موجها إليه لتكونه في العلم أو جعله إياه لما من امتناع الأمرين، فلم يبق في المعقول إلا إبرازه في أحد الوجودين بإضافة أحدهما على حقيقته التي ليس لها قبل التكوين الإبداعي إلا الثبوت العلمي

^{٧٥} - في ل: كان كاف في إفادة الفاعل.

^{٧٦} - في ل: ولم يعلموا يفيده الفاعل شيئا أن أراد أنه يجب أن يكون له هوية وجود خارجي مجعل.

^{٧٧} - اقتباس من سورة النحل، الآية: ٤٠.

الأزلي الغير المجعل؛ وكلما كان كذلك كان الثبوت العلمي الأزلي الغير المجعل للشيء كافياً لإفادة الفاعل إياه شيئاً وكان الجعل الإبداعي أيضاً كالاختراعي متوسطاً بين أمرين لا متعلقاً ابتداء بنفس الماهية مجرد عن اعتبار إفاضته الوجود عليه، وهو المطلوب وبالله التوفيق.

ثم نقول: وإذا ظهر أن الجعل ولو جعلاً بسيطاً إنما يتصور بين أمرين فقد ظهر اندفاع ما أورده بعض المحققين على المشائين^{٧٨} في حواشيه على شرح حكمة العين حيث قال: "الحق ما ذهب إليه الرواقيون"^{٧٩} من أن الأثر نفس الذات وما ذكره غيرهم من أن الأثر هو الوجود والاتصاف فيرد عليه أن كون الاتصاف مجعلولاً لا يكون إلا باعتبار أن نفس ماهية الاتصاف أثراً للفاعل لا كون الاتصاف اتصافاً ولا كون الاتصاف موجوداً. وإذا لزم هؤلاء القول بتعلق الجعل بنفس ماهية الاتصاف. فالحق أن لا يهرب عنه أولاً. ويقال الجعل يتعلق بنفس ماهية الممكن حتى يكون الأثر في التأثير الخارجي خارجياً، انتهى.

[١٠] [١] ووجه الاندفاع أن معنى كون الاتصاف أثراً للفاعل هو أن الفاعل إذا أحدث الوجود في الماهية، أي: أفاضه عليها ترتيب عليه اتصاف الماهية بالوجود. لأن تأثير الفاعل يتعلق ابتداء بنفس مهية الاتصاف من غير اعتبار شيء آخر فإن هذا غير لازم من كلامهم.

^{٧٨} - المشائين: لقيوا بذلك لأنهم كانوا مشائين في ركب أفالاطون متعلمين منه العلم و الحكم بطريق المباحثة.
راجع: كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، ١٢١٠/١.

^{٧٩} - الرواقيون: هم الذين حضروا مجلسه وجلسوا في الرواق واقتبسوا أنوار الحكم من عباراته وإشاراته . راجع: دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ١٤٤/١.

فإن معنى قولهم الفاعل لم يجعل الماهية ماهية، بل جعل الماهية موجودة هو أن الفاعل لم يجعل الماهية إليها، بل أحدث الوجود فيها. فاتصفت بالوجود فليس معنى لها موجودة إلا جعلها متصفه بالوجود بإحداث الوجود فيها.

ولا خفاء أن ذات الاتصاف حينئذ لم يترتب على الجعل إلا عند توسطه بين أمرين، هما الماهية والوجود بإحداث الثاني لا ابتداء^{٨٠}.

وتعلق الجعل بذات الاتصاف بهذا المعنى لا يستلزم صحة تعلقه بنفس الماهية ابتداء من غير اعتبار شيء آخر معها. فلا يلزمهم القول بتعلق الجعل بنفس ماهية الاتصاف ابتداء مجرداً عن توسطه بين أمرين. وكلما كان كذلك لم يتوجه قوله "فالحق أن لا يهرب عنه أولاً"، إلخ. فاتضح أن الحق أن الجعل لا يتعلق بنفس الماهية ابتداء من غير اعتبار شيء آخر معها، كما أن الحق أن النفي لا يتسلط على نفس الماهية ابتداء من غير اعتبار نسبة شيء آخر معها. وبالله التوفيق وإليه المنتهى.

^{٨٠} - في لوع: بإحداث الثاني في الأول لا ابتداء.

المبحث الثاني
في كيفية عمل "لا" النافية للجنس

قد ثبت بدلالة الاستقراء أن "لا" النافية الداخلة على الجملة الاسمية إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص عملت عمل "إن" لكونها نقىضتها ولازمة للأسماء لزومها. هذا مذهب الأخفش^{٨١} والمبرد^{٨٢} والأكثرين.

وأما مذهب سيبويه فالمشهور عنه [ب10] أن "لا" إن كان اسمها مبنياً مثل: "لا رجل في الدار" فلا تعمل إلا في الاسم خاصة. قالوا لأنه لما صار الاسم الذي كان معرباً بسببها مبنياً صار دخلها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر بعيد منها يستحق بسببها إعراباً، فيبقى على أصله من الرفع بالابتداء.

وقال ابن هشام في حاشية التسهيل والذي عندي أن سيبويه يرى في "لا" رجل" أن كلمة "لا" لا عمل لها أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، لأنها صارت جزءاً من الكلمة؛ وهذا جعل النصب في "لا رجل ظريفاً" كالرفع في "يا زيد الفاضل" لا على محل الاسم بعد "لا"، إنتهى.

وإذا لم يرد بها ذلك^{٨٣} عملت عمل "ليس" عند الحجازيين أو أهملت عند تميم والأولى تسمى النافية للجنس والتيرئة. والثانية تسمى المشبهة بـ"ليس" والجازية والتميمية.

^{٨١} - هو سعيد بن مساعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط (أبو الحسن). نحوى، لغوى، عروضي، مات سنة ٢١٥/٨٣٠. راجع: معجم المؤلفين، ٤/٢٣١.

^{٨٢} - هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبير الشعالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمانه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مات سنة ٢٨٦/٨٩٩. راجع: الأعلام للزرکلي، ٧/١٤٤.

فالنافية للجنس على سبيل التنصيص الداخلة على المبتدأ والخبر لا تعمل فيهما عمل "إن" إلا إذا كانتا نكرين والأولى متصلة بـها؛ فإن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بها، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كان معرباً منصوباً نحو: "لا غلامَ سفِرٌ حاضرٌ، ولا حسناً فعله مذمومٌ، ولا طالعاً جيلاً حاضرٌ، ولا خيراً من زيد عندنا" وإن كان مفرداً بـنـي على ما ينـصبـ به.

قال ابن هشام في المغني قيل: "لتضمنه معنى من الاستغرافية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر"^{٨٤}، انتهى.

وفي أوضح المسالك وشرحه قيل علة البناء فيه تضمن معنى "من" الاستغرافية بدليل ظهورها في قوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا، لا من سبيل إلى هند^{٨٥}

واختار هذا القول ابن عصفور وعلمه بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير، واعتراض ابن الصائع^{٨٦} بأن المتضمن لمعنى "من" إنما هو لأنفسها لا الاسم بعدها وقيل: علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب

^{٨٣}- في هامش م : أي: نفي الجنس على سبيل التنصيص سواء لم يرد بـها نفي الجنس أصلاً، بل نفي الوحدة أو أريد بـها نفي الجنس لكن لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الظهور فالأول نحو "لا رجل قائماً بل رجلان" والثاني نحو "لا رجل قائماً".

^{٨٤}- راجع: مغني الليبيب، ١/٢٣٨.

^{٨٥}- البيت من الطويل وقائله لم يسم. راجع: شرح التصريح ١/٢٣٩؛ ٢٨١/١، وأوضح المسالك الشواهد، ص: ٣٩٦، وشرح التسهيل ٥٤/٢.

^{٨٦}- في م : ابن الصائع.

الاسمين [١١١] كـ"خمسة عشر"، هذا قول سيبويه والجماعة و يؤيده أنهم إذا فصلوا أربعوا فقالوا "لا فيها رجل ولا امرأة، انتهى".

أقول: وفيما اعترض به ابن الصائغ^{٨٧}: على ابن عصفور^{٨٨} نظر، فإن فائدة "من" الاستغرافية التنصيص على العموم في نحو "ما جائي من رجل"، و توكيد العموم في نحو "ما جائي من أحد أو من ديار" كما صرّح به ابن هشام وغيره.

والعموم سواء كان هو المنصوص عليه أو كان^{٨٩} المؤكّد هو العموم الجنس الذي هو مدخل "لا" لأفراده من حيث إنه محكوم عليه بنفي الخبر عنه.

ولا خفاء أن العموم وصف للجنس، وكون العموم منصوصاً عليه أو مؤكداً وصف للعموم ووصف الوصف وصف، فهو معنى يوجد في مدخل "لا" ، لا في "لا" فهو المتضمن له، لا "لا".

وأما ما نسب إلى سيبويه والجماعة إن أرادوا به التركيب الحقيقى ففيه أن المعنى في نحو "لا رجل في الدار" على نفي الحصول في الدار على جنس الرجل الذي هو اسم "لا" ، لا على الإثبات الحصول في الدار للمبتدأ الذي هو مجموع "لا رجل" ، لكنهم قالوا: "إن مجموع "لا رجل" عنده مبتدأ و "في الدار" خبره، فيلزم أن يكون

^{٨٧} - هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، المعروف بابن الصائغ (أبو الحسن) نحوى، مات سنة ٦٨٠ / ١٢٨١ . راجع: معجم المؤلفين، ٧ / ٢٢٤ .

^{٨٨} - هو هبة الله بن صدقة بن هبة الله بن ثابت ابن عصفور الإزحي، الصائغ. فاضل بغدادي. تعلم في كبره، وخرج مجاميع، مات سنة ٥٩١ / ١١١٥ . راجع: معجم المؤلفين، ١٣ / ١٣٩ .

^{٨٩} - "كان" ساقطة من ع.

مجموع "لا رجل" محكوما عليه بـ"في الدار"، فتصير القضية معدولة، لكن المعنى على السلب؛ وإن أرادوا به ما يشبه التركيب في عدم الانفصال، أي أنها لعدم انفصالتها عن اسمها لاشتراطهم كون اسمها نكرة متصلة بما شبّهه^{٩٠}. بخمسة مع عشرة في عدم انفصالتها عن عشرة فتوجيههم لبناء الاسم له وجده؛ لكن فيه أنه لا يصدق على مجموع "لا رجل" حد المبتدأ على أن الحكم على مجموع "لا" مع الاسم لكونه مبتدأ يشعر بربط الخبر به، مثل ربطه بالمبتدأ المعدول، وعدم التركيب الحقيقى [ب١] يقتضي سلب الربط فنتافيا.

ومقتضى كلام ابن هشام في المغني على طبق ما سبق عنه نقله في حاشية التسهيل هو أن لا عند سيبويه مركبة مع اسمها تركيبا حقيقيا مثل تركيب خمسة عشر حيث قال: "والذى عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا، لأن جزء الشيء لا يعمل فيه. وأما "لا رجل ظريفا" بالنصب؛ فإنه عند سيبويه مثل "يا زيد الفاضل" بالرفع" انتهى.

وحييند فوجه عدم عملها لا في الاسم ولا في الخبر ظاهر كما قال؛ لكن الذي نقله الشمني^{٩١} عن سيبويه حيث قال: "قال سيبويه وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ"خمسة عشر" انتهى.

^{٩٠} - فيل : شبّهه.

^{٩١} - هو أحمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله التميمي، الداري القسطنطيني الأصل، ويعرف بالشمني (نقى الدين أبو العباس) مفسر، محدث، فقية، أصولي متكلم، نحوى، مات سنة ١٤٦٨/٨٧٢ . راجع: معجم المؤلفين، ١٤٩/٢

يدل على أن "لا" عاملة في الاسم عنده حيث أضاف المعمول إلى ضميرها أولاً وأسند عملت إلى ضميرها. ثانياً وهو دليل على أنها ليست مركبة مع اسمها تركيباً حقيقياً؛ ولم يصر المجموع كلمة واحدة كما يشير إلى ذلك قوله بمنزلة اسم واحد حيث لم يقل اسم واحداً ولو كانت مركبة مع اسمها تركيباً حقيقياً لما جاز أن يعمل في الاسم لما قال ابن هشام لكنه صرخ بعملها فيه، فلا يكون مركباً معها تركيباً حقيقياً، وعلى هذا فالقول بأن مجموع "لا رجل" مبتدأ مشكل صناعة ومعنى كما مر آنفًا؛ اللهم إلا أن يقال معنى قول سيبويه "لا رجل" مرفوع الحال بالابتداء هو أن رجل الواقع بعد "لا" مرفوع الحال بالابتداء، لا أن مجموع "لا رجل" هو المبتدأ ويكون فائدة التعبير بـ"لا رجل" حينئذ هي التنبية على ارتفاع الخبر^{٩٢} وإن لم يكن بـ"لا" التبرئة بل بكونه خبر المبتدأ، لكن حمله عليه إنما هو من حيث إنه واقع بعد "لا" النافية للجنس، أي أنه مربوط بالمبتدأ بالنفي لا بالإيجاب. ويقرب إلى ذلك ما ذكره المولى الجامي^{٩٣} - قدس سره - في شرح قول ابن الحاجب^{٩٤} : "[أو [١٢١] بمعنى "إلى أن" أو "إلا أن" ما نصه، أي بشرط أن يكون بمعنى "إلى" أو "إلا" الدالخليين على "أن" المقدرة بعدها إلا أن" "أن" داخل في مفهومها أيضاً" إنتهى.

^{٩٢} - في ل : على أن ارتفاع الخبر .

^{٩٣} - هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد الشيرازي، المشهور بالجامي (نور الدين، أبو البركات) عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية، مات سنة ٨٩٨/١٤٩٢ . راجع: معجم المؤلفين، ١٢٢/٥ .

^{٩٤} - هو المظفر بن الفضل بن بجي بن عبد الله العلوى، الحسيني، الموصلى (أبو علي، ابن حاجب الدار) فاضل، مات سنة ٥٦٥/١٢٥٨ . راجع: معجم المؤلفين، ١٢/٣٠٠ .

^{٩٥} - في ع : لأن أنْ .

وأما خبرها فمعرّب مرفوع واجب الذكر إذا لم يعلم إجماعاً من تميم وغيرهم، لأن من شروط الحذف وجود دليل حالي أو مقالٍ إذا كان المذوف أحد ركني الجملة كما إذا كان المذوف الجملة بأسرها على ما صرّح به ابن هشام في المغني؛ ثم قال: "ولا شرط الدليل فيما تقدم كان مردوداً قول جماعة أن بنى تميم لا يثبتون خبر "لا" التبرئة وإنما ذلك عند وجود الدليل". وأما نحو {لا أحد أغير من الله} ^{٩٦}، وقولك مبتدأ من غير قرينة "لا رجل يفعل كذا" فإثبات الخبر فيه إجماع ^{٩٧} إنتهى. قال التقي الشمسي: "يعني من التمييّزين وغيرهم" إنتهى. وما أثبتت فيه الخبر قوله ^{٩٨}: {لا شيء أغير من الله} ^{٩٨}، وقوله ^{٩٩}: {لا أحد أحب إليه المدح من الله، ولا أحد أحب إليه العذر من الله} ^{٩٩}، وقوله: {لا أحد أصبر على أذى سمعه من الله} ^{١٠٠}، وقوله: {من كان لا شيء أحب إليه من الله ورسوله} ^{١٠١}، وقوله: {لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعود من العقل، ولا وحدة أوحش من العجب} ^{١٠٢}، ولا مظاهر أوثق من المشاورة} ^{١٠٣}، وقول الشاعر:

^{٩٦} - راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٢٨، رقم: ٢٨٠٤.

^{٩٧} - في ل : فإنّيات فيه إجماع؛ راجع: مغني الليبيب، ٦٠٤/٢.

^{٩٨} - راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٥٥، رقم: ٢٧٦٢.

^{٩٩} - راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ٢٧٦٠؛ وسنن الترمذى، الدعوات: ٥٤٢/٥، رقم: ٣٥٣٠.

^{١٠٠} - راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٠٤، رقم: ٢٧٦٠.

^{١٠١} - راجع: المعجم الصغير، ٣٢/٢، رقم: ٧٦٨.

^{١٠٢} - في ل : لا مال أعود من عقل وحدة أوحش من العجب.

^{١٠٣} - راجع: المعجم الكبير، ٦٨/٣، رقم: ٢٦٨٨.

وَلَا كَرِيمٌ مِنْ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ^{١٠٤}

وأما إذا علم فحذفه كثير عند أهل الحجاز وقد يثبتونه؛ وأما بنو تميم وطي فلا يثبتونه بمعنى أنهم يتزمون حذفه إما على الإطلاق أو إذا كان مرفوعاً خاصة.

قال ابن هشام في أوضح المسالك: "إذا علم، أي الخبر فحذفه كثير نحو **﴿فَلَا فُوتَ﴾**^{١٠٥} **﴿فَأَلُوا لَا ضَيْرَ﴾**^{١٠٦} ويلترمه التميميون والطائيون"^{١٠٧} انتهى. قال في شرح أوضح المسالك: [ب12] "هذا نقل ابن مالك^{١٠٨}؛ ونقل ابن خروف^{١٠٩} عن بنى تميم: "أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر الكلام سبيوبيه"^{١٠٩} انتهى.

فإن قلت: القول بالتزام حذف الخبر مطلقاً أو مقيداً بكونه مرفوعاً مشكل، لأن التزام الحذف لا يكفي فيه مجرد القرينة، بل لا بد مع القرينة من وجود شاغل لحيزه، وهو يقولون "لا مال ولا أهل" مثلاً، وظاهر أن المذوق فيها وفي أمثلهما لا شاغل لحيزه.

^{١٠٤} - البيت من البسيط وهو لخاتم بن عبد الله الطائي، وصدره "وَرَدَ جَازِرُهُمْ حَرْقًا مُصَرَّمَةً". راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١١٣/٢.

^{١٠٥} - اقتباس من سورة سباء، الآية: ٥١.

^{١٠٦} - اقتباس من سورة الشعراء، الآية: ٥٠.

^{١٠٧} - راجع: أوضح المسالك، ٢٩/٢.

^{١٠٨} - هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، الأندلسي، الجياني (جمال الدين، أبو عبد الله) نحوبي، لغوي، مات سنة ٦٧٢/١٢٧٤. راجع: معجم المؤلفين، ١٠/٢٣٤.

^{١٠٩} - هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، ابن خروف، أبو الحسن: النحوبي، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، مات سنة ٦٠٩/١٢١٢. رجع: الأعلام للزركي، ٤/٣٣٠.

قلت على وجوب تقدير وجوب^{١٠} أن يكون مع القرينة الشاغل للحجز فيما هو واجب الحذف، نختار نقل ابن خروف الذي هو ظاهر كلام سيبويه، ولا إشكال، وذلك لأن كل ما يصح فيه تقدير موجود مطلقاً من غير تقيد بظرف، فلا بد أن يوجد ثم ما يكون شاغلاً لحجز المذوف كالاستثناء في نحو قوله ﷺ: {لا شفاء إلا شفاؤك}^{١١} و{لا عيش إلا عيش الآخرة}^{١٢} وأمثالهما، فلم يلتزم حذفه بمفرد القرينة، وكل ما لا يصح فيه تقدير موجود مطلقاً، بل مقيد^{١٣} بظرف فهو جائز إظهاره، فانتفاء الشاغل لحجزه غير مصر "ولا مال ولا أهل" من هذا القبيل، فإنه لا يصح فيهما تقدير موجود مطلقاً ضرورة أن مالاً ما وأهلاً ما موجود، فلا بد من تقييده بنحو له أو ثمة أو غير ذلك مما تدل عليه القرينة الحالية أو المقالية، ومن قال بنقل ابن مالك فعليه البيان في ذلك.

وإذا تقرر هذا فاعلم أن ما ذكره العلامة الزمخشري^{١٤} في مفصله من قوله: "وبنوا قيم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً إن أراد أنهم لا يذكرونوه عُلِّم أو لم يُعلم". فهو من الجماعة الذين رد عليهم ابن هشام بأن عدم إثباتهم الخبر إنما هو عند

^{١٠}- في ل وع: قلت على تقدير وجوب.

^{١١}- راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

^{١٢}- راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥ ، والترمذى، المناقب: ٦٩٤/٥، رقم: ٣٨٥٧.

^{١٣}- في ل وع : مقيداً.

^{١٤}- هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الرمخشري (أبو القاسم، جار الله) مفسر، محدث، متكلم، نحوى، لغوى، بياني، أديب، ناظم، ناشر، مشارك في عدة علوم، مات سنة ٥٣٨/١١٤٤ . راجع: معجم المؤلفين، ١٨٦/١٢ .

الدليل^{١١٥} على حذفه لا مطلقاً [١٣١] وما يوضح الرد عليه ما نسبه في مفصله إلى حاتم^{١١٦} من قوله:

وَلَا كَرِيمَ مِنْ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

فإن "مَصْبُوحٌ" مما لو حذف لا يعلم، وهذا البيت إن لم يصح نسبة إلى حاتم، فناقل الإجماع على إثباتهم الخبر مثبت وناقل عدم الإثبات ناف، والمبثت مقدم على النافي على ما هو مقرر في محله وإن صح نسبة إليه، فهو دليل على أنهم يذكرون الخبر إذا لم يعلم كالحجازيين على ما مر عن ابن هشام من أن إثبات الخبر إجماع إذا لم يعلم، أي من التمييدين وغيرهم كما صرحت به الشمني، فتاویل الزمخشري البيت في مفصله بقوله وقول حاتم:

وَلَا كَرِيمَ مِنْ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

يتحمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائفة إلى اللغة الحجازية، والثاني أن لا يجعل مصبوحاً خبراً، ولكن صفة محمولة على محل "لا" مع المنفي^{١١٧} انتهى؛ مما لا داعي إليه ضرورة أنهم ما صرحوا بأننا لا ثبت الخبر لـ"لا" التبرئة في كلامنا أصلاً عُلم أو لم يُعلم. وما يوجد في محل الخبر في لغتنا فهو نعت على محل لا خبر، وإنما هم نطقوا بالتركيب فيما لم يعلم على نحو ما ينطق به الحجازي من ذكر ما يرى خبراً، والمعنى

^{١١٥} - في ل : إنما عند الدليل.

^{١١٦} - هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي (أبو عدي) فارس، شاعر، جواد، جاهلي كان من أهل نجد، وقدم الشام، مات سنة ٥٧٥ م. راجع: معجم المؤلفين . ١٧٣/٣ .

^{١١٧} - راجع: شرح المفصل ، ١٠٥/١ .

على الخبرية في جميع موارد استعمالاته، فإن معنى البيت مثلاً نفي المضبوحية عن جنس الكريم من الولدان، لا نفي الوجود عن جنس الكريم من الولدان^{١١٨} الموصوف المضبوحية وإن كان مستلزمـاً له، وكذلك المعنى في نحو قول النبي الحجازي صلى الله عليه وسلم: {لَا أَحَدُ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ} ^{١١٩} نفي الأغيرة من الله ^{١٢٠} عن أحد لا نفي الوجود عن أحد الموصوف بالأغيرة من الله وإن كان مستلزمـاً له ^{١٢١} وهو ظاهر، وقس عليهمـا أمثالـما. فظـهر أنـ المعنى علىـ الخبرـية فيـ اللـغـتينـ فـمـنـ اـسـتـقـرـاءـ كـلـامـهـمـ؛ وـنـقـلـ عـنـهـمـ أـنـهـمـ لـاـ يـشـبـهـونـهـ أـصـلـاـ، لـاـ عـلـىـ الـحـجازـيـنـ مـعـ اـتـحـادـ المـعـنىـ فيـ اللـغـتينـ حـيـنـئـذـ بـأـنـهـمـ [بـ13] لـاـ يـشـبـهـونـهـ أـصـلـاـ، لـاـ عـلـىـ الـحـجازـيـنـ مـعـ اـتـحـادـ المـعـنىـ فيـ اللـغـتينـ تـحـكـمـ بـجـعـتـ ^{١٢٢}. وـإـنـ لـمـ يـسـمـعـ فـهـذـاـ الـبـيـتـ دـلـيـلـ عـلـىـ نـقـصـ ^{١٢٣} اـسـتـقـرـائـهـ وـحـجـةـ عـلـىـ فـسـادـ حـكـمـهـ الـكـلـيـ؛ وـنـقـلـهـ لـاـ يـتـهـضـ حـجـةـ لـتـأـوـيلـ الـبـيـتـ عـلـىـ أـنـهـ اـعـتـرـضـ فيـ شـرـحـ أـوـضـحـ الـمـسـالـكـ عـلـىـ مـنـ قـالـ: "إـنـ الفـرـزـدقـ ^{١٢٤} غـلـطـ فـيـ قـوـلـهـ "وـإـذـ مـاـ مـثـلـهـمـ بـشـرـ" بـنـصـبـ مـثـلـهـمـ مـعـ تـقـدـمـهـ عـلـىـ الـاسـمـ، لـأـنـهـ تـمـيـيـ لـمـ يـعـرـفـ شـرـطـ عـمـلـ مـاـ عـنـدـ

^{١١٨}- "لـاـ نـفـيـ الـوـجـودـ عـنـ جـنـسـ الـكـرـمـ مـنـ الـوـلـدـانـ" سـاقـطـةـ مـنـ عـ.

^{١١٩}- رـاجـعـ: مـسـلـمـ، كـتـابـ التـوـبـةـ، صـ: ١١٢٨ـ، رقمـ: ٢٨٠٤ـ.

^{١٢٠}- فـيـ لـ: مـنـ اللـهـ تـعـالـىـ.

^{١٢١}- "وكـذـلـكـ الـمـعـنىـ فيـ نحوـ قولـ الـنـبـيـ الـحـجازـيـ ﷺـ: {لـاـ أـحـدـ أـغـيـرـ مـنـ اللـهـ} نـفـيـ الأـغـيـرـيةـ مـنـ اللـهـ عـنـ أحدـ لاـ نـفـيـ الـوـجـودـ عـنـ أحدـ المـوصـوفـ بـالـأـغـيـرـيةـ مـنـ اللـهـ وإنـ كانـ مـسـتـلـزمـاـ لـهـ" سـاقـطـةـ مـنـ عـ.

^{١٢٢}- فـيـ عـ: بـحـثـ.

^{١٢٣}- فـيـ لـ: عـلـىـ نـقـلـ.

^{١٢٤}- هوـ هـامـ بـنـ غـالـبـ بـنـ صـعـصـعـةـ بـنـ نـاجـيـةـ اـبـنـ عـقـالـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ سـفـيـانـ بـنـ مـجـاشـعـ بـنـ دـارـمـ التـمـيـيـ، الـمـعـرـوفـ بـالـفـرـزـدقـ، لـقـبـ بـالـفـرـزـدقـ لـجـهـاتـ وـجـهـ وـغـلـظـهـ. (أـبـوـ فـرـاسـ) شـاعـرـ، مـنـ أـهـلـ الـبـصـرـةـ عـظـيمـ الـأـثـرـ فيـ الـلـغـةـ وـالـأـخـبـارـ، كـانـ شـرـيفـاـ فيـ قـوـمـهـ، وـلـدـ ٧٢٨ـ/١١٠ـ. رـاجـعـ: مـعـجمـ الـمـؤـلـفـينـ، ١٣ـ/١٥٢ـ.

المحاجزين، فقصد أن يتكلم بلغة المحاجزي فغلط فيها^{١٢٥} انتهى بقوله: "وفيه نظر فإن العربي لا يطابعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قاله سيبويه" انتهى.

فإن تم هذا، فالبيت مما لا يحتمل الإحتمال الأول أصلاً، وإن أراد أحجم لا يذكرونه إذا عُلم ظاهر أنه لا حجة فيه لتأويل البيت بل فيه حجة لعدم تأويله، وإن أراد أحجم يلتزمون حذفه لأن الخبر عندهم لا يكون إلا عاماً، والعام يدل عليه النفي فهو محذوف دائماً لوجود الدليل، وأما ما يذكر مما يرى^{١٢٦} أنه خبر خاص^{١٢٧} كـ"مصحوب" في البيت؛ فهو إما خروج إلى اللغة المحاجزية أو نعت على المخل، فالإحتمال الأول فيه ما مر من أن الناقل إن سمع هذا البيت فحكمه على أحد^{١٢٨} القبيلتين بالحذف دون الأخرى مع أن المعنى واحد فيما تحكم وإن لم يسمع فاستقراؤه ناقص، فالبيت حجة عليه.

وأما الإحتمال الثاني ففيه التزام تقدير ما لا يحتاج إليه المعنى من غير ضرورة، بل تقدير ما يخرج الكلام عن إفادة المعنى المقصود بمنطقه لأن المعنى في البيت كما مر على نفي المصحوبية عن جنس الكريم من الولدان الموصوف بالمصحوبية^{١٢٩} وإن كان^{١٣٠} مستلزمـاً له على^{١٣١} تقدير التزام حذف الخبر العام يكون التقدير في البيت

^{١٢٥} - راجع: أوضح المسالك، ٢٨٢/١.

^{١٢٦} - في ل : ما يرى.

^{١٢٧} - في ل : أنه جزئ خاص.

^{١٢٨} - في ل : أحدي.

^{١٢٩} - " عن جنس الكريم من الولدان الموصوف بالمصحوبية" ساقطة من ع.

^{١٣٠} - في ل : كانت.

^{١٣١} - في ل : وعلى؛ وفي ع : عن.

"لا كريم من الولدان مصبوح"، موجود والمستفاد منه [١٤] المعنى الثاني لا الأول، والمقصود هو الأول لا الثاني؛ وهذا الإحتمال هو الظاهر من الشق الأول من شقى تقدير المولى الجامي لكلام ابن الحاجب حيث قال: "ويحذف خبر لا" هذه حذفا كثيرا إذا كان الخبر عاما كـ"الموجود" وـ"الحاصل" لدلالة النفي عليه، نحو لا إله إلا الله، أي لا إله موجود إلا الله. وبنو تميم لا يثبتونه، أي لا يظهرون الخبر في اللفظ. لأن الحذف عندهم واجب أو^{١٣٢} المراد أئم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرها، فيقولون معنى قولهم "لا أهل ولا مال" انتفى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل "لا رجل قائم" على الصفة دون الخبر" إنتهى.

وقد عرفت ما فيه من ارتكاب حذف ما لا يحتاج إليه المعنى مع أن الأصل عدم الحذف؛ وما يوضح ذلك أن ابن الحاجب رد على سيبويه في قوله: "بأن مثل لا أبا له ولا غلامي له" مضارف بقوله وليس بمضارف لفساد المعنى"^{١٣٣} انتهى. وقال -قدس سره- في تقديره: "وليس أي مثل هذين التركيبين بمضارف حقيقة لفساد المعنى. المراد المقاد بعما على تقدير الإضافة وهو نفي بشبوب جنس الأب أو الغلامين لمرجع الضمير المحور بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر. وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الإضافة:

^{١٣٢} - في ع : و.

^{١٣٣} - راجع: شرح الرضي على الكافية، ١٧٩/٢.

أما أولاً فلأن معنى هذا التركيب على تقدير الإضافة لا أباه ولا غلاميه^{١٣٤}، وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر^{١٣٥} أي لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان.

وأما ثانياً فلأن المراد نفي بثبوت جنس الأب والغلامين له لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين" انتهى.

فجعل ارتكاب الحذف مع عدم احتياج المعنى إليه في الوجه الأول وعدم إفادته المعنى المقصود في الوجه الثاني رداً على سببويه ومثلهما [ب[14]] موجود في البيت وأمثاله. فإن معنى البيت لا يحتاج إلى تقدير محذوف والمعنى المقصود يفوت بتقدير العام وإن استلزم المقصود هنا دون المثالين.

وأما الشق الثاني ففيه بحث:

أما أولاً فلأن "لا" لو كانت بمعنى "انتفى" كان المعنى على ربط السلب لا على سلب الربط لكن التالي باطل، لأن المعنى على كونها حرفًا نافيًا للخبر المذكور عن الاسم "لا" على ربط الانتفاء بالاسم الموصوف بما يرى خبرا؛ فالمقدم مثله فليست بمعنى "انتفى" لا أصلة ولا نيابة لا عند وجود الدليل على حذف الخبر ولا عند عدمه فلا داعي إلى إخراج الكلمة عن أصلها؛ ودعوى أنهم لا يثبتونه أصلا حتى

^{١٣٤} - في ل : على تقدير لا أباه ولا غلاميه.

^{١٣٥} - في ل : لا يتم بتقدير خبر.

إذا وجد ما يرى خبرا^{١٣٦} في مثل "لا رجل قائم" مما لو حذف لم يعلم يجعل نعتا على المثل.

وأما ثانيا فلأنه يلزم أن يكون المستثنى في نحو "لا أحد فيها إلا زيد" واجب النصب، لأن التقدير حينئذ انتفى أحد فيها إلا زيد؛ وللمعنى حينئذ على ربط الانتفاء بـ"أحد" فيها لا على نفي ربط الحصول فيها بأحد عنه فيكون الاستثناء في كلام تام موجب فيجب نصبه مع أن المختار هو الرفع والنصب جائز مرجوح وكذلك يلزم أن يكون المستثنى واجب النصب في نحو "لا إله إلا الله" لما مر آنفا مع أن الرفع هو الواجب ويكتفى النصب كما سيجيء بيانه إن شاء الله.

وأما ثالثا فلما أورده عليه^{١٣٧} تلميذه الاري^{١٣٨} -رحمه الله- حيث قال: "فيكون حينئذ "لا" من أسماء الأفعال ورفيه المصنف يعني ابن الحاجب بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة. قال: "ولا يخفى أن نصب الاسم بعدها يدل أيضا على فساد هذا القول" انتهى. قيل عليه: " ولم يلتفت الشارح^{١٣٩} إلى تزيفه، لأنه يجوز أن تكون نائبة^{١٤٠} لـ"انتفى" كننيابة "يا" مكان أدعوا ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها" انتهى.

وفيه [١٥١] [] بحث:

^{١٣٦} - في ع : خبر.

^{١٣٧} - في ل : أورد عليه.

^{١٣٨} - هو عبد العفور الاري، الحنفي، نحوى، مات سنة ٩١٢/١٥٠٦. راجع: معجم المؤلفين، ٥/٢٦٩.

^{١٣٩} - في هامش م : القائل هو عصام الدين إبراهيم ابن محمد بن عبد شاه الإسفايني.

^{١٤٠} - في ل : نائبا.

أما أولاً فلما عرفت أن لا باقية على حرفيتها حين إثبات الخبر لعدم الدليل وحين حذفه لوجود الدليل، وكلما كان كذلك فهي ليست بمعنى "انتفى" لا أصالة ولا نيابة؛ لأن المعنى كلما مر على سلب الربط لا على ربط السلب.

وأما ثانياً فلأن الاستثناء في نحو "لا أحد فيها إلا زيد" إن كان من ضمير "انتفى" المقدر الذي ثابت عنه لا المميز بالنكرة التي بعدها كان المستثنى مفرغاً في الإيجاب كما في نحو "قرأت إلا يوم كذا" فعلى تقدير استقامة المعنى هنا استقامته في "قرأت إلا يوم كذا" كان الواجب فيه رفع المستثنى، لأن المستثنى منه هنا لكونه فاعلاً مرفوع لكن المستثنى في نحو هذا المثال مختار البديل جائز النصب جوازاً مرجحاً وإن كان من أحد^{١٤١} لزم أن يكون المستثنى واجب النصب سواء كان "لا" نائبة عن "انتفى" استتر فيه الضمير أو لم يستتر أو بمعنى "انتفى" أصالة استcken فيه الضمير أولاً.

أما إذا لم يستcken فيه الضمير فلأن الكلام موجب والمستثنى منه مذكور، وكلما كان كذلك فالمستثنى فيه واجب النصب.

واما إذا استcken فيه الضمير فلذلك^{١٤٢} ولكونه مستثنى مما يجب نصبه أعني التمييز، وكلما كان كذلك كان النصب واجباً إما على الاستثناء أو على الإبدال؛ وإن كان من الضمير المستتر في "لا" لكونها بمعنى "انتفى" أصالة لزم أيضاً أن يكون المستثنى واجب النصب، لأن الكلام موجب والمستثنى منه مذكور حكماً مع أن النصب كما عرفت جائز مرجوح والرفع هو المختار؛ وكذلك يلزم في "لا إله إلا الله"

^{١٤١} - في ل : من لوم أحد.

^{١٤٢} - في ل : فلذلك.

إذا جعل الاستثناء من "إله" كما هو المشهور أو من الضمير المستتر في "لا" التي يعني "انتفى" أصلة أن يكون المستثنى [بـ 15] واجب النصب، لأنه أيضاً واقع بعد كلام تام موجب، لأن التقدير حينئذ انتفى "إله إلا الله" أو انتفى هو "إله إلا الله" وأيا ما كان فالحكم فيه بربط الانتفاء لا بنفي الارتباط؛ وكلما كان كذلك كان كلاماً موجباً، والمستثنى منه مذكور حقيقة^{١٤٣} أو حكماً فيكون تماماً أيضاً؛ فيلزم وجوب نصب المستثنى لكن المستثنى في "لا إله إلا الله" كما أنه يمتنع نصبه ساماً، بل وقياساً أيضاً كما سيجيء بيانه في "المبحث السابع" إن شاء الله تعالى؛ كذلك يمتنع نصبه باعتراف هذا القائل حيث قال في قول ابن الحاجب والشارح -قدس سره-: "إذا تعذر البديل على اللفظ فعلى الموضع يحمل ما نصه، أي يختار البديل على الموضع اختياراً فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من الموضع^{١٤٤}، فإن النصب على الاستثناء ههنا كثيراً ما يكون ضعيفاً لإيهامه البديل على اللفظ نحو "لا أحد فيها إلا زيداً" و "ما زيد شيئاً إلا شيئاً". نعم، لا إيهام في "ما جائي من أحد إلا زيداً" وقد يفضي خوفُ الإيهام إلى امتناع النصب؛ ولهذا امتنع في "لا إله إلا الله" لأن إيهام البديل ههنا من اللفظ إيهام الكفر وبينه وبين^{١٤٥} قصد التصرير بالتوحيد تنافٌ انتهى.

^{١٤٣} - في ل : حقيقة.

^{١٤٤} - في ع : الموضع.

^{١٤٥} - " وبين " ساقطة من ع .

فتوجيهه لامتناع النصب وإن كان غير وجيه لعدم اطراده في نظائر هذا التركيب نحو قوله ﷺ: {لا شفاء إلا شفاؤك} ^{١٤٦} و{لا عيش إلا عيش الآخرة} ^{١٤٧} لكن الذي صرّح به من امتناع النصب في "لا إله إلا الله" صحيح وسيأتيك بيانه في "المبحث السابع" على وجه مطرد في جميع مواده الجزئية إن شاء الله تعالى؛ فبطل القول بما يقتضي أن [١٦١] يكون منصوباً على سبيل الوجوب وبالله التوفيق في نيل كل مطلوب.

الحقوق وتدليل في تأييد وتمكيل

اعلم أني لما استشكلتُ القول المنسوب إلى سيبويه، أعني قوله علة البناء في نحو "لا رجل في الدار" تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كـ"خمسة عشر" ورأيت في ^{١٤٨} قول ابن هشام في المغني وغيره أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً اتبعت ^{١٤٩} داعية الاطلاع على كتاب سيبويه، فبحثت عليه بدمشق الشام فلم أظفر به؛ ثم بعد الوصول إلى مصر بحثت عليه فظفرت به، فلما راجعته رأيت أن سيبويه يدل كلامه ^{١٥٠} في نحو عشرة مواضع على أنها عاملة في الاسم ورأيت أن كلامه ليس فيه نص على أن الاسم مركب مع "لا" تركيباً حقيقياً، فأحببت نقل

^{١٤٦} - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

^{١٤٧} - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥؛ سنن الترمذى، المناقب: ٦٩٤/٥، رقم: ٣٨٥٧.

^{١٤٨} - "في" ساقطة من ل وع.

^{١٤٩} - في ل وع : ابْعَثَ.

^{١٥٠} - في ع : يدل أن كلامه.

كلامه هنا بلفظه إزاحة للأوهام وإراحة للأفهام وإيضاحاً للمرام^{١٠١} وتحقيقاً للمقام فنقول وبالله التوفيق.

قال إمام الفن سيبويه -رحمه الله تعالى وشكراً لسعيه- ما نصه: "هذا باب النفي بـ"لا" ولا تعمل فيما بعدها فتصبها بغير تنوين وتصبها لما بعدها كتصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو "خمسة عشر"؛ وذلك لأنها لا تشبهسائر ما يتصب مما ليس باسم وهو الفعل وما جرى^{١٠٢} مجرأ لأنها لا تعمل إلا في نكارة وـ"لا" وـ"ما" تعمل فيه في موضع ابتداء فلما خولف بما^{١٠٣} عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بـ"خمسة عشر" فـ"لا" لا تعمل إلا في نكارة وكما أن "رب" لا تعمل إلا في نكارة وكما أن "كم" لا تعمل في الخبر وفي الاستفهام [بـ[16]] إلا في النكارة، لأنك لا تذكر بعد "لا" إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما^{١٠٤} لا تذكر ذلك بعد "رب" وذلك لأن "رب" إنما هي للعدد بمنزلة "كم" فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خولف "بأئتهم" حين خالفت الذي وكما قالوا يا الله^{١٠٥} حين خالفت ما فيه الألف واللام وستري أيضاً نحو ذلك إن شاء الله تعالى.

^{١٠١} - في ل: وأيضاً للمرام.

^{١٠٢} - في م: جرا.

^{١٠٣} - "بما" ساقطة من ع.

^{١٠٤} - في ع: فكما.

^{١٠٥} - في م: بالله.

فجعلت وما بعدها كـ"خمسة عشر" في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا: "يا ابنَ أُمٍّ، فهِي مثَلُهَا فِي الْلُفْظِ وَفِي أَنَّ الْأَوَّلَ عَامِلٌ فِي الْآخِرِ، وَخَوْلُفُ بـ"خمسة عشر"، لِأَنَّهَا إِنَّمَا هِي خَمْسَةٌ وَعَشْرَةً؛ فـ"لَا" لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ مِنْ قِبْلَ أَنَّهَا جَوَابٌ فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ لِقُولِهِ: "هَلْ مِنْ عَبْدٍ أَوْ جَارِيَّةٍ"، فَصَارَ الْجَوابُ نَكْرَةً كَمَا أَنَّهَا لَا يَقْعُدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا نَكْرَةً. وَاعْلَمُ أَنَّ "لَا" وَ"مَا" عَمِلْتُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ؛ "هَلْ مِنْ رَجُلٍ فَالْكَلَامُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ مِبْتَدَأٌ، وَكَذَلِكَ: "مَا مِنْ رَجُلٍ" وَ"مَا مِنْ شَيْءٍ"، وَالَّذِي يَبْنِي عَلَيْهِ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ وَلَكِنَّكَ تَضْمِرُهُ وَإِنْ شَيْئَتْ أَظْهِرْتَهُ؛ وَكَذَلِكَ "لَا رَجُلٌ" وَ"لَا شَيْءٌ" إِنَّمَا تَرِيدُ لَا رَجُلٌ فِي مَكَانٍ وَلَا شَيْءٌ فِي زَمَانٍ. وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَا رَجُلٌ فِي مَوْضِعِ مِبْتَدَأٍ وَمَا مِنْ رَجُلٍ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مِبْتَدَأٌ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ قَوْلُ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ: "لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ". وَأَخْبَرَنَا يُونُسٌ^{١٥٦} أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: "مَا مِنْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ" كَأَنَّهُ^{١٥٧} قَالَ "مَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ وَهُلْ رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْكَ"^{١٥٨} إِلَى هَنَا كَلَامُ سَبِيُّوْهِ بِلِفْظِهِ - رَحْمَهُ اللَّهُ -.

وَلَا يَخْفَى كُونُهُ صَرِيجًا فِي نَحْوِ عَشْرَةِ مَوْضِعٍ بِكُونِ "لَا" عَامِلَةً فِيمَا يَلِيهَا، وَكَلِمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَرْكَبًا مَعَ "لَا" وَ"إِلَّا" لَمَا عَمِلْتَ [١٧١] فِيهِ لَمَا قَالَ ابْنُ هَشَامٍ: "إِنْ جُزُءُ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ وَإِنَّمَا شَبَهُهُمَا بـ"خمسة عشر" فِي عَدْمِ اِنْفَصَالِ أَحَدِهِمَا

^{١٥٦} - هو يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ بِالْوَلَاءِ، الْمُعْرُوفُ بِالنَّحْوِيِّ (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَدِيبٌ، نَحْوِيٌّ، عَالِمٌ بِالشِّعْرِ، عَارِفٌ بِطَبَقَاتِ شِعَارِ الْعَرَبِ، مِنْ قَرْيَةِ الْجَبَلِ عَلَى دَجَلَةِ بَيْنِ بَغْدَادَ وَوَاسِطَةِ، وَأَخْذَ عَنْهُ سَبِيُّوْهِ وَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَتْ لَهُ حَلْقَةٌ بِالْبَصَرَةِ يَتَابِعُهَا طَلَابُ الْعِلْمِ وَأَهْلُ الْأَدْبَرِ وَفَصَحَّاءُ الْأَعْرَابِ وَوَفَودُ الْبَادِيَةِ، وَكَانَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَذَاهِبٌ وَأَقِيسَةٌ يَتَفَرَّدُ بِهَا، مَاتَ سَنَةُ ١٨٢/١٨٩٨. رَاجِعٌ: مَعْجَمُ الْمُؤْلِفِينَ، ١٣/٣٤٧.

^{١٥٧} - فِي عَ : فَإِنَّهُ.

^{١٥٨} - رَاجِعٌ: كَتَابُ سَبِيُّوْهِ، ٢/٢٧٤-٢٧٦.

عن الآخر فقط كما ذكرناه في الشق الثاني من الاستشكال، أعني قولنا: وإن أرادوا به ما يشبه التركيب في عدم الانفصال" إلخ. وذلك أنه قال فجعلت وما بعدها كـ"خمسة عشر" في اللفظ فصرح بأن التشبيه إنما هو في اللفظ من حيث عدم الانفصال فقط، فأعطى حكمه اللغطي من حذف التنوين دون المعنوي من كون المجموع كلمة واحدة بسبب التركيب الحقيقي، ولهذا قال بعده متصلًا به وهي عاملة فيما بعده دفعاً لهذا الوهم وتبينها على أن التشبيه إنما هو في اللفظ لا في المعنى.

ثم وقفت على شرح كتاب سيبويه للسيرافي^{١٥٩} فرأيته نقل عن الزجاج^{١٦٠} ما هو نص في ذلك حيث قال: "قال أبو إسحاق: وإنما شبهها بـ"خمسة عشر"، يعني سيبويه، لأنها لا تفارق ما تعمل فيه كما أن خمسة لا تفارق عشرة" انتهى. وهو صريح في أن التشبيه إنما هو في مجرد عدم الانفصال والمقارنة لا أنها مركبة مع "ما" بعدها تركيباً يصير المجموع به كلمة واحدة كـ"خمسة عشر" كما يوضحه قوله، لأنها لا تفارق ما تعمل فيه إلخ. فإنه صرخ بكونها عاملة فيما بعدها لكنها لم تفارق شبههما بـ"خمسة عشر" في ذلك مع تحقق عملها فيه، وكلما انتفى التركيب الحقيقي انتفى كونها جزءاً من الكلمة فانتفى المانع من عملها فيما بعدها؛ فظهور أنّ ظنّ ابن هشام في سيبويه أن "لا" عنده لا تعمل في الاسم أيضاً إذا كان مفرداً ظن لم يوفق ما قصده سيبويه.

^{١٥٩} - هو الحسن بن عبد الله بن المزيان السيرافي (أبو سعيد) عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة، مات سنة ٩٧٩/٣٦٨. راجع: معجم المؤلفين، ٢٤٢/٣.

^{١٦٠} - هو إبراهيم بن السري، بن سهل الزجاج (أبو إسحاق) النحوي، اللغوي، المفسر، مات سنة ٩٢٣/٣١١. راجع: معجم المؤلفين: ٣٣/١.

وأما ما نسب إلى سيبويه من أن الاسم المفرد مبني على ما [ب١٧] ينصب به وعلة بنائه تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كـ"خمسة عشر" إن كان المراد به التركيب الحقيقي فقد ظهر فساده معنىًّا ونقلًا، وإن كان المراد به التشبيه الصوري في عدم الانفصال فهو وجہٌ صحيحٌ للبناء في حد ذاته ولكن في نسبةٍ إلى سيبويه بحثٌ؛ فإنه قال: "إن لا" ت عمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين" إلخ.

وهو صريح في أنها عاملة فيما بعدها بالنصب، ولكن بغير تنوين لما ذكره من التشبيه وأورده من النظائر إلا أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد "فتنصبه" أي مثلاً بغير تنوين لفظاً لكونه مبنياً على الفتح، ولا يخفى ما فيه من التكلف فليراجع.

فإن قلت: أليس معنى قوله: "أن لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء؟..
إلخ. إن المجموع كلمة واحدة فيكون التركيب^{١٦١} حقيقياً.

قلت: لا وذلك لأنه شبه "لا رجل" بقولك "هل من رجل" و"ما من رجل" وحكم على "ما من رجل" بأنه في موضع اسم مبتدأ كما حكم على "لا رجل" بأنه في موضع مبتدأ؛ ومن المعلوم أن قائلًا لم يقل بأن مجموع "هل من رجل" و"ما من رجل" مبتدأ وإنما المبتدأ هو النكرة المحورة لفظاً بـ"من" الزائدة في سياق الاستفهام أو النفي المرفوعة مثلاً بالابتداء، وإنما المراد والله أعلم أن نحو "لا رجل" يذكر كثيراً من غير ذكر ما هو خبر؛ فربما يوهم ذلك أنه لا حاجة إلى تقدير خبر في المعنى، فأراد أن يبين أن ترك الخبر لفظاً لا يدل على عدم الاحتياج [١٨١] إلى تقديره معنى في أن

^{١٦١} - في ع : تركيبة.

"لا"^{١٦٢} مع "ما" عملت فيه ليس تركيباً تماماً حتى يكون مستغنياً عن تقدير خبر وذلك لأن "لا" وما عملت فيه في موضع مبتدأ، أي ما عملت فيه "لا" مبتدأ في الأصل نسخته "لا"، فهو في موضع مبتدأ، وكلما كان كذلك فلا بد له من خبر إن لم يذكر لابد من تقديره بإجماع التميميين والجازيين، وهذا احتاج بلغة أهل الجاز المظيرين للخبر على أن بني تميم التاركين لذكر الخبر لفظاً يقدرون معنى حيث قال: "والدليل على أن "لا رجل" في موضع مبتدأ في لغة تميم".

قول العرب من أهل الجاز "لا رجل أفضل منك" يعني أن إظهار أهل الجاز الخبر في مثل التركيب الذي لم يُظهر فيه الخبر بـ"بنو تميم" دليل على أن الخبر مقدر في لغة تميم مراد معنى، لأن المعنى المراد من التركيب المظير فيه الخبر والمترansk فيه ذكره واحد في اللغتين، وكلما كان كذلك كان الخبر مقدراً عند تميم أبنته.

وما كان الخبر المذوق أمراً معلوماً بحسب القرائن الدالة على أنه من الظروف الرمانية أو المكانية حقيقة أو مجازاً، قال سيبويه: "والذي يبني عليه في زمان أو مكان ولكنك تضمره وإن شئت أظهرته"^{١٦٣}.

وما كان تمثيل سيبويه للخبر المذوق عند العلم به إذا شئت إظهاره وقع بقوله: "لا رجل في مكان ولا شيء في زمان"، قال ابن خروف أحد شراح كتاب سيبويه: "عن بني تميم إنهم لا [بـ18] يظهرون خبراً مرفوعاً ويظهرون المجرور والظرف

^{١٦٢} - في ع : فإن لا .

^{١٦٣} - راجع: كتاب سيبويه، ٢٧٥/٢ .

وهو ظاهر كلام سيبويه" انتهى. وقد مر نقله عن شرح أوضح المسالك وبالله التوفيق
الهادى لكل سالك والحمد لله رب العالمين.

المبحث الثالث
في معنى الاستثناء

الاستثناء: هو إخراج ما هو^{١٦٤} مُدخل في متعدد مذكور أو مقدر عنه في حكمه^{١٦٥} بـ"إلا" أو إحدى أخواتها، والمراد بالإخراج الدلالة على الخروج وبالإدخال الدلالة على الدخول؛ فالمعنى أنه الدلالة على خروج ما هو مدلول على دخول في متعدد، إلخ. فهو إعلام من المتكلمين^{١٦٦} للسامع بأن ما دل المتعدد على دخوله فيه من المذكور بعد "إلا" أو إحدى أخواتها خارج عنه في نيته من حيث إنه محكوم عليه بحكم نفيٍ أو إثباتٍ.

قال في شرح أوضح المسالك عن الشاطبي^{١٦٧} ومعنى إخراجه أن ذكره بعد "إلا" مبين أنه لم يُرِد دخوله فيما تقدم ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه كان مراداً للمتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الإخراج عند أئمَّة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره، انتهى.

وتفصيل ذلك أن المستثنى في نحو "ما جائي أحد إلا زيد" مثلاً مُدخل في المتعدد المذكور الذي هو "أحد" بلا شك بمعنى أنه مدلول على دخوله فيه من حيث هو هو، أي قبل الحكم المعتبر بعد الاستثناء لكونه فرداً من أفراده، لكن إدخاله فيه، أي الدلالة على دخوله فيه وفهمه عنه ليس مراداً للمتكلم؛ لأنه لم [١٩١] يقصد أن يحكم على "زيد" بنفي الجيء عنه كما يحكم على سائر أفراد أحد بذلك بعد

^{١٦٤} - "ما هو" ساقطة من ع.

^{١٦٥} - "في حكمه" ساقطة من ع.

^{١٦٦} - فيل وع: المتكلم.

^{١٦٧} - هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغزناطي، المالكي الشهير بالشاطبي، (أبو إسحاق) محدث، فقيه أصولي، لغوی، مفسر، مات سنة ١٣٨٨/٧٩٠. راجع: معجم المؤلفين، ١١٨/١.

استثنائه، فاحتاج إلى لفظ يدل به السامع على مراده من أحد القابل لأن يراد به جميع أفراده، وإن يراد به بعضها دون بعض لكونه موضوعاً للماهية من حيث هي هي على ما هو التحقيق في وضع أسماء الأجناس، وكانت لفظة "إلا" مما وضعتها الواضع للدلالة على أن المذكور بعدها مما تناوله متعدد مذكور أو مقدر ليس مراداً بالحكم الوارد على ذلك المتعدد، فجاء بـ"إلا" ذاكراً بعدها زيداً الذي لم يكن مقصوداً بالحكم على أحد بنفي المجيء ليخرج بها زيداً قبل الحكم عن أحد لئلا يتناوله بعد الحكم فيفوت غرضه. فإذا تم الكلام واعتبر انعقاد الحكم انصب العامل على القبيلتين انصبابةً واحدةً، فصار "أحد" في ضمن الأفراد التي هي ما عدا زيداً منفياً عنه حصةً من المجيء لوقوعه في سياق النفي وصار "زيد" مثبتاً له حصة من المجيء لوقوعه في سياق إلا المفيدة^{١٦٨} للإثبات فلم يبق أحدٌ بعد الحكم متناولًا لما بعد "إلا" كما كان متناولاً له قبل الحكم، وذلك لأن التناول إنما هو للماهية من حيث^{١٦٩} هي هي، لا لحصة من حصصها واحد الواقع في سياق النفي بعد الحكم حصة من أحد من حيث هو هو؛ والتناول للأخر لا للأول كما عرفت فلم يبق شاملًا لما بعد "إلا" فكما أن تناوله لما بعد "إلا" قبل الحكم من مقتضي وضعه اللغوي، كذلك عدم تناوله له بعد الحكم من مقتضي وضعه اللغوي. فإن الماهية لا بشرط شيء مع القليل قليلٌ ومع الكثير كثير ومع الموجب موجبٌ ومع المنفي منفي؛ وقد قلنا إنه موضوع للماهية [بـ19] من حيث هي هي، أي لا بشرط شيء هذا.

^{١٦٨} - فيل وع: المفيدة.

^{١٦٩} - "من حيث" ساقطة من ع.

قال صاحب التوضيح^{١٧٠} في تقييده الاستثناء: هو المنع عن دخول بعض ما يتناوله صدر الكلام في حكمه بـ"إلا" وأخواتها؛ وقال في توضيجه: "وهذا تعريف تفردُّ به وهو أوجودسائر التعريف، لأن من قال هو إخراج بـ"إلا" وأخواتها إن أراد^{١٧١}حقيقة الإخراج فممتنع؛ لأن الإخراج إما أن يكون بعد الحكم فيكون تناقضاً والاستثناء واقع في كلام الله تعالى أو قبل الحكم، وحقيقة الإخراج لا يكون إلا بعد الدخول والمستثنى غيرُ داخل في حكم صدر الكلام فيمتنع الإخراج من الحكم، وإنما المستثنى داخل في حكم صدر الكلام من حيث التناول، أي من حيث إنه يفهم المستثنى من صدر الكلام وضعاً والإخراج ليس من حيث التناول، لأن التناول بعد الاستثناء باقٍ؛ فعلم أن حقيقة الإخراج غيرُ مراده على أنهم صرحو بأنه إخراج ما لواه لدخل. فعلم أن المراد بالإخراج المنع عن الدخول مجازاً وهو غير مستعمل في الحدود، فالتعريف الذي ذكرته أولى^{١٧٢}". انتهى.

أقول: المراد لا هذا ولا ذاك ولا ذلك^{١٧٣} أي لا أن الإخراج مجاز عن المنع ولا أن الإخراج من التناول من حيث هو هو، ولا أنه من الحكم بل المراد أنه الإخراج من التناول من حيث الحكم، أي من حيث إن المعدد الذي يتناول ما بعد "إلا" محكوم عليه بحكم ما نفي أو إثباتٍ. قوله: "فلا إخراج لأن التناول باقٍ بعد".

^{١٧٠} - أي: التفتازاني.

^{١٧١} - "إن أراد" ساقطة من ع.

^{١٧٢} - راجع: شرح التلويح على التوضيح، ٤٤/٢.

^{١٧٣} - "ولا ذلك" ساقطة من ع.

قلنا: إن أردتم أن التناول باقٍ بعد الحكم المعتبر بعد الاستثناء فهو منوع، لأن [٢٠] التناول إنما هو لاماهية المتعدد من حيث هي هي، لا لها من حيث ما؛ تصير معروضة لأمر ما فإن الماهية مع كل عارض^{١٧٤} مقابلة لها مع ضدها على ما هو مقرر في محله وأحد المتقابلين لا يصدق على الآخر، فإذاً الواقع في سياق النفي الحكم عليه بنفي الجيء بعد إخراج زيد عنه بـ"إلا" صار معروضاً للحكم بالنفي، فلا يشمل ما هو معرض للحكم بالإثبات أعني زيداً فالتناول بعد الحكم وضعاً متنفياً قطعاً.

وإن أردتم أن التناول باقٍ قبل اعتبار الحكم فهو مسلم ولا ضير، فإن الواقع ما جعل "إلا" علاماً لانتفاء التناول لما بعدها إلا بعد الحكم، فإنه يحتاج إليه، فعدم انتفاء التناول قبل الحكم لا يضرنا بل لا يصح لغة وإنما يحتاج إلى الاستثناء ولهذا قالوا هو إخراج ما لواه للدخل، أي الدلالة على خروج ما لواه للدخل، أي لدل الكلام على دخوله في الحكم.

فالمراد بالإخراج هو الإخراج على حقيقته لا المنع مجازاً، وذلك لأن حقيقة الإخراج المراد هنا هي الدلالة على خروج ما كان مدولاً على دخوله كما مر وهو بهذا المعنى لا يتوقف إلا على حقيقة الإدخال بمعنى الدلالة على الدخول وهي متحققة فإن ذكر المستثنى منه المتناول لجميع أفراده التي منها المستثنى إدخال له فيه بالمعنى المذكور فصح الإخراج على حقيقته من غير مانع.

^{١٧٤} - في ل : مع كل ما عارض.

وأما تعريفه بأنه^{١٧٥} المنع عن دخول، إلخ. فإن أراد به حقيقة المنع فهو ممتنع لأن حقيقة المنع عن الدخول، أي الدلالة على كونه منوعاً من الدخول لا يتحقق إلا بعد الإخراج، أي: الدلالة على كونه مخرجاً [بـ20] ضرورة أن ما لا يكون مخرجاً، أي مدلولاً على خروجه لا يكون منوعاً، أي: مدلولاً على منوعيته عن الدخول في الحكم لكن الإخراج الحقيقي عنده ممتنع أما قبل الحكم فلأنه لا إخراج حقيقياً وأما بعده فلأنه تناقض؛ فالممنع الحقيقي ممتنع، لأنه موقوف على الممتنع والموقف على الممتنع ممتنع؛ وإن أراد به الإخراج مجازاً إطلاقاً للازم على الملزوم، لأن المخرج قبل الحكم لثلا يدخل فيه بعد انعقاده منوع دخوله فيه بلا شك كان صحيحاً، لكن المجاز مما يجب صيانة الحدود عنه فما ظنه وارداً على القوم انقلب عليه، فانظر بعد ذلك إن أجود التعريف ماذا، وبالله التوفيق في جعل أصنام الشبهات جذذاً^{١٧٦}.

^{١٧٥} - في ل : وأما تقريره بأن.

^{١٧٦} - في ل: أصنام الشهاب جذذا.

المبحث الرابع
في أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس

استدل القائلون به على ذلك بأن النقل من أئمة اللغة أنه كذلك، وهو المعتمد في إثبات مدلولات الألفاظ وبأنه لو لم يكن من النفي إثباتا لا يتم التوحيد بقولنا "إله إلا الله" لأن معناه حينئذ نفي الألوهية عن غيره تعالى فقط؛ والتوحيد إنما يتم بإثبات الألوهية له تعالى، ونفيها عن سواه، واللازم باطل فكذا المزوم، فالاستثناء من النفي إثبات ولا من الإثبات نفيا لتحقق الواسطة، وهي عدم الحكم فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى مسكتا عنه غير محکوم عليه بنفي ولا إثبات.

وأجابوا عن الأول بأن كلام أهل العربية أنه من النفي إثبات مجاز تعبيرا [٢١] عن اللازم وهو عدم الحكم بالنفي بالمزوم وهو الحكم بالإثبات كما أن العكس مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالثبت بالحكم بالعدم، وعن الثاني بأن دلالة "إله إلا الله" على الإثبات بحسب عرف الشرع لا بحسب الوضع اللغوي.

أقول: الاستثناء إما مفسر بالإخراج على ما فسره القوم أو بالمنع على ما عرف به صاحب التوضيح كما مر مفصلا وأيا ما كان فهو من النفي إثبات وبالعكس قطعا، لأن من المقرر أن النفي والإثبات نقىضان فكما لا يجتمعان كذلك لا يرتفعان بعدم الواسطة بين النقىضين. فإذا أخرج^{١٧٧} شيء من أحدهما أو منع عن الدخول فيه دخل في الآخر بالضرورة وإلا لزم ارتفاع النقىضين، وهو محال؛ فإن ما يصح أن يخبر عنه وإن كان في نفس الأمر يصح أن يحکم عليه بنفي أو إثبات، وأن يسكت

^{١٧٧} - في ل: خرج.

عنه^{١٧٨} فلا يحكم عليه بشيء منها، ولا يكون ذلك ارتفاع النقيضين. فإن ارتفاع النقيضين على ما مر في "المبحث الأول" عن السيد - قدس سره - أن يكون هناك نسبة متصورة لا يصدق إيجابها ولا سلبها فحيث لا يتصور نسبة كما في المskوت عنه لم يتصور هناك إيجاب^{*} ولا سلب^{*}، فلا يكون ارتفاعاً النقيضين؛ لكن بعد العطق به والحكم عليه بالخروج عن حكم المستثنى منه أو بكونه منوع الدخول في حكم المستثنى منه لم يبق مسكتونا عنه كما هو ظاهر.

و الحكم المستثنى منه إما نفي أو إثبات، فإذا أخرج عن النفي كان المعنى أنه ليس منفياً عنه. هذا الأمر الذي نفي عن المستثنى منه إن كان قصر الصفة على الموصوف، نحو "ما قام إلا زيد" و "ما قام إلا زيداً" وليس [بـ 21] منفياً عمّا نفي عنه المستثنى منه إن كان قصر الموصوف على الصفة نحو "ما زيد إلا قائم"، فعلى الأول يلزم أن يكون ثابتـاً لما^{١٧٩} نفي عن المستثنى منه وعلى الثاني يلزم أن يكون ثابتـاً لما نفي عنه المستثنى منه^{١٨٠} وإلا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال.

وإذا أخرج عن الإثبات كان المعنى أنه ليس مثبتـاً له ما أثبتـتـ للمستثنى منه نحو "قام القوم إلا زيداً" ، فيلزم أن يكون منفيـاً عنه وإلا لزم ارتفاع النقـيـضـيـن وهو محـال؛ فالاستثناء من النفي إثبات وبالعكس قطعاً؛ أما إذا كان الاستثناء بمعنى الإخراج فظاهر وأما إذا كان بمعنى المنع، فلأن المنع عن دخول بعض ما يتناوله صدر الكلام

^{١٧٨} - في لـ: فإن سكت عنه.

^{١٧٩} - في لـ وعـ: ثابتـاً له ماـ.

^{١٨٠} - "منه" ساقطة من عـ.

هو الدلالة على كون ذلك البعض الذي يتناوله صدر الكلام منوعاً دخوله في حكمه.

وكلما كان ذلك البعض مدلولاً على كونه منوعاً دخوله في حكم صدر الكلام كان مدلولاً على أنه غير داخل في حكم صدر الكلام، وكلما كان كذلك كان مدلولاً على أنه خارج عن حكم صدر الكلام، وكلما كان كذلك كان مدلولاً على أنه داخل في نقشه إذ لا واسطة بينهما بعد النطق بأحدهما، فالدلالة بـ"إلا" على منوعية دخوله في حكم صدر الكلام هو الدلالة على عدم دخوله فيه المساوي مع خروجه عنه المستلزم لدخوله في نقشه بعد النطق به لانتفاء الواسطة حينئذ فليس مسكتها عنه أبداً، لأن المنع عن الدخول هو معنى^{١٨١} الاستثناء الذي هو معنى "إلا" و"إلا" منطوق بها في الكلام بلا شك.

وكل معنى نطق بالدال عليه في كلام لا يكون مسكتها عنه في ذلك الكلام، فالممنع عن الدخول المدلول عليه بـ"إلا" لا يكون مسكتها عنه، والمنع على ما مر يستلزم الدخول في نقشه [٢٢١] حكم صدر الكلام فهو منطوق به لا مسكت عنه.

فقد اتضح أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس قطعاً؛ نعم، قد يذكر في الكلام حكم صريح هو المقصود بالاستثناء عنه؛ وحكم غير صريح غير مقصود، فالاستثناء من النفي إثبات وبالعكس من الحكم المقصود ويكون غير المقصود مسكتها عنه، وهذا لا يضرنا ولا يجديكم نفعاً.

^{١٨١} - "معنى" ساقطة من ع.

وذلك مثل ما إذا قال قائل **أَنْفِي** القيام عن القوم إلا عن زيد^{١٨٢}، فإنه يدل كلامه على إثبات عدم نفيه القيام عن زيد لا على إثبات القيام له، فإن "إلا" إنما تفيد إخراج زيد عن القوم في حكمهم الذي هو نفي المتكلم القيام عنهم وإخراجه عنهم في هذا الحكم يستلزم إدخاله في نقشه.

ونقيضه أن لا ينفي المتكلم القيام عنه، لأن يثبت القيام له فهو مسكون عنه في إثبات القيام له ونفيه عنه وإنما المنطوق به ثبوت عدم نفي المتكلم القيام عنه^{١٨٣}.

وإذا قال أثبتت القيام للقوم إلا لزيد دل كلامه على نفي إثباته القيام لزيد لا على نفي القيام عنه، لأن ما يفيده "إلا" إنما هو إخراج زيد عن القوم في حكمهم الذي هو إثبات المتكلم القيام لهم، وإخراجه عنهم في هذا الحكم إنما يستلزم ادخاله في نقشه حكمهم، ونقيض حكمهم هو أن لا يثبت المتكلم القيام لزيد لأن ينفي القيام عنه، فهو مسكون عنه في نفي القيام عنه وإثباته له وإنما المنطوق به هو عدم إثبات المتكلم القيام له.

وأما إذا قال "ما قام القوم إلا زيد" فليس معناه معنى **أَنْفِي**^{١٨٤} القيام عن القوم إلا عن زيد حتى يكون [ب22] المستثنى مسكوناً عنه في إثبات القيام له ونفيه عنه، بل معناه **أَنْفِي** القيام عن القوم "إلا" عن زيد، لأن "ما" لنفي القيام عن القوم، ونفي

^{١٨٢} - في ل: إلا زيد.

^{١٨٣} - "القيام عنه" ساقطة من ع.

^{١٨٤} - في ع: نفي.

الشيء عن الشيء هو الدلالة على انتفاءه عنه؛ فمعنى "ما قام القوم" انتفاء القيام عن القوم، فإن الحكم هنا معتبر بين "قام" و"القوم". وثمة بين فعل النفي وضمير المتكلم، والقيام والقوم فضلة؛ فمعناه أدل على انتفاء القيام عن القوم أو أحکم بانتفاء القيام عن القوم إلا عن زيد، والنفي هنا مستفاد من الحرف لامن فعل المتكلّم^{١٨٥}، فمعنى ما ذكرناه، أي انتفاء القيام عن القوم إلا عن زيد وإلا مقيد^{١٨٦} اخراج زيد عن القوم في حكمهم الذي هو انتفاء القيام عنهم، فيلزم أن يدخل في نقبيضه ونقىض انتفاء القيام ثبوت القيام، فإذا خارجه عن الانتفاء يستلزم إدخاله في الثبوت، وإدخاله في الثبوت هو عين الإثبات، فالاستثناء من النفي إثباتٌ قطعاً من غير شبهة.

وإذا قال "قام القوم إلا زيداً"، كان المعنى ثبت القيام للقوم إلا لزيد لا أثبت القيام للقوم إلا لزيد؛ فإذا أخرجت "إلا زيداً" عن "ال القوم" في حكمهم الذي هو ثبوت القيام، فقد أدخلته في نقبيضه الذي هو انتفاء القيام، والإدخال في الانتفاء هو عين نفيه عنه، فالاستثناء من الإثبات نفي قطعاً فلا يكون مسكوناً عنه هذا.

قال العلامة التفتازاني^{١٨٧} في شرح الشرح: "إنكار دلالة "ما قام إلا زيد" على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق بإنكار الضروريات وإجماع أهل العربية أنه من النفي إثباتٌ لا يحتمل التأويل" انتهى.

^{١٨٥} - في ل: من الفعل المتكلّم.

^{١٨٦} - في ع ول: تنفيذ.

^{١٨٧} - هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (سعد الدين) عالم مشارك في النحو والتصريف والمعانوي والبيان والفقه والأصولين والمنطق وغير ذلك، مات سنة ١٣٨٩/٧٩١ . راجع: معجم المؤلفين، ٢٢٨/١٢

قيل عليه: "لا نسلم أن إنكار دلالة ما ذكر من حيث الوضع إنكاراً ضروري؛ [٢٣] وإنما يصح ذلك لو لم يشتوا دلالة ما ذكر؛ بحسب العرف والإجماع على ما ذكر. إن أريد به ثبوت هذا الكلام منهم فلا خفاء في قبوله التأويل بما ذكرنا، وإن أريد اتفاقهم على ثبوت مفهومه الحقيقي بلا تأويل فممنوع" انتهى.

ولك أن تقول إن المراد أن العقل لا يجوز عادة أن يأول كلامهم المجمع عليه، وإن كانت العبارة قابلة للتأويل في الجملة مع قطع النظر عن العادة؛ لأن مثل هذا، أي الإجماع على إثبات مدلول لفظ مجازاً بإطلاق الأخص على الأعم غير معهود منهم حتى إنه لو تسامح بعضهم به عليه الآخر ولو واحد في مرة؛ فلما اتفقوا على هذا التعبير من غير تنبئه من واحد منهم على خلافه، دل ذلك على أن ظاهره هو المراد لا غير؛ ولأن تحويل ذلك في مادة ما بمجرد احتمال العبارة يؤدي إلى ارتفاع الوثوق بهم في إثبات مدلولات سائر الألفاظ لاحتمال التأويل فيها كلها أو أكثرها قريباً أو بعيداً، فيلزم أن لا يثبتت اللغة رأساً أو أكثرها بالنقل عنهم لكنه قد تقرر أن طريق معرفة اللغة النقل.

ثم بعد ثبوت الإجماع وتسليم أن نحو "ما قام إلا زيد" يدل على الإثبات لا داعي إلى تأويل كلامهم المجمع عليه ودعوى أن تلك الدلالة بحسب العرف العام لا الوضع اللغوي.

فإن قلت: الداعي هو أن القول بكونه من النفي إثباتاً وبالعكس لا يصح في كثير من الصور نحو قوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: {لا صلاة إلا بظهور} ^{١٨٨} فإن صاحب التوضيح

^{١٨٨} - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢

قال: "لو كان نفيًا أو إثباتًا يلزم كل صلاة بظهور ثابتة وهذا باطل [بـ23]، لأن الشرائط الآخر لو كانت مفقودةً والظهور موجود لا يجوز الصلاة" انتهى ملخصا.

قلت: من الواضح أن القصر في الحديث ليس بحقيقي، بل هو إضافي بالنسبة إلى الحدث^{١٨٩}، فمعنى {لا صلاة إلا بظهور}^{١٩٠} أن صحة الصلاة مقصورة على الظهور لا تتعداه إلى الحدث^{١٩١} إذ لا صلاة إلا باجتماع شرائطها التي منها الظهور لا أن صحتها بالظهور خاصة لا بسائر الشروط؛ ويزيده وضوحاً ما ذكره النحاة من أن "لا" التبرئة لا تقع إلا جواباً لسؤال مذكور أو مقدر؛ ف{لا صلاة إلا بظهور}^{١٩٢} جواب عن سؤال من يقول: "هل من صلاة بلا ظهور؟"؟ بمعنى "هل من صلاة مع عدم ظهور؟"؟ وعدم الظهور مساواً للحدث، فكأنه قال "هل من صلاة بحدث؟"؟ فقال: {لا صلاة إلا بظهور}^{١٩٣} أي الظهور لا بد له في صحة الصلاة، فيكون شرطاً في صحتها؛ فلا صلاة مع الحدث المجامع لعدم الظهور لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط، هذا، وقس عليه أمثاله كقوله ﷺ: {لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب}^{١٩٤}، إذ المراد لا صلاة شرعية إلا بفاتحة الكتاب، فإن خطاب الشارع على ما تقرر في محله يحمل على المعنى الشرعي إلا إذا لم يكن أو صرفه صارف وهنا موجود ولا صارف؛ فالتقدير لا صلاة شرعية موجودة إلا بفاتحة الكتاب أي أن وجودها الشرعي مقصور

^{١٨٩} - في ل : إلى الحديث.

^{١٩٠} - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

^{١٩١} - في ل : إلى الحديث.

^{١٩٢} - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

^{١٩٣} - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

^{١٩٤} - راجع: الجامع الصحيح سنن الترمذى، أبواب الصلاة، ٢٥/٢.

على قراءة فاتحة الكتاب، لا يتعداها إلى عدمها سواء قرأ بغيرها من القرآن أو لم يقرأ بشيء أصلاً كما يوضح ذلك حديث الصحيحين: {لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب} ^{١٩٥}.

فلا يرد ما ذكره القاضي أبو بكر الباقلاني ^{١٩٦} [٢٤١] : "من أنه لا يصح النفي لصلاة بدون فاتحة الكتاب مع وجودها حسماً فلابد من تقدير شيء وهو متزدوج بين الصحة والكمال ولا مرجح لواحد منهما فكأن مجملًا" انتهى.

فإننا إذا قيدنا الصلاة بالشرعية ولا بد مما يوجد في الحسن من الصلاة بغير فاتحة الكتاب، إنما هو صورة الصلاة لا الصلاة الشرعية فيصبح السلب كلياً من غير مانع وإذا صح السلب كلياً تعين تقدير الصحة لا الكمال إذا أريد تقدير فعل خاص؛ فإن انتفاء صحتها شرعاً هو غير انتفاء وجودها شرعاً؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاتَه، {صلِّ إِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ} ^{١٩٧} فنفي عنه الصلاة مع وجودها حسماً وإذا تعين تقدير الصحة فلا إجمال في الحديث.

^{١٩٥} - راجع: الجامع الصحيح سنن الترمذى، أبواب الصلاة، ٢٥/٢، رقم: ٢٤٣.

^{١٩٦} - هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، ثم البغدادي، المعروف بالباقلاني (أبو بكر) متكلم على مذهب الأشعري، ولد بالبصرة، وسكن بغداد، مات سنة ٤٠٣/١٠١٣. راجع: معجم المؤلفين، ١٠٩/١٠.

^{١٩٧} - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٨٠/٥.

ثم لا يخفى أن انتفاء صحة الصلاة الشرعية في نفس الأمر بانتفاء فاتحة الكتاب لا ينافي صحتها شرعاً مع انتفاء فاتحة الكتاب^{١٩٨} ملأ أداه اجتهاه إلى عدم وجودها في الصلاة، لأن ذلك أيضاً شرع مقرر من عند الشارع وله أجر، هذا.

وك قوله ﷺ: {لا نكاح إلا بولي}^{١٩٩} أي لا نكاح شرعاً صحيح إلا بولي بمعنى أن صحته مقصورة على الولي لا تتعداه إلى عدمه، لأنها لاتتعداها إلى غيرها من الأركان والشروط فوجود نكاح بلا ولي حسا إنما هو صورة النكاح لالنكاح الشرعي، فصح السلب الكلي وتعين^{٢٠٠} تقدير الصحة فلا إجمال؛ فاندفع ما أورده القاضي هنا أيضاً، وقد انفتح الباب بحمد الله لفهم أمثالها فعليك بقياس أشكالها عليها وحل إشكالها.

فإن قلت: قال صاحب التوضيح: "في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطًّا﴾^{٢٠١} هو كقوله وما كان له أن يقتل مؤمناً عمداً [بـ 24] لا^{٢٠٢} أنه كان له أن يقتل خطأ، لأنه يوجب إذن الشرع به، ولا يجوز إذن الشرع بالقتل الخطأ، لأن جهة الحرمة ثابتة فيه بناء على ترك التروي وهذا يجب فيه الكفاره. قال: "وهذا،

^{١٩٨} - "لا ينافي صحتها شرعاً مع انتفاء فاتحة الكتاب" ساقطة من ع.

^{١٩٩} - راجع: الجامع الصحيح سنن الترمذى، كتاب النكاح، ٤٠٨/٣، رقم: ١١٠٨.

^{٢٠٠} - في ل : تعين.

^{٢٠١} - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٩٢.

^{٢٠٢} - في التوضيح: إلا أنه.

دليل تفردُت به بایراده، وهو أقوى دليل على هذا المذهب، والشافعية حملوا الاستثناء في قوله إلا خطأ على المنقطع فراراً عن هذا، لكن الأصل هو المتصل^{٢٠٣} إنتهى.

قلت: لا حجة في ذلك وإن زعم أنه أقوى دليل على ما ذهبوا إليه لأننا لا نفر من كونه متصلة، بل نختار أنه متصل مفرغ كما ذكره البيضاوي^{٢٠٤} حيث قال: "ونصبه على الحال أو المفعول له، أي لا يقتله في شيء من الأحوال إلا حال الخطأ أو لا يقتله لعنة إلا للخطأ^{٢٠٥} أو على أنه صفة مصدر مذوف، أي إلا قتلا خطأ^{٢٠٦} انتهى.

ولا يلزم من ذلك إذن الشرع بالقتل الخطأ، وإن كان الاستثناء من النفي إثباتا؛ وذلك لأن ما يفيد الاستثناء إثباته للمستثنى على ما أشار إليه البيضاوي حيث قال: "ما كان مؤمن ما صح له وليس من شأنه أن يقتل مؤمنا بغير حق إلا خطأ فإنه على عرضته"^{٢٠٧} انتهى. هو صحة صدور القتل وجوازه من المؤمن من حيث هو مؤمن عقلا لا جوازه شرعا، والموجب للإذن هو الثاني لا الأول.

^{٢٠٣} - راجع: التوضيح: ٤٣٤/٢.

^{٢٠٤} - هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، الشيرازي، الشافعى، قاض، عالم بالفقه والتفسير والاصولين والعربية والمنطق والحديث، مات سنة ١٢٨٦/٦٨٥ . راجع: معجم المؤلفين، ٩٧/٦.

^{٢٠٥} - في ل : لعنة للخطأ.

^{٢٠٦} - راجع: بيضاوى، ٢٣٤/٢.

^{٢٠٧} - راجع: بيضاوى، ٢٣٤/٢.

وإنما قلنا من حيث هو مؤمن لما تقرر من أن تعليق الحكم بالمشتق يفيد عليه مأخذ الاشتلاق فتعليق نفي القتل بالمؤمن يفيد علية الإيمان، أي ما صح مؤمن أن يصدر منه قتل مؤمن لإيمانه، فإن إيمانه [٢٥] مانع له من ذلك.

فإن قلت: صحة صدور القتل بمعنى الجواز العقلي ثابت للمؤمن في جميع أحواله فيكون ينفي عنه في غير حال الخطأ وأية فائدة في إثباته له في حال الخطأ.

قلت: قد تقرر في محله أن كل فعل اختياري له مبادٍ منها القصد المسبق بالتصديق بفائدة ما له؛ والمؤمن بتحريم قتل المؤمن وبالوعيد الشديد عليه من حيث إنه مؤمن بذلك مصدق بأنه لا فائدة له تصديقاً يقينياً.

وكلما كان كذلك لا يتأتى منه من تلك الحقيقة التصديق اليقيني بفائدة لقتله لامتناع اجتماع المتنافيين، ولكن من حيث استعماله الوهم قد يتواتم فائدة ما من المحظوظ العاجلة فينارع وهم عقله ويدافعه فقد يغلب حكم عقله على حكم وهمه فيدفعه وقد ينعكس فيصدر منه القتل؛ ومن ثمة كان الخطاب الإلهي موجهاً إلى أولي الألباب في قوله العلي ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيْوَةٌ يَا أُولَئِكُلَّابٌ﴾^{٢٠٨} أي ذوي العقول الخالصة من شوائب الوهم. فإنهم الذين يرجى منهم الإنقاء المدلول عليه بقوله العلي ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ﴾^{٢٠٩} وإذا كان صدور القتل بغبة حكم الوهم على حكم العقل فلا محالة بقدر غلبة الحكم الوهمي يضعف وينقص التصديق اليقيني الإيماني؛ فظاهر أنه لا يصح عقلاً لمؤمنٍ من حيث هو مؤمن أن يقتل مؤمناً في غير حال

^{٢٠٨} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

^{٢٠٩} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

الخطأ؛ وأما في حال الخطأ فلا يمتنع صدور القتل منه من حيث إنّه مؤمن، فإنّه لعدم قصده إلى القتل أو لعدم قصده إلى قتل المؤمن لا يلزم أن يكون له تصديق بفائدة ما له حتى يكون قادحاً [بـ 25] في إيمانه، فصدوره منه من حيث إنّه مؤمن صحيح من غير نقص في إيمانه؛ فظاهر فائدة إثباته له في حال الخطأ وصحة نفي إمكان صدوره منه عقلاً في غير حال الخطأ.

فإن قلت: خطاب الشارع يحمل على المعنى الشرعي إلا إذا لم يكن أو صرفة عنه صارفٌ على ما هو مقرر في محله فما الصارف هنا؟

قلت: الصارف استحالته عقلاً، فإن الإذن الشرعي هو الإباحة والتخbir بين الفعل والترك؛ ولا شك أن فعله أو كف النفس عن فعله لا يكون إلا عن قصدٍ، لأنّه من المبادي للأفعال الاختيارية كما مر أو^{٢١٠} القتل الخطأ لا قصد فيه مطلقاً أو إلى قتل المؤمن فيستحيل حمل الجواز على الشرعي لاستلزماته القصد في حين عدم القصد لأمرٍ واحدٍ، وهو محال، هذا.

وأما قوله: إن دلالة "لا إله إلا الله" بحسب عرف الشرع لا بحسب الوضع اللغوي، فيرد^{٢١١} أنه لو كان كذلك لما فهم منها التوحيدَ من لا معرفة له بعرف الشرع من كفار قريش واللازم باطل، فإنه يُبَلِّغُهُ اللَّهُ لما دعا قريشاً إلى كلمة "لا إله إلا الله" حين كانوا اجتمعوا عند أبي طالب قاموا وقالوا: "أَجْعَلْ أَلَّهَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا

^{٢١٠}- في ل وع : و.

^{٢١١}- في ل : فيرد.

لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٢١٢﴾ وهذا دليل واضح على أنهم فهموا منها التوحيد؛ وذلك لا يكون إلا بقصر الألوهية عليه تعالى؛ وذلك لا يتأتى إلا بإثباتها له ونفيها عما سواه، فعلم أن "إلا" دالة على الإثبات لغة لا شرعا.

فإن قلت: لعلهم إنما فهموا قصر الألوهية منها السبق عليهم بعرف الشرع وبمراده ﷺ من هذه الكلمة لمكان مخالطتهم [٢٦] للمؤمنين.

قلت: لو كان كذلك لكان الواجب عند عرض الكلمة على من لم يخالف المؤمنين أصلاً من الأعراب الذين لم يبلغهم عرفُ الشرع أن ^{٢١٣} يعلمهم ﷺ معنى الكلمة الذي يراد منها بحسب عرف الشرع، ويعرفهم بمراده حتى يصح إسلامهم ضرورة أنه لا ينخرط في سلك الموحدين إلا بالإقرار بهذه الكلمة على ما يريده صلى الله عليه وسلم منها.

ولو وقع منه ذلك لنقل إلينا، فإنه من أهم مهامات الدين فإنه مفتاح الإسلام والأساس الذي يبني عليه سائر العبادات لكنه لم ينقل فلم يكن واقعاً فلم يكن واجباً فلم يكن دلالتها بحسب عرف الشرع، فهو بحسب الوضع اللغوي وهو المطلوب، والله الموفق لكل مرغوب.

^{٢١٢} - سورة ص، الآية: ٥.

^{٢١٣} - في ل : أن لم.

المبحث الخامس

في أن العامل في التابع هل هو العامل في المتبع أم لا؟

اختلف النحويون في عوامل التابع، فقال بعضهم بانسحاب عامل المتبوع إلى التابع في الجميع، وقال آخرون بتقدير العامل للتابع في الجميع، وفصل آخرون^{٢١٤} وقالوا إن كان التابع هو البدل أو العطف بالحرف فالعامل مقدر وإلا فالانسحاب، وقال بعضهم إن العامل في عطف النسق هو الحرف، وقال بعضهم في الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي أي كونها تابعة.

وتفصيله ما ذكره الرضي: "هو أن في عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ثلاثة أقوال".

قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش: العامل معنوي، وقال بعضهم: إن عامل الثاني مقدر من جنس الأول؛ أما البدل فالأخفش والزيادي^{٢١٥} والفارسي^{٢١٦} [ب26] وأكثر المؤخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول، ومذهب سيبويه والبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف، يعني ابن الحاجب أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه؛ وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال: قال سيبويه: العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف، وقال الفارسي

^{٢١٤} - في ل : الآخرون.

^{٢١٥} - هو إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه الزيادي (أبو اسحاق) نحوبي، لغوي، راوية، شاعر،قرأ على الأصممي، مات سنة ٢٤٩/٨٦٣. راجع: معجم المؤلفين، ٣٤/١.

^{٢١٦} - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن ابن الفارسي، الفسوسي (أبو علي) نحوبي، صرفي، عالم بالعربية والقراءات، ولد ببلدة فسا، وقدم بغداد، مات سنة ٣٧٧/٩٨٧. راجع: معجم المؤلفين، ٣/٢٠٠.

وابن الجني^{٢١٧}: العامل في الثاني مقدر من جنس الأول، وقال بعضهم: العامل حرف العطف^{٢١٨}" انتهى.

قيل: "وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في التابع غير الأول، وامتناعه عند من قال العامل فيما هو الأول"^{٢١٩} انتهى.

والقول بالانسحاب في الجميع هو المختار - وهو مذهب سيبويه - ومقتضى مذهبه أن يكون وحدة العامل لفظياً كان أو معنوياً ووحدة نوعية حتى يصح أن يتعدد له أفراد فيثبت في ضمن^{٢٢٠} بعضها للمتبوع، وفي ضمن بعض آخر للتابع في نحو "جاء زيد وعمرو" أو يثبت لأحدهما في ضمن بعض، وينفي عن الآخر في بعض آخر في نحو "جاء زيد لا عمرو" و"ما جاء القوم إلا زيد"؛ ومقتضى كون وحدة العامل اللفظي ووحدة نوعية إن يكون اسم الجنس الذي من جزئياته المصدر موضوعاً للماهية من حيث هي أي لا بشرط شيء كما إليه ذهب الحفظون، لا للماهية بقييد وحدة ما، أي الفرد المنتشر كما ذهب إليه آخرون، وذلك لأن عموم الفرد المنتشر عموماً على سبيل البدلية لا على سبيل الشمول والاشتراك؛ فلا يتعدد له أفراد لا على سبيل البدل بخلاف [٢٧١] الموضوع للماهية من حيث هي؛ فإنه إذا عم عم

^{٢١٧} - هو عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح). أديب، نحو، صرفي، لغوي، مشارك في بعض العلوم، مات سنة ١٠٠١/٣٩٢ . راجع: معجم المؤلفين، ٢٥١/٦ .

^{٢١٨} - راجع: شرح الرضي، ٢/٢٨١ .

^{٢١٩} - راجع: شرح الرضي، ٢/٢٨٢ .

^{٢٢٠} - في ل : فيثبت ضمن بعضها.

جميع أفراده على سبيل الشمول والاشتراك، وإذا خص بواحد اختص به، فهو قابل لجميع المتقابلات^{٢٢١}، فإنه مع الواحد واحد ومع الكثير كثير ومع النفي منفي ومع الإثبات مثبت ومع التقييد مقيد ومع الإطلاق مطلق إلى غير ذلك من العوارض.

فلو كان القائل بالانسحاب قائلاً بأن اسم الجنس موضوعاً للفرد المنتشر لا للماهية من حيث هي، لزم من ذلك قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين في نحو قولنا "جاء زيد وعمرو" لأن الواو تدل على اشتراكتهما في الجيء، فلو كان الجيء الذي هو اسم جنس^{٢٢٢} المدلول عليه ضمناً في "جاء" موضوعاً للفرد المنتشر كان إذا نسب إلى أحدهما اختص به؛ لأنه لا يتعدد إلا على سبيل البدل، فلا يصح اشتراك الآخر فيه. وقد دل الواو على الاشتراك هذا خلاف بخلاف ما إذا كان موضوعاً للماهية من حيث هي، فإن اشتراكتهما حينئذ في مطلق الجيء^{٢٢٣} فيثبت لأحدهما في ضمن فرد ولآخر في آخر ولا غبار عليه.

فظهر أن وحدة العامل عند القائل بالانسحاب وحدة نوعية، وما يشهد لذلك إجماعهم على صحة نحو "جاء الزيدان" و"قام الزيدون" من غير تقدير، فلو لم يكن المصدر الدال عليه الفعل^{٢٢٤} دلالةً تضمنيةً موضوعاً للماهية من حيث هي، لزم الحال المذكور من قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين أو محال مختلفة هذا.

^{٢٢١} - في ع : المقابلات.

^{٢٢٢} - في ع : هو اسم جنس.

^{٢٢٣} - في ل : في مطلق فيثبت.

^{٢٢٤} - "عليه" ساقطة من ع.

ومن هنا يظهر أن ما ذكره العلامة الرمخشيри من وجوب تقدير ناصب [ب] ٢٧ لـ**﴿لِيَوْمِ حُنَيْنٍ﴾** في قوله تعالى **﴿لَقَدْ نَصَرْكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتُكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾**^{٢٢٥} حيث قال: إن الواجب أن يكون يوم حنين منصوباً بفعل مضمر لا بهذا الظاهر، قال: "وموجب ذلك أن قوله **﴿إِذْ أَعْجَبْتُكُمْ﴾** بدل من **﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾**، فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح لأن **﴿كَثْرَتُكُمْ﴾** لم تعجبهم في جميع تلك المواطن ولم يكونوا كثيراً في جميعها، فبقي أن يكون ناصبه فعلاً خاصاً به، انتهى؛ مع كونه قائلاً بالانسحاب على ما يدل عليه قوله في المفصل حيث يقول: "وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجراها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلتين انصبابةً واحدةً"^{٢٢٦} انتهى. غير واقع في محله؛ فإن العامل على القول بالانسحاب وحدة نوعية كما مر، والواحد بال النوع قابل لأن يكون^{٢٢٧} له أفراد متعددة، وإذا صح أن يكون له أفراد، فهو يتقييد بقييد في ضمن فرد، ويكون مطلقاً في ضمن فرد آخر، ولا يلزم من تقييده في ضمن بعض أفراده تقييده في ضمن الجميع؛ ففوقع "إذ" بدلًا من "يوم حنين" المعطوف على محل "مواطن"^{٢٢٩} المعمولة لـ"نصركم الله" لا يستلزم أن يقع زمان إعجاب الكثرة ظرفاً للنصر الواقع في المواطن الكثيرة حتى يلزم كثرهم وإعجابها إياهم في تلك المواطن

^{٢٢٥} - اقتباس من سورة التوبه، الآية: ٢٥.

^{٢٢٦} - في ل : أن قول.

^{٢٢٧} - راجع: الكشاف، ٢٥٩/٢.

^{٢٢٨} - في ع : لا يكون.

^{٢٢٩} - في هامش م : أما بذاته إن كان اسم زمان كمقتل الحنين أو بتقدير مضارف من جانب المعطوف أي مواطن يوم حنين أو من جانب المعطوف عليه أي في أيام مواطن.

الكثيرة؛ وإنما يستلزم أن يكون ظرفا للنصر الواحد بال النوع العامل في مواطن كثيرة ولا محدود في ذلك؛ لأن العامل لكونه واحدا بال نوع يصح أن يتعدد له أفراد، فكما يصح إذا عمل في مواطن كثيرة [٢٨١] أن يتحقق في ضمن أفراد متغيرة شخصا وزمانا ومكانا، كذلك يصح إذا عمل في "يوم حنين" المتبع لـ **إِذْ أَعْجَبْتُكُمْ** أن يتحقق في ضمن فرد آخر غير الأفراد المتحققة في سائر المواطن شخصا وزمانا ومكانا^{٢٣٠}. فلا يلزم من تقييد الفرد الآخر بكونه في زمن إعجاب الكثرة إياهم أن يتقييد سائر الأفراد بذلك الزمن حتى يلزم ما ذكره.

فإن قلت: هو مبني على أن الأصل في العطف أن تقييد^{٢٣١} المعطوف بما يقييد به المعطوف عليه وبالعكس.

قلت: الأصل إن كان بمعنى القاعدة فقد منعه العلامة التفتازاني حيث قال: "ولا نسلم أن ذلك هو الأصل حتى يفتقر خلافه إلى دليل" انتهى؛ وذلك لأن من المعلوم أنه ليس منقولا من الواقع بل هو مأخوذ من الاستقراء، ولما لم يكن التقييد في بعض المواد ظهر أنه استقراء ناقص، فلا يستلزم تشارك المتعاطفين في القيود كلها كما أشار إليه البيضاوي، فدعوى الكلية في هذا الأصل ثم ارتکاب الحذف فيما لم يكن التشريك دعوى لا دليل عليها؛ وإن كان بمعنى الأولى إن لم يمنع مانع كقوفهم الأصل في الفاعل أن يلي فعله ونحوه، أو بمعنى الكثير كقوفهم "الأصل" في الكلام الحقيقة ونحوه؛ فعلى تقدير التسلیم لا يُجديكم نفعا لوجود المانع الدال على أن الآية ليست

^{٢٣٠} - "ومكانا" ساقطة من ع.

^{٢٣١} - في ل : أن يقييد.

داخلة تحت الأصل بمعنى الأولى أو الكثير، بل هي^{٢٣٢} من القليل الذي لا يصح فيه الاشتراك في القيود، وبالله التوفيق في كل صدر^{٢٣٣} وورود.

^{٢٣٢} - في ل : هو.

^{٢٣٣} - في ع : صدور.

المبحث السادس
في تقرير قوله المبدل منه في حكم المنحي

لما دل الاستقراء [ب٢٨] على أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، ولذا عرفوه به؛ وأن الأول إنما ذكر لنحو من التوكيد والتوطئة كما صرحاوا به أيضاً. قالوا إن المبدل منه في حكم المنحي؛ أي المعرض عنه والمبعد والمزال، وإن البدل في حكم تكرير العامل؛ ومعنى كون المبدل منه في حكم المنحي أنه لو حذف وأقيم البدل مقامه بأن ينسب إليه ابتداء ما كان منسوباً إلى متبوعه ابتداء، صح أصل المعنى وإن فات التوكيد المستفاد من ذكره فحيث لم يختل أصل المعنى بحذفه كان في حكم المنحي في أن المعنى لا يختل بعده، ومعنى كون البدل في حكم تكرير العامل أن البدل لكونه مقصوداً بالنسبة إذا ذكر يعتبر معه النسبة، أي ينسب إليه العامل ثانياً قصداً واستقلالاً. ويلزم من ذلك التكرار حكماً، لأنه إذا نُسب إليه العامل ثانياً قصداً واستقلالاً، فكانه ذكر العامل مرة أخرى؛ ولما كان مقتضى ذلك صحة احلاله محل الأول، قالوا البدل في نية احلاله محل الأول وإن البدل لا بد وإن يصلح لاحلاله محل الأول؛ ومن هنا حكموا بامتناع البدلية فيما لا يصلح فيه الإحلال وتعيين البيان.

قال ابن هشام في المعنى في الفروق بين البدل والعلطف البيان: "السابع أنه أي عطف^{٢٣٤} البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعيين البيان في نحو "يا زيد الحارث" و"يا سعيد كرز"^{٢٣٥} بالرفع أو كرزاً بالنصب، بخلاف "يا سعيد كرز" بالضم فإنه [٢٩١] بالعكس، ونحو "أنا الضارب الرجل زيد" وفي نحو "زيد أفضل الناس الرجال والنساء، أو النساء والرجال" وفي نحو "يا أيها

^{٢٣٤} - في ل : العطف.

^{٢٣٥} - في ل : بالضم.

الرجل غلام زيد" وفي نحو "أي الرجلين زيد وعمرو جائق" وفي نحو "جائني كلا أخيوك زيد وعمرو" ^{٢٣٦} انتهى.

ومن هنا أيضا منع الزمخشري في كشافه: "ابدال" ^{٢٣٧} ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ على تقدير كون "أن" مصدرية من الماء في "به" في قوله تعالى حكاية عن سيدنا عيسى عليه السلام ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ ^{٢٣٩} قال لإنك لو أقمت ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ مقام الماء، فقلت إلا ما أمرت به ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته" ^{٤٠} انتهى.

واعترض عليه ابن هشام في المغنى فقال: "ويصح أن يقدر بدلا من الماء في "به"، ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في حكم الساقط فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجود حسا فلا يمنع" ^{٤١} انتهى.

وقال الدمامي في شرحه للمعنى في هذا المقام: "وأبعد من هذا في الرد الزام الزمخشري بما لا محيس له عنه ولا يستطيع إنكاره، وذلك أنه قال في المفصل ما هذا نصه، "وقو لهم إن البدل في حكم تحجية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يعني إهدار الأول وإطرافه، ألا

^{٢٣٦} - راجع: معنى الليب، ٤٥٨/٢.

^{٢٣٧} - "ابدال" ساقطة من ع.

^{٢٣٨} - اقتباس من سورة نوح، الآية: ٣؛ اقتباس من سورة نحل، الآية: ٣٦.

^{٢٣٩} - اقتباس من سورة المائدة، الآية: ١١٧.

^{٢٤٠} - راجع: الكشاف، ٣١٦/٢.

^{٢٤١} - راجع: معنى الليب، ٣٣/١.

تراك تقول: "زيد رأيت غلامه رجلا صالحا" فلو ذهبت تحدى الأول لم يسد كلامك"^{٢٤٢} فانظر هذا مع ما وقع له في الكشاف" انتهى.

أقول: [ب ٢٩] وكل من الاعتراضين غير وارد.

أما اعتراض ابن هشام فلأن مراده في كشافه أنه لو استقام أن يعرب بدلاً ل الصحيح حذف الضمير وإقامة البدل مقامه كما هو شأن البدل، فإنه لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، لكن التالي باطل لما ذكره، فالمقدم مثله لا أن العائد مع وجوده وذكره لفظاً لا يحصل به الإرتباط لو أبدل منه ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ بناء على أن المبدل منه في قوة الساقط بالكلية، فإن ذلك هو التوهم الذي قد تصدى لرده في مفصله ونفاه أن يكون مراداً لهم من قوله إن البدل في حكم تنحية الأول حيث قال لا أن يعنيوا إهدار الأول وإطراحه، إلخ.

ولا خفاء في أن كلامه في الكشاف صريح في أن المانع من الإبدال هو حذفه بالفعل وإقامة ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ مقامه لما يلزم من ذلك بقاء الموصول بلا عائد إليه من صلته لا مجرد كونه بديلاً منه، وفي قوة الساقط مع كونه مذكوراً بالفعل يرد أن العائد موجود حساً فلا يمنع.

واستوضح من ذلك حال ما ذكره في "الباب الخامس" من أن بعضهم يمنع الإبدال من العائد بناء على أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، قال: "وقد مر أن الزخنثري منع في ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أن يكون بديلاً من

الباء في **﴿أَمْرَتِي بِهِ﴾** ورددناه عليه، ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر، فكان يمتنع "ضرب زيداً غلامه" ويرد ذلك قوله تعالى [٣٠١] **﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾**^{٢٤٣} والإجماع^{٢٤٤} انتهى.

فإن المぬ إنما يبني على أن شأن المبدل منه صحة الحذف وإقامته البدل مقامه على ما دل عليه الاستقراء؛ فكل ما لا صح حذفه بالفعل وإقامته البدل مقامه لا يصح أن يبدل منه شيء، والعائد كذلك فلا يصح أن يبدل منه شيء^{٢٤٥}؛ لأن العائد بمجرد كونه صحيح الحذف وفي حكم المطروح لا يحصل به الإرتباط ولو كان مذكورة بالفعل، فإن هذا هو التوهم الذي رده الزمخشري في مفصله كما مر؛ وما نسجه على هذا المنوال ما ذكره في قواعده من أن^{٢٤٦} العائد المقدر الحذف الموجود لا معدهوم، انتهى.

فإن المقدر الحذف المذكور بالفعل وإن كان موجوداً فيحصل به الإرتباط، لكن لو لم يصح حذفه بالفعل لا يصح أن يبدل منه شيء؛ لأن شأن المبدل منه صحة الحذف بالفعل كما مر، لكن العائد لا يصح حذفه لما ذكره فلا يصح الإبدال منه.

^{٢٤٣} - اقتباس من سورة البقر، الآية: ١٢٤.

^{٢٤٤} - راجع: معنى الليبب، ٥٥٥/٢.

^{٢٤٥} - "شيء" ساقطة من ع.

^{٢٤٦} - "أن" ساقطة من ع.

وأما اعتراض الدمامي فلأنه يمكن أن يقرر كلامه في المفصل على وجه لا ينافي ما وقع له في كشافه، فلننقل كلامه في هذا الفصل بتمامه يتضح عند الناظر مقتضى سياق كلامه.

فنقول: قال ما هذا نصه: "هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحوِ من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل توكيدٍ وتبيينٍ لا يكون في الإفراد، ثم أراد تأييد ذلك بكلام سيبويه، فقال: "قال سيبويه عقب ذكره أمثلة البدل يعني بها الأمثلة التي ذكرها في الفصل المتقدم على هذا الفصل. وهي قوله وبدل البعض من الكل كقوله [ب ٣٠] "رأيت قومك أكثرهم وثثيئهم وصرفت وجوهها أواهًا"، أراد "رأيت أكثر قومك وثلثي قومك وصرفت وجوه أواهًا" ولكنه ثنى الاسم توكيداً، وقولهم إنه في حكم تنحية الأول إذان منهم إلى آخر ما نقله الدمامي"^{٢٤٧} هذا إتمام كلامه في هذا الفصل.

ومقتضى سياقه أن قوله وقولهم إنه في حكم تنحية الأول... إلخ. جواب عن سؤالٍ مقدّرٍ يرد على قوله في أول الفصل، وليفاد بمجموعهما فضل توكيدٍ وتبيين... إلخ.

تقدير السؤال أنه قد تقرر فيما بينهم أن الأول من الأسمين في الحكم المنحي والمعرض عنه، وما هو كذلك فهو مهدر لافائدة فيه كما أن المعرض عنه كذلك، فكيف يقال إنه ذكر ليفاد بمجموعهما فضل توكيدٍ وتبيين... إلخ.

^{٢٤٧} - راجع: شرح المفصل، ٣/٦٦.

وتقرير الجواب أن قولهم إنه في حكم تنحية الأول... إلخ. لا يعنون بذلك إهدار الأول وإطراحه بحيث لا يكون لذكره فائدةً أصلاً، فإنهم قد يذكرون مع الأول ضميراً به يحصل ارتباط الكلام، فلو ذهبت تحدّر الأول لم يسُدْ كلامك وما ينتفي سداد الكلام بإهداه ليس في حكم المنحي من كل وجه. فلم يعنوا بقولهم "إنه في حكم تنحية الأول" أنه مهدّر بالكلية بل ذلك إذان منهم باستقلاله بنفسه... إلخ. واستقلاله بنفسه يستلزم صحة إحلاله محل الأول.

قال في الفصل الذي يلي هذا الفصل ما نصه: "والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل الحجىء، ذلك صريحاً في قوله عز وجل ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^{٢٤٨} وقوله ﴿جَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُبُوْتَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾^{٢٤٩} وهذا من بدل [٣١] الاشتتمال^{٢٥٠} انتهى.

فلو لم يصح حذف الأول وإقامة البدل مقامه لما صح تكرار العامل صريحاً؛ فظهور أن العامل داخل عليه في التقدير، وهو قوله إن البدل في نية إحلاله محل الأول، فحيث يمتنع الإبدال والزخشي قائل بهذا. قال في فصل عطف البيان ما نصه: "والذي يفصّله لك من البدل شيئاً:

^{٢٤٨} - اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ٧٥.

^{٢٤٩} - اقتباس من سورة الزخرف، الآية: ٣٣.

^{٢٥٠} - راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ١٥٨/١.

^{٢٥١} إحدهما قول المرار:

أَنَّ ابْنَ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ يُشْرِكُ عَلَيْهِ الطَّيْرَ تَرْقِبَةً وُقُوعًا^{٢٥٢}

لأن "يُشْرِك" لو جعل بدلاً "من البكري" والبدل في حكم تكرير العامل لكان "التارك" في التقدير داخلاً على "يُشْرِك".

والثاني أن الأول ه هنا هو ما يعتمد الحديث، وورده^{٢٥٣} الثاني من أجل أن يوضح أمره، والبدل على خلاف ذلك إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والأول كالبساط لذكره^{٢٥٤} انتهى. فإنه حكم بامتناع البدال في قول المرار لامتناع الإحلال فلو كان المرار من استقلاله بنفسه... إلخ. مجرد كونه هو العمدة من غير أن يصح حذف الأول وإقامة الثاني مقامه لما كان لحكمه بامتناع البدل وتعيين^{٢٥٥} البيان في قول المرار معنى إذ هذا المعنى، أي كونه هو المعتمد بالحديث، والأول كالبساط لذكره متحقق في جميع مواده كما دل عليه كلامه هنا، وفي البدل فلا معنى لحكمه بمنع البدل في بعض دون بعض.

^{٢٥١} - هو المرار بن سعيد بن حبيب الفقوعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الاموية. راجع: الأعلام للزرکلي، ١٩٩/٧.

^{٢٥٢} - البيت من الواffer وهو مرار الأسدی، راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤/٢٤٦.

^{٢٥٣} - في ل : وورود.

^{٢٥٤} - راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ١/١٦٠.

^{٢٥٥} - في ل : تعين.

فظهر أن الرمخشري قائل في مفصله بصحّة حذف الأول وإقامة البدل مقامه كما جرى عليه في كشافه فلا منافاة، فإن المنفي في المفصل بقوله لا أن يعنيوا، إلخ. هو الإهدار بالكلية مع كونه مذكورة في الكلام بالفعل، وهو صحيح فإنهما ما عنوانا ذلك بقولهم إنه في حكم تنحية [ب ٣١] الأول بل ما ذكرناه من صحة حذف الأول وإحلال البدل محله، والثبت في الكشاف هو صحة حذف الأول وإقامة البدل مقامه؛ فإنه لما نفي البدلية عنه لاتفاقه صحة إقامته مقام الهاء لعدم صحة حذفه لبقاء الموصول بلا راجع إليه من صلته دل ذلك على أن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول فحيث لا يصلح لذلك كما هنا لا يكون بدلاً، وهو أي ما بني عليه منع البدلية في الآية من القاعدة المذكورة، أي قولهم لابد وأن يصلح البدل لإحلاله محل الأول أيضاً صحيح وإن كان منع البدلية في الآية بناء على هذه القاعدة فيه ما يظهر^{٢٥٦} إن شاء الله تعالى.

والموجب لاتفاقه الربط في الكشاف حذفه بالفعل، وفي المفصل في المثال المذكور عدم الاعتداد به مع كونه مذكورة بالفعل بناء على أن معنى قولهم إن الأول في حكم^{٢٥٧} المنحي كقولهم إن البدل في حكم تنحية الأول هو أن الأول مُهدم بالكلية وإن كان مذكورة بالفعل فافتراها، ولعدم المنافاة بينهما اتفقا؛ نعم، يرد عليه أن المبدل منه في مثل المفصل أما الغلام من حيث هو مضاد إلى ضمير "زيداً" و"الغلام"^{٢٥٨} من حيث هو لا من حيث هو مضاد، فإن كان الأول فيتم شاهدا على ما

^{٢٥٦} - في ل : يظهر.

^{٢٥٧} - في ل : الحكم.

^{٢٥٨} - في ل : إلى ضمير زيد أو الغلام.

إدعاه، لكن يرد أنه لا يصح حذفه وإقامة البدل مقامه عنده لبقاء المبتدأ بلا عائد
إليه من خبره الجملة كما لا يصح عنده إبدال ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهُ﴾ من الهاء في "به"
لعدم صحة حذفه لبقاء الموصول بلا راجع إليه من صلته؛ وقد دل كلامه هنا وفي
الكشف على صحة حذفه وإقامة البدل مقامه على ما هو المقرر بينهم. إن البدل
[٣٢] لابد وأن يصلح لاحلاله محل الأول، وإن كان الثاني فيصح حذفه وإحلال
الثاني محله بأن يقال "رَيْدَ رَأَيْتَ لَهْ رَجُلًا صَالِحًا" فإن الإضافة لامية لام الملك؛ فإذا
أبرزت صح الربط والمعنى، لكن لا يقوم شاهدا على ما ادعاه إذ لا يلزم من كون
الغلام مهدرا كون الضمير مهدرًا، وانتفاء الربط إنما يترب على الثاني دون الأول،
لأن هذا بحث آخر غير ما ذكره الدماميني.

فإن حاصل إيراده أن المخثري إنما منع الإبدال في كشافه في الآية المذكورة بناء على قوله إن البدل في حكم تنحية الأول بمعنى أنه يصح حذفه وإقامة البدل مقامه. وقد رد^{٢٥٩} في مفصله على من فسر قوله هذا بهذا المعنى وبين أن مرادهم بذلك هو الإيدان باستقلاله^{٢٦٠} ... إلخ، لا أن يعنوا إطراحته وإقامة البدل مقامه وحيث^{٢٦١} إن ما ذكره في المفصل هو مراد القول بهذا القول باعترافه، فمنعه في كشافه بناء على أن معناه صحة حذفه وإقامة البدل مقامه فحيث إنْتَفَى، انتفَى الإبدال فاسدٌ باعترافه في مفصله، فلا يستطيع إنكاره بعد الإقرار.

٢٥٩ - في ل : وقد ورد.

^{٢٦٠} - راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ١٥٧/١.

۲۶۱ - ل : مقامه حیث.

وقد عرفت أن الزخشي قائل بصحّة الحذف وإحلال البدل محله في مفصله على طبق ما بني عليه كلامه في كشافه فاندفع ما أورده الدمامي.

وأما ما أوردناه فحاصله أن ما استشهد به من المثال على فائدة ذكر المبدل منه مع البدل إما أنه لا يقوم شاهدا عليه أو يقوم ويناقض ما جرى عليه في كشافه من منع إبدال **أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ** من الهاء في "به" بناء على ما تقرر بينهم من أن [ب٣٢] المبدل منه في حكم المنحي، وأن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول المستلزم لصحّة حذفه كما دل عليه كلامه في المفصل حسب ما مر تقريره.

وهذا لا يندفع بتوافق كلاميه في الكشاف والمفصل؛ فلو استشهد بمثال من أمثلة بدل البعض أو الاشتغال لقام شاهدا من غير تناقض، فإنهم اشترطوا الضمير فيما ملفوظا به أو مقدرا. فلو كان الأول مهdra بالكلية مع كونه مذكورا بالفعل لما كان لاشتراطهم ذلك معنىً.

فإن قلت: نحن نختار الشق الأول من الترديد، أي إن المبدل منه هو الغلام من حيث هو مضاف ولا منفاة؛ لأن اللازم من قوله إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول وما في معناه هو أن المبدل منه من حيث إنه مبدل منه، وفي حكم المنحي يصح حذفه بالفعل وإقامة البدل مقامه في جميع المواد؛ وهذا لا ينافي امتاع حذفه لا من هذه الحقيقة بل لأمر عارضٍ كانتفاء الربط في المثال المذكور، فعدم صحّة حذفه في المثال المذكور لهذا الأمر العارضي لا يقدح في كلية.

قولهم إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول وما في معناه ينافق ما بني عليه كلامه في الكشاف ودل عليه كلامه في المفصل غایة ما في الباب أنه يلزم أن

يكون مقصوداً وغير مقصود، ولا مذكور في ذلك إذا كانا من جهتين مختلفتين، وهنا كذلك فإن كونه مقصوداً إنما هو لربط الكلام وكونه غير مقصود، إنما هو لكونه كالباستط لذكر البدل.

قلت: فقد رجع الأمر إلى أن المبدل منه في حكم المنحي لو لم يمنع مانع. [٣٣] ولو كان المراد هذا لما منعوا البدلية في الأمثلة المذكورة؛ إذ يصح أن يقال في الجميع إن المبدل منه فيها يصح حذفه بالفعل لو لم يمنع مانع، فإن قول المرار:

أَنَا أَبْنَى تَارِكَ الْبَكْرِيَّ بِشَرِّ

يصح فيه حذف "البكري" وإقامه "بشر" مقامه لو لا مانع لزوم إضافة الصفة المعرفة باللام إلى ما ليس معرفاً باللام.

إإن قلت: لا خفاء في أن العامل في المثال المذكور هو "رأيت"، ولا شك أنه كما يعمل في "غلامه" يعمل في "رجل صاحباً" بخلاف "التارك" في البيت، فإنه لا يصح إضافته إلى "بشر" لانتفاء تعريفه باللام، فالمانع في المثال عدم ارتباط الكلام مع صحة توجيه العامل؛ وفي البيت امتناع توجيه العامل إلى البدل، والأول مانع عرضي، والثاني ذاتي فافتقد؛ فلهذا حكموا بمنع الإبدال في الأمثلة المذكورة دون نحو هذا المثال.

قلت: فحييند لا وجه لمنعه في كشافه إبدال **﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهُ﴾** عن الهاء في "به" إذ لا خفاء في أن العامل في الآية هو حرف الجر المفضي بالفعل إلى مجروره، ولا شك في أنه كما يعمل في الاسم الصريح كذلك يعمل في الاسم تأويلاً؛ و**﴿أَنِ﴾**

اعبُدُوا اللَّهَ ﷺ على تقدير كون "أن" فيها مصدريةً في تأويل المصدر^{٢٦٢}، فيصح عمل الباء فيه وليس كـ"التارك" في بيت المرار. فإنه كما يبنتم يمتنع إضافته إلى "بشر" لانتفاء تعريفه باللام وليس الباء كذلك في الآية فالمانع في البيت عدم صحة توجيه العامل إلى البدل؛ وفي الآية عدم ارتباط الكلام مع صحة التوجيه، والأول مانع ذاتي، والثاني عَرَضَي فافتقرَا.

فتتجوّيز البيضاوي [ب ٣٣] إِبْدَالٌ ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﷺ مِنْ أَهْءَاءِ فِي "بِهِ" موافقٌ للقواعد؛ وإيراده على صاحب الكشاف بقوله وليس من شرط البدل جواز طرح المبدل مطلقاً ليلزم^{٢٦٣} منه بقاء الموصول بلا عائد^{٢٦٤} انتهى مُصاب المحرّر.

فإن قلت: لا نسلم أن صاحب المفصل لو استشهد بمثال من أمثلة بدل البعض أو الإشتمال لقام شاهداً على ما ادعاه من غير أن يناقض كليّة قوله إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، فإنهم كما مر قد اشترطوا في بدلي البعض والإشتمال الضمير ملفوظاً به أو مقدراً.

فلو صح حذف المبدل منه بالفعل وإقامة البدل مقامه لبقي العائد بلا مرجع، لكن التالي باطل، فالمقدم مثله فينافي صدق قوله إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول كلياً.

^{٢٦٢} - راجع: تفسير الكشاف، ١/٧٢٦-٧٢٧.

^{٢٦٣} - في ل: فيلم.

^{٢٦٤} - راجع: تفسير البيضاوي، ٢/٢٩٣.

قلت: لا خفاء في أن الضمير إنما احتاج إليه لسبق ذكر المبدل منه يربط الثاني بالأول لعدم دلالته على أنه بعضه أو ملابسه بغير ضمير. فإذا حذف المبدل منه بالفعل وأقيم المبدل مقامه لا يؤتى بالضمير لعدم الإحتياج إليه لعدم مقتضيه بل يؤتى بالظاهر على وجه يكون الكلام مربوطاً. والمعنى صحيحَا كما دل عليه صَنْع سيبويه في الأمثلة المذكورة دلالةً واضحةً حيث قال في قوله "رأيُتْ قومك أَكْثَرَهُمْ وَثَلَّيْهِمْ وَصَرَفُتْ وُجُوهُهَا أَوْلَاهَا" أراد "رأيُتْ أَكْثَرَ قومك وَثَلَّيْ قومك وَصَرَفُتْ وَجْهَهَا أَوْلَاهَا" ولكنه ثُنيَ الاسمُ توكيداً^{٢٦٥}، انتهى.

فإنه أقام الظاهر مقام الضمير الرابط بعد حذف المبدل منه لعدم سبق ذكره؛ وصح [٣٤١] بأن مراده ذلك تحقيقاً لما دل عليه الاستقراء أن المبدل هو المقصود بالنسبة، ثم قال ولكنه ثُنيَ الاسمُ توكيداً، أي ذكره مرتين أولاً ظاهراً، وثانياً مضمراً لإفاده التوكيد، فنبه على فائدة جمع المبدل مع المبدل منه إزاحةً لما يمكن أن يتوهם من أنه إذا كان مراد المتكلم الأمثلة المذكورة ما ذكرته، فلم عدل من مراده وثنيَ الاسمَ وكرره.

ثم كلام سيبويه هذا كما أن فيه دلالةً على ما ذكرناه كذلك فيه دلالةً على أن المبدل منه في حكم المنحي، وأن المبدل في حكم تكرير العامل، وأنه في نية إحلاله محلَّ الأول، وأنه لابد أن يصلح لإحلاله محلَّ الأول.

فظهر أنه لو استشهد بمثال من أمثلة بدل البعض أو الاستعمال لقام شاهداً من غير منافاة لكلية قولهم: إن المبدل لابد وأن يصلح لإحلاله محلَّ الأول.

^{٢٦٥} - راجع: الكتاب لسيبوه، ١٥٠/١.

ومن هنا يظهر أن تأنيث الفعل في نحو "فَتَنَتْ هِنْدُ حُسْنُ بِالْهَا" ليس مانعا من صحة إحلال البدل محل الأول، إذ كما أن الضمير في بالها مما اقتضاه سبق ذكر المبدل منه لربط البدل به، كذلك تاء التأنيث في "فتنت" مما اقتضاه تأنيث المبدل منه للدلالة على أن الفاعل مؤنث، فكما أنه إذا حُذِفَ المبدل منه لا حاجة إلى الضمير للربط به، كذلك إذا لم يكن الفاعل مؤنثا لا حاجة إلى علامه التأنيث؛ فإن مقتضى كون المبدل منه في حكم المنحي وكون البدل في حكم تنحية الأول وكونه في نية إحلاله محل الأول، ليس إلا أن يصح حلول البدل محله في أن يكون منسوبا [ب ٣٤] ^{٢٦٦} إليه ما كان منسوبا إلى الأول ابتداء؛ ولا يقتضي أن يقوم مقامه في ذلك وفي جميع ما يقتضيه خصوص لفظ الأول، فإن ذلك غير ملائم، لأن البدل من التابع والتابع كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، وما قالوا كل ثان بإعراب سابقه وبخصوصيات سابقه.

ولا خفاء في أن التأنيث من مقتضيات خصوص لفظ "هند وحسن بالها" ليس بدلا منها "إلا" من حيث إنها فاعل لـ"فتنت" الواحد بال النوع، أي من حيث إنه صالح؛ لأن يسند إلى المذكر وإلى المؤنث، لا من حيث إن تاء التأنيث ملحقة به، فكما يقبل لحوق التاء عند إسناده إلى المؤنث، كذلك يقبل عدم لحوقها عند إسناده إلى المذكر على ما هو مقتضى كونه واحدا بال النوع وكليا. وبالله التوفيق في إيصالح ما كان مشكلا، وجعل ما كان مخفيا جليا.

^{٢٦٦} - في ع : إليه ابتداء ما كان.

المبحث السابع
في ناصب المستثنى ورافقه

اختلف في ناصب المستنى على ثانية أقوال استوفاها في شرح أوضح المسالك. منها أنه نفس "إلا" وحدها وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد، ومنها أنه^{٢٦٧} الفعل المتقدم بواسطة "إلا" وإليه ذهب السيرافي^{٢٦٨} والفارسي وابن الباذش^{٢٦٩} ومنها أنه الفعل المتقدم بغير بواسطة "إلا" وإليه ذهب ابن خروف.

والأصح على ما ذكره ابن هشام في المغني، هو الأول حيث قال انتساب ما بعد "إلا" في ﴿فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾^{٢٧٠} ونحوها بها على الأصح^{٢٧١} انتهى.

قال الدمامي والشمني: هذا مذهب المبرد والزجاج^{٢٧٢}.

قال الشمني: ومن صرخ بأنه الأصح [٣٥] بدر الدين ابن مالك.

ووجهه ما قاله الرضي: "إن "إلا" مقومة لمعنى الاستثناء ومحصلة له، والعامل ما به يقوم المعنى المقتضي أو إن "إلا" نائبة عن "أستنى" كما أن حرف النداء نائب عن أنادي.

^{٢٦٧} - في ع : أن.

^{٢٦٨} - هو الحسن بن عبد الله بن المربزيان السيرافي، أبو سعيد العلامة، إمام النحو، وصاحب التصانيف، ونحو بغداد، وكان أبوه جوسبيا فأسلم، مات سنة ٣٦٨/٩٧٨. راجع: نزهة الأباء، ص: ٢٢٧.

^{٢٦٩} - هو علي بن أحمد بن خلف الأنباري الغرناطي، المعروف بابن الباذش، من العلماء بالعربية، من أهل غرناطة، مولده ووفاته، مات سنة ٥٢٨/١١٣٣. راجع: الأعلام للزرکلی، ٤/٢٥٥.

^{٢٧٠} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

^{٢٧١} - راجع: معنى الليبب، ١/٧٠.

^{٢٧٢} - هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بال نحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتواه يخترط الزجاج ومال إلى النحو فعلمته المبرد، مات سنة ٣١١/٩٢٣. راجع: الأعلام للزرکلی، ١/٤٠.

وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط "إلا" لأنه شيء يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول^{٢٧٣} انتهى.

واعتراض بأنه يرده صحة "القوم إلا زيداً" إخوتك مع أنه لا فعل ثمّه ولا معناه.

قال الرضي: وللبصريين أن يقولوا إن في إخوتك معنى الفعل إذ كان في إخوة معنى النسب، أي ينسبون إليك بالأخوة^{٢٧٤}.

قال الدمامي: قلت مثل هذا الإعتذار لا يأتي في مثل قوله "هذه الأعيان إلا هذه الحشبة حجارة" انتهى.

أقول: قد ذكر ابن هشام في المعني في "باب إن المفتوحة المشددة" ما نصه: "إن كان، أي الخبر جامداً قدر بالكون نحو "بلغني أن هذا زيد" تقديره بلغني كونه زيداً؛ لأن كل خبر جامد، يصح نسبة إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول هذا زيد وإن شئت هذا كائن زيداً ومعناهما واحد^{٢٧٥} انتهى.

وعلى هذا فللبصريين أن يقولوا إن المستثنى في كل ما وقع في جملة اسمية عقدُها من اسمين جامدين؛ إنه منصوب بمعنى كائن فيندرج فيه مثال الدمامي وغيره لإطراده.

واعتراض الدمامي على توجيه الرضي للقول الأصح بأنه يتقدّم بنحو "ما قام أحداً إلا بـ". بالرفع على البدل إذ الاستثناء بما موجود ولا نصب، انتهى.

^{٢٧٣} - راجع: شرح الرضي على الكافية، ٢/٨٠.

^{٢٧٤} - راجع: شرح الرضي على الكافية، ٢/٨١-٨٢.

^{٢٧٥} - راجع: معنى الليبب، ١/٤٠.

أقول: الناصب سواء قلنا إنه [بـ ٣٥] "إلا" أو "الفعل" بواسطتها أو "الفعل" وحده حيث لم يكن ناصبا على الإطلاق؛ لأن من المستثنى ما يكون مرفوعا وجوبا أو جوازا راجحا دل ذلك على أن لعمله شرطا متى تحقق تتحقق العمل ومتي انتفى. وأنت إذا استقرأت أقسام الاستثناء بأسيرها وتبعتها عن آخرها وبخت على هذا الشرط بحثا وجدت أنه الذي ذكره البصريون وهو مشابهته بالمعنى في مجده فضلةً حيث قالوا، لأنه شيء تعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول^{٢٧٦} انتهى، يعني فانتصب بالفعل بواسطة "إلا" انتصاب المفعول بما^{٢٧٦} عمل فيه الفعل إلا بعد مشابهته، وما حصلت المشابهة إلا مجده بعد تمام الكلام، أي مجده فضلة، فإن ما تم الكلام بدونه لا يحتاج إليه الكلام في تمامه فيكون فضلة.

قال العلامة الزمخشري في المفصل بعد ما عد أقسام الاستثناء ما نصه: "والمشبه بالمعنى منها هو الأول، والثاني في أحد وجهيه وشبهه به مجده فضلة"^{٢٧٧} انتهى.

وهذه أما إن تتحقق معنى وصورة أو معنى لا صورة أو صورة لا معنى مع مانع من الاتباع صناعي أو معنوي أو لا معنى ولا صورة من غير مانع فالمنصب على الاستثناء واجب في القسم الأول، والثاني؛ ومحظوظ في القسم الرابع، وفي الثالث لولا المانع كان القياس جواز الاتباع في ضرورته مطلقا، لكن المانع موجود فصار على ثلاثة أضرب.

الأول: يجب فيه النصب.

^{٢٧٦} - في ل : فيما.

^{٢٧٧} - راجع: شرح المفصل في صنعة الإعراب، ٤٦٩/١.

والثاني: يجوز فيه النصب جوازا راجحا.

والثالث: يجوز فيه النصب جوازا مرجوحا.

وما أورده [٣٦١] الدمامي نقضا من أمثلة الضرب الثالث من القسم الثالث؛

فلهذا لم يجب النصب فيه بل كان جائزًا جوازا مرجوحا.

وتفصيل الكلام في هذا المقام هو أن الكلام الذي يقع فيه الاستثناء إما أن يكون موجباً أو منفياً. فإن كان موجباً فسواء كان مذكورة بركنيه، نحو "جاء القوم إلا زيداً" و "ال القوم إلا إخوتك إلا زيداً أو لا" نحو قوله "ال القوم إلا زيداً" في جواب من قال "من جائك وإخوتي إلا زيداً" في جواب من قال "من القوم" فالمستثنى فيه واجب النصب؛ لأن المستثنى حينئذ يشبه المفعول في مجده فضلةً؛ لأن المستثنى بعد الإيجاب ليس بعمدة لا معنى ولا صورةً، لأن الاستثناء من الإثبات نفي، فالمستثنى في الجواب منفي عنه الفعل أو معناه المثبت للمستثنى منه، فامتنع اتباعه لما هو ثابت له الفعل فليس بفاعل معنى، كما أنه ليس بفاعل لفظاً فيشبه المفعول في أنه ليس بفاعل معنى، كما أنه ليس بفاعل لفظاً.

فإن كان ذلك الكلام الموجب التام مذكورة بركنيه كالمثالين الأولين شابة المفعول صورةً ومعنىً. وإن كان غير مذكور بركنيه كالمثالين الآخرين شابة المفعول معنىً؛ لأن الفعل لم يكن ثابتاً له في المعنى، لا صورةً لعدم كون الكلام مذكورة بركنيه فكأنه لم يجيء بعد تمام الكلام، وما لم يجيء بعد تمام الكلام صورةً لم يُشَبِّه المفعول صورةً، لكن مشابهته المعنوية الموجبة لامتناع كونه تابعاً كافيةً لتحقق كونه فضلة، فهي كافية

لوجوب نصبه سواء قلنا إن نصبه بـ "إلا" أو بـ "الفعل" وإن [بـ ٣٦] كان الكلام منفياً.

إِنما أَن يَكُونُ الْكَلَامُ تَامًا، أَيْ مَذْكُورًا فِيهِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ أَوْ لَا يَكُونُ تَامًا، أَيْ لَا يَكُونُ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَذْكُورًا فِيهِ. إِنْ كَانَ غَيْرُ تَامٍ فَلَا نَصْبٌ عَلَى الْاِسْتِشْنَاءِ لَا بـ "إلا" وَلَا بِغَيْرِهَا لَا وَجْهًا وَلَا جَوَازًا بل يَعْرَبُ عَلَى حَسْبِ الْعَوْمَلِ، وَهُوَ الْمُسْمَى بِالْمُفْرِغِ نَحْوَ "مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ" وَ"مَا رَأَيْتَ إِلَّا زَيْدًا" وَ"مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَابِعٌ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْمُسْتَشْنَى مِنْهُ الْمَذْكُورُ، وَبَدَلَ مِنْهُ بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَالتَّابِعُ إِنَّمَا يَعْرَبُ بِإِعْرَابِ مَتَبَوعِهِ، وَمَتَبَوعُهُ مَعْرُبٌ عَلَى حَسْبِ الْعَوْمَلِ لَا عَمَلٌ لـ "إِلَّا" فِيهِ فَكَذَلِكَ التَّابِعُ^{٢٧٨} لِانْتِفَاءِ شَرْطِ النَّصْبِ عَلَى الْاِسْتِشْنَاءِ أَيْ مِشَابِهَتِهِ بِالْمُفْعُولِ.

أَمَّا فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ فَلَأَنَّ الْمُسْتَشْنَى وَإِنْ كَانَ تَابِعًا لِلْمَذْكُورِ حَقِيقَةً، لَكِنَّهُ فَاعِلٌ لِفَظًا وَمَعْنَى ظَاهِرًا أَمَّا لِفَظًا فَلِعَدْمِ ذِكْرِ مَتَبَوعِهِ لِفَظًا، وَأَمَّا مَعْنَى فَلَأَنَّ الْاِسْتِشْنَاءَ مِنَ النَّفِيِّ إِثْبَاتٍ، فَالْفَعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ مُثَبَّتٌ لَهُ مَعْنَى.

وَأَمَّا فِي الْمَثَالِيْنِ الْأَخْيَرِيْنِ فَلَأَنَّ الْفَاعِلَ وَإِنْ كَانَ مَذْكُورًا لَكِنَّ الْمُسْتَشْنَى لِكُونِهِ مَفْعُولًا بِمَا قَبْلُ "إِلَّا" ظَاهِرًا لِفَظًا وَمَعْنَى^{٢٧٩} وَإِنْ كَانَ تَابِعًا لِلْمُفْعُولِ بِهِ حَقِيقَةً لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا حَكْمًا وَمِشَابِهًةً لِلفَظَا وَلَا مَعْنَى، وَكَلَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجِزِ النَّصْبُ عَلَى الْاِسْتِشْنَاءِ لِانْتِفَاءِ الْمَشْرُوطِ بِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ.

^{٢٧٨} - "التَّابِعُ إِنَّمَا يَعْرَبُ بِإِعْرَابِ مَتَبَوعِهِ وَمَتَبَوعُهُ مَعْرُبٌ عَلَى حَسْبِ الْعَوْمَلِ لَا عَمَلٌ لـ "إِلَّا" فِيهِ. فَكَذَلِكَ التَّابِعُ ساقِطَةٌ مِنْ عِنْدِهِ".

^{٢٧٩} - "في لـ : في معنى".

فإن^{٢٨٠} كان الكلام تاماً فـإما أن يكون الكلام مذكورة بـركـيـه أو لا يكون كذلك؛ فإن لم يكن مذكورة بـركـيـه فـكـذـلـك لـانـصـب عـلـى الـاسـتـشـاء لـاـبـالـأـوـل ولا بـغـيرـهـا، لا وجـواـزا، وـذـلـك نـحـو قـوـله ﷺ: {يـوـم لا ظـلـ إـلا ظـلـه}^{٢٨١} وـقـوـله {لا عـيـش إـلا عـيـش}[٣٧١] الآخـرـة،^{٢٨٢} وـقـوـله {لا شـفـاء إـلا شـفـاؤـك}^{٢٨٣} وأـمـثـالـ ذلك، وـذـلـك لـانـتـفـاء مـشـابـهـتـه بـالـمـفـعـولـ معـنـىـ وـصـورـةـ.

أما معنى فـلـأـنـ المـسـتـشـى لـكـوـنـه بـدـلـاـ منـ اـسـمـ "لا" حـمـلاـ عـلـى مـحـلـهـ الـبـعـيدـ الـذـي هو الرـفـعـ بـالـبـدـاءـ مـحـكـومـ عـلـيـهـ بـالـخـبـرـ الـمـذـوـفـ الـذـيـ هوـ مـعـنـىـ الـفـعـلـ فـيـكـونـ فـاعـلاـ وـعـمـدـاـ مـعـنـىـ؛ لأنـ الـاسـتـشـاءـ مـنـ التـفـيـ إـثـبـاتـ، فـيـكـونـ المـسـتـشـىـ مـثـبـتاـ لـهـ الـخـبـرـ الـمـذـوـفـ الـمـنـفـيـ عـنـ اـسـمـ "لا"؛ لأنـ الـخـبـرـ الـمـذـوـفـ لـكـوـنـهـ وـاحـدـاـ بـالـنـوـعـ صـالـحـ لأنـ يـنـفـيـ فيـ سـيـاقـ التـفـيـ وـيـبـتـ فيـ سـيـاقـ إـثـبـاتـ.

وـأـمـاـ لـفـظـاـ فـلـأـنـ الـكـلـامـ لـكـوـنـهـ لـمـ يـذـكـرـ بـطـرـفـيـهـ صـورـةـ كـأـحـدـ رـكـنـيـ الـكـلـامـ ظـنـهـ بـعـضـهـمـ أـنـ خـبـرـ "لا" حـقـيقـةـ كـمـاـ سـيـجيـءـ^{٢٨٤} نـقـلـهـ وـالـكـلـامـ عـلـيـهـ إـنـ شـاءـ اللـهـ تـعـالـىـ؛ وـكـلـمـاـ اـنـتـفـيـ الـمـشـابـهـتـ صـورـةـ وـمـعـنـىـ اـنـتـفـيـ النـصـبـ وجـواـزاـ، فـعـينـ الرـفـعـ عـلـىـ الـاتـبـاعـ.

^{٢٨٠}- في ل وع: وإن.

^{٢٨١}- راجع: صحيح البخاري، ١٣٣١، رقم: ٦٦٠.

^{٢٨٢}- راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

^{٢٨٣}- راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

^{٢٨٤}- في ل : بـيجـيـءـ.

وإن كان الكلام مذكورة ببركتيه، فإما أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه أو مؤخرا عنه.

فإن كان مقدما وجب نصبه مطلقا متصلة كان أو منقطعا، نحو "ما جائني إلا أخاك أحد" و"ما ذهب إلا حمارا أحد" لأنه مشابه للمفعول صورة لمجيئه بعد اعتبار تمام الكلام ومشاركه لما يشبه المفعول معنى في^{٢٨٥} امتناع الاتباع لمانع التقاديم^{٢٨٦}، فشابه المفعول في امتناع كونه فاعلا لهذا المانع، فصح أن يقال إنه فضلة من هذا الوجه وإن كان الفعل ثابت له^{٢٨٧}.

وإن كان مؤخرا، فإما أن يكون متصلة أو منقطعا، فإن كان منقطعا فإما أن يكون تسليط [ب ٣٧] العامل على المستثنى منه أو لا يمكن؛ فإن لم يكن وجب نصبه اتفاقا، نحو "ما زاد هذا المال إلا ما نقص" إذ لا يقال زاد النقص ومثله "ما نفع زيد إلا ما ضر" إذ لا يقال نفع الضر، وذلك لشبيهه بالمفعول صورة ومشاركته لما يُنسِّبُه معنى في امتناع كونه فاعلا للفعل المذكور لامتناع التسليط، فهو أحق بأن يقال فيه إنه فضلة من الذي تقدمه؛ لأنه وإن كان بعد النفي المقتضي للإثبات لكن لما امتنع الإثبات لمانع خصوص مادة الفعل بخلاف الذي تقدمه، فإنه وإن امتنع فيه الاتباع، لكن الفعل ثابت له معنى صار أحق بكونه فضلة، وصار كالذي يُشبِّه المفعول معنى وصورة شبيها أقوى من شبيه الذي تقدمه.

^{٢٨٥} - "في" ساقطة من ل وع.

^{٢٨٦} - في ل : التقاديم.

^{٢٨٧} - "له" ساقطة من ل.

وإن أمكن تسلیطه فكذلك يجب عند الحجازيين نحو "ما ذهب أحدٌ إلا حماراً" لوجود الشبه الصوري ومانع امتناع الاتباع، إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط وهو لا يصدر^{٢٨٨} إلا بطريق السهو والغفلة، والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الروية والفتانة.

وأما تميم فيرجحون النصب لوجود الشبه الصوري وامتناع الاتباع ظاهراً لكونه من غير جنسه ويحيزون الاتباع جوازاً مرجوهاً لامكان الاتباع بضررٍ من التأويل.

وإن كان متصلة نحو "ما جاء أحدٌ إلا زيد" و"ما رأيت أحداً إلا زيداً" و"ما مررت بأحد إلا بزيد" جاز النصب؛ لأنه شيءٌ بالمفعول صورة لمجيئه بعد مضي الجملة بطرفيه واختير الاتباع.

أما في المرفوع فلكونه [٣٨١] فاعلاً في المعنى؛ لأن الاستثناء من النفي إثباتٌ وكلما كان كذلك لم يكن شبيهاً بالمفعول في المعنى، ورعاية المعنى أولى من رعاية الشبه الصوري.

وأما في الموصوب بواسطة أو بلا واسطة، فلكون المذكور بعد "إلا" مفعولاً^{٢٨٩} حقيقة لما قبلها، وكلما وجد ما يقتضي نصبه على أن يكون مفعولاً به حقيقة كان النصب به أرجح وأولي من النصب بما يقتضي أن يكون مفعولاً مشابهة.

^{٢٨٨} - في ل: يتصور.

^{٢٨٩} - "ما قبلها وكلما وجد ما يقتضي نصبه على أن يكون مفعولاً به حقيقة" ساقطة من ع.

فإن قلت: المنصوب هنا كالمنصوب في المفرغ مفعول به لفظاً ومعنى لما قبل "إلا" فلم أعملوا ما قبل "إلا" فيه على القطع في المفرغ وعلى الأرجح هنا؟

قلت: لأن المفعول به الذي هو المستثنى منه لما كان مذكورة هنا صار الفعل لاستيفائه مفعوله، كأنه غير طالب لمفعول فينكسر بذكر مفعوله قبل "إلا" من قوة طلبه للمفعول الواقع بعدها ما يجوز إعمالُ غيره فيه ولو مرجوحاً بخلاف المفرغ؛ فإن الفعل فيه لعدم ذكر مفعوله لفظاً قبل "إلا" في غاية قوة الطلب لما بعد "إلا" متوجه إليه بشراشره فلم ينكسر من سورة طلبه ما يجوز إعمالُ غيره فيه.

فقد اتضح أن المشابهة بالمفعول عليه يدور النصب على الاستثناء بـ"إلا" أو بغيرها وجوداً وعدماً.

فإن قلت: إنهم قالوا إن النصب في الكلام التام غير الموجب عربي جيد وإن كان الاتباع أرجح، وأرادوا بالكلام التام ما كان المستثنى منه فيه مذكورة، وبغير التام مقابلة فنحو {يَوْمَ لَا ظَلَمَ} ^{٢٩٠} كلام تام بهذا [بـ ٣٨] المعنى، لأن اسم "إلا" هو المستثنى منه، وهو مذكور فيقتضي أن يكون النصب فيه جائزًا؛ وقد قلتم لا نصب على الاستثناء لا وجوباً ولا حوازاً.

قلت: من المعلوم أن القوانين النحوية كلها مستنبطة من استقراء كلام العرب، فإذا وقع النزاع فالمرجع السماع، ونحن إذا استقرأنا جميع أقسام الاستثناء التي نقلوها إلينا من سماعهم من العرب الموثوق بعربيتهم وجدناهم قالوا إن النصب في نحو **{ما}**

^{٢٩٠} - راجع: صحيح البخاري، ١/١٣٣، رقم: ٦٦٠.

فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ^{٢٩١} عربي جيد وفي "لا إله إلا الله" السماug منهم الرفع، ورأينا أن المستثنى منه مذكور فيهما، فاحتاج الأمر إلى الفارق المظاهر سر اختلاف السماug في التركيبين مع اشتراكتهما في ذكر المستثنى منه.

فبحثنا على هذا فوجدنا أن ما ذكره البصريون من مشابهة المستثنى بالفعل مطرد في جميع المواد جاري في جميع الأقسام التي نقلوها إلينا من سماugهم على طبق ما سمعوه، فإنه حيث يتحقق، يتحقق النصب على الاستثناء، وحيث ينتفي، ينتفي على التفصيل الذي سبق.

فظهر لنا من هذا أن ما ذكروه هو الإستباط الصحيح والإستقراء التام. وظهر أن قولهم إن النصب جائز في الكلام التام غير الموجب إن أرادوا به مطلقاً أعم من أن يكون الكلام مذكورة بركتيه أولاً، فهو لكونه مخالف للقياس والسمع لا مُعول عليه؛ وإن أرادوا به ما إذا كان الكلام مذكورة بركتيه بقرينة أئم ذكروه في مقابلة المفرغ فكونه مذكورة بركتيه يعرف من المقابلة، فإن المفرغ لكونه معرباً على حسب العوامل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومحروم؛ كما أن التام [٣٩١] إذا أُتّبع على المختار ثلاثة أقسام أيضاً؛ ففي المرفوع الكلام غير مذكور بركتيه في المفرغ فيكون مذكورة في التام، وفي المنصوب والمحروم مذكور بركتيه في المفرغ دون المفعول، وفي التام مذكور بركتيه مع المفعول أيضاً؛ فلو أرادوا بال تمام ما كان مذكورة بركتيه دخل الآخرين من المفرغ في التام، فاصطلحوا على هذا المعنى للكلام التام ليتميز القسمان.

^{٢٩١} - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

ويؤيد ذلك أنهم مثلوا للنام بنحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾^{٢٩٢} وهو مذكور بركنيه، وربما يكون إبراد ابن الحاجب هذا القسم بعد المفرغ في كافيته، ولم يجعله متصلا بالقسم التام تبيها على أنه ليس من الذي يجوز فيه النصب وإن كان بدلًا من مذكور، فهذا القسم يُشبه المفرغ المرفوع من حيث إن الكلام غير مذكور بركنيه، ويُشبه التام من حيث إنه بدل من مذكور، وليس بوحدة منها فناسب ذكره بعدهما؛ فلك أن تسميه الشبيهة بالمفرغ، ولك أن تسميه الشبيهة بالتام.

وأما رافعه في نحو "ما قام أحد إلا زيد" فهو عند البصريين لكونه بدل بعضٍ من كلٍ رافع متبعه على الإنسحاب على الأصح.

وأما عند الكوفيين فهو لكونه معطوفا على المستثنى منه وإلا حرف عطفٍ عندهم رافع المعطوف عليه.

فإن قلت: البدل الواقع بعد "إلا" في نحو المثال المذكور مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب؛ فإن "قام" منسوبٌ إلى "أحد" نفيا وإلى "زيد" إثباتا، فليس مقصودا بما نسب إلى المتبع من القيام المنفي بل بتقييضه، فلم يصح إحلاله [بـ٣٩] محله، فليس في حكم تكرير العامل مع أن البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبع دونه، ولا بد وأن يصلح لإحلاله محل الأول وأنه في حكم تكرير العامل كما تقرر سابقاً وأيضاً هو بدل بعض، ولا ضمير معه يربطه بالمبدل منه.

^{٢٩٢} - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

قلت: قد^{٢٩٣} تقدم أن الاستثناء مقدم على الحكم في نية المتكلم، والمستثنى هنا هو البدل فالإبدال أيضاً مقدم على الحكم، وقد تقدم أيضاً أن وحدة العامل في التابع والمتبوع نوعية؛ فـ"زيد" في المثال المذكور إنما يبدل من "أحد" قبل الحكم عليه بنفي القيام، وكلما كان كذلك لم يكون المنسوب إلى المتبوع هو القيام المنفي بل القيام من حيث هو هو؛ لأن المنسوب إلى متبوعه هو قام الواحد بال النوع الصالح لأن ينسب إلى ما هو في سياق النفي وإلى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب، وهذا بعينه هو المقصود نسبته إلى البدل غير أن حصة متبوعه منه بعد الحكم لكونه في سياق النفي يكون منفياً، وحصة البدل لكونه في سياق الإيجاب يكون موجباً، فإنه إذا اعتبر الحكم ينْصَب العامل الواحد بال نوع على القبيلتين انصياباً واحدةً، فيأخذ كل من التابع والمتبوع منه حصته اللاقعة به من نفي وإيجاب حسبما يتقتضيه الوضع اللغوي، فالمتمايزان إنما هما الحصتان بعد الحكم، لا العامل المنسوب إليهما دفعاً واحدةً، والمنصب عليهما انصياباً واحدةً؛ فظهر أنه لا مخالفة بينهما بالإيجاب والسلب، إذ لا سلب قبل الإبدال والاستثناء، وظهر أنه مقصود بما تُسْبِّب إلى المتبوع دونه وأنه يصح إحلاله محل [٤٠١] الأول، لأن تقدير الكلام لكون الإبدال قبل الحكم بالنفي "قام أحد زيد" ولا شك في صحة إحلاله محل الأول، فيقال "قام زيد" وأنه في حكم تكرير العامل؛ لأن العامل لكونه واحداً بال نوع صالح لأن يذكر ثانياً في سياق الإيجاب كما ذكر أولاً في سياق النفي، فيقال "ما قام أحد إلا قام زيد" فاندفع الإشكال بمحاذيفه.

وأما أنه لا ضمير فيه، فجوابه ما أقول إن بدل البعض من الكل على قسمين: بدل الجزء من الكل وبديل الجزئي من الكل، والحتاج إلى الضمير للربط هو الأول

دون الثاني، وذلك لأن الجزء إذا قيس إلى كله الواقع في التركيب فالنظر إلى مجرد مفهومه لا يفهم منه أنه جزء لهذا الكل لعدم اختصاصه به؛ فإن الألفاظ المعبر بما عن الأجزاء أعضاء كانت كالرأس واليد أو غير أعضاء كالقليل والكثير والنصف والثلث إلى غير ذلك صالحة لأن تضاف إلى كل ذي أجزاء له هذا الجزء بدلالة الاستقراء؛ وكلما كان كذلك فلا يكون مختصاً بوحدة منها بخصوصه بالذات، وكلما كان كذلك فلا بد للدلالة على اختصاصه بوحدة منها بعينه من رابط خارجي يخصه به ملفوظ نحو قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾^{٢٩٤} وقوله تعالى ثم ﴿تَوَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾^{٢٩٥} وقوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾^{٢٩٦} وقوله تعالى ﴿فَعَمِلُوا وَصَمِلُوا ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾^{٢٩٧} وقوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفُهُ﴾^{٢٩٨} أو مقدارٍ نحو قوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^{٢٩٩} أي: منه.

وأما [ب . ٤]الجزئي فإنه إذا قيس إلى كلية فالنظر إلى مجرد مفهومه مقيساً إلى كلية يُفهمُ اندرجُه تحته، وإنه من أفراده لصدق^{٣٠١} الكلي عليه وعلى غيره وكونه

^{٢٩٤} - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

^{٢٩٥} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٦؛ الكلمة "ثم" زائدة، لا توجد في الآية.

^{٢٩٦} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

^{٢٩٧} - "ثم ﴿تَوَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ وقوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ وقوله تعالى ﴿فَعَمِلُوا وَصَمِلُوا ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ ساقطة من ل وع.

^{٢٩٨} - اقتباس من سورة المائدة، الآية: ٧١.

^{٢٩٩} - اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٣-٢.

^{٣٠٠} - اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٢.

^{٣٠١} - في ل : بصدق.

أخص منه، فهو مربوط به ربطاً ذاتياً معنوياً، فلا حاجةٌ إلى رابطٍ خارجي لفظي ملفوظٍ أو مقدرٍ؛ فإن الرابط الخارجي إنما احتاج إليه في الجزء ونحوه لانتفاء الربط الذاتي المعنوي فيه فحيث وُجد المعنوي في شيء انتفى الالتحيّاج معه إلى اللفظي بلا خفاءٍ. وزيده^{٣٠٢} وضوحاً ما ذكره ابن هشام في المغني من قوله: "إنما لم يحتاج^{٣٠٣} بدل الكل إلى رابطٍ، لأنَّ نفس المبدل منه في المعنى، كما أنَّ الجملة التي هي نفس المبدأ لا تحتاج إلى رابطٍ لذلك"^{٣٠٤} انتهى. فإنه يدل على أنه لا حاجةٌ إلى الرابط اللفظي إذا وجد الرابطُ المعنوي، فاعرف ذلك، وبالله التوفيق في تنوير كل حalk.

^{٣٠٢} - في ل : وزيده.

^{٣٠٣} - في ل : يحتاج.

^{٣٠٤} - راجع: مغني الليبب، ٥٠٦/٢.

المبحث الثامن

في الكلام على إعراب لا إله إلا الله

اعلم أولاً أن القصر في اصطلاح أهل البيان على ما عرفه -السيد قدس سره- في شرحه للمفتاح: "هو جعل أحد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت إسناديةً أو غيرها مخصوصاً بالآخر بحيث لا يتجاوزه إما على الإطلاق أو بالإضافة بطريقٍ معهودةٍ" انتهى.

وال الأول: أي: الذي بحيث لا يتجاوزه على الإطلاق هو القصر الحقيقى نحو ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾^{٣٠٠} و﴿لَا شفاءَ إِلَّا شفاؤك﴾^{٣٠١}.

والثاني: أي: الذي بحيث لا يتجاوزه بالإضافة هو القصر الإضافي نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^{٣٠٢} أي: مقصور على الرسالة، لا يتعداها إلى التبرير عن الملاك.

وكل منهما منحصر في نوعين: [١٤] قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف.

ووجه الإنصاف فيما على ما ذكره -قدس سره- في حاشية المطول هو: "أن القصر إنما يتصور بين شيئين بينهما نسبةٌ، فإنما أن يكون قصراً للمنسوب إليه على المنسوب"^{٣٠٣} وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة، وإنما أن يكون قصراً للمنسوب على المنسوب إليه"^{٣٠٤} وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف"^{٣٠٥} انتهى.

^{٣٠٠} - اقتباس من سورة الأنعام، الآية: ١٧؛ اقتباس من سورة يونس، الآية: ١٠٧.

^{٣٠٦} - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

^{٣٠٧} - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

^{٣٠٨} - في ع : للمنسوب على المنسوب إليه.

^{٣٠٩} - "إليه" ساقطة من ع.

والمراد الصفة المعنوية، أي: المعنى القائم بالغير، لا النعت التحوي وبينهما عمومٌ من وجهٍ لتصادقهما في مثل "أعجبني هذا العلم" وتفارقهما في مثل "العلم حسنٌ ومررت بهذا الرجل" وأما نحو قوله "ما زيد إلا أخوك، وما الباب إلا ساجٌ، وما هذا إلا زيدٌ" فمن قصر الموصوف على الصفة؛ لأن المعنى ما زيد إلا كائنٌ أخاك وما الباب إلا كائنٌ ساجاً وما هذا إلا كائنٌ زيداً لما مر عن ابن هشام: "أن كل خبر جامدٍ يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكونِ، تقول هذا زيدٌ وإن شئت هذا كائنٌ زيداً، ومعناها واحدٌ" ^{٣١١} انتهى.

وبهذا يتضح ما عللته به العالمة التفتازاني من قوله: "إذ المعنى أنه مقصور على الاتصال بكونه أخاً أو ساجاً أو زيداً" ^{٣١٢} انتهى.

وقصر الموصوف على الصفة من الإضافي نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ^{٣١٣}
 وقصر الصفة على الموصوف منه نحو "ما شاعر إلا زيدٌ" وقصر الصفة على الموصوف ^{٣١٤} من الحقيقي نحو ﴿لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ ^{٣١٥} و﴿لَا شَافِ إِلَّا أَنْتَ﴾ ^{٣١٦}
 وأما قصر الموصوف على الصفة منه فقد قالوا لا يكاد يوجد [ب٤١] إلا على طريق الادعاء.

^{٣١٠} - راجع: حاشية السيد على المطول، ص: ٢٠٥.

^{٣١١} - راجع: معنى اللبيب، ٤٠/١.

^{٣١٢} - راجع: حاشية السيد على المطول، ص: ٢٠٥.

^{٣١٣} - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

^{٣١٤} - "منه نحو ما شاعر إلا زيدٌ وقصر الصفة على الموصوف" ساقطة من ع.

^{٣١٥} - اقتباس من سورة الأنعام، الآية: ١٧؛ اقتباس من سورة يونس، الآية: ١٠٧.

^{٣١٦} - راجع: صحيح البخاري، ١٣٢/٧، رقم: ٥٧٤٢.

وللائل أن يقول بل يكاد يوجد على التحقيق لا على طريق الادعاء، كقولك "ما زيد على شيء إلا على ما يريده الله منه". فإنه لا يمكن أن يوجد له صفة ما لا يريده الله تعالى منه أبداً، فاليتأمل.

وللقصر طرق، منها النفي والاستثناء، ووجه إفادتها القصر هو أن النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجهاً إلى نسبة شيء ما إليه، وإذا ورد على المحكوم به كان متوجهاً إلى نسبته إلى شيءٍ ما لما مر تحقيقه في المبحث الأول؛ ثم ذلك الشيء إما مذكور أو مقدرٌ يتبع بمعونة المقام وقرائن الأحوال عام مناسب^{٣١٧} للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أخرج منه بعضاً بـ"إلا" فاعتبر إنعقاذاً الحكم، صار ذلك البعض المخرج مثبتاً أو مثبتاً له، وما عداه منفياً أو منفياً عنه، وهذا هو معنى القصر.

ولما كان المقصور عليه هو الذي يلي "إلا"، والمقصور هو الواقع في سياق النفي، قال النحويون إذا اقترب المبتدأ بـ"إلا" وجب تقديم الخبر نحو "وما لنا إلا اتباع أَمْهَدْ" وإذا اقترب الخبر بـ"إلا" وجب تأخيره نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^{٣١٨}.

إذا تمهد ذلك، فاعلم أنه إذا أريد قصر المبتدأ من قسمه الأول، أي: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه على الخبر بالنفي ولاستثناء، فهو من قصر الموصوف على الصفة، فيدخل كلمة النفي على المبتدأ وـ"إلا" على الخبر سواء كان النافي ناسخاً أو غير ناسخ، نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^{٣١٩}، وهو قوله:

^{٣١٧} - في ع : وقرائن الأحوال ما مر مناسب.

^{٣١٨} - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤ .

^{٣١٩} - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤ .

[٤٢١] فَلَا تَوْبَ مَجْدٍ عَيْرَ تَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِلُؤْمٍ مُرْقَعٍ^{٣٢٠}

ولما كان النفي معنى نسبياً يقتضي أمرين: منفياً ومنفياً عنه، وكان متوجهاً إلى النسبة المقتضية للمنتسبين لعدم تتحققها بدونهما ذهناً وخارجها، وكذلك كان الاستثناء معنى نسبياً يقتضي أمرين: مُخرجاً ومخروجاً عنه؛ إذن ذلك أن يقدر أمر عام، هو المستثنى منه المناسب للمستثنى في جنسه وصفته الواحد بال النوع القابل؛ لأن يُنسب إلى المبتدأ بالنفي في سياق النفي، وبالإيجاب في سياق الإيجاب فيتوجّه الاستثناء إلى إخراج ما بعده عنه ليكون منسوباً إلى المبتدأ بالإيجاب بعد اعتبار الحكم؛ ويتجوّه النفي إلى نفيه عن المبتدأ في ضمن سائر أفراده الباقيه بعد الاستثناء؛ فإذا اعتبر الحكم صار الوصف الواقع بعد "إلا" مثبّتاً للمبتدأ، وصار العام المقدر بعد الاستثناء منفياً عن المبتدأ في ضمن سائر أفراده؛ فقد جاء القصر فيقدر في الآية ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ﴾ متصف بشيء ﴿إِلَّا رَسُولٌ﴾، أي: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ﴾ متصف بصفة إلا بصفة الرسالة، لا يتعداها إلى التبرير عن الالحاد. وفي البيت:

فَلَا تَوْبَ مَجْدٍ عَيْرَ تَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ عَلَى أَحَدٍ

متتصف بشيء من الأشياء إلا مرتع بلؤم^{٣٢١}.

^{٣٢٠} - البيت من الطويل وهو للمتنبي؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤ / ٣٢١.

^{٣٢١} - في ل : بلوم.

وإذا أريد قصر الخبر على المبتدأ، وهو من قصر الصفة على الموصوف فلا بد من تقديم الخبر، وإدخاله في سياق النفي وتأخير المبتدأ وإيلائه حرف الاستثناء، وهو قول النحوين.

وإذا اقترب المبتدأ بـ"إلا" وجب تقديم الخبر، ولا بد من تقدير عام مناسب يستثنى منه المبتدأ الواقع بعد "إلا"، وينفى عنه الخبر المتقدم الواقع في [ب٤٢] سياق النفي بعد استثناء حصة المبتدأ الواقع بعد "إلا" منه، فإنه لكونه واحداً^{٣٢٢} بال النوع قابل لأن ينسب إليه الخبر المتقدم بالنفي في سياق النفي وبالإيجاب في سياق الإيجاب فنقول هذا النافي إن كان غير "لا" التبرئة فيباشر الخبر المتقدم، نحو: "وما لا لنا إلا اتباع أحمد وما شاعر إلا زيد" أي: وما لنا شيء إلا اتباع أحمد وما شاعر أحد إلا زيد؛ فهذا المقدار في المثالين مرفوعٌ:

إما على أنه مبتدأ قدم عليه فيصير الخبر المتقدم الذي كان خبراً للمستثنى في الأصل خبراً لهذا المقدار ويصير المبتدأ الأصلي الواقع مستثنى مفرغاً الآن بدلًا عنه بدل بعض عن كل من قسمٍ بدل الجزئي من الكلي، فلا حاجة له إلى ضمير كما مر في آخر "المبحث السابع" ،

وإما على أنه في المثال الأول فاعل للظرف لاعتماده على حرف النفي أو فاعل متعلقه، فإن قدر اسمه فحكمه حكم المثال الثاني، وسيجيء فإن قدر فعلا فال فعل لا محل له من الإعراب كنائبه الظرف.

وفي مثال الثاني فاعل للوصف ساد مسد خبره لتحوله مبتدأ من قسمه الثاني، أي: الوصف الرافع لمكتفى به عن الخبر بعد تقديمها على أحد الوجهين الجائزين فيه؛ فإن الصفة التي اعتمدت على حرف نفي أو استفهام، إن طابت مفرداً جاز فيها الأمان وهنا قد طابت مفرداً، فيكون المستثنى المفرغ الذي كان مبتدأ في الأصل بدلًا عنه أيضًا بدل بعضٍ عن كلٍّ من قسم بدل الجزئي من الكلي، فيتحول فاعلاً مكتفى به عن الخبر كما تحول خبره مبتدأ رافعًا لما يكتفى به عن الخبر، وإن كان الثاني [٤٣١] "لا" التبرئة فقد تبادر الخبر المتقدم وقد لا تبادر، وذلك لأن من الخبر ما لا يصلح أن يقع مبتدأ، وكل ما كان كذلك لا يصلح لاسمية "لا"؛ لأن "لا" التبرئة من داخل المبتدأ والخبر، ولا تسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأً فما لا يصلح أن يكون مبتدأ لا يصلح أن يكون اسمًا.

فنقول هذا الخبر المتقدم إما أن لا يمنع من تحوله مبتدأ بعد التقديم مانع أو يمنعه من ذلك مانع، فإن كان الثاني فإما أن يكون المانع معنوياً فقط أو معنوياً وصناعياً أيضًا:

فال الأول نحو قوله ﷺ: {لا شفاء إلا شفاؤك} ^{٣٢٣}، أي: لا شفاء موجود إلا شفاؤك، لأن أصل التركيب شفاؤك موجود لأن القصر حقيقي لا شفاؤك شفاء وإلا لكان القصر إضافياً.

بيان ذلك أنه لو قدر أن الأصل شفاؤك شفاء، يكون المعنى شفاؤك شفاء كامل حتى يكون الحمل مفيداً على نحو "شعري شعري" أي: المشهور بالفصاحة

^{٣٢٣} - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١

والبلاغة، وإذا كان المعنى على الكمال بشعري بأن لغيره شفاء ناقصاً، وليس لغيره شفاء لا ناقصٌ ولا كاملٌ إذ لا شافي إلا الله تعالى كما نص عليه الصلة والسلام على ذلك في الحديث الآخر: {لا شافي إلا أنت} ^{٣٢٤} بل لافاعل في الوجود إلا الله تعالى الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل، هذا.

ولا شك إن ^{٣٢٥} موجود صالح لأن يتحول مبتدأ صناعة لكن لو قيل لا موجود إلا شفاؤك كان المتبادر أن تقديره لا موجود شيء إلا شفاؤك، وهو خلاف المراد بل خلاف [ب٤] الواقع؛ إذ المراد قصر الوجود المنسوب إلى جنس الشفاء على شفائه تعالى.

وهذا المعنى لا يؤدي بهذا التركيب إلا إذا كان المقدر لفظ "شفاء" يكون التقدير لا موجود شفاء إلا شفاؤك، ولا قرينة تدل عليه على الخصوص، وحيث لا قرينة لا فهم للمراد، وحيث لا فهم لا صحة لدخول "لا" على مثل هذا الخبر؛ فالوجه فيه أن يذكر ما هو المقصود بمنفي الوجود عنه بعد الاستثناء، أعني: جنس الشفاء، ويجعل بعد تحوله مبتدأ، وتحول الخبر المتقدم خبرا له اسمًا ^{٣٢٦} لـ"لا" ويجعل الخبر المقدم مؤخرا عن اسم "لا" محنوفا خبرا لـ"لا"، وبه يتم المعنى المراد بلا إيهام، فيكون شفاؤك بدلا من اسم "لا" حملًا على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء الحاصل له بالتحول إليه قبل اعتبار النسخ أو من ضمير موجود الواقع خبرا بدل الجزئي من الكل.

^{٣٢٤} - راجع: صحيح البخاري، ٧/١٣٢، رقم: ٥٧٤٢.

^{٣٢٥} - "ان" ساقطة من ع.

^{٣٢٦} - "اسمًا" ساقطة من ع.

فإن قلت: غاية ما يلزم من مباشرة "لا" الخبر المتقدم أن يذكر خبر "لا" للجهل به، ولا ضمير في ذلك لما مر في "المبحث الثاني" أن خبر "لا" يذكر إذا لم يعلم إجماعاً فليباشر^{٣٢٧} وينظر الخبر.

قلت: المعنى المراد حاصل بحذفه خبراً لـ"لا"، وإدخال "لا" على جنس الشفاء اسمها له، وليس بحاصل بحذف شفاء وإدخال "لا" على موجود بل بذكره معه، وإذا ذُكر فالمعنى مع ذكره مع شفاء هو المعنى مع حذفه وذكر شفاء من غير زيادةٍ ولا نقصٍ؛ وما هو كذلك لعدم فائدته، لا داعي إلى ذكره وما هو كذلك لا يذكر، فلذا لم تباشر الخبر المتقدم مع ذكر الخبر المجهول.

[٤٤] والثاني: نحو قوله ﷺ: {يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ} ^{٣٢٨} أي: {يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ}، لأن أصل التركيب يوم ظله فيه لا يوم ظله ظل وإنما المعنى حينئذ يوم ظله ظل كامل لإفاده الحمل، وهو مشعرٌ بأن لغيره، أي: لغير عرشه ظلاً ناقصاً، وليس كذلك على ما نقل العلقمي ^{٣٢٩} عن شيخه عن النووي ^{٣٣٠}: "أَنَّ الْمَرَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا قَامَ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَقَرِبَتِ الشَّمْسُ مِنَ الرَّؤُوسِ وَاشْتَدَ عَلَيْهِمْ حَرْهَا"

^{٣٢٧} - في ل : فلتباشر.

^{٣٢٨} - راجع: صحيح البخاري، ١٣٣١، رقم: ٦٦٠.

^{٣٢٩} - هو إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي، المصري، الشافعي، عارف بالفقه، والأصول، مات سنة ٩١١/٥٩٥. راجع: معجم المؤلفين، ٤٥/١.

^{٣٣٠} - هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن ابن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي، الدمشقي، الشافعي (محبي الدين، أبو زكرياء) فقيه، محدث، حافظ، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد بنوى من أعمال حوران، مات سنة ٦٧٧/١٢٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٣/٢٠٢.

وأخذهم العرق، ولا ظل هناك لشيء إلا للعرش^{٣٣١} انتهى، لكنه يشكل بقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الإمام أحمد^{٣٣٢} في مسنده، والحاكم^{٣٣٣} عن عقبة بن عامر: {كل امرئ في ظل صدقته يقضى بين الناس}^{٣٣٤}.

ويمكن أن يقال المراد لا ظل من شأنه أن يأوى إليه الناس إلا ظله فيخرج ظل الصدقة، لأنها مختص ب أصحابها، ليس من شأنه أن يأوى إليه غيره من الناس.

فإن قلت: إذن يصح أن يقدر الأصل يوم ظله ظل، أي: ظل كامل لوجود ظل^{٣٣٥} الصدقة المقصورة على صاحبها الناقص بالنسبة إلى ما هو أعم منه.

قلت: المقصود تقويل ذلك اليوم ترغيباً في الأعمال الموصلة إلى الظل، فالمناسب أن لا يشعر العبارة بوجود ظل غير ظل العرش ولو ناقصاً، فإن في إشعار العبارة بوجود ظل غير ظل عرشه تقويناً لشأن ذلك اليوم في الجملة، وهو منافي لغرض التهويل الموجب للتغيب المقصود، فالمطابق لما قضى المقام أن يقدر يوم ظله فيه، لا يوم ظله ظل.

^{٣٣١} - راجع: شرح النووي على مسلم، ١٢١/٧.

^{٣٣٢} - هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد ابن إدريس بن عبد الله ابن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان الشيباني، المروزي، البغدادي (أبو عبد الله) إمام في الحديث والفقه، صاحب المذهب الحنبلي، مات سنة ٢٤١/٨٥٥. راجع: معجم المؤلفين، ٩٦/٢.

^{٣٣٣} - هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوه ابن نعيم بن الحكم الضبي، الطهرياني، النيسابوري، الحاكم الشافعي، المعروف بابن البيع (أبو عبد الله) محدث، حافظ مؤرخ، ولد بنисابور، مات سنة ٤٠٥/١٠١٤. راجع: معجم المؤلفين، ١٠/٢٣٨.

^{٣٣٤} - راجع: مسنند أحمد ابن حنبل والمستدرك على الصحيحين، ٤١٦/١.

^{٣٣٥} - "ظل" ساقطة من ع.

وظاهر أن فيه لكونه ظرفاً غير صالح لأن يتتحول [ب٤٤] مبتداً صناعةً، ومع ذلك فإن المبادر من يوم لا فيه إلا ظله يوم لا فيه شيء إلا ظله وهو خلاف المراد بل خلاف الواقع؛ فإن المراد قصر الوجود المنسوب إلى جنس الظل في ذلك اليوم على ظله، وهذا المعنى لا يتحصل من هذا التركيب إلا إذا كان المقدار لفظ ظل فيكون التقدير يوم لا فيه ظل إلا ظله، وهو لا قرينة عليه، وبانتفاء القرينة ينتفي فهم المراد الموجب لعدم صحة دخول "لا" على الخبر المتقدم، فالوجه فيه أن يذكر ما هو المقصود بنفي الوجود عنه في ذلك اليوم، أعني جنس الظل ويجعل اسمه "لا" بعد تحوله مبتداً خبره الخبر المتقدم، ويقدر الخبر المقدم مؤخراً عن اسمها خبراً لها، وبه يتم المعنى المراد.

ثم لا يخفى أن "لا" التبرئة لا يتقدم خبرها على اسمها ولو ظرفاً فلا يصح أن يقال في هذا التركيب "يوم لا فيه ظل إلا ظله" على أن يكون ظل اسم "لا" قد علية الخبر؛ لأنها ملغاة حينئذ، ومتى أُغِيَثْ لم تدل على نفي الجنس على سبيل التنصيص، والمطلوب في "لا" التبرئة التنصيص، وذلك لأنهم قالوا إن "لا" التبرئة لاتقع إلا جواباً لسؤال مذكورٍ أو مقدرٍ، وهذا السؤال طلب لإيجابٍ جزئيٍّ فإن السائل بقوله: هل من ظل غير ظله في ذلك اليوم مثلاً؟ طالبٌ للتصديق بالوجود لظل ما في ذلك اليوم غير ظله^{٣٣٦}، فإن أُجِيبَ بـ"نعم" أفاد الإيجاب الجزئي، وإن قيل له "لا" كان رفعاً للإيجاب الجزئي، ورفع الإيجاب الجزئي سلبٌ كليٌّ.

^{٣٣٦} - "في ذلك اليوم مثلاً طالبٌ للتصديق بالوجود لظل ما في ذلك اليوم غير ظله" ساقطة من ع.

فإذا أراد أن يصرح بجملة النفي فالمطابق للسؤال أن يكون "لا" فيها عاملة عمل "إن" لأنها التي تدل [٤٥] على السلب الكلي على سبيل التنصيص بدلالة الاستقراء؛ وأما غيرها فلا تدل إلا دلالة ظاهرة لا قاطعة، فلو ألغيت زال التنصيص واحتملت نفي الوحدة ولو احتمالاً مرجوحاً فلا يكون جواباً قاطعاً لتردد السائل؛ ومن هنا يقول ابن هشام في المغني في أواخر فصل نعم، ما نصه: "أنه لا يدخل في الإسلام بقوله "لا إله إلا الله" برفع "إله" لاحتماله لنفي الوحدة"^{٣٣٧} انتهى.

فإن قلت: كيف يحتمل نفي الوحدة مع الاستثناء وهم قالوا الاستثناء معيار العموم؟

قلت: لما احتمل النافي أن يكون لنفي الوحدة احتمل "إلا" أن لا يكون للاستثناء، بل يكون بمعنى غير، إذ على تقدير نفي الوحدة لا يصح الاستثناء، فكما أن المعتبر في الإيمان هو التصديق الجازم لا مطلق التصديق الدائر بين الجازم والمظنون، كذلك المعتبر فيما يدل عليه عبارة قاطعة بالسلب الكلي، لا محتملة^{٣٣٨} دائرة بين السلب الكلي ونفي الوحدة، وإن كان الأول، أي: لا يمنعه من تحوله مبتدأ مانعٌ بعد التقديم فيعتبر أولاً تحوله مبتدأ من أحد قسميه، ثم يعتبر النسخ بـ"لا" وبعد اعتبار أنه قد تحول مبتدأ إما أن يكون من قسمه الأول أو من قسمه الثاني.

^{٣٣٧} - راجع: مغني الليبيب، ٣٤٧/٢.

^{٣٣٨} - في م: محتمله.

فالأول نحو قوله ﷺ: {لا عيش إلا عيش الآخرة} ^{٣٣٩}، أي: لا عيش كاملاً موجود إلا عيش الآخرة لأن أصل التركيب عيش الآخرة عيش، أي: عيش كامل على طريقة "وشعري شعري"، فلما أريد القصر قدم، وهو على معنى الكمال، [ب٤٥] لأن المقصود بالقصر على المبتدأ، فتحول مبتدأ من قسمه الأول وقدر له خبر عام؛ ثم اعتبر النسخ فصار {لا عيش إلا عيش الآخرة} ^{٣٤٠}، أي: لا عيش كاملاً موجود إلا عيش الآخرة، فيكون القصر قصر الصفة على الموصوف قصراً حقيقة تحقيقاً، لا ادعاء.

والثاني: نحو قوله ﷺ: {لا شافي إلا أنت} ^{٣٤١}، أي: لا شافي أحد إلا أنت، والأصل أنت شافٍ؛ فلما أريد قصر الخبر على المبتدأ قدم، فتحول مبتدأ من قسمه الثاني وقدر عام مرفوعاً به مكتفى به الخبر ^{٣٤٢}، ثم اعتبر النسخ فصار {لا شافي إلا أنت} ^{٣٤٣}، أي: لا شافي أحد إلا أنت، فأنت مستثنى مفرغ مرفوع على أنه فاعل شافي ساد مسد خبره لا غير، فإن الوصف فيه وإن كان مفرداً، اعتمد على حرف نفي وطابق مفرداً، لكن لا يجوز فيه الأمر إذ السابقات في نحو: "ما شاعر إلا زيد" لأن "لا" التبرئة قد نسخت الرفع المصحح لتجويز الأمرين، وهي لاتنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ، فيلزم أن لا يتتحول الوصف بعد التقديم إلا مبتدأ.

^{٣٣٩} - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

^{٣٤٠} - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥؛ والتزمذى، المناقب: ٦٩٤/٥، رقم: ٣٨٥٧.

^{٣٤١} - راجع: المعجم الأوسط، ٦/١٥٠، رقم: ٦٠٥٣.

^{٣٤٢} - في ل وع : مكتفى به عن الخبر.

^{٣٤٣} - راجع: صحيح البخاري، ٧/١٣، رقم: ٥٧٤٢.

وعليه فيتعين أن يكون الضمير المرفوع المنفصل الواقع بعد "إلا" مرفوعاً به محلاً على أنه فاعل له مكتفى به عن الخبر، وهو في الحقيقة لكونه مستثنٍ مفرغاً بدل من أحد المقدر بدل بعضٍ من كلٍ من قسم بدل الجزئي من الكلٍ.

لا يقال لو كان "شافي" رافعاً للمستثنى لكان مشابهاً بالمضاد، مثل "لا حسناً فعله مذموم" ولو كان كذلك لكان منصوباً منوناً؛ لأن اسم "لا" حينئذ يجب نصبه وتنوينه [٤٦١] عند البصريين، لكن ليس منصوباً منوناً، فليس مشابهاً بالمضاد، فليس رافعاً للمستثنى، فليس من ثاني قسمي المبتدأ، وقد قلتم إنه من ثاني قسميه.

لأننا نقول: المشابه بالمضاد على ما مر في "المبحث الثاني" ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، والمستثنى هنا ليس من تمام معنى الوصف، أعني: "شافي"، لأن الفاعل المكتفى به عن الخبر وما هو كذلك مع الوصف، أعني: "شافي"، لأن كلام تام لا مفرد فيلزم أن يكون الوصف قبل إسناده إليه قد تم معناه بخلاف مرفوع حسناً في المثال، فإنه من تمام معناه؛ لأنه ليس الفاعل المكتفى به عن الخبر ضرورةً أن المقصود نفيُ المذمومية عن الحسن الفعل لا نفي الحسن عن فعله، والمقصود في الحديث نفي الشفاعة عن كل أحد بعد استثنائه تعالى لا نفي "شفاء" كل أحد عن شيء آخر وهو ظاهر.

وأما أن يقدر موصوف لشافي بعد التقديم ليتحول مبتدأ من قسم الأول، ويقدر له الخبر العام، ثم يقام الوصف مقام الموصوف، ثم يعتبر النسخ فيكون التقديم لا أحد شافي موجود إلا أنت، ففيه تقدير ما معنى الكلام مستعينٍ عنه مع تقوية المعنى المراد، فلا وجه لارتكابه وذلك، لأن المقصود كما مر نفيُ "الشفاء" عن كل

أحدٍ بعد استثنائه تعالى، لا نفي الوجود عن كل أحد موصوف بكونه شافياً بعد استثنائه تعالى وإن كان لازماً له.

ولا خفاء أن التقدير إذا كان {لا شافي أحد إلا أنت} ^{٣٤٤} دل على المقصود التزاماً أولياً بلا واسطة؛ ولو كان التقدير لا أحد شافياً موجود إلا أنت، لم يدل عليه إلا التزاماً بوسائل، لأن الكلام إنما يدل أولاً على قصر موجود الذي هو الخبر المذوق [ب٤٦] المنسوب إلى جنس أحد الموصوف بشافي على الله تعالى، وقصر هذا الخبر لكونه صفة الوجود التي يتقيي الموصوف بانتفائها يستلزم قصر الجنس عليه، ثم قصر الجنس عليه يستلزم قصر صفتة التي هي غير الوجود عليه، أي: كونه شافياً، وهذا.

وإذ برب إلى الوجود بحمد الله ما برب على هذا الطرز الجديد مما كان بادياً أو خافياً فلننشرع فيما هو المقصود، وما توفيقي إلا بالله الذي كان ولم يزل للمهمات كافياً، ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَةً ثُمَّ هَدَى﴾ ^{٣٤٥} فأعطى كل ذي حق حقه وافياً.

فنقول: وبالله التوفيق أن "لا إله إلا الله" كما يصح أن يكون من باب {لا عيش إلا عيش الآخرة} ^{٣٤٦}، كذلك يصح أن يكون من باب {لا شافي إلا أنت} ^{٣٤٧} لأنه من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: "إله" على الموصوف الذي هو

^{٣٤٤} - راجع: المعجم الأوسط، ٦٠٥٣، رقم: ١٥٠/٦.

^{٣٤٥} - اقتباس من سورة طه، الآية: ٥٠.

^{٣٤٦} - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

^{٣٤٧} - راجع: المعجم الأوسط، ٦٠٥٣، رقم: ١٥٠/٦.

المبتدأ، أعني: اسم الله الجليل قصراً حقيقياً، فإن أصل التركيب "الله إِلَهٌ"؛ فلما أريد قصر الخبر على المبتدأ، قدم الخبر فاقترب بـ"لا" وأخر المبتدأ فاقترب بـ"إِلَهٌ"، لأن المقصور عليه هو الذي يلي "إِلَهٌ"، والمقصور هو الواقع في سياق النفي.

وقد قال النحويون: إذا اقترب المبتدأ بـ"إِلَهٌ" وجب تقديم الخبر كما مر، فقبل اعتبار النسخ لابد وأن يتتحول مبتدأ من أحد قسميه، لأن "لا" التبرئة على ما سبق من نواسخ المبتدأ والخبر، ولا تنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ فلا بد أن يتتحول مبتدأ من أحد قسميه قبل اعتبار النسخ وحيثند فإذا ما يتتحول مبتدأ من قسمه الأول، أي: الوصف المعتمد على نفي أو استفهام الرافع لمكتفى به عن الخبر [٤٧١]. فإن تحول مبتدأ من قسمه الأول بناء على أن "إِلَهٌ" اسم جنس، فيكون من باب {لا عيش إلا عيش الآخرة} ^{٣٤٨} فيقدر له عام ثم يعتبر النسخ فيصير الخبر المتقدم المتحول مبتدأ بعد التقديم، أعني: "إِلَهٌ" اسم "لا"، ويصير خبره العام المقدر خبرها، والتقدير: لا إِلَه موجود أو في الوجود إلا الله، واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم "لا" حمل على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء الحاصل له بالتحول إليه بعد التقديم، وقبل اعتبار النسخ أو من الضمير العائد إلى اسم "لا" المستتر في الخبر المذوق، وعلى التقديرتين هو بدل بعضٍ من كل من قبيل بدل الجزئي من الكلي فلا حاجة إلى ضمير فيه للربط كما عرفته في آخر "المبحث السابع".

^{٣٤٨} - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

وأما أن الأولى هل هو الإبدال من اسم "لا" باعتبار محله أو هو الإبدال من ضميه المستتر في الخبر المذوف؟ فسيأتي إن شاء الله تعالى.

وإنما لم يجز نصبه حملا على لفظ اسم "لا" بناء على أن حركته وإن كانت بنائيةً شبيهةً بالاعرابية لحذفها بدخول "لا"، وزواها بزواها أو حملا على محله القريب الذي هو النصب بـ"لا" التبرئة العاملة عمل "إن"، لأن الإبدال من لفظ "إله" أو محله القريب المنصوب بـ"لا" يوجب إعمال "لا" فيه، سواء قلنا إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه على المختار أو قلنا إنه مقدر من جنس الأول، ولا شك أن "لا" النافية للجنس لا تعمل في معرفة ولا في موجب، واسم الله الجليل معرفة موجبة، فتعدر الإبدال من اللفظ وال محل القريب، فلذا أُبَدِّل على محل بعيد الذي لا عمل لـ"لا" فيه أصلًا.

فإن قلت: [ب٤٧] الرفع على محل يلزم منه اعتبار الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، فكما امتنع النصب حملا على اللفظ أو محل القريب، كذلك يمتنع الرفع حملا على محل بعيد، بل الرفع أولى بالامتناع، فإن النصب إذا امتنع لمانع مع وجود العامل، فامتناع الرفع لانتفاء العامل أولى.

قلت: اسم الله الجليل بدلٌ من "إله" المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع القابل لأن ينسخ وأن لا ينسخ الواجب تتحققه قبل اعتبار النسخ لما عرفت أن "لا" التبرئة لا تنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ والبدل لكونه من التوابع، وهي كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لا يكون بدلا عن شيء إلا إذا كان ملتبسا باعرابه من جهة

واحدة، فاسم الله الجليل لا يكون بدلاً عن "إله" المرفوع بالابتداء إلا إذا كان ملتبساً باعرايه من جهة واحدة، أي: من حيث إنه مجرد عن العوامل اللغوية مسندًا إليه.

ولا شك أن هذه الحقيقة لا تتحقق إلا قبل اعتبار النسخ، فإذا كان اسم الله الجليل من "إله" لا يكون إلا قبل اعتبار النسخ.

فنقول: كلما كان اسم الله الجليل بدلاً من "إله" المرفوع بالابتداء، كان بدلاً عنه من حيث إنه مجرد عن العوامل اللغوية مسندًا إليه^{٣٤٩}؛ وكلما كان كذلك كان بدلاً منه قبل اعتبار النسخ، وكلما كان الإبدال قبل اعتبار النسخ كان الإبدال قبل زوال الابتداء، وكلما كان كذلك كان رفع المستثنى على البدلية من اسم "لا" حملًا على محله البعيد اعتباراً للابتداء قبل زواله لا بعده، وكلما كان كذلك لم يتمتع الرفع فضلاً عن أن يكون أولى بالامتناع.

فإن قلت: الخبر المقدر، أعني: موجود أو [٤٨١] في الوجود منسوب إلى اسم "لا" نفياً وإلى البدل إثباتاً فيبينهما مخالفةً بالإيجاب والسلب، فيلزم أن لا يكون البدل مقصوداً بما نسب إلى المتبع من الوجود المنفي بل بنقضه، وأن لا يصح إحلاله محل الأول، وأن لا يكون في حكم تكثير العامل مع أن الثابت بالاستقراء هو أن البدل تابعًّا مقصود بما نسب إلى المتبع دونه، وأنه لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، وأنه

في حكم تكرير العامل؛ وهذا استشكل أبو العباس ثعلب^{٣٥٠} البدل في نحو "ما قام أحد إلا زيد" من حيث إن بينهما مخالفةً، فإن البدل مثبت له والمبدل منه منفي عنه، واستشكله غيره من حيث إنه ليس مقصودا بما نسب إلى أحد من القيام المنفي، وهذا ترى ابن هشام بعد ما قال في المغني: "زعم الأكثرون أن المرتفع بعد إلا" في ذلك كله، يعني: في لا إله إلا الله، ولا إله إلا هو، ولا إله إلا واحد، ولا مستحقا للعبادة إلا إله واحد و^{٣٥١} إلا الله بدل من محل اسم "لا"؛ كما في قوله: ما جائني من أحد إلا زيد، قال: ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول"^{٣٥٢} انتهى.

وقال الشمني في حاشيته على المغني: "واستشكل أبو حيان البدل من إله" فقال: لأنه لا يمكن فيه تكرار العامل لو قلت لا إله إلا هو لم يجز؛ واختار أنه بدل من الضمير المستكן في الخبر المخوف العائد على اسم "لا"؛ قال ولو لا تصريح التحويين بأنه بدل على الموضع من اسم "لا" لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم بدل من اسم "لا"， أي: من الضمير العائد على اسم "لا"， انتهى.

قلت: قد تقدم أن اسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل^{٤٨} [بـ ٤٨] من "إله" المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع قبل اعتبار النسخ، وكلما كان بدلًا منه قبل اعتبار

^{٣٥٠} - هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بشعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد في بغداد، مات سنة

٩١٤/٢٩١. راجع: الأعلام للزركي، ٢٦٧/١.

^{٣٥١} - في ل : أو .

^{٣٥٢} - راجع: معنى الليبب، ٥٧٣/٢.

النسخ كان بدلا منه قبل اعتبار الحكم بالنفي، وكلما كان كذلك لم يكن الخبر المنسوب إلى "إله" المتبع لاسم الجليل هو موجود المنفي، بل هو موجود الواحد بالنوع القابل لأن يسند إلى ما هو في سياق النفي بالنفي وإلى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب؛ وهذا بعينه هو المقصود نسبته إلى البدل، غير أن^{٣٥٣} حصة متبعه بعد الحكم لكونه في سياق النفي يكون منفيا، وحصة البدل لكونه في سياق الإيجاب يكون موجبا، فإنه إذا اعتبر الحكم ينصب العامل الواحد بالنوع على التابع والمتبوع انصبابةً واحدةً، فيأخذ كل منهما حصة اللائقة به من نفي وإيجاب حسبما يتضمنه الوضع اللغوي، فالمتمايzan هما الحستان بعد الحكم لا الخبر المنسوب إليهما دفعةً واحدةً، والمنصب عليهما انصبابةً واحدةً.

فظهر أنه لا مخالفة بينهما بالإيجاب والسلب؛ لأن المخالفة إنما تتحقق بعد الحكم بالنفي والإبدال كالاستثناء قبله، فلا سلب قبل الإبدال والاستثناء، فلا مخالفة بالسلب والإيجاب، وكلما كان كذلك فهو مقصود بما نسب إلى المتبع ويصح أن يجعل محله، وفي حكم تكرير العامل؛ لأن التقدير قبل الحكم بالنفي إله موجود الله، ولا شك في صحة كونه مقصودا بما نسب إلى المتبع وأن يجعل محله، فيقال: الله موجود وإن يتكرر فيه عامله، لأن عامله ليس "لا" التبرئة، بل الابتداء، والابتداء لكونه عاملًا معنويا إنما يعرف صحة تكراره بأن يوضع التابع موضع متبعه [٤٩١] ويستد إلية ابتداء ما كان مسندًا إلى متبعه ابتداء، وهذا لا شك في امكانه وصحته هنا بأن يقال الله موجود فاندفع الإشكال بجذافيه، وبالله التوفيق في فتح ما كان مُغلقا وتنويره، هذا.

^{٣٥٣} - "أن" ساقطة من ع.

وأما ما نقله الشمني عن شرح الدماميني بقوله: "وفي الشرح إنما يتم هذا الإشكال، أي: الذي أورده ابن هشام بقوله ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا حلوله محل الأول أن لو كان هذا أمراً لابد من اعتباره في البدل، ونحن نراه يختلف في مثل "فَتَنَتْ هَنْدُ حُسْنٌ بِالْهَا" و"أَكِلَتِ الْأَرْغُفَةُ جُرْجُونَ مِنْهَا"، انتهى؛ ففيه أن الإشكال لا يتم ولو كان هذا أمراً لابد من اعتباره، كما قد صرحوا به على ما سبق تقريره في "المبحث السادس" لما عرفت آنفاً من أنه يصح حلوله محل الأول، فيقال الله موجود.

قولكم: ونحن نراه يختلف في مثل "فتنت هند حسن بالها".

قلنا: قد سبق في آخر "المبحث السادس" أن تاء التأنيث في "فتنت" إنما اقتضتها تأنيث "هند" لتكون علامه على تأنيث الفاعل، و"بالها" ليس بدلاً منها إلا من حيث إنها فاعل لـ"فتنت" الواحد بالنوع، أي: للفعل الماضي من الفتنة الصالحة لأن يسند إلى المؤنث فيلحقه تاء التأنيث وإلى المذكر فلا يلحقه.

ومقتضى وجوب صحة احلال البدل محل الأول ليس إلا أن يصح حلوله محله في أن يكون منسوباً إليه ابتداء ما كان منسوباً إلى الأول ابتداء، لا في ذلك وفي جميع ما يقتضيه خصوص لفظه، فإن ذلك غير ملائم بل غير جائز، وقسّ عليه المثال الآخر ونحوهما.

واما ما اعترض به الشمني على الدماميني من قوله وأقول: "المانع من حلول [ب٤٩] البدل في هذين لفظي صناعي، وهو وجوب تاء التأنيث في فعل الأول وامتناعها في فعل البدل وهم يغتربون مثل ذلك في التابع ما لا يغتربون في

المتبوع، وفيما نحن فيه المانع معنوي" انتهى؛ ففيه مثل ما في كلام الدمامي، فإن تاء التائيث في المثالين ليس مانعا من حلول البدل محل الأول، كما أن وقوع أحدهما في سياق النفي والآخر في سياق الإيجاب فيما نحن فيه ليس مانعا لما عرفت أن البدل في المثالين بدلٌ من الأول من حيث إنه مرفوع بالفعل الواحد^{٣٥٤} وحدة نوعية من حيث هي هي، لا من حيث إن التاء لاحقة به، فإن التاء من العوارض التي اقتضاها لفظ المتبوع خاصة؛ فإذا أُسند إلى البدل ابتداء لا يلحق التاء، ولا شك حينئذ في صحة أن يقال "فَقَنْ حَسْنَ بَالْهَنْدَ، وَأَكِلَّ جَزْءَ مِنَ الْأَرْغَفَةَ"؛ وفيما نحن فيه بدل من "إله" المرفوع بالابتداء الواحد بال النوع قبل اعتبار النسخ، والحكم بالنفي فلا مانع من الحلول لا لفظيا ولا معنويا لصحة أن يقال الله موجود كما مر.

وأما أئمهم يغتربون في التابع ما لا يغتربون في المتبوع فلا يجدى نفعا في هذا المقام، فإنهم صرحو بأن البدل لابد وأن يصلح لاحلاله محل الأول، وهذا يقتضي صحة حذف المبدل منه بالفعل واحلال الثاني محله بالفعل كما مر تقريره في "المبحث السادس"، فعند الاحلال بالفعل لا يبقى كونه تابعا يغترب ما كان يغترب حين كونه تابعا فيلزم أن لا يصبح احلاه محله، ولا تكرير العامل فينقض كلية صحة الاحلال، وهو عين ما أورد^{٣٥٥} الدمامي على الإشكال، فأين [٥٠١] الجواب عن إيراده؟

وأما ما نقله الشمني عن التفتازاني في معرض الجواب عن إشكال ابن هشام حيث قال وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا﴾

^{٣٥٤} - "الواحد" ساقطة من ع.

^{٣٥٥} - في ل و ع: أورده.

هُوَ﴿٣٥٦﴾ . فإن قيل: كيف يصح أن البدل هو المقصود بالنسبة والسبة إلى المبدل منه سلبية؟ قلنا: إنما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقض بـ"إلا"، فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه، لكن بعد نقضه ونقض النفي إثبات، انتهى.

فإيراده في معرض الجواب عن هذا الإشكال عجيب، وصدوره من التفتازاني أعجب، فإن الإشكال إنما جاء من اختلاف النسبتين بالإيجاب والسلب، فإن البدل لا يصح أن يحل محل الأول من حيث إنه في سياق النفي حتى يسند إليه بالنفي ما كان مسندًا إليه بالنفي، فلا يكون مقصوداً بالنسبة إلى المبدل منه.

فالجواب بأن البدل مقصود بالنفي المعتبر في البدل منه، لكن بعد نقضه ونقض النفي إثبات هو عين الاعتراف بأن النسبة إلى البدل إيجابية وإلى المبدل منه سلبية، وهو عين الإشكال، فأين الجواب، أليس حقيقة بأن يقال فيه؟ ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾^{٣٥٧} .

وأما ما ذكره ابن هشام بقوله: "وقد يحاب بأنه يدل من الاسم مع "لا"، فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يختلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود"^{٣٥٨} انتهى؛ ففيه أن المستثنى لكونه بدلاً والبدل من التوابع، وهي كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لا يكون تابعاً لشيء إلا إذا كان معرباً باعرابه من جهة واحدة؛ والاسم مع "لا" إن لم يكن له محل من الإعراب فلا [ب. ٥] يصح أن

^{٣٥٦} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٦٣ .

^{٣٥٧} - اقتباس من سورة ص، الآية: ٥ .

^{٣٥٨} - راجع: معنى الليبب، ٥٧٣/٢ .

يكون المعرف المرفوع بدلا عنه وإن كان له محل من الإعراب، كالرفع بالابتداء ففيه ما في المذهب الذي ينسب إلى سيبويه، وقد مر الكلام عليه في "المبحث الثاني"، وسيأتي تام الكلام عليه إن شاء الله تعالى^{٣٥٩}؛ ومع ذلك فلا يصدق عليه حد أحد البدال الأربع، ولهذا قال الدمامي: "ما هذا البدل من الأقسام المذكورة في باب البدل" انتهى.

وما ذكره الشمني بقوله وأقول: "هو من بدل الكل من الكل، لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتأمل" انتهى؛ لا معول عليه، فإن بدل الكل من الكل، فسروه بما مدلوله مدلول الأول بمعنى أن ما صدقهما واحد، وأن تغاير مفهوماهما فما لا يصدق عليه؛ هذا التفسير لا يكون من أفراد بدل الكل من الكل، ولا خفاء في أن المفهوم الصادق على ما يصدق عليه اسم الله الجليل هو مفهوم "إله"، لا مفهوم "لا إله"، فلا يصح أن يكون بدلا منه، وقد يكون وأشار إلى نحو هذا بقوله "فليتأمل"؛ والله أعلم وبالله التوفيق فيما دق وجل.

وأما اختيار أي حيان أنه بدل من الضمير المستكן في الخبر المذوف العائد على اسم "لا"؛ ففيه أن الإبدال من الضمير المذكور إن كان بعد ربط عامله الذي هو الخبر المذوف باسم "لا" وصيروته منفيًا، أي: إن كان بدلا منه من حيث إنه معمول موجود المنسب إلى اسم "لا" بالنفي، فلا يصح تكرار العامل عند الإبدال عن الضمير أيضًا، كما لا يصح تكراره عند الإبدال عن اسم "لا"؛ لأن المنفي من حيث إنه منفي لا يمكن أن يكون مثبتا، فلا يصح أن يقع في سياق [٥١] الإثبات، فلا

^{٣٥٩} - "تعالى" ساقطة من لـ.

يصح تكراره وإن كان بدلا منه من حيث إنه مرفوع بالخبر المذوف الواحد بالنوع القابل للنفي والإثبات حتى إذا جاء الحكم انصب على القبيلتين انصبابةً واحدةً، فانتفى في ضمن أفراد لضمير اسم "لا" لوقوعه في سياق النفي، وثبتت في ضمن فرد للمستشنى الواقع بدلا لوقوعه في سياق الإثبات؛ فمثل هذا جار في العامل في موضع اسم "لا" بالرفع، لأن الابتداء الواحد بالنوع القابل للنفي والإثبات الصالح لأن ينسخ وإن لا ينسخ؛ فإذا اعتبر الحكم والنحو انصب على القبيلتين انصبابة واحدة، فصار منسوبا في ضمن فرد هو المبدل منه الذي هو اسم "لا" لوجود الناسخ وقبول الاسم وانتفاء المانع ومنفيا عنه الخبر المقدر لوقوعه في سياق النفي، وبقي غير منسوخ في ضمن فرد هو البديل الواقع بعد "إلا" ^{٣٦٠} لامتناع توجيه الناسخ إليه لمكان المانع الذي هو "إلا" ولا نتفاء قابلية الاسم لكونه معرفةً ومثبتا له الخبر المقدر لكونه في سياق الإثبات؛ فلا مرجع للعدول عن قول الأكثرين إلى هذا الاختيار إن كان بالاختيار **﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾** ^{٣٦١}.

فإن قلت: قد ظهر وجه صحة الرفع حملا على المحل بعيد ظهورها بذلك التقريب كما ظهر وجه امتناع النصب حملا على لفظ اسم "لا" أو محله القريب، فهل يجوز نصبه على الاستثناء أم لا؟

قلت: لا يجوز نصبه على الاستثناء أيضا لما تقدم أيضا في "المبحث السابع" أن مدار النصب على الاستثناء هو المشابهة بالفعل وأن هذه المشابهة قد

^{٣٦٠} - في ل: بعد لا.

^{٣٦١} - اقتباس من سورة القصص، الآية: ٦٨.

تحقق صورةً ومعنىً، وقد تنتفي صورةً ومعنىً، وقد [ب ٥١] تحقق صورة لامعنى، وقد تتحقق معنى لاصورة؛ وقد عرفت أن النصب ممتنع فيما إذا انتفي المشابهة بالمعنى ^{٣٦٢} صورةً ومعنىً، وما نحن فيه من هذا القبيل.

أما معنى فلان المستثنى لكونه بدلاً من اسم "لا" حملها البعيد الذي هو الرفع بالابتداء محكوم عليه بالخبر المذوف الذي هو معنى الفعل ومنسوب إليه نسبةً إيجابيةً، لأن الاستثناء من النفي إثبات، فيكون فاعلاً وعمدة معنى، وما هو كذلك لا يكون شبيهاً بالمعنى ³⁶³.

وأما لفظاً فلان الكلام لكونه لم يذكر بطرفه لحذف أحد ركينه الذي هو الخبر، صار المستثنى صورةً كأحد ركني الكلام حتى ظنه بعضهم أنه جزءٌ ^{٣٦٣} لاحقيقةً، كما سيجيء نقله والكلام عليه إن شاء الله تعالى؛ فانتفي المشابهة بالمعنى صورةً أيضاً، وكلما انتفي المشابهة بالمعنى صورةً ومعنى انتفي النصب وجوباً وجوازاً، فتعين الرفع على الاتباع إذ لا خافضًّا أيضاً، وبالله التوفيق في المطالب كلاً وبعضاً.

فإن قلت: إنهم قالوا إن النصب جائز في الكلام التام غير الموجب وإن كان الاتباع أرجح، وفسروا الكلام التام بما يكون المستثنى منه مذكوراً فيه، وما نحن فيه كلام تام بهذا المعنى؛ لأن المستثنى منه ^{٣٦٤} وهو اسم "لا" مذكور فاندرج تحت هذه

^{٣٦٢} - " وأن هذه المشابهة قد تتحقق صورةً ومعنىً، وقد تنتفي صورةً ومعنىً، وقد تتحقق صورةً لا معنىً، وقد تتحقق صورةً لا معنىً، وقد عرفت أن النصب ممتنع فيما إذا انتفي المشابهة بالمعنى " ساقطة من ع.

^{٣٦٣} - في ل : خبر.

^{٣٦٤} - " وما نحن فيه كلام تام بهذا المعنى، لأن المستثنى منه " ساقطة من ع.

القاعدة، وكل ما كان متدرجا تحت هذه القاعدة كان النصب فيه جائز، فكيف يصح نفي الجواز؟

قلت: قد سبق الجواب عنه في "المبحث السابع"؛ وحاصله أنهم إن أرادوا بالكلام التام، ما كان المستثنى منه مذكورة أعم من أن [٥٢١] يكون مذكوراً بركنيه أم لا؟ فهو لكونه مخالف لما دل عليه الاستقراء التام، لا معول عليه لما عرفت أن مدار النصب على الاستثناء إنما هو المشابهة بالمفعول، فحيث تحققت تحقق وحيث إنفت انتفى على ما مر مفصلاً ومحملًا؛ وقد عرفت أن المستثنى في نحو "لا إله إلا الله" لم يشبه المفعول لا صورة ولا معنى، فانتفى النصب على الاستثناء وإن أرادوا به ما كان المستثنى منه مذكورة فيه مع كونه مذكورة بركنيه بقرينة أنهم ذكروه في مقابلة المفرغ، فيكون كل قسم منه في مقابلة قسم من المفرغ، فمرووعه في مقابلة مرفوع

المفرغ، ومنصوبه في مقابلة منصوبه، ومحروم في مقابلة محروم.

ولا خفاء في أن المرفوع في المفرغ لم يكن مذكورة في كلام مذكور بركنيه؛ فالذي يقابلة من التام هو المرفوع الذي ذكر في كلام مذكور بركنيه، وقس عليه المنصوب؛ والمحروم وقد يشير إلى ذلك تمثيلهم بنحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾^{٣٦٥} وهو كلام تام مذكور بركنيه، فهو صحيح وغير مضط؛ لأن نحو "لا إله إلا الله" غير مذكور بركنيه وإن كان المستثنى منه مذكورة؛ والله الموفق في كشف ما كان مستوراً.

^{٣٦٥} - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

وإن تحول مبتدأ من قسمه الثاني بناء على أنه بمعنى "مَأْلُوَةٌ"، فيكون من باب {لا شافي إلا أنت} ^{٣٦٦} فيقدر له مرفوع عام ثم يعتبر النسخ فيصير الخبر المتقدم المتحول مبتدأ بعد التقديم، أعني: "إِلَهٌ" اسم "لا"، ويصير مرفوعه المقدر ساداً مسد خبرها، والتقدير "لا إِلَهٌ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ" ، أي: لا معبد أحد إِلَّا اللَّهُ، فاسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من مرفوع [ب٥٢] "[إِلَهٌ] الساد مسد خبره بدل بعض من كل من قبيل بدل الجزئي من الكلي؛ فلا حاجة إلى ضمير للربط كما مر مراراً، وإنما صر الرفع بـ"إِلَهٌ"؛ لأن "إِلَهٌ" فعل بمعنى مأله من أله إِلَهٌ وألوهه وألوهية عبد عبادة على ما في القاموس ^{٣٦٧}، فهو إن لم يكن وصفاً مرادفاً للمعبود، فهو اسم جنس بمعنى المفعول كالكتاب بمعنى المكتوب، وكلما كان كذلك صر الرفع به؛ لأنهم يرفعون بالجوامد الصرفة التي لا تتشبه بالصفة قطعاً كـ"الأسد" وـ"الأب" ، فرفعهم باسم جنس يشتبه بالصفة لمشاركته إياها في الدلالة على ذاتٍ ومعنى؛ وإن فارقها في أن الموضوع له في هذا الاسم المشتبه بالصفة على ما حقق في محله هو الذات مع المعنى الخاص من غير رجحان للمعنى على الذات بخلاف الصفة، فإنها موضوعة لذاتٍ مبهمةٍ ومعنى قائم بها على أن ملاك الأمر، هذا المعنى المخصوص فبائي ذات يقوم بذلك المعنى، صر الإطلاق الصفة عليها أولى وأحرى سواء كان رفعهم بالجوامد مبنياً على تأويلهم إياها بالمشتقات، كما قال ابن هشام في أوضح المسالك: "الخبر المفرد الجامد لا يتحمل ضميراً إلا أن أول بالمشتق نحو "زيد أسد" إذا أريد به شجاع" ^{٣٦٨} انتهى.

^{٣٦٦} - راجع: صحيح البخاري، ١٣٢/٧، رقم: ٥٧٤٢.

^{٣٦٧} - راجع: القاموس المحيط، ١٢٤٢.

^{٣٦٨} - راجع: أوضح المسالك، ١٩٤/١.

قال في شرح أوضح المسالك: "وذلك عند جمهور البصريين"^{٣٦٩} انتهى.

وكما نقل التفتازاني في حاشيته على الكشاف عن ابن مالك: من أنه إذا قلت "هذا أسد" مشيرا إلى السبع فلا ضمير في الخبر، وإذا قلته مشيرا إلى الرجل الشجاع ففيه ضمير مرفوع به؛ لأنه مأول بما فيه معنى الفعل نحو مجترة [٥٣١] ولو أُسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: "رأيْتُ رجلاً أَسْدَا أَبُوه". قال الشاعر:

وَلَيْلٌ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ
سَوَاءٌ صَحِحَّاً أَعْيُونُ وَعُورُهَا،

كَانَ لَنَا مِنْهُ بُيُوتًا حَصِينَةً
مُسْوِحًا أَعْلَيْهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا^{٣٧٠}

فرفع "الأعلى" و"الكسور" بـ"مسوح" وـ"ساج" لإقامةهما مقام "سود".

قال السيرافي^{٣٧١}: "ذهب بـ"مسوح" إلى "سود" وبـ"ساج" إلى "كتيف"^{٣٧٢} إنتمي؛ أو كان مبنياً على اكتفائهم بمجرد رائحة الفعل من غير تأويل، كما اكتفوا بذلك في تعلق الظروف بالجوانب من غير تأويل في نحو قوله:

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَخْيَار^{٣٧٣}

^{٣٦٩} - راجع: أوضح المسالك، ١٩٤/١.

^{٣٧٠} - البيان من الطويل وهو للأعشى. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣٣٣/٣.

^{٣٧١} - هو الحسن بن عبد الله بن المزيان السيرافي (أبو سعيد) عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. ولد بسيراف، مات سنة ٩٧٩/٣٦٨.

راجع: معجم المؤلفين، ٢٤٢/٣.

^{٣٧٢} - راجع: خزانة الأدب، ١٨/٥.

وقوله:

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةً إِذْ جَدَ النَّفْرُ^{٣٧٤}

فإن تعلق "بعض" و "إذ" بالاسمين العلمين ليس لتأوكلهما باسم يشبه الفعل، لأن علميتهما هي المراد منها، فلو أولا لخرجنا عن العلمية فيفوت المعنى المراد، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الججاد؛ وهو أي الرفع بالجامد بناء على الاكتفاء بمجرد رائحة الفعل محتمل فيما حكااه ابن هشام في المغني من أئمـا قالوا "مررت برجل أبي عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقـاع عـرـفـجـ كـلـهـ" ، فرفعوا الفاعل وأكدوه بالاسماء الجامدة لما لـحظـواـ فيهاـ المعـنىـ إذـ كانـ العـربـ بـعـنىـ الفـصـحـاءـ،ـ والعـرـفـجـ بـعـنىـ الخـشنـ والأـبـ بـعـنىـ الـوالـدـ"^{٣٧٥} ، انتهى.

والحاصل: أن الرفع بالجامد الصرف إما بتـأـوـيلـ أوـ غـيرـ تـأـوـيلـ غـيرـ عـزيـزـ فيـ كـلـامـهـمـ،ـ فالـرـفـعـ بـنـحـوـ "إـلـهـ"ـ لـكـونـهـ بـعـنىـ مـأـلـوهـ وـضـعـاـ لـتـأـوـيلـاـ بـطـرـيقـ الـأـوـلـىـ،ـ فـصـحـ أـنـ يـكـونـ التـقـدـيرـ "لـاـ إـلـهـ أـحـدـ إـلـاـ اللـهـ"ـ عـلـىـ أـنـ يـكـونـ اسـمـ اللـهـ الـجـلـيلـ مـسـتـشـنـىـ [بـ٥٣ـ]ـ مـفـرغـاـ مـرـفـوعـاـ^{٣٧٦}ـ بـاسـمـ "لـاـ"ـ سـادـاـ مـسـدـ خـبـرـهـاـ،ـ وـهـذـاـ التـقـدـيرـ أـوـلـىـ مـنـ التـقـدـيرـ الـأـوـلـ بـوـجـهـيـهـ صـنـاعـةـ وـمـعـنـىـ؛ـ أـمـاـ هـنـاكـ مـنـ الـوـجـهـ الـأـوـلـ مـنـهـمـ صـنـاعـةـ فـلـأـمـورـ:

^{٣٧٣} - الرجز لأبي المنهال، وعجزه: "ليس على حسيبي بضمّلأن؟"؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١٩٣/١٢.

^{٣٧٤} - الرجز لعبد بن مأوية الطائي. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤٠/١٠.

^{٣٧٥} - راجع: مغني الليبب، ٦٧٨/٢.

^{٣٧٦} - "مرفوعا" ساقطة من ع.

الأول: أنه سالم من كثرة الحذف، فإن المذوف في هذا الوجه أمرٌ واحدٌ هو أحدُ، وفي الوجه الأول من الأولين إما أمران إن قدر موجود وهم موجود^{٣٧٧} وضميره^{٣٧٨} المستتر فيه؛ أو ثلاثة، إن قدر في الوجود وهي^{٣٧٩} الجار والمحرور، وفاعل الظرف؛ بل أربعة، لأن الظرف لابد له من عامل يتعلّق به.

وقد قال ابن هشام في المغني: "ينبغي تقليل الحذف ما أمكن لقل^{٣٨٠} مخالفة الأصل ولذلك كان تقدير الأخفش في "ضربي زيداً قائماً" ضريه قائماً أولى من تقدير باقي البصريين. "حاصل"، إذا كان^{٣٨١} أو إذا كان قائماً، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة"^{٣٨٢} انتهى.

الثاني: أنه سالم مما استشكله في شرح أوضح المسالك حيث قال: "قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل، يعني: الجلالة من اسم "لا"، لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم تتحمله على اللفظ فتنصبه؛ لأن "لا" الجنسية لاتعمل في معرفة ولا في موجب، وتبعه على ذلك أبو حيان والمradi^{٣٨٣} وناظر الجيش السمين وهو مشكل؛ فإن اعتبار محل اسم "لا" على أنه مبتدأ قبل دخول "لا"، قد زال بدخول

^{٣٧٧} - "وهما موجود" ساقطة من ع.

^{٣٧٨} - في ع : وضميرها.

^{٣٧٩} - "وهي" ساقطة من ل.

^{٣٨٠} - في ع : ليقل.

^{٣٨١} - في ل : إذ كان؛ في م وع : إذا.

^{٣٨٢} - راجع: معنى الليبب، ٦١٥/٢.

^{٣٨٣} - هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المradi المصري، المعروف بالنحاس (أبو جعفر) نحوبي، لغوي، مفسر، أديب، وفقيه. مات سنة ٣٣٨/٩٥٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢/٨٢.

الناسخ كما قال الموضح في "باب إن"، واعتبار محل "لا" مع اسمها على أنها في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول "لا" على الجاللة، انتهي، ولم يذكر له جواباً أصلاً.

وقد عرفت بحمد الله جوابه فيما سبق، ووجه سلامته من هذا الإشكال ظاهرٌ مكشوفٌ.

الثالث: أنه سالم مما توهّم أبو حيّان وروده على الوجه الأول من^{٣٨٤} أن البدل من "إله" لا يمكن فيه تكرار العامل [٤٤٥]، وما أجاب عنه، ولا من نقل كلامه فيما وقفت عليه، وقد مر الجواب عنه ووجه سلامته غير خافٍ.

الرابع: أنه سالم مما يستشكل من أن القياس يقتضي جواز^{٣٨٥} نصب المستثنى، لأن الكلام غير موجب، والمستثنى منه مذكور مع أنه لم يُسمَّع في هذه الكلمة، ولا في نظائرها مثل {لا عيش إلا عيش الآخرة}^{٣٨٦}، و{يوم لا ظل إلا ظله}^{٣٨٧}، و{لا شفاء إلا شفاؤك}^{٣٨٨} إلى غير ذلك إلا الرفع.

ووجه سلامته أنه إذا كان مستثنى من أحد مقدراً مرفوعاً بـ"إله" كان مستثنى مفرغاً من مرفوع، فيكون مرفوعاً وجوباً ساماً وقياساً من غير إشكال.

^{٣٨٤} - "من" ساقطة من ل.

^{٣٨٥} - في ع : جواب.

^{٣٨٦} - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥ .

^{٣٨٧} - راجع: صحيح البخاري، ١٣٣/١ ، رقم: ٦٦٠ .

^{٣٨٨} - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢ ، رقم: ٢١٩١ .

وأما إذا كان بدلاً من محل اسم "لا" فيحتاج في توجيهه وجوب رفعه قياساً كما هو مرفوع وجوباً سمعاً إلى ما ذكرناه من أن الكلام التام ما هو مذكور بركنيه مع كون المستثنى منه مذكورة إذ حينئذ يحصل المشابهة الصورية المجوزة لصحة النصب جوازاً مرجوحاً، وهذا وإن كان يقتضيه كلامهم كما مرّ غير مرّة، لكنه قد يتوقف فيه بادئ الرأي، لأنّهم لم يصرحوا به فيما أعلم.

وأما هذا الوجه فيقبل بادئ الرأي من غير توقف، لأنّه مصرح به مجمع عليه.

وأما أنه أحسن منه معنىًّا، فلأنّ المعنى المقصور إثبات الألوهية له تعالى ونفيها عما سواه لما مرّ أنه من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: "إله" على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني: اسم الله الجليل قصراً حقيقياً؛ فإذا كان التقدير "لا إله أحد إلا الله" كان المقصور حينئذ هو "إله"، والمقصور عليه هو اسم الله الجليل، فالذي يدل عليه الكلام حينئذ هو إثبات الألوهية له تعالى ونفيها عن سواه، وهو المعنى المقصود.

واما إذا كان التقدير [ب٤٥] "لا إله موجود إلا الله" فالمقصور حينئذ هو موجود المنسوب إلى "إله" لا "إله" فالذي يدل عليه الكلام حينئذ هو إثبات الوجود له ونفيه عن كل إله سواه.

ولا شك أنّ هذا غير المعنى المقصود وإنّ كان مستلزمـاً له، ووجه استلزمـاه أنه إذا دل الكلام على انتفاء وجود كل "إله" سواه دل على انتفاء الألوهية عن كل موجود سواه؛ إذ لو كان موجود ما سواه متصفاً بالألوهية، لم يكن الوجود مـنـفـياً عن كل "إله" سواه، والمفروض أنه مـنـفـي هـفـ، فالتقدير الأول أولى سواء قلنا إن المعنى المقصود بالنظر إلى التقدير الأول منطوق صريح أو غير صريح، وبالنظر إلى الثاني

مفهوم أو قلنا هو مفهوم فيهما لما عرفته أن انفهمه من الأول بلا واسطة ومن الثاني بواسطة؛ وأما أنه أحسن من الوجه الثاني منهما صناعةً، فللأمر الأول من تلك الأمور؛ وأما أنه أحسن معنى فلما مر في الأول بعينه، وكلما كان هذا الوجه أحسن من وجهي التقدير الأول صناعةً ومعنى، كان هو الأولى بالاختيار، وإن كان الأول من الأول هو المشهور في كلامهم كل الاشتهر.

بل أقول: هو^{٣٨٩} أولى بالقبول من جميع الوجوه التي أُبْرِزَتْ في إعراب^{٣٩٠} هذا الاسم الجليل، وإن استضعفه القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على ما نقله عنه الدمامي^{٣٩١} في تعليقه على المغني، وهو كلام طويل جمع فيه وجوهاً أبرزها^{٣٩٢} في إعراب هذا الاسم الجليل، نقله عنه الدمامي وما تكلم عليه، وتبعه غيره من شراح المغني في النقل والسكوت عليه، فلننقله بطوله حتى تحيط بأطراف الكلام، ونتكلم عليه بتوفيق الله وتأييده بما يكشف قناع [٥٥١] الريب عن وجه المرام حتى يتضح لدى الناظر ما هو الحق والتحقيق في المقام.

^{٣٨٩} - في ع : هذا.

^{٣٩٠} - في ل : في الإعراب.

^{٣٩١} - هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر، القرشي المخزومي، الإسكندرى، المالكى، ويعرف بابن الدمامي (بدر الدين) أديب، ناشر، ناظم، نحوى، عروضي فقىئه. مشارك في بعض العلوم. ولد بالإسكندرية، مات سنة ١٤٢٤/٨٢٧ . راجع: معجم المؤلفين، ١١٥/٩ .

^{٣٩٢} - في ل : أبرزوها.

فنقول: قال الدمامي قد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على إعراب هذه الكلمة الشريفة أورده بجملته وإن كان فيه طول لاشتماله على فوائد^{٣٩٣}.

قال أهل العلم: إن الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع، وهو الكثير ولم يأت في القرآن غيره وقد ينصب.

أما إذا رفع فالأقوال فيه للناس على اختلاف إعرابهم خمسة: منها قولان معتبران، وثلاثة لا معول على شيء؛ منها القولان المعتبران بأن يكون رفعه على البدلية وأن يكون على الخبرية؛ أما القول البدلية فهو المشهور الجاري على ألسنة المعربين، وهو رأي ابن مالك، فإنه قال لما تكلم على حذف خبر "لا" العاملة عمل "إن"، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع "إلا"، نحو "لا إله إلا الله"، وهذا الكلام منه يدل على أن رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية، وحيينئذ يتبع أن يكون على البدلية، ثم الأقرب أن يكون على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدر^{٣٩٤}، وقد قيل إنه بدل من اسم "لا" باعتبار محل الاسم قبل دخول "لا".

وإنما كان القول بالبدل من الضمير المستتر أولى؛ لأن الإبدال من الأقرب أولى من الإبدال من الأبعد، ولأنه لا داعية إلى الاتباع باعتبار محل مع إمكان الاتباع باعتبار اللفظ.

^{٣٩٣} - راجع: شرح التسهيل، ٢١٤٧/٥.

^{٣٩٤} - "المقدر" ساقطة من لـ.

أقول: في أولويته نظر:

أما أولاً فلأن الأقربية إنما هو في التقدير لا في اللفظ، إذ المذوف معهوم في اللفظ، والبدل متصل بـ"إله" الموجود في اللفظ، مثل اتصاله بالمذوف [بـ٥٥] لو ذكر، والموجود في اللفظ أقرب إليه لفظاً وحساً وإن كان المذوف أقرب إليه حكماً وتقديراً، والأقربية بحسب اللفظ والحس لو لم يترجح على الأقربية بحسب التقدير لا تكون مرجوحة، بل ذكروا ما يدل على أنها أرجح، وهو أنهم قالوا: إذا تعلق بذوي الحديثين حالان وجب أن يلي كل منهما صاحبه، ثم قالوا: في "هذا بسراً أطيب منه رطباً" إن صاحب "بسراً" وإن كان هو الضمير المستتر في "أطيب"، لكن لما كان مستتراً أو المستتر كالمعدوم قدم الحال إلى حيث يلي مرجعه الذي هو عبارة عنه؛ ووجه دلالته على ما ذكرناه هو أنهم جعلوا الضمير لاستثاره كالمعدوم مع أن اللفظ الذي يستتر فيه موجود في اللفظ، وأجروا الحكم الذي كان من حقه أن يجري على الضمير، وهو إثبات الحال إياه لكونه صاحبها على مرجعه لكونه موجوداً في اللفظحقيقة؛ والضمير فيما نحن فيه مع أنه مستتر مذوق عامله الذي استتر فيه، فهو معدوم في اللفظ حقيقة لا كالمعدوم فيقتضي أن يكون الحكم الذي كان يجري عليه، وهو الإبدال منه يجري على مرجعه الذي هو اسم "لا" لكونه موجوداً في اللفظحقيقة بطريق الأولى.

واما ثانياً فلأن الإبدال من محل اسم "لا"، إنما يعتبر قبل النسخ لما مر تقريره في هذا البحث في الكلام على التقدير المشهور، أي: "لا إله موجود إلا الله" في جواب ما استشكله جماعةً منهم ابن هشام، ولا شك أن رفع الاسم قبل النسخ لفظي لا

مُحْلِي بمعنى أن رفعه باقٍ في اللَّفْظِ حِينَ الْبَدَالِ وصِيرُورَتِه مَنْسُوخًا بَعْدَ الْبَدَالِ غَيْرِ قَادِحٍ فِي كُونِه لَفْظِيًا، أَيْ: بَاقيا فِي الْلَّفْظِ قَبْلَ النَّسْخِ، وَهُوَ [٥٦١] ظَاهِرٌ.

قال ناظر الجيش: ثم البدل إن كان من الضمير المستكן في الخبر، كان البدل فيه نظير البدل في نحو "ما قام أحد إلا زيد" لأن البدل في المسئلين باعتبار اللَّفْظِ وإن كان من اسم "لا"، كان البدل فيه نظير البدل في نحو "لا أحد فيها إلا زيد" لأن البدل في المسئلين باعتبار المَحْلِ.

أقول: قد عرفت ما فيه آنفاً.

قال: وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا. أما في "ما قام أحد إلا زيد" فمن ^{٣٩٥} جهتين إحداهما ^{٣٩٦} أنه بدل بعض، وليس ثمة ضمير يعود على المبدل منه.

أقول: قد سبق الجواب عنه في آخر "المبحث السابع".

قال: الثانية أن بينهما مخالفةً، فإن البدل موجبٌ والمبدل منه منفي.

أقول: هذا الإشكال لأبي العباس ثعلب على ما ذكره بدر الدين ابن مالك ^{٣٩٧} في شرح ألفية والده، ولفظه: "قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلًا وهو موجب ومتبوعه منفي؟" انتهى. وهذا اعتراض منه على مذهب البصريين، فإنه كوفي،

^{٣٩٥} - في ع : فهو من.

^{٣٩٦} - في ل : أحديهما.

^{٣٩٧} - من قوله "على ما ذكره بدر الدين ابن مالك" ... إلى قوله "على مذهب الجمهور من مرجع" ساقطة من ل.

والمستثنى عندهم في نحو "ما قام أحد إلا زيد" معطوف على المستثنى منه و "إلا" حرف عطف عندهم كما مر في "المبحث السابع"، وقد عرفت الجواب عنه أيضاً فيه.

قال: وقد أجيبي عن الأول بأن "إلا" وما بعدها من تمام الكلام الأول و "إلا" قرينة مفهومة إن الثاني قد كان يتناوله الأول. فمعلوم أنه بعضه، فلا يحتاج فيه إلى رابطة بخلاف "قبضت المال بعضه".

أقول: وفيه بحث:

أما أولاً فلأن الثاني لا يعلم أنه قد كان يتناوله الأول إلا إذا علم أن الاستثناء متصل ولا يكون متصلة إلا إذا كان المستثنى بحيث لو لا الاستثناء لدخل في المستثنى [ب٥٦] منه لكونه مما يتناوله وضعياً؛ فإذا علم أن الثاني مما يتناوله الأول وضعياً لو لا الاستثناء من خارج لعلمه بوضع لفظ المستثنى منه سابقاً علم أن "إلا" فيه الاستثناء الاتصالي، فعلم بأن الاستثناء الاتصالي موقوف على العلم بأن الاستثناء متصل، أي: على العلم بأن الثاني مما يتناوله الأول وضعياً لو لا الاستثناء فلو كان اتصال الاستثناء وتناول الأول للثاني معلوماً بـ "إلا" لزم الدور.

وأما ثانياً فلأن "إلا" لو كانت قرينة مفهومة أن الثاني قد كان يتناوله الأول في جميع المواد، لزم أن يكون كل استثناء متصل، وفساده غني عن البيان وإن كانت قرينة مفهومة ذلك في بعض دون بعض احتاج الأمر في فهم كون الثاني مما يتناوله الأول في ذلك البعض إلى قرينة أخرى غير "إلا" فلم يكن "إلا" قرينة.

وأما ثالثا فلأن "إلا" لو كانت قرينة مفهمة ودالة على الربط لم يكن البدل محتاجا مع وجودها إلى ضمير في المثال المذكور ونظائره، لكن اللازم باطل، فإن الاحتياج إلى الضمير للربط باق مع وجود "إلا" في نظائر المثال المذكور، نحو قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُم﴾^{٣٩٨} وقوله تعالى ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُم﴾^{٣٩٩} وقوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُم﴾^{٤٠١} وقوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفَهُ﴾^{٤٠٢} فإذا أوردنا المثال المذكور مع "إلا" موجبا أو منفيما لم يرتبط؛ فإذا أوردنا المثال المذكور مع "إلا" موجبا أو منفيما لم يرتبط^{٤٠٣} "إلا" بالضمير، نحو "قبضت المال إلا بعشه" أو "ما قبضت المال إلا بعشه"، فلم يكن "إلا" دالة على الربط وقرينة مفهمة، فالجواب ما أسلفناه في آخر "المبحث السابع".

قال: وعن الثاني بأنه بدل من الأول في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي^{٤٠٤} والإيجاب، لا يمنع البدلية، [٥٧١] لأن مذهب البدل يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه.

وقد قال ابن الصائغ: "إذا قلت "ما قام أحد إلا زيد" ، ف"إلا زيد" هو البدل، وهو الذي يقع في موضع "أحد" فليس زيد وحده بدلًا من أحد، قال: وإنما "إلا زيد"

^{٣٩٨} - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

^{٣٩٩} - في النسخ "ثم تولوا" وهو خطأ، لأن آية البقرة ٢٤٦ ليس فيها "ثم".

^{٤٠٠} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

^{٤٠١} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

^{٤٠٢} - اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٣-٢.

^{٤٠٣} - "إذا أوردنا المثال المذكور مع إلا موجبا أو منفيما لم يرتبط" ساقطة من ع.

^{٤٠٤} - "في النفي" ساقطة من ع.

هو الأَحَدُ الَّذِي نَفَيتَ عَنْهُ الْقِيَامُ^{٤٠٥} فَإِلَا زَيْدٌ" بِيَانِ الْأَحَدِ الَّذِي عَنِتَّ؛ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: فَعَلَى هَذَا الْبَدْلِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ أَشْبَهُ بَدْلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ مِنْ بَدْلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ؛ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَوْ قِيلَ إِنَّ الْبَدْلَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ قَسْمٌ عَلَى حَدْتِهِ لَيْسَ مِنْ تُلُوكَ الْإِبْدَالِ الَّتِي تَبَثُّ فِي غَيْرِ الْإِسْتِثْنَاءِ^{٤٠٦}، لَكَانَ وَجْهُهُ وَهُوَ الْحَقُّ، انتهَى.

أَقُولُ: مَا نَقْلَهُ أَوْلًا هُوَ جَوابُ السِّيرَافِيِّ عَلَى مَا نَقْلَهُ بَدْرُ الدِّينِ ابْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ وَالْدَّهِ حَيْثُ قَالَ: "وَأَجَابَ السِّيرَافِيُّ بِأَنَّ قَالَ هُوَ بَدْلٌ فِي عَمَلِ الْعَامِلِ فِيهِ وَخَالَفُهُمَا بِالنَّفِيِّ وَالْإِيجَابِ لَا يَمْنَعُ الْبَدْلِيَّةَ؛ لِأَنَّ مَذَهَبَ الْبَدْلِ فِيهِ أَنْ يَجْعَلَ الْبَدْلَ كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ وَالثَّالِثُ فِي مَوْضِعِهِ وَقَدْ يَتَخَالَفُ الْمَوْصُوفُ وَالصَّفَةُ نَفِيَاً وَإِثْبَاتَاً، نَحْوَ "مَرَّتْ بِرَجْلِ لَاكِرِيمٍ وَلَا لَبِيبٍ"، انتهَى.

وَفِي كَلَامِ كُلِّ مِنْهُمَا بَحْثٌ^{٤٠٧} أَمَّا فِي كَلَامِ السِّيرَافِيِّ فَمِنْ وِجُوهِ:

أَمَّا أَوْلًا فَلَا إِنْهُ لَوْ كَانَ مُجْرِدَ كَوْنَ الْبَدْلِ مَعْمُولاً لِعَامِلٍ مُتَبَعِّهِ كَافِيَا فِي صِحَّةِ الْإِبْدَالِ وَلَوْ اخْتَلَفَ نَسْبَةُ الْعَامِلِ إِلَيْهِمَا بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ حِينَ اعْتَبَارِ الْإِبْدَالِ مَا كَانَ لَا شَتَاطِهِمْ؛ لِأَنَّ الْبَدْلَ لَا بَدْلٌ وَأَنْ يَصْلُحَ لِحَالَتِهِ مَحْلُ الْأُولِيِّ مَعْنَى، لَكِنَّ التَّالِيَّ بَاطِلٌ فَالْمَقْدِمُ مُثْلُهُ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ تَسْلِيمٌ لِوَرُودِ الْإِشْكَالِ، وَقَدْ عَرَفْتُ فِي "الْمَبْحَثِ السَّابِعِ" أَنَّ الْإِشْكَالَ مُنْدَفِعٌ مِنْ غَيْرِ اضْطُرَارٍ إِلَى هَذَا.

^{٤٠٥} - فِي ع : لِلْقِيَامِ.

^{٤٠٦} - "الْإِسْتِثْنَاءُ قَسْمٌ عَلَى حَدْتِهِ لَيْسَ مِنْ تُلُوكَ الْإِبْدَالِ الَّتِي تَبَثُّ فِي غَيْرِ الْإِسْتِثْنَاءِ" ساقِطَةٌ مِنْ ع .

^{٤٠٧} - فِي ع : وَفِي كَلَامِ كُلِّ مِنْهُمَا بَحْثٌ.

وأما ثانياً فلأن قوله: "لأن مذهب البدل... إلخ"، لا تقريب [ب٥٧] فيه بل هو عين منشأ الإشكال، فإن الإشكال إنما نشأ من أن البدل لابد وأن يصلح لحاله محل الأول، والبدل هنا موجب له، الفعل ومتبعه منفي عنه؛ الفعل فلا يصلح لحاله محل الأول، وإنما كان منفياً عنه. الفعل أيضاً^{٤٠٨} كمتبعه، لكن الفعل موجب له، فكيف يجعل ما هو دليل على الإشكال دليلاً على الجواب عنه مع بقائه؟

وأما ثالثاً فلأن قياسه على نحو "مررت برجل لا كريم ولا لبيب" قياس فاسد لأن الصفة، إنما مجموع "لا كريم" إن كان لا حرفاً، فإنما حينئذ مع ما بعدها الكلمة واحدة أجري على الإعراب على آخرها كما صرحت به السيد -قدس سره- في حاشية الكشاف^{٤٠٩}، ولا خفاء أن المجموع لا مخالفة بينه وبين موصوفه نفياً وإثباتاً، غاية الأمران الموصوف أمر وجودي والصفة أمر عدمي، واتصال الوجودي بالعدمي لا غبار عليه؛ واختلاف البدل ومتبعه بالنفي والإثبات في نحو "ما قام أحد إلا زيد" ليس يعني كون أحدهما أمراً وجودياً والآخر عدمياً بل اختلافهما في نسبة العامل إلى أحدهما نفياً وإلى الآخر إيجاباً مع كون كل منهما أمراً وجودياً، وهو ظاهر؛ وإنما نفس "لا" إن كانت اسمها يعني "غير" كما نقله التفتازاني في شرحه للكساف عن السخاوي^{٤١٠}: "وظاهر أن لا مخالفة حينئذ بين الصفة والموصوف نفياً وإثباتاً.

^{٤٠٨} - "أيضاً" ساقطة من ع.

^{٤٠٩} - "الكساف" ساقطة من ع.

^{٤١٠} - هو عبد المعطي بن أحمد بن محمد السخاوي، المدني. مفسر، فقيه، مؤرخ، مات سنة ٩٦٠/١٥٥٣. راجع: معجم المؤلفين، ٦/١٧٦.

وأما في كلام ابن الصائع فلأن قوله: "إن "إلا زيد"^{٤١١}" هو البدل... إلخ، خرق لِإجماع البصريين من غير حجة إذ لا قائل فيما أعلم بأن "إلا" مركب مع المستثنى والإعراب للمجموع، وقد عرفت أن الإشكال مندفع عن البصريين من غير حاجة إلى هذا الجواب الخارق لِإجماعهم؛

وإن قيل إن المراد أن "إلا" وإن لم يكن مركبا مع "زيد"، لكن المجموع يصح إحلاله محل المتبع [٥٨١] فهو لا يجد نفعا في دفع الإشكال؛ لأن غاية ما يلزم من صحة إحلال "إلا زيد" محل "أحد" أن يصير تقدير الكلام "ما قام إلا زيد" فيصير مستثنى مفرغا؛ والإشكال ليس مختصا بنحو "ما قام أحد إلا زيد"، بل وارد على المفرغ أيضا ضرورة أن "إلا" للاستثناء وهو يتضمن أمرين مخرجا ومخروحا عنه، فالمرجع عنه إن لم يكن مذكورا لابد من تقاديره، وهو مقدر في المفرغ، والمفرغ في الحقيقة بدل^{٤١٢} من ذلك المقدر عند البصريين كما أنه معطوف على ذلك المقدر عند الكوفيين.

وبهذا^{٤١٣} أجابوا عن اعتراض ثلث بأنه يلزم في نحو "ما قام إلا زيد" أن يلي حرف العطف العامل وليس شيء من أحرف العطف بل^{٤١٤} يلي العوامل هذا.

^{٤١١} - في ع : زيدا.

^{٤١٢} - في م : بدلـا.

^{٤١٣} - في ع : وهذا.

^{٤١٤} - "بل" ساقطة من ع.

ولا خفاء أن الفعل منسوب إلى ذلك المقدر بالنفي وإلى المفرغ بالإيجاب، فجاء الإختلاف بين البدل ومتبوعه بالإيجاب والسلب، و"إلا زيد" لا يقع موضعه إلا في أنه يلي العامل من غير فصل لفظاً كما كان يليه المستثنى منه كذلك، لا أنه يصير العامل منسوباً إليه بالنفي كما كان منسوباً إلى متبوعه، كذلك فالإشكال قائم على ساقيه لم يتزلزل بعد^{٤١٥}.

قال: وأما في نحو "لا أحد فيها إلا زيد" فوجه الإشكال فيه أن "زيد" أبدل من "أحد" وأنت لا يمكنك أن تحله محله انتهى^{٤١٦}.

أقول: قد مضى الجواب عنه في هذا البحث في الكلام على التقدير المشهور.

قال: وقد أجاب الشلوبين^{٤١٧} عن ذلك: "بأن هذا الكلام إنما هو على توهم ما فيها أحد إلا زيد"، إذ المعنى واحد، وهذا يمكن فيه الحلول بأن تقول "ما فيها إلا زيد"، انتهى؛ وهو كلام حسن، انتهى.

أقول: في حسنه نظر، بل في صحته كلام:

أما أولاً فلأن ابن هشام ذكر في المغني: "أن شرط جواز [ب٥٨] العطف الذي يسمى العطف على المعنى في القرآن، ويقال له العطف على التوهم في غير

^{٤١٥} - "بعد" ساقطة من ع.

^{٤١٦} - "انتهى" ساقطة من ع.

^{٤١٧} - هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزردي، الأندلسي، الإشبيلي، المعروف بالشلوبيني (أبو علي) نحوى، ولد بإشبيلية، مات سنة ٦٤٥/١٢٤٧. راجع: معجم المؤلفين، ٧/٣١٦.

القرآن صحة دخول ذلك العامل المتشوه وشرط حسن كثرة دخوله هناك، وهذا حسن

^{٤١٨} قول زهير :

بَدَا لِي أَئِي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًّا^{٤١٩}

وقول الآخر:

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمٌ مِّقْدَامًا وَلَا بَطَلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحُقْقِ غَلَبًا^{٤٢٠}

ولم يحسن قول الآخر:

وَمَا كُنْتُ ذَا تَيْرِبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِشٌ فِيهِمْ^{٤٢١} مِنْمَلٌ^{٤٢٢}

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبri "ليس" و "ما"^{٤٢٣} ، انتهى.

فعلى تقدير إجراء البديل مجرى عطف النسق في الإعراب على التوهם أو المعنى
إما أن يكون العامل المتشوه الرافع لـ"أحد" في "ما فيها أحد إلا زيد" هو "ما" النافية

^{٤١٨} - هو زهير بن أبي سلمى ، واسم أبي سلمى: ربيعة بن رياح بن قرة بن الحارث بن مازن، وينتهي نسبه إلى مُضر بن نزار بن معد بن عدنان. وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء، مات سنة ٦٣١ م. راجع: شرح المعلقات السبع، ص: ١٠٣ .

^{٤١٩} - البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣١٢/٨ .

^{٤٢٠} - البيت من البسيط، وهو بلا نسبة. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١٠٢/١ .

^{٤٢١} - في ع : ولا منمل.

^{٤٢٢} - البيت من المقارب وهو بلا نسبة. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٢٨١/٦ .

^{٤٢٣} - في هامش: قال ابن هشام في المغني: "التيرب النمية والمنمل الكثير النمية والمنمش ذات البين" ، انتهى. راجع: معنى الليبب، ٤٧٧/٢ .

بناء على قول ابن عصفور: "إن عملها لا يبطل بتقديم خبرها إذا كان ظرفاً أو الابتداء بناء^{٤٢٤} على بطلان عملها بتقديم عند الجمهور والظرف لاعتماده على حرف النفي أو متعلقة الاسم أو الفعل؛ فعلى الأول يمتنع اعمال "ما فيها" بعد "إلا" فيمتنع الرفع على توهם الإبدال من "أحد" من اسمه^{٤٢٥} لانتفاء شرط جواز الاتباع على التوهם، لأنهم إنما اشترطوا صحة دخول ذلك العامل المتوهם على المتبوع بجواز الاتباع لغلا يلزم أن يكون التابع معرباً بإعراب لا يصح أن يكون لمتبوعه، فلا يكون تابعاً، وقد فرضناه تابعاً هفّ، فإذا لم يصح توجيه العامل المتوهם إلى التابع لم يكن التابع معرباً بإعراب سابقه من جهة واحدة فلم يصح أن يكون تابعاً له، فامتنع الاتباع^{٤٢٦} على التوهם.

وعلى التقادير الآخر: إن اعتبر أعمال الابتداء من حيث إن معموله منفي عنه الخبر وإعمال الظرف [٥٩١] أو متعلقة اسمها أو فعلها من حيث إن مرفوعه منفي عنه الفعل المقدر أو معناه الذي في الاسم أو الذي في الظرف فكذلك؛ لأن الواقع في سياق النفي من حيث إنه في سياق النفي لا يصح أن يقع في سياق الإيجاب، فلا يعمل فيما هو في سياق الإيجاب فانتفي شرط الاتباع على التوهם؛ وإن اعتبر إعمال كل منهما من حيث هو هو، أي: من حيث كون^{٤٢٧} كل واحد منهما واحداً بالنسبة قابلاً للنفي والإثبات والنحو وعدمه، فكل منهما بهذا الاعتبار موجود في "لا أحد

^{٤٢٤} - "بناء" ساقطة من ع.

^{٤٢٥} - في ل : من "أحد" من اسمه.

^{٤٢٦} - في ع : الامتناع.

^{٤٢٧} - "كون" ساقطة من ع.

فيها إلا زيد" لصحة أن يكون "أحد" بدلاً من محل اسم "لا"، ومن فاعل الظرف أو فاعل متعلقه مع صحة الإحلال محل متبعه على التقادير.

أما على الأول فلأن الإبدال من اسم "لا" إنما وقع حملاً على محله المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع القابل للنسخ وعدمه قبل اعتبار النسخ، وكلما كان قبل اعتبار النسخ صح إعماله فيما بعد "إلا" على ما مر مراراً.

وأما على الآخرين فكذلك لأن الإبدال من فاعل الظرف أو فاعل متعلقه إنما يعتبر قبل اعتبار النسخ وربطه باسم "لا" بالنفي، وكلما كان كذلك كان قابلاً للنفي والإثبات فصح إعماله فيما هو في سياق الإيجاب، وصح الإحلال إذ التقدير قبل النسخ والحكم بالنفي فيها أحد زيد.

ولا شك في صحة أن يقال فيها زيد على الأول والثاني؛ وحصل أو حاصل فيها زيد على الآخر، وإذا صح الإحلال اندفع الإشكال، فلا حاجة إلى ارتكاب الإبدال على التوهم لصحة الإحلال.

وأما ثالثاً فلأن قوله: إذ المعنى واحد غير مسلم إذ "لا أحد فيها إلا زيد" نص في الاستغراق و"ما فيها أحد إلا زيد" ظاهر في الاستغراق [ب٥٩] لا نص فليس المعنى واحداً حتى إن ابن هشام قال: "لا يدخل في الإسلام بقوله "لا إله إلا الله" برفع "إله" لاحتماله لنفي الواحدة"^{٤٢٨} انتهى. وقد مضى نقله وتوجيهه.

وأما ثالثا فلأن غاية ما يلزم من الإبدال على التوهم أن يقال: "ما فيها إلا زيد" فيكون مستثنى مفرغا، وقد عرفت أن الإشكال وارد على المفرغ غير مندفع بمثل هذا الإحلال.

قال الدمامي: وعلى قول الشلوبين يكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة أحد إلا الله، وهذا يمكن فيه إحلال البديل محل المبدل منه بأن نقول: لا يستحق العبادة إلا الله^{٤٢٩}، انتهى.

أقول: فيه ما في قول الشلوبين من الشقوق الثلاثة الأخيرة؛ وأما في قول من قال: أو يكون المعنى "ما في الوجود إلا الله"، ويمكن الإحلال أيضا، انتهى. فترت الشقوق الأربع.

قال ناظر الجيش^{٤٣٠}: "وأما القول الخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة، وبظاهر لي أنه أرجح من القول بالبديلة، وقد ضعف القول بالخبرية ثلاثة أمور، وهو أنه يلزم من القول بذلك كون خبر "لا" معرفة، ولا لا تعمل في المعرف، وأن الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح أن يكون غير المستثنى منه، لأنه لم يذكر إلا ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه، وأن الاسم لا عام والاسم المعظم خاص، والخاص لا يكون خبرا عن العام، لا يقال الحيوان إنسان" انتهى.

^{٤٢٩} - وهذا يمكن فيه إحلال البديل محل المبدل منه بأن نقول: لا يستحق العبادة إلا الله" ساقطة من ع.

^{٤٣٠} - هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم التميمي، المصري، الحلي، المعروف بناظر الجيش (محب الدين، أبو عبد الله) نحوه، بياني، ولد بالقاهرة، مات سنة ١٣١٧/٧٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٢١/١٢.

أقول: لا شك أن حرف النفي الداخل على الجملة، إنما هو لسلب الربط الحاصل بين طرفيها، أي: لقطع النسبة التي هي العلاقة بينهما لما تقرر في "المبحث الأول": أن النفي والإثبات إنما يتوجهان [٦٠١] إلى النسبة الحكمية والربط في الأسمية بنسبة الخبر إلى المبتدأ في قسمه الأول ونسبة المبتدأ إلى مرفوعه المكتفى به عن الخبر في قسمه الثاني، فحرف النفي الداخل عليها لقطع هذه النسبة وقطعها في القسم الأول بمعنى الخبر عن المبتدأ منسوخين أو غير منسوخين أو منسوخاً المبتدأ دون الخبر، فإذا "لا" التبريرية الداخلة على القسم الأول من المبتدأ أو خبره لففي الخبر عن المبتدأ سواء قلنا إنما عاملة فيهما على الإطلاق، أي^{٤٣١}: سواء كان اسمها معرباً أو مبنياً، وهو قول الأخفش والأكثرين؛ أو إنما عاملة فيهما إن لم يكن اسمها مبنياً، وهو قول الجميع من غير خلاف؛ وعلى تقدير أن يكون اسمها مبنياً سواء قلنا إنما عاملة في الاسم فقط، وهو قول سيبويه على المشهور، أو ليست بعاملة في الاسم أيضاً، وهو قول سيبويه على رأي ابن هشام، وقد مضى نقل كلامه في "المبحث الثاني".

إذا^{٤٣٢} تمهد هذا فاعلم أن القول بأن اسم الله الجليل مرفوع على أنه خبر، لا قول غير صحيح؛ أما إذا قلنا: إنما عاملة في الاسم والخبر فلا أنها لا تعمل "إلا" في نكرة منافية باسم الله الجليل معرفة موجبة؛ وأما على القول بأنها غير عاملة في الخبر فقط أو فيه وفي الاسم أيضاً، فلأن خبرها لا يكون "إلا" منفياً نسخ أو لم ينسخ؛ باسم الله الجليل لوقوعه بعد "إلا" لا يصح أن يكون منفياً أصلاً فلا يصح أن يكون خبراً.

^{٤٣١} - "أي" ساقطة من ع.

^{٤٣٢} - في ع : وإذا.

ثم لابد أن يكون في الكلام تقديرًا لما تقرر وتكرر أن النفي يقتضي منفيًا عنه، والاستثناء يقتضي مخرجاً ومخرجاً عنه، وبعد التقدير [ب٦٠] إما أن يكون اسم الله الجليل بدلاً من اسم "لا" على محله البعيد فيكون مبتدأ لا خبراً؛ لأن التابع معرب بإعراب متبعه ومعمول لعامل متبعه، ومتبعه مبتدءاً أو بدلاً من ضمير موجوداً لمقدر أو ضمير في الوجود مقدراً.

ولا خفاء أن الضمير في الأول نائب الفاعل وفي الثاني فاعل الظرف، فهو إما بدل من نائب الفاعل، أو من الفاعل وعلى التقديرين لا يكون خبراً أو بدلاً من خبر مخدوف نفسه لا من ضميره وحيثئذ، فإذاً أن يبقى على علميته من غير تأويل أو يأول، وعلى الأول لا يصح الاستثناء لأن الكلام مفروض فيما إذا كان "لا" التبرئة داخلة على القسم الأول من المبتدأ، مثل قوله:

وَلَا تَوْبَ مَجْدٍ غَيْرِ تَوْبَ ابْنِ أَحْمَدَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِلُؤْمٍ مُرَفَّعٍ^{٤٣٣}

فيكون الكلام مسوقاً لقصر الموصوف على الصفة، فالخبر المقدر لابد أن يكون وصفاً باسم الله الجليل على تقدير كونه علماً من غير تأويل دال على الذات ولا شيء من الدال على الذات من جزئيات الدال على الصفة، فلا يصح أن يكون بدلاً من نفس الخبر بدل الجزئي من الكلي كما صرح بإبدال "مرفع بلوم" من نفس الخبر المخدوف فلا يصح أن يكون مستثنى مفرغاً، إذ لا شك أن المفرغ متصل والمتصل ما يكون المستثنى بحيث لو لا الاستثناء لدخل في المستثنى منه لتأويله إياه وضعاً، والعلم مع الوصف ليس كذلك ومع هذا فهو عكس المعنى المقصود، إذ

^{٤٣٣} - البيت من الطويل وهو للمتنبي؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤ / ٣٢١.

المقصود كما مر وسيعرف به ناظر الجيش قصر الألوهية على الله تعالى وهو قصر الصفة على الموصوف.

وعلى تقدير أن يكون اسم الله الجليل [٦١] بدلاً من نفس الخبر المذوف بدل الجزئي من الكلي ينقلب القصر، وأيضاً يلزم حمل الجزئي الحقيقى على كليه وهو إن لم يكن باطلاً قطعاً، ففي صحته خلاف ولا خلاف في صحة هذا التركيب.

ويلزم أيضاً كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في جملة خبرية، والنكرة إن لم تكن مخصصة فهي خبر اتفاقاً، وإن كانت مخصوصة فكذلك عند الجمهور.

وعلى الثاني: فإذا أتى العبد بحق المعبود على نفسه في الإيجاب، لأن المراد بـ"إله" الواقع اسم "لا" هو المعبود بحق على ما صرخ به التفازاني في المطول: "إذ لو كان المراد منه مطلق المعبود على ما هو معناه في أصل اللغة كان ما ذكره التفازاني وارداً وهو أنه يلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فحيث أن يكون "إله" بمعنى المعبود بالحق" انتهى.

وتحمل الشيء على نفسه وإن صح فهو لغو من الكلام، لا جدوى له فضلاً عن أن يفيد التوحيد فيما نحن فيه؛ أو يأول بنحو واجب الوجود وخالق العالم، فيكون المعنى لا فرد من أفراد إلا له موصوف بشيء من الأوصاف إلا بوصف وجوب الوجود أو خالقية العالم.

وهذا أبعد التزام أنه قصر إضافي ليصح ويصدق لايفيد التوحيد إذ لا دلالة للكلام الأعلى أن كل ما يوصف بالألوهية فهو مقصور على وصف وجوب الوجود مثلا، لا يتعداها إلى صفة إمكان الوجود مثلا.

وأما أن هذا المقصور على هذا الوصف هل هو واحد أم لا؟ فلا دلالة للكلام عليه أصلا، وعلى فرض إفادته التوحيد في بعض التأويلات [ب٦١] يفوت المعنى المقصود بالقصر لما عرفت من انقلاب القصر، ومع هذا كله لا يصح أن يقال فيه إنه خبر لـ"لا" التبرئة أصلا، لأنه موجب وخبر لـ"لا" كما مر منفي.

فإن قلت: قد قال الشمني في قول أبي الطيب:

فَلَا شُوْبَ بِمَجْدٍ عَيْرَ شُوْبَ ابْنِ أَحْمَدَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِلُؤْمٍ مُرْقَعٍ^{٤٣٤}

إن "مرقع" خبر لـ"لا" و "بلؤم" متعلقة به" انتهى.

ولا شك أن "مرقع" مستثنى مفرغ من خبر مذوق نفسه لا من ضميره بدل منه بدل بعض من كل من قسم بدل الجرئي من الكلي ، فإن الكلام مسوق لقصر الموصوف الذي هو "شوب مجد" الموصوف بكونه "غير شوب ابن أحمد" الصفة التي هي المرقعة "باللوم".

^{٤٣٤} - البيت من الطويل وهو للمتنبي؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤ / ٣٢١.

ولا خفاء في أن "مرقع باللؤم" دال على الصفة وهو جزئي من جزئيات الخبر المذوف، أعني: موصوف بصفة ما فصح أنه استثناء متصل مفرغ من نفس الخبر المذوف.

ولا شك أنه موجب لكونه بعد "إلا"، وقد حكم الشمني بأنه خبر لـ"لا"، فكذلك الاسم المعظم هنا لو أول على فرض إفادته التوحيد في بعض التأويلات فلم قلتم إنه لا يصح أن يقال فيه إنه خبر لـ"لا" التبرئة لكونه موجبا.

قلت: كون خبر "لا" منفيًا ليس إلا عملت فيه أم "لا" أمر محقق ثابت مقرر لا بربة فيه كما مر توضيحة؛ فقول الشمني إن أراد به ظاهره، فالكلام معه كالكلام مع غيره، وإن أراد أنه خبر لاسم "لا" فهو صحيح، ولا ضير لما مر غير مرة أن الإبدال كالاستثناء مقدم على النسخ والحكم.

ولا شك أن الخبر المقدر لـ"لا" قبل النسخ والحكم بالنفي ليس بمنفي ولا منسوخ، بل قابل للنفي والإثبات والنحو وعدهم فهو حينئذ مرفوع بغير "لا" سواء قلنا إن العامل في الخبر هو الابتداء أو [٦٢١] المبتدأ أو كلامها، وكذلك المستثنى الواقع بدلا منه؛ لأن التابع معرب بإعراب متبعه ومعمول لعامله فيكون الخبر المقدر مربوطا بالمبتدأ على هذه القابلية الكلية الصالحة للنفي في سياق النفي والإيجاب في سياق الإيجاب، فإذا اعتبر الحكم بالنفي لا يصير الخبر المقدر منفيًا بـ"لا" عن اسمها إلا في ضمن الأوصاف التي هي غير المفعولة باللؤم، لأنه الواقع في سياق النفي.

وأما حصة البدل فلو قوعه بعد "إلا" لا يكون منفيًا عنه بل مثبتا له، لكن "لا" من حيث إنه اسم "لا" الذي لا يربط به خبرها إلا بالنفي لاستحالة ذلك لامتناع أن

يكون المثبت لشيء من حيث هو مثبت له منفياً عن ذلك الشيء، بل من حيث إنه مبتدأ واقع في سياق الإيجاب فيكون محمولاً عليه باعتبار محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء لا له باعتبار كونه منسوباً بـ"لا" ومحكوماً عليه بنفي ما يحمل عليه عنه، فلا يكون خبراً لـ"لا" التبرئة بل خبراً لاسمها، وهو كما "لا يضرنا، لا يجد بكم نفعاً" والموفق هو الله الذي بيده ملكتوت كل شيء إعطاء ومنعاً، هذا.

واعلم أن ابن هشام من رد القول بخبرية اسم الله الجليل لـ"لا" التبرئة حيث قال في المغني: "قال بعضهم في "لا إله إلا الله" أن اسم الله سبحانه وتعالى خبر "لا" التبرئة ويرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة؛ نعم، يصح أن يقال إنه خبر لـ"لا" مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه. زعم أن المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب، أن تعمل فيما تبعد عنها، وهو خبر [ب62]؛ كذا قال ابن مالك: "والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً، لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما "لا رجل ظريفاً" بالنصب فإنه عند سيبويه مثل "يا زيد الفاضل" بالرفع وكذا البحث في "لا إله إلا هو" للتعریف والإيجاب أيضاً، وفي "لا إله إلا إله واحد" للإيجاب، وإذا قيل: لا مستحقة للعبادة إلا إله واحد، لم يتوجه الاعتذار المقدم، لأن "لا" في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب"^{٤٣٥} انتهى.

قال الشمني نقلاً عن الدمامي في الشرح: "كيف تجعل الكلمتان معاً مبتدئاً مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما، إذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير

^{٤٣٥} - راجع: مغني الليبب، ٥٧٣-٥٧٢/٢

الرائدة مسند إليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل، وليس مجموع "لا إله" اسمًا مجردا ولا صفة معتمدة؛ واعتراض عليه الشمني بقوله: وأقول لا نسلم أن مجموع "لا إله" ليس اسمًا^{٤٣٦} مجردا، بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قوله عندي خمسة عشر" انتهى.

وأقول: لا يخفى أن التركيب في كلام سبيويه إن كان المراد به التركيب الحقيقي مثل تركيب "خمسة عشر" فلا شك أن ما أورده الدمامياني مندفع بما ذكره الشمني لصدق تعريف المبدأ عليه حينئذ ولكن القول بتركيب "لا" مع اسمها بحيث يصير "لا" جزءا من اسمها ويصير المجموع كلمة واحدة مركبة من كلمتين كـ"خمسة عشر" مشكل في المعنى جدا، لأن المعنى في نحو "لا رجل يفعل كذا" على نفي الفعل من جنس الرجل لا على إثبات الفعل لـ"لا رجل" وعلى القول بالتركيب الحقيقي؛ وجعل المجموع مبتدأ ثم جعل الخبر عليه يقتضي أن يكون المعنى إثبات الفعل لـ"لا رجل" [٦٣١] لا نفيه عن جنس الرجل فيصير السالبة موجبة معدولة الموضوع.

ولا شك أن الحمل حينئذ إن صح فالمعنى المستفاد منه غير مراد وقد مضى مثله في "المبحث الثاني" ومثل هذا لا ينبغي أن يصدر من له أدنى معرفة بالأدب فضلا عن سبيويه إمام الفن ولسان العرب.

ثم إن كان في الكلام استثناء كما في "لا إله إلا الله" زاد إشكالا على إشكال، لأن "لا" حينئذ وإن كانت لا تقتضي أمرين منفيا ومنفيا عنه، لكن "إلا" لابد لها من أمررين مخرجا وخارجها عنه، فإن كان ما بعدها مستثنى من مجموع "لا إله" فمع أنه

^{٤٣٦} - "اسمًا" ساقطة من ع.

لا يصح الاستثناء المتصل ضرورة أن اسم الله الجليل فرد لمفهوم "إله" لا لمفهوم "لا إله" بلزم أن يكون المستثنى خبراً عن المستثنى منه وهو باطل؛ لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ^{ثم} حكم للمستثنى منه أخرج عنه المستثنى، وعلى تقدير أن يكون المستثنى منه هو عين المبتدأ لا يتصور ^{ثم} حكم إلا الحاصل بحمل المستثنى على المستثنى منه فلا يوجد حكم للمستثنى منه أخرج عنه المستثنى فيه بـ "إلا".

وإن كان مستثنى من ضمير خبر مقدر لمجموع "لا إله" ظاهر أنه حينئذ ليس بخبر، ومع ذلك يكون معنى الكلام إثبات الوجود لمجموع "لا إله" ونفيه عنه تعالى، لأن الاستثناء من الإثبات نفي، وهو عكس معنى التوحيد.

وإن كان التركيب في كلام سيبويه لم يرد به التركيب الحقيقي، بل ما يشبه التركيب في عدم الانفصال، أي: أنها لعدم انفصالها عن اسمها شبيهة بخمسة مع عشر في عدم انفصالها عن عشر، فالمعنى حينئذ وإن [ب63] كان على السلب لا على العدول لعدم تركيب "لا" مع الاسم، لكن القول بأن مجموع "لا إله" مرفوع الحال بأنه مبتدأ مشكل صناعة ومعنى.

أما صناعة: فلما ذكره الدمامي من أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما، فإن "لا" إذا لم يكن جزءاً من الاسم كخمسة في خمسة عشر لا يصدق على الجموع إنه اسم مجرد... إلخ، كما يصدق على خمسة عشر في قوله عندي خمسة عشر، بل إنما يصدق عليه اسم وحرف، فلا يندفع بما ذكره الشمني.

وأما معنى: فلما مرّ في "المبحث الثاني" من أن عدم تركيب "لا" مع الاسم تركيباً حقيقياً يقتضي أن يكون المعنى على سلب الخبر عن الاسم والحكم على المجموع بأنه مبتدأ يقتضي أن يكون المعنى^{٤٣٧} على الإيجاب وبينهما تناقض.

ثم الاستثناء إن كان من "إله" يلزم ما مرّ من كون المستثنى خبراً عن المستثنى منه، وإن كان من ضمير موجود فالحكم موجود على المبتدأ الذي هو مجموع "لا إله" لإشعاره بالإيجاب المعدول يشعر بأن الاستثناء من الإثبات وعدم تركيب "لا" مع الاسم تركيباً حقيقياً لاقتضائه أن يكون المعنى على السلب يقتضي أن يكون الاستثناء من النفي وبينهما تناقض مع أن الاسم الجليل لا يكون حينئذ خبراً كما مرت.

وقد تقدم في "المبحث الثاني" أن سيبويه قائل بعمل "لا" التبرئة في الاسم على ما يدل قوله وإنما ترك التنوين في معمولها، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ"خمسة عشر"، انتهى.

وكلما كان كذلك لا يكون التركيب حقيقياً كما يشير إليه قوله بمنزلة اسم واحد حيث لم يقل اسمًا واحدًا وإنما جاز أن تعمل [٦٤١] فيه لما ذكره ابن هشام من أن جزء الشيء لا يعمل فيه فإن كان سيبويه مع هذا قد قال بأن "لا" مع الاسم المفرد مرفوع الحال بالابتداء، وأراد من ذلك ظاهره فهو كما تبين مشكل صناعة ومعنى.

^{٤٣٧} - "على سلب الخبر عن الاسم والحكم على المجموع بأنه مبتدأ يقتضي أن يكون المعنى" ساقطة من ع.

وإن أراد أن الاسم الواقع بعد "لا" مرفوع المحل بالابتداء كما مرّ في "المبحث الثاني" فهو صحيح من غير إشكال، لكن لا يتأتى حينئذ ما ذكره ابن هشام من أنه يصح أن يقال: إن اسم الله سبحانه وتعالى خبر لـ"لا" مع اسمها، فإنحما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، لأن سيبويه على هذا ليس قائلاً به كما أن الأخفش والأكثر كذلك؛ ثم هو في حد ذاته لا يظهر له وجه صحيح حتى يكون قوله موجهاً لابن هشام، وبالله التوفيق العليم العلام.

قال ناظر الجيش: والجواب عن هذه الأمور:

أما الأول فهو أنك قد عرفت أن مذهب سيبويه أن حال تركيب الاسم الممعظم مع "لا" لا عمل لها في الخبر وأن الاسم حينئذ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول "لا"؛ وقد علل ذلك بأن شبيهها^{٤٣٨} بـ"إن" ضعيف حين ركبت صارت كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم أيضاً، لكن أبقوا عملها في أقرب المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما على ما كان عليه مع التجدد، وإذا كان كذلك لم يثبت عمل "لا" في المعرفة.

وأما الثاني فلا نسلم أن اسم "لا" هو المستثنى منه، وذلك أن الاسم الممعظم إذا كان خبراً كان الاستثناء [بـ64] مفرغاً، والمفرغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكوراً.

^{٤٣٨} - في ع : تشبيهها.

نعم، الاستثناء إنما هو من شيء مقدر لصحة المعنى، ولا اعتداد بذلك المقدر لفظاً، ولا خلاف يعلم في نحو "ما زيد إلا قائم"؛ إن "قائم" خبر عن "زيد"، ولا شك أن "زيد" الفاعل في قوله "ما قام إلا زيد" مع أنه مستثنى من مقدر في المعنى، والتقدير "ما قام أحد إلا زيد"؟ فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبراً عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر، إذ جعله خبراً منظوراً^{٤٣٩} فيه إلى جانب اللفظ، وجعله مستثنى منظور فيه إلى جانب المعنى.

وأما الثالث فهو أن يقال قوله إن الخاص لا يكون خبراً عن العام مُسلم، لكن في "لا إله إلا الله" لم يخبر بخاص عن عام، لأن العموم منفي، والكلام إنما سيق لنفي العموم، وتحصيص الخبر المذكور بوحد من أفراد ما دل عليه اللفظ العام.

أقول: في كل من الأوجه الثلاثة بحث:

أما في الأول فلأن خبر "لا" الترئية على ما عرفت لا يكون إلا منفياً نسخ أو لم ينسخ، واسم الله الجليل لكونه واقعاً بعد "إلا" لا يصح أن يكون منفياً أصلاً فلا يصح أن يكون خبراً وإن لم يعمل فيه "لا" بل وإن لم ي العمل فيه وفي الاسم أيضاً - فعدم عمل "لا" في الخبر وكونه مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخول "لا" - لا يستلزم صحة كونه خبراً "لا" على مذهب سيبويه.

ثم إن هذا التركيب صحيح بالاتفاق، وقد مر أن "لا" عند الأخفش والأكثر عاملة في الاسم والخبر سواء كان اسمها مبنياً أو معرباً، فلو كان اسم الله الجليل خبراً

لـ"لا" لكان "لا" عاملة فيه عند الأخفش [٦٥] والأكثر لا محالة، لكنها لا يصح أن تكون عاملة عندهم، فلا يصح أن يكون اسم الله الجليل خبرا لـ"لا" عندهم؛ فلو كان الاسم الجليل خبرا لزم أن لا يصح هذا التركيب إلا عند سببيوه مع أنه صحيح عند الجميع، فلابد من اختياره على مذهب الجمهور من مرجح ولا مرجح بل لا مصحح، لأن الاستثناء إما من اسم "لا" أو مفرغ؛ وأيا ما كان غير مستقيم كما مر وسيأتي.

وأما في الثاني فلأن القائل الذي ذكر في تضييف القول بالخبرية الأمور الثلاثة، إنما بنى كلامه على أن يكون الاسم الجليل مستثنى من اسم "لا"؛ فعلى تقدير تسليمه لا شك في لزوم ما ذكره، وفي بطلان اللازم كما بينه وبينه أيضا، وعلى تقدير منعه والذهاب إلى أن الاستثناء مفرغ، فالخبر في الحقيقة ذلك المذوف لفظاً ومعنى.

وأما المستثنى فإنما هو بدل عن الخبر لا من حيث إنه خبر لـ"لا" التبرئة ومربوط باسمها بالنفي حتى يرد أن البدل من الخبر خبر أيضا، بل من حيث إنه خبر المبتدأ قبل النسخ، والحكم بالنفي فلا يكون خبرا لـ"لا" وبعد النسخ والحكم لا يكون منفيا، فلا يصح أن يكون خبرا لـ"لا"، لا على مذهب سببيوه ولا على مذهب الأخفش والأكثرين.

أما على مذهب الأخفش والأكثر ظاهر، وأما على مذهب سببيوه فلما قدمنا أن لـ"لا" التبرئة الدالة على القسم الأول من المبتدأ وخبره هي لنفي الخبر عن المبتدأ عملت فيهما معاً أو لم تعمل في شيء منهما أو في الأول دون الآخر؛ وبالجملة خبرها لا يكون إلا منفياً نسخ أو لم ينسخ، واسم الله الجليل لكونه واقعاً في سياق

الإيجاب لا يكون منفيا [بـ 65] أصلا، فلا يصح أن يكون خبرا لـ "لا"، لا لفظا ولا معنى قطعا.

نعم، يصح أن يقال إنه خبر لاسم "لا"، وبينهما فرق وقد ببناه في بيت أبي الطيب.

فقوله: لا خلاف يعلم في نحو "ما زيد إلا قائم" لأن "قائم" خبر عن "زيد"، لا دليل فيه على أن الاسم المعظم هنا خبر لـ "لا" التبرئة ولو لفظا، لأن "قائم" ليس خبرا لـ "زيد" من حيث إنه اسم "ما" الحجازية التي خبرها يحمل على اسمها بالنفي، ولا من حيث إنه المبتدأ الداخل عليه "ما" التمييمية النافية للخبر عن المبتدأ، بل من حيث مبتدأ غير منسوخ بـ "ما" الحجازية ولا منفيا عنه خبره بـ "ما" التمييمية، أي من حيث إنه مبتدأ قبل الحكم عليه بالنفي سواء كان النافي ناسخا أو لا.

فهو بدل من خبر المبتدأ الذي لم ينسخ القابل للنسخ وعدمه والنفي والإثبات فلهذا وجوب الرفع، وصح أن يذكر في سياق الإيجاب وإن كان المبدل منه بعد الحكم يصير منسوباً ومنفيا.

ومن هنا يقول ابن الحاجب: "إذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع مثل "ما جائني من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها إلا عمرو، وما زيد شيئا إلا شيء؛ لأن من" أي الاستغرافية لا تزداد بعد الإثبات، و"ما" و"لا" لا تقدران عاملتين بعد الإثبات، لأنهما إنما عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ "إلا" بخلاف "ليس زيد إلا شيئا"، لأنهما عملت للفعلية لـ "لا" للنفي، فلا أثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء

الأمر العاملة هي لأجله ومن ثم جاز "ليس زيد إلا قائماً" ، وامتنع "ما زيد إلا قائماً" ^{٤٤٠} انتهى .

فغاية ما يلزم من اتفاقهم على أن "قائم" خبر لـ"زيد" هو أن يقال: إن الاسم الجليل خبر عن "إله" حملًا على محله البعيد الذي هو [٦٦] الرفع بالابتدائية الواحد بالنوع القابل للنسخ وعدمه والنفي والإثبات، وهذا لا يجديه نفعاً لأنه حينئذ خبر المبتدأ لا خبر "لا" التبرئة مع أن قياسه على "ما زيد إلا قائم" غير صحيح، لأنه من قبيل "ما قائم إلا زيد" لا من قبيل "ما زيد إلا قائم" لما عرفت أنه من قصر الخبر على المبتدأ والخبر هو "إله" والمبتدأ هو اسم "الله" الجليل، فلا يصح استثناؤه من نفس الخبر المخوذف مثل استثناء "قائم"، بل إنما هو مستثنى إما من اسم "إله" أو من ضمير خبره على تقدير أن يتحول الخبر المقدم، أعني: "إله" مبتدأ من قسمه الأول أو هو مستثنى مفرغ من "أحد" المقدر المرفوع^{٤٤١} بـ"إله" على تقدير أن يتحول مبتدأ من قسمه الثاني، وقد تقدم الكلام على كل من التقديرين.

فظهر أن التفريع على ما مهده بقوله: "فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبراً عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر" غيرُ صحيح؛ وعلى فرض صحته لا يضر ذلك القائل كما لا يجدي هذا^{٤٤٢} نفعاً.

^{٤٤٠} - راجع: شرح الرضي على الكافية، ٢/١٠٧.

^{٤٤١} - "المرفوع" ساقطة من ع.

^{٤٤٢} - كررت كلمة "هذا" في م.

وأما في الثالث فلأنه لا شك في أن "لا إله إلا الله" منه^{٤٤٣} نفي وإثبات، وهم حكمان، وكل حكم لابد له من طرفين، فعلى تقدير أن يكون المستثنى مفرغاً ويكون الاستثناء من نفس الخبر المذوف، لا عن ضميره يكون طرفاً النفي، هما اسم "لا" بعد النسخ، والخبر المذوف وطرفا الإثبات، هما اسم "لا" من حيث إنه مبتدأ قبل النسخ، والمستثنى من الخبر المذوف، أعني: الاسم الجليل؛ فالمبتدأ هو "إله" والخبر هو الاسم الجليل فإذا حمل على "إله" بالإثبات لزم الإخبار عن العام بالخاص لا محالة، فقوله: لكن في [ب66] "لا إله إلا الله" لم يخبر بخاص عن عام، إن أراد أنه لم يخبر بخاص عن عام في طرفي النفي فهو صحيح وغير مصر، إذ الكلام ليس في طرفي النفي، بل في طرفي الإثبات اللذين هما اسم "لا"، والاسم الجليل؛ وإن أراد في طرفي الإثبات فهو خلاف ما يلزم تقديره^{٤٤٤} لما عرفت من لزوم حمل الاسم الجليل على "إله" حملاً إيجابياً على تقدير كونه خبراً لـ"إله" مثل خبرية "قائم" لـ"زيد" في "ما زيد إلا قائم"، وهو إخبار عن العام بالخاص، وهو قد سلم بطلانه سواء كان صحيحاً أو باطلاً، فقد لزمه ما سلم بطلانه، فـ«أَيْنَ الْمَفْرُ، كَلَّا لَا وَزَرَ»^{٤٤٥}.

فقوله: لأن العموم منفي.

قلنا: ما المراد بهذا العموم المنفي.

فإن قال: هو عموم "إله".

^{٤٤٣} - في ل وع: فيه.

^{٤٤٤} - في ل : من تقديره.

^{٤٤٥} - اقتباس من سورة القيامة، الآية: ١٠-١١.

قلنا: عماداً نفي؟

فإن قال: إنه منفي عن الخبر المذوف.

قلنا: غير صحيح لما عرفت أن النفي الداخل على المبتدأ من قسمه الأول وخبره، إنما هو لنفي الخبر عن الاسم "لا" لنفي الاسم عن الخبر.

وإن قال: عن الاسم الجليل، فبطلانه أظهر من أن يخفى وليس في التركيب شيء آخر، يصح أن ينفي عنه عموم "إله" على تقدير أن يكون الاسم الجليل خبراً ومستثنى مفرغاً من نفس الخبر المذوف.

نعم، إذا قدرنا الاسم الجليل مستثنى مفرغاً عن "أحد" المقدر المرفوع بـ"إله" الذي هو اسم "لا" الساد مسد خبره، صح أن ينفي عنه "إله" بعد استثناء الاسم الجليل منه، وقد قدمناه وهو لا يقول به، فإن هذا القول عنده من الأقوال الثلاثة التي قال فيها في أول كلامه: لا معول على شيء منها، وسينقله ويرده، وإنما الراجح عنده القول بأنه خبر، مثل خبرية "قائم" في "ما زيد إلا قائم" [٦٧]، وهو كما ترى مع أن الكلام على هذا التقدير يكون من قصر الموصوف على الصفة لما مرّ.

وقوله: والكلام إنما سبق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بوحد من أفراد ما دل عليه اللفظ العام يشعر بخلاف ذلك، وهو مع كونه خارجاً عن القاعدة

التحوية والبيانية كلام غير منتظم شديد الاضطراب، والله أعلم بالصواب، ﴿يَكُحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَتُبْثِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^{٤٤٦}.

قال ناظر الجيش: وأما الأقوال الثلاثة التي لا عمل عليها فأحدها أن "إلا" ليست أدلة استثناء وإنما هي بمعنى غير، وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم "لا" باعتبار الحال ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير: "لا إله غير الله في الوجود".

أقول: هذا القول وإنما يتم عند من يقول: إن "إلا" يجوز أن يكون بمعنى "غير" فيما لم^{٤٤٧} يتعدر الاستثناء فيه، كما يجوز أن يكون بمعنى "غير" فيما يتعدر فيه الاستثناء، وعند من يشترط لكونه بمعنى "غير" صحة الاستثناء؛ وأما عند من يشترط له تعدد الاستثناء في فصيح الكلام كابن الحاجب فلا، لعدم تعدد الاستثناء فيما نحن فيه، وهو من أفسح الكلام.

قال: ولا شك بأن القول بأن "إلا" في هذا^{٤٤٨} التركيب بمعنى "غير" ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة التحوية.

أقول: قد عرفت آنفاً ما في هذا الإطلاق.

^{٤٤٦} - اقتباس من سورة الرعد، الآية: ٣٩.

^{٤٤٧} - في ع : لا.

^{٤٤٨} - "هذا" ساقطة من ع.

قال: وإنما يمنعه من جهة المعنى، وذلك أن المقصود من هذا الكلام أمران: نفي الإلهية عن غير الله تعالى؛ وإثبات الإلهية له تعالى.

أقول: هذا كلام حق، فإن التركيب من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: "إله" على الموصوف الذي هو المبتدأ، [بـ ٦٧] أعني: الاسم الجليل كما مرّ مفصلاً.

قال: ولا يفيده التركيب حينئذ.

أقول: لأن حاصله نفي الوجود عن كل إله يوصف بمعايرة الله تعالى، ولا يلزم من ذلك وجود "إله" لا يغايره تعالى لما قال الشيخ ابن حجر المكي^{٤٤٩} في منحه المكية نقاً عن الراغب^{٤٥٠}: "أن النفي بـ"غير" لا مفهوم له حيث قال: صريح كلام الراغب أنه لا مفهوم للنفي بـ"غير"، وعبارة "غير" تقال على أوجه:

الأول: أن تكون للنفي مجرد من غير إثبات نحو "مررت برجل غير قائم" وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾^{٤٥١}، وقال: ﴿وَهُوَ فِي أَخْصَامِ غَيْرِ مُؤْمِنٍ﴾^{٤٥٢}، انتهى المقصود منه، انتهى.

قال: فإن قيل يستفاد ذلك بالمفهوم.

^{٤٤٩} - هو أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن حجر الهبتي، السعدي، الأنصاري الشافعي (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه مشارك في أنواع من العلوم، مات سنة ٩٧٣/١٥٦٦. راجع: معجم المؤلفين، ٢/١٥٢.

^{٤٥٠} - هو الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (أبو القاسم). أديب، لغوی، حکیم، مفسر، مات سنة ٥٠٢/١١٠٨. راجع: معجم المؤلفين، ٤/٥٩.

^{٤٥١} - اقتباس من سورة القصص، الآية: ٥٠.

^{٤٥٢} - اقتباس من سورة الزخرف، الآية: ١٨.

أقول: إما بناء على منع كليته أن النفي بـ"غير" لا مفهوم له؛ أو على أن وجوده تعالى مسلم الثبوت، وإنما النزاع في قصر الألوهية عليه، فإذا نفي الوجود عن كل إله يوصف بمعايرته تعالى، وهو تعالى موجود يلزم قصر الوجود المنسوب إلى جنس "إله" عليه، ولنر من هذا قصر الألوهية عليه تعالى، وهو المقصود.

قال: قلنا أين دلالة المنطوق من دلالة المفهوم؟

أقول: هذا مبني على أن ما يدل عليه نحو: "لا عالم إلا زيد" من إثبات العلم لـ"زيد" منطوق كنفي العلم عن غير زيد، وهو ما ذكره الحسن الجلال المحلي^{٤٥٣} في شرح جامع الجواجم بقوله: "قيل إنه منطوق، أي: صراحة لسرعة تبادره إلى الأذهان"^{٤٥٤} انتهى.

قال الكمال ابن أبي شريف^{٤٥٥} في حاشيته: "ومن صرخ بأنه منطوق أبو الحسين ابن القطان والشيخ أبو إسحاق الشيرازي^{٤٥٦} في المللخ، وترجمه القرافي^{٤٥٧}

^{٤٥٣} - هو جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي: أصولي، مفسر، مات سنة ١٤٥٩/٨٦٤ . راجع: الأعلام للزرکلی، ٣٣٣/٥ .

^{٤٥٤} - راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جامع الجواجم، ٣٢٩/١ .

^{٤٥٥} - هو محمد بن أبي بكر بن علي ابن مسعود بن رضوان، المري، القدسي، الشافعي، المعروف بابن أبي شريف (كمال الدين، أبو المعالي) فقيه، أصولي، مفسر، متكلم، ولد بالقدس، مات سنة ٩٠٦/١٥٠٠ . راجع: معجم المؤلفين، ٢٠٠/١١ .

^{٤٥٦} - هو أحمد بن إسحاق الشيرازي، عالم بأصول الفقه، مات سنة ٨٦٣/١٤٥٩ . راجع: معجم المؤلفين، ١٦١/١ .

في قواعده [٦٨١]، والبرماوي^{٤٥٨} شيخ الشارح، أي: الجلال المحلي في شرح ألفيته قال: "بدليل أنه لو قال "ما له على إلا دينار" كان ذلك إقرارا بالدينار، ولو كان بالمفهوم لم يؤخذ به لعدم اعتبار المفهوم في الأقارب"^{٤٥٩} انتهى.

قال الكمال: "وهو الذي يثأج له الصدر، إذ كيف يقال في "لا إله إلا الله"، إن دلالتها على إثبات الألوهية بالمفهوم"^{٤٦٠} انتهى.

والذي جرى عليه التاج السبكي^{٤٦١} في جمع الجواب أن ما يدل عليه نحو "لا عالم إلا زيد" من إثبات العلم لـ"زيد" مفهوم، قال الكمال: وهو المشهور في الأصول^{٤٦٢}، انتهى.

^{٤٥٧} - هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصهناجي الأصل، البهنسى، المشهور بالقرافى (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه، أصولي، مفسر، ومشارك في علوم أخرى. ولد بمصر، مات سنة ٦٨٤/١٢٨٥. راجع: معجم المؤلفين، ١٥٨/١.

^{٤٥٨} - هو محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم بن فارس بن محمد بن رحمة ابن إبراهيم التعيمى، العسقلانى الأصل، البرماوى، ثم القاهري، الشافعى (شمس الدين، أبو عبد الله) محدث، فقيه، أصولي، فرضي، نحوى، ناظم، مات سنة ٨٣١/١٤٢٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٣٢/١٠.

^{٤٥٩} - راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجواب، ٣٢٩/١.

^{٤٦٠} - راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجواب، ٣٢٩/١.

^{٤٦١} - هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنبارى، الشافعى، السبكي (أبو نصر، تارج الدين) فقيه، أصولي، مؤرخ، أديب، ناظم، ناثر، ولد بالقاهرة، مات سنة ٧٧١/١٣٧٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٢٥/٦.

^{٤٦٢} - راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجواب، ٣٢٩/١.

أقول: لما كان المنطوق على الطريقة التي سلكها ابن الحاجب على قسمين: صريح وغير صريح؛ فالصريح ما دل عليه اللفظ مطابقة أو تضمنا، حقيقة أو مجازاً، وغير الصريح: ما دل عليه اللفظ التزاماً لزم القائل بأن الإثبات بعد النفي في نحو: "لا عالم إلا زيد" منطوق صريح أن يقول إن "إلا" دالة على الإثبات مطابقة أو تضمنا، لكن الثابت بالإستقراء هو أن "إلا" للاستثناء المفسر بالإخراج المذكور وهو ليس عين الإثبات، ولا مشتملاً عليه، فلا يكون الإثبات مدلولاً مطابقياً لها ولا تضمنياً؛ فلا يكون منطوقاً صريحاً، بل الإخراج المذكور في نحو "لا عالم إلا زيد" ملزم للإثبات، فيكون الإثبات منطوقاً غير صريح، لكنه ظاهر قريب إلى المنطوق الصريح لسرعة تبادره إلى الأذهان، فهو كالمنطوق الصريح، فإن أرادوا هذا فلا غبار.

اللهم إلا أن يقال: إن ظاهر قوله الاستثناء من النفي إثبات إذا لوحظ مع تفسيره بالإخراج لزم من المجموع أن الإثبات مدلول "إلا" تضمنا [ب68]، فتكون موضوعة للإخراج والإثبات، لكنهم اكتفوا في تعريف الاستثناء بالإخراج لاستلزماته الإثبات استلزماماً قريباً واضحاً مع قيام قرينة ظاهر قوله: الاستثناء من النفي إثبات،

وبالجملة يلزمهم أن يتلزمو أن في التعريف تساحماً اعتماداً على وضوح القرينة واشتهر أن الاستثناء من النفي إثبات فيتم حينئذ أنه منطوق صريح؛ لكن دلالته على المقصود بمنطوقه الصريح إنما يتم إذا كان التقدير "لا إله أحد إلا الله"، وأما على التقدير المشهور، أي: "لا إله موجود إلا الله" فلا.

وأما ما اختاره ناظر الجيش من أن الاسم الجليل خبر كـ"قائم" في "ما زيد إلا قائم" غير صحيح أو غير مفيد للمعنى المقصود أصلاً فضلاً أن يفيده منطوقاً صريحاً أو غير صريح.

قال: ثم هذا المفهوم إن كان مفهوم لقب فلا عبرة به، إذ لم يقل به إلا الدقاد، وإن كان مفهوم صفة فقد عرف في أصول الفقه أنه غير مجمع على ثبوته، فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة.

أقول: قال الناج السبكي في جمع الجواب: المفاهيم، أي: المخالفة إلا اللقب حجة لغة، وقيل: شرعاً، وقيل: معنى، واحتج باللقب الدقاد والصيري من الشافعية، وابن حُويزِمَنْدَاد٤٦٣ من المالكية وبعض الحنابلة، وأنكر أبو حنيفة٤٦٤ الكل مطلقاً وقوم في الخبر، والشيخ الإمام، يعني: والده التقى السبكي٤٦٥ في غير الشرع، وإمام الحرمين صفة لا يناسب الحكم، وقوم العدد دون غيره٤٦٦ انتهى.

^{٤٦٣} - هو محمد بن أحمد عبد الله بن خويري الملاكي، العراقي. فقيه، أصولي، مات سنة ٣٩٠/١٠٠٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٨٠/٨.

^{٤٦٤} - هو النعمان بن ثابت الكوفي، التيمي بالولاء (أبو حنيفة) فقيه، مجتهد، إمام الحنفية. أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة، مات سنة ١٥٠/٧٦٧. راجع: معجم المؤلفين، ١٣/١٠٤.

^{٤٦٥} - هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصاري، الخزرجي السبكي، الشافعي، (تقى الدين، أبو الحسن) عالم مشارك في الفقه والتفسير والأصولين والمنطق والقراءات والحديث والخلاف والأدب والنحو واللغة والحكمة، ولد بسبك، مات سنة ١٣٥٥/٧٥٦. راجع: معجم المؤلفين، ٧/١٢٧.

^{٤٦٦} - راجع: شرح العطار على شرح الجلال الحلبي على جمع الجواب، ١/٣٣٠-٣٣٩.

قال ناظر الجيش: الثاني ينسب إلى الزمخشري أن "لا إله" في موضع الخبر و"إلا الله" [٦٩١] في موضع المبتدأ، وقد قرر ذلك بتقرير للنظر فيه مجال، ولا يخفى ضعف هذا القول^{٤٦٧} فإنه يلزم منه أن الخبر يبني مع "لا" وهي لا يبني معها إلا المبتدأ، ثم لو كان الأمر كذلك لم يجز نصب الاسم المعمض في هذا التركيب، وقد جوزه كما سيأتي.

أقول: قال ابن هشام في المغني: "ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسألة^{٤٦٨} اكتفاء بتأليف مفرد له فيها، زعم فيه أن الأصل "الله إله"، والمعرفة مبتدأ، والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ، وركبت "لا" مع الخبر فيقال له: فما تقول في نحو "لا طالعا جبرا إلا زيد" لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن "لا" عاملة عمل "ليس"، فذلك ممتنع؛ لتقديم الخبر، ولانتقاد النفي، ولتعريف أحد الجزئين، فأما قوله: يجب كون المعرفة المبتدأ، فقد مر أن الإخبار عن النكرة المختصة المقدمة بالمعرفة جائز، نحو ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي يِبَكَّهُ﴾^{٤٦٩} انتهى.

ولا يخفى أنه لو كان محصول كلام الزمخشري ما ذكره من غير زيادة عليه لأمكن توجيهه بحيث لا يرد عليه شيء مما أوردوه، إذ لا كلام في صحة قوله: إن الأصل "الله إله" والمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة، ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ لما عرفت من أن الكلام من قصر الصفة التي هي

^{٤٦٧} - "القول" ساقطة من ع.

^{٤٦٨} - "المسألة" ساقطة من ع.

^{٤٦٩} - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ٤٠٩٦؛ راجع: معنى الليبب، ٥٧٣/٢.

الخبر على الموصوف الذي هو المبتدأ، وأن المقصور عليه هو الذي يلي "إلا"، والمقصور هو الواقع في سياق النفي، ولهذا قال النحويون: إذا اقترب المبتدأ بـ"إلا" وجب تقديم الخبر كما مرّ، فإلى هنا لا كلام فيه، وإنما الكلام في قوله: وركبت [بـ٦٩] "لا" مع الخبر، والأمر فيه سهل، لإمكان أن يقال: إن المراد وركبت "لا" مع "ما" كان خبراً، أي: قبل التقديم، لكن بعد التقديم قد تحول مبتدأ من قسمه الأول فقدر له الخبر فيتحول المستثنى بدلاً من محل اسم "لا"، فيكون مبتدأ أيضاً، لكن للخبر المذوق، لا لهذا الخبر المتقدم المتحول مبتدأ قبل النسخ؛ وكلامه في المفصل يدل على هذا، حيث قال: خبر "لا" التي لنفي الجنس هو في قول أهل الحجاز، ثم قال: وارتفاعه بالحرف أيضاً، لأن "لا" محنو بما حذو "إن" من حيث إنها نقيبة ولازمة للأسماء لزومها، ثم قال: ويحذفه الحجازيون كثيراً، فيقولون: "لا أهل، ولا مآل، ولا بأس، ولا فقي إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار" ومنه كلمة الشهادة، ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله^{٤٧٠}. انتهى.

ولا شك أن "في الوجود" خبر، فيكون "إله" قد تحول بعد التقديم مبتدأ لهذا الخبر ليصبح^{٤٧١} وقوعه اسمًا لـ"لا"، فإذا أعرّب الاسم الجليل بأنه بدلٌ من محل "إله" المروي بالابتداء كان مبتدأ أيضاً، لكن لهذا الخبر المذوق، لا للخبر الأصلي المتقدم المتحول مبتدأ، ولا غبار عليه إذ لا يلزم التركيب مع الخبر من حيث^{٤٧٢} إنه خبر، ولا النقض بـ"لا طالعا جبلا إلا زيد"، إذ لم يبق بعد التقديم على كونه خبر المبتدأ حتى يرد

^{٤٧٠} - راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ٥٢/١.

^{٤٧١} - في ل : فيصح.

^{٤٧٢} - "حيث" ساقطة من ل.

"لم انتصب خبر المبتدأ"، بل تحول مبتدأ بعد التقديم فقدر له خبر، فانتصب بـ"لا" لكونه شبيها بالمضاد، لكنهم نقلوا عنه أن كلمة الشهادة عنده كلام تام لا حذف فيه كما دل عليه كلام ناظر الجيش، هذا. وصرح به في شرح أوضح المسالك حيث قال: [٧٠١] قال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع "إلا" نحو "لا إله إلا الله" ، أي: لنا أو في الوجود أو نحو ذلك.

قال الرمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة: هكذا قالوا، والصواب أنه كلام تام ولا حذف، وأن الأصل "الله إله" إلى آخر ما نقله، والتناقض الذي بين كلامه هذا وبين ما ذكر في المفصل وإن دفع بأن ما ذكره في المفصل جرى على المشهور، والذي ذكره هنا اختيار له خلافا للجمهور كما يدل عليه قوله: هكذا قالوا والصواب... إلخ، لكن الذي ذكره في رسالته لا دليل على صحته، وأما على فساده فالدليل منتظم.

أما أولا فلأن الثابت بالاستقراء وبنقله ونقل غيره أن "لا" من داخل المبتدأ والخبر، ولا تنسخ لاسميتها إلا المبتدأ، فلابد أن يتتحول بعد التقديم مبتدأ من أحد قسميه ليصح وقوعه اسمـا لـ"لا"؛ وإذا تحول مبتدأ اقتضى خبرا، لا محالة إن كان من قسمه الأول أو ما يكتفى به عن الخبر إن كان من قسمه الثاني، وحيث لم يكن مذكورا فلا بد من تقديره، فلم يستقم قوله: إن الكلام تام لا حذف فيه، ولا أن لا ركبت مع الخبر، أي: من حيث هو خبر.

وأما ثانيا فلأن "إلا" للاستثناء، وهو معنى يقتضي أمرين مخرجا ومحرجا عنه، والمخرج هو الواقع بعدها؛ والمخرج عنه لا يصح أن يكون "إله" على تقدير كونه خبرا

لما بعد "إلا" إذ لا بد أن يكون بين المستثنى منه وأمر آخر غير المستثنى حكم يخرج المستثنى بـ"إلا" عنه في حكمه، لأن الاستثناء هو إخراج ما كان مدخلاً في متعدد عنه في حكمه؛ فلو كان المستثنى [ب٧٠] منه خبراً للمستثنى لزم أن لا يكون في الكلام حكم "إلا" المنعقد بين المستثنى منه والمستثنى، وهو باطل وليس مذكورة في الكلام ما يصح أن يكون مخرجاً عنه، فلابد من تقديره، فلا يكون الكلام تماماً من غير حذف.

وأما ثالثاً فلأن "لا" للنفي، وهو معنى يقتضي أمرين منفياً ومنفياً عنه لما مر مراراً، والمذكور في سياق النفي ليس إلا أمراً واحداً؛ فإن اعتبر منفياً احتاج الكلام إلى تقدير منفي عنده وإن اعتبر منفياً عنه احتاج إلى تقدير منفي؛ وأيا ما كان فحيث لم يكن مذكورة، لا بد من تقديره فلا يكون الكلام تماماً من غير حذف.

وأما ما نقله في شرح أوضح المسالك عن ابن هشام أنه بعد نقله مقالة الرمخشري قال: قلت وقد يرجح قوله بأن فيه سلامه من دعوى الحذف ودعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور، ومن الإخبار عن النكرة بالتعرف، وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المعرف خيراً، انتهى فمما لا طائل تحته:

أما الأول فلأن دعوى الحذف قد قامت عليها الشهود، فلا سلامه منها أثبتة.

وأما الثاني فلما عرفت من صحة الإحلال من غير إشكال، ولا إخلال.

وأما الثالث فلأنه لا يلزم من انتفاء كونه بدلًا من محل اسم "لا" كما يقوله الجمهور، وكونه مبتدأ قدم عليه الخبر من غير حذف في الكلام، كما يقول به الرمخشري أن يكون خبراً عن "إله" حتى يلزم الإخبار عن العام بالخاص، وعن النكرة

بالمعرفة لجواز أن يكون بدلًا عن مرفوع "إله" المكتفى به عن الخبر، بل هو الأوجه كما عرفت، فصدور مثل تلك المقالة من العالمة [٧١] الزمخشري إن كان عجيا فترجحه من ابن هشام مع رده عليه في المغني أعجب وأغرب.

قيل: جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تتقدير الخبر، وكتب فيها رسالة؛ ومصطلح ما ذكره: "أن أصل التركيب "الله إله"، فدخل "لا" و"إلا" للحصر، فالمستند إليه هو "الله" والمستند هو "إله"، وهذا مما يتحير في تعقله الأذكياء ويتعجبون من كلامه، وأنا أوضحه بكلام وجيز، وهو أنه لو بدل كلمة "لا" و"إلا" بكلمة "إنما إله الله" لكان كلاماً تاماً، وإنما هو النفي والإثبات فكلمة "لا" هو النفي وكلمة "إلا" هو الإثبات؛ فعلم أن قول النحاة بالتقدير لداعٍ لفظي، وهو أن لفظة "لا" تطلب خبراً ولا يحتاج إلى المعنى" انتهى.

أقول: بل قول النحاة بالتقدير لداعٍ معنوي، وذلك لأن النفي الذي هو مدلول "لا" لا يعقل إلا عنفي ومنفي عنه كما مر غير مرة؛ والمذكور من الأمرين ليس إلا أحدهما، فلو لم يقدر الآخر لم يعقل معنى "لا"، وكلما لم يعقل معنى "لا" فلا نفي وحيث "لا" نفي فلا إثبات، لأن الإثبات مفاد الاستثناء، وهو إخراج عن متعدد في حكمه، وحيث لا حكم بالنفي على متعدد لانتفاء طرفي النسبة بانتفاء أحد طرفيه لا إخراج عنه في حكمه وحيث لا إخراج لا إثبات، فلو لم يقدر خبر "لا" أو ما يكتفى به عن الخبر لا دلالة للكلام لا على نفي ولا على إثبات، وكلما كان كذلك كان القول بتقديره لداعٍ معنوي، فقول النحويين بالتقدير لداعٍ معنوي وهو المطلوب، فإيضاحه لهذا المطلوب زاد به عجباً على عجب، ولن يصلح العطار ما أفسد الدهر [ب]، فسبحان علام الغيوب له الأمر.

وأما ما أورده ناظر الجيش من قوله: لو كان الأمر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب، وقد جوزوه كما سيأتي في غير وارد؛ لأن لروم انتفاء جواز النصب في الاسم الجليل إنما يقدح فيما ذكره، لو كان النصب في هذا التركيب مسموعاً كما أن الرفع مسموع لكن التالي باطل لما سيحكيه ناظر الجيش من أن السماع الرفع^{٤٧٣} فمن جوز النصب إنما جوزه بالقياس، وحيث إن استنباط الزمخشري مؤيد بالسمع دون استنباط هؤلاء فلو لم يحتاج بقوله عليهم لا يحتاج بقولهم عليه، بل نقول: إن القول بجواز النصب قياس فاسد كما مر، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

قال ناظر الجيش: والقول الثالث إن الاسم المعظم مرفوع بـ"إله"، لأنه كما يرفع الاسم بالصفة في قوله: "أقائم الريدان" فيكون المرفوع قد أغنى عن الخبر؛ وقد قرر ذلك بأن "إله" يعني "مأله" من "آلله"، أي: عبد، فيكون الاسم المعظم مرفوعاً على أنه مفعول أقيم مقام الفاعل، واستغني به عن الخبر كما في نحو قولنا "ما مضروب العمران"، وضعف هذا القول غير خفي، لأن "إله" ليس بوصف ولا يستحق عملاً، ثم لو كان "إله" عاماً لرفع فيما يليه لوجب إعرابه وتنوينه، لأنه يطول إذ ذاك.

أقول: بل ضعف ما ذكره غير خفي:

أما أولاً فلأن انتفاء كونه صفة لا يستلزم انتفاء جواز عمله لما مر من أنهم أعملوا في الرفع والنصب ما لا يكون صفة ولا مشبهاً لها من الجوامد الصرفية بتأويل

^{٤٧٣} - "الرفع" ساقطة من ع.

أو بغير تأويل حتى إن رفع ضمير المبتدأ بالخبر الجامد المؤول بالمشتق، نحو [٧٢١]: "زيد أسد" إذا أريد به شجاع قياس عند البصريين كما مرت، فالرفع بـ"إله" لكونه فعالاً معنى مفعول وضعاً لا تأويلاً لأجل العمل أولى وأقيس، فيصح أن يكون رافعاً لضمير المبتدأ في أصل التركيب الذي هو "الله إله"، أي: الله معبد هو، فإذا قدم ليقصر على المبتدأ صح أن يكون رافعاً لظاهر يكون البدل الواقع بعد "إلا" بدل منه بدل الجزئي من الكلي، فيكون التقدير: "لا إله أحد إلا الله" كما يصح أن تقول: "لا معبد أحد إلا الله".

وأما ثانياً فلأن إعرابه وتنوينه إنما يلزم لو كان المرفوع به من تتمة معناه نحو: "لا حسناً فعله مذموم" ، لأن المشابه بال مضاد هو ما اتصل به شيء من تمام معناه على ما مرت^{٤٧٤}، فما لا يكون كذلك لا يكون مطولاً، وظاهر أن المرفوع بـ"إله" هنا ليس من تمام معناه، لأن المقصود نفي الألوهية عن كل أحد إلا عنه تعالى، لا نفي الألوهية كل أحد عن شيء آخر؛ فأحد المقدر المعروف بـ"إله" المبدل منه للاسم الجليل منفي عنه "إله" ، وكلما كان منفياً عنه "إله" لم يكن من تمام معنى "إله" المنفي، لأن المنفي عنه لا يكون من تمام معنى المنفي؛ لأنهما طرفاً النسبة التي يتوجه إليها النفي، وأحد الطرفين لا يكون من تمام معنى الآخر، وإلا لما صح أن يُنسب أحدهما إلى الآخر نسبة تامة خبرية، لكن التالي باطل، وكلما لم يكن من تمام معنى "إله" المنفي لم يكن "إله" مطولاً

^{٤٧٤} - "على ما مر" ساقطة من ع.

ومشابها بالمضاد، وكلما لم يكن كذلك لم يلزم إعرابه ولا تنوينه، وقد مر مثل هذا في
 {لا شافي إلا أنت} ^{٤٧٥}.

قال: وقد أجاب بعض الفضلاء عن هذا بأن بعض النحو يُحيي حذف التنوين
 من مثل ذلك، وعليه يحمل قوله تعالى ﴿فَلَا غَالِبٌ [ب٢] لِكُمْ الْيَوْمَ﴾ ^{٤٧٦} و﴿لَا
 تَثْرِيبٌ عَلَيْكُمْ﴾ ^{٤٧٧}.

أقول: وفيه بحث:

أما أولاً فلأن فيما ذكره تسلیماً لأن "إلهًا" هنا إذا كان عاملاً الرفع فيما يليه
 كان مشابهاً بالمضاد، وقد عرفت أنه توهم ساقط.

وأما ثانياً فلأن الحصر المستفاد من تقديم الظرف من قوله: وعليه يحمل قوله
 تعالى: ﴿فَلَا غَالِبٌ لِكُمْ﴾، إلى آخره ليس على وجهه؛ لأن الظروف في مثل ذلك
 ليست متعلقة باسم "لا" اتفاقاً حتى لا يكون له وجه "إلا" ما ذكره، بل إنما ذهب
 إلى ذلك البغداديون؛ وأما البصريون فالظروف في مثل ذلك عندهم متعلقة بمحدوف
 لا باسم "لا"، ولذلك رد ابن هشام في "الباب الخامس" من المغني على جماعة في
 تعليقهم الظروف: "من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمٌ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾" ^{٤٧٨} ﴿لَا تَثْرِيبٌ

^{٤٧٥} - راجع: المعجم الأوسط، ١٥٠/٦، رقم: ٦٠٥٣.

^{٤٧٦} - اقتباس من سورة الأنفال، الآية: ٤٨.

^{٤٧٧} - اقتباس من سورة يوسف، الآية: ٩٥.

^{٤٧٨} - اقتباس من سورة هود، الآية: ٤٣.

عَلَيْكُمْ^{٤٧٩} ومن قوله ﷺ: {لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت}^{٤٨٠}، باسم "لا" بقوله: وذلك باطل عند البصريين، لأن اسم "لا" حينئذ مطول، فيجب نصبه وتنوينه؛ وإنما التعلق في ذلك بمحذوف "إلا" عند البغداديين وقد مضى^{٤٨١} انتهى.

وأشار به إلى ما ذكره في "الباب الثاني": "وهو أنه لما نقل عن أبي علي أنه قال في قول الشاعر:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ آيَةٌ لِنَفْسِي قَدْ طَالَبْتُ عَيْرَ مُنِيلٍ^{٤٨٢}

إن "آية" وهي مصدر: أَوْيَتْ لَهُ إِذَا رَحْمَتُهُ وَرَفَقْتَ لَهُ، إنما انتصاره باسم "لا"، أي: ولا كفران لله رحمةً مني لنفسي^{٤٨٣} انتهى.

قال معتضاً عليه: "ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين، أجازوا "لا طالعا جبلا" أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الإعراب"^{٤٨٤} انتهى^{٤٨٥}.

^{٤٧٩}- اقتباس من سورة يوسف، الآية: ٩٢.

^{٤٨٠}- راجع: البخاري، باب الذكر بعد الصلاة، ٣٢٥/٢، ومسلم، كتاب المساجد: ص: ٢٣٦، رقم: ٥٩٣.

^{٤٨١}- راجع: معنى الليبب، ٥٤٢/٢.

^{٤٨٢}- البيت من الطويل وهو لابن الدمينة، راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٦/٥٨٩، رقم: ٤٠٣، شرح التسهيل، ص: ١٤١٦.

^{٤٨٣}- راجع: معنى الليبب، ٣٩٤/٢.

^{٤٨٤}- راجع: معنى الليبب، ٣٩٤/٢.

^{٤٨٥}- "انتهى" ساقطة من ع.

اللهم إلا أن يريد أنه على تقدير تعلق الظرف باسم "لا" على قول ذلك البعض [٧٣١] يحمل قوله تعالى: ﴿فَلَا غَالِبٌ لَكُمْ﴾^{٤٨٦} إلخ، لا على قول البصريين، فإن النصب والتنوين عندهم واجب لا جائز كما عند ذلك البعض فيستقيم حينئذ.

قال ناظر الجيش: وفي هذا الجواب نظر، لأن الذي يجيز حذف التنوين في "لا إله إلا الله" فذلك يجيز إثباته أيضاً، ولا يعلم أن أحداً أجاز التنوين في "لا إله إلا الله".

أقول: وفي نظره نظر، فإن حاصل جواب بعض الفضلاء المبني على تسليم كون الاسم مطولاً، هو أن ترك التنوين فيه مع كونه مطولاً وارداً على ما أجازه بعض النحوين من ترك تنوين المطول، فعلى قول ذلك البعض من النحوين للمتكلم أن يتكلم ابتداء بأي وجه يختاره^{٤٨٧} وتركه بناء على أن كلاماً منها جائز في العربية، لكن إذا نطق متكلم بأحد الوجهين في كلامٍ ما صار ذلك الوجه لازماً لذلك الكلام، فإذا رواه أحد عنه فليس له أن ينطق به بالوجه الآخر على أنه كلام ذلك المتكلم الذي سمعه منه^{٤٨٨}، لأنه خلاف ما سمعه وإن كان جائزاً له النطق به لصحته في العربية، لا على أنه كلام ذلك المتكلم؛ ومن المعلوم أن "لا إله إلا الله" قد روی إلينا بالتواتر غير منون، فدل ذلك على أنهم ما سمعوها إلا^{٤٨٩} غير منون فرووها^{٤٩٠} كما سمعوها من

^{٤٨٦} - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٦٠.

^{٤٨٧} - في ل وع: يختاره من التنوين.

^{٤٨٨} - "منه" ساقطة من ع.

^{٤٨٩} - في ع : لا.

^{٤٩٠} - في ع : فردوها.

غير تغيير وإن كان تنوينها أيضاً جائزاً بناءً على كون الاسم مطولاً وكون المطول جائزاً ترك تنوينه.

فقوله: ولا يعلم أن أحداً أجاز التنوين في "لا إله إلا الله" إن أراد أنه لا يعلم أن أحداً أجازه قياساً، فهو إنكار لما اعترف به الآن فإنه القائل إن الذي يجيز حذف التنوين، فذلك يجيز إثباته أيضاً، والعلم بهذا هو العلم بمن يجيز التنوين فيه قياساً، فكيف يقال: ولا يعلم أن أحداً أجاز التنوين؟ إلخ. [ب ٧٣] وإن أراد أنه لا يعلم أن أحداً أجازه سمعاً بمعنى أنه لا يعلم أن أحداً أجاز تنوينه بناءً على أنه سمعه منوناً من يوثق بالسماع منه فهو مسلم وغير مضر، إذ لا يلزم من جواز وجهين في نوع ما من أنواع الكلام إن يُسمع كلامهما في كل فرد من أفراد ذلك النوع.

قال: هذا آخر الكلام على توجيه الرفع، وأما النصب فقد ذكروا له توجيهين: أحدهما أن يكون على الاستثناء^{٤٩١} من الضمير المستكן في الخبر المقدر.

أقول: هذا القول ظاهر الفساد، لأن المستثنى منه إذا كان الضمير المستكן في الخبر المقدر يكون مقدراً أيضاً، والكلام غير موجب، وكلما كان المستثنى منه غير مذكور ويكون الكلام غير موجب كان الاستثناء مفرغاً، وكلما كان مفرغاً كان معرباً بحسب العوامل، والعامل هنا هو الخبر المذوف، وهو رافع ليس إلاً سواء قدر موجود أو في الوجود غير أن المرفوع به على الأول نائب الفاعل، وعلى الثاني فاعل، وكلما كان العامل رافعاً ليس إلاً كان المستثنى مرفوعاً ليس إلاً، وكلما كان كذلك كان

^{٤٩١} - في ل : الاستثنائية.

القول بنصبه فاسداً ظاهراً لفساده، فالقول بأن الاسم الجليل منصوب على الاستثناء من الضمير المستكثن في الخبر المقدر فاسداً ظاهراً لفساده، وهو المطلوب.

قال: الثاني أن يكون "إلا الله" صفة لاسم "لا"، أما كونه صفةً فهو لا يكون إلا إن كان بمعنى غير، وقد عرفت أن الأمر إذا كان كذلك لا يكون الكلام دالاً بمنطقه على ثبوت الإلهية لله تعالى، والمقصود الأعظم هو إثبات الألوهية لله تعالى بعد نفيها عن غيره تعالى، وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه، أعني: كون الاسم صفة لاسم "لا".

أقول: في هذا التوجيه زيادة ضعف على ما نقله الجرجاني^{٤٩٢} عن بعضهم [٧٤١]؛ فإنهما يشتراكان في أحهما لا يدلان على المقصود إلا بالمفهوم، وقد مر وجه دلالته وينفرد هذا منه بأن النصب غير مسموع في التركيب، فلا داعي إلى العدول عن المسموع الدال على المعنى المقصود بمنطقه^{٤٩٣} إلى ما لم يسمع، وهو لا يدل على المقصود إلا بمفهومه، هذا على القول بأن الإثبات بعد النفي في الاستثناء منطوق؛ وأما على القول بأنه مفهوم فقول لا داعي إلى العدول عما يدل على المقصود بمفهومه بواسطة واحدة إلى ما لم يسمع، وهو لا يدل على المقصود بمفهومه إلا بواسطة^{٤٩٤}.

^{٤٩٢} - هو عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الأشعري، الشافعي (أبو بكر) نحوبي، بياني، متكلم، فقيه، مفسر، مات سنة ٤٧١ / ١٠٧٨ . راجع: معجم المؤلفين، ٥ / ٣١٠ .

^{٤٩٣} - في ع : ومنطقه.

^{٤٩٤} - في ع : بواسطة.

قال: وأما التوجيه الأول فقالوا فيه مرجوح، وكان حقه أن يكون راجحا، لأن الكلام غير موجب، والمقتضى لعدم أرجحية البدل هنا أن الترجيح في نحو: "ما قام القوم إلا زيدا" إنما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاركة^{٤٩٥} في تركيب استويا نحو: "ما ضربت أحدا إلا زيدا" فمن ثم قالوا: وإذا لم يحصل مشاركة^{٤٩٦} في الاتباع كان النصب على الاستثناء أولى.

أقول: بالمشاركة^{٤٩٧} في الاتباع أن يكونا متشاركين في كون إعراب كل منهما لفظيا، وهنا ليس كذلك، لأن الضمير المستتر في الخبر المذوف مرفوعٌ محلاً والبدل مرفوع لفظاً، فلا نسلم أن انتفاءها يستلزم أولوية النصب في الاستثناء، لأن رفع المستثنى في نحو **﴿ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾**^{٤٩٨} أرجح مع أن رفع المستثنى منه محلٍ ورفع المستثنى لفظي وإن أراد أن المشاركة^{٤٩٩} في الاتباع لا تحصل إلا أن يكون المستثنى منه مرفوعاً مع كونه مذكوراً مع المستثنى مثل: "ما قام القوم إلا زيد" وهنا ليس كذلك، لأن المستثنى منه وإن كان مرفوعاً لكنه غير مذكور [ب١٧٤] فلذا كان النصب أرجح فيلزم أن يكون النصب في المفرغ في ^{٠٠} نحو "ما قام إلا زيد" أرجح، لأن المستثنى منه غير مذكور مع أن الرفع واجب، والنصب ممتنع؛ وإن أراد غير ذلك فلا بد من بيانه حتى ينظر في صحته وفساده.

^{٤٩٥} - في ل وع : المشاكلة.

^{٤٩٦} - في ل وع: مشاكلة.

^{٤٩٧} - في ل وع: بالمشاركة.

^{٤٩٨} - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

^{٤٩٩} - في ل وع: المشاكلة.

^{٥٠٠} - "في" ساقطة في ع.

قال: قالوا وفي هذا التركيب يتوجه النصب في القياس، لكن السماع والأكثر الرفع.

أقول: قد عرفت أن النصب لا يصح قياساً فضلاً عن أن يكون متراجحاً.

قال: ونقل عن الأُبدي^{٥٠١} أَنك إذا قلت: "لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ إِلَّا عُمْرًا" كان نصب "عُمْرًا" على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل.

أقول: وفيه بحث:

أما أولاً فلأن ما ذكره مخالف لما تقرر من القاعدة أن الاتباع فيما هو في كلام غير موجب، والمستثنى منه مذكور هو الأرجح، وهذه القاعدة مُشَيَّدةُ الأركان بما استتبطه البصريون من أن النصب على الاستثناء إنما هو لتشبيه المفعول، وقد عرفت أن المشابهة بالمفعول إن تحقق صورةً ومعنى فالنصب واجب أو صورةً لا معنى فالنصب جائز مرجوح، وإن انتهفت صورةً ومعنى فالرفع واجب أو معنى لا صورةً فالرفع جائز أرجح على ما فصلناه سابقاً، والمستثنى في مثل "لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ إِلَّا

^{٥٠١} - هو أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي، شهاب الدين، نحوه من أهل الأندلس، وهو من أهل أبذا (Ubed) ع) بقرب جيان، مات سنة ١٤٥٦/٨٦٠ . راجع: الأعلام للزركي، ١/٢٢٩؛ وفي هامش م : أبذا كفيرة بلد بالأندلس، قاموس.

عمرا" شبيه بالمعنى صورةً لا معنى، فالرفع راجح^{٥٠٢} والنصب مرجوح، فدعوى خلاف هذا من غير دليل غير مسموعة.

وأما ثانياً فلأن أحسنية النصب على الاستثناء في: "لا رجل في الدار إلا عمرا" على فرض تسليمه لا يستلزم جواز النصب في "لا إله إلا الله" فضلاً عن أرجحيته، وذلك لأن المستثنى في "لا إله إلا الله" لم يشبه المفعول لا صورة ولا معنى كما مرّ بيانه بخلاف المستثنى في [٧٥] المثال المذكور، فإن الكلام لكونه مذكورة بركتيه شابه المستثنى فيه المفعول صورة فقياس أحدهما على الآخر قياس مع الفارق.

قال: هذا ما ذكروه والذى يقتضيه النظر أن النصب لا يجوز، بل ولا البدل؛ وتقرير ذلك أن يقال: إن "إلا" في الكلام التام الموجب نحو "قام القوم إلا زيداً" متمحضة للاستثناء، فهي تخرج ما بعدها مما قبلها، وذلك أن هذا الكلام إنما قصد به الإخبار عن القوم بالقيام، ثم إن زيداً أحد منهم ولم يكن يشاركونه فيما أنسد إليهم فوجب إخراجه، وكذا حكم "إلا" في الكلام التام غير الموجب نحو: "ما قام القوم إلا زيداً"^{٥٠٣}؛ ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيداً للحصر مع أنها للاستثناء أيضاً، لأن المذكور بعد "إلا" لابد أن يكون مخرجاً من شيء قبلها، فإن كان ما قبلها تماماً لم يحتاج إلى التقدير وإلا فيتعين تقدير شيء قبل "إلا" ليصح إخراج "زيد" منه، لكن إنما أحوج إلى هذا التقدير تصحيح المعنى فيتعين من هذا أن المعنى الذي^{٥٠٤} قلت إنه المقصود في الكلام الذي ليس بتام، إنما هو ثبوت الحكم المنفي قبل "إلا" لما بعدها

^{٥٠٢} - في ع : أرجح.

^{٥٠٣} - في ل : زيد.

^{٥٠٤} - "الذى" ساقطة من ع.

وإن الاستثناء ليس بمقصود، ولهذا اتفق النحاة على أن المذكور بعد "إلا" في نحو "ما قام إلا زيد"^{٥٠٥} معمول العامل الذي قبله، ولا شك أن المقصود من هذا التركيب الشريف أمران وهما: نفي الألوهية عن كل شيء وإثباتها لله تعالى كما تقدم.

وإذا كانت "إلا" مسوقة لحضر استثناء لا يتم هذا المطلوب سواء نصينا أو أبدلنا، وذلك أنه لا يناسب ولا يدل إلا إذا كان الكلام الذي قبل "إلا" تماماً بتقدير خبر محنوف، وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد "إلا" في الكلام الموجب وبالإثبات [بـ ٧٥] عليه في غير الموجب مجتمعاً عليه إذ لا يقول بذلك إلا من مذهبه أن الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات ومن ليس مذهبة ذلك يقول: إن ما بعد "إلا" مسكون عنه فكيف يكون قول "لا إله إلا الله" توحيداً؟ فتعين أن تكون "إلا" في هذا التركيب مسوقة لقصد إثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك إلا أن يكون ما قبلها غير تام ولا يكون غير تام إلا بأن لا يقدر قبل "إلا" خبر محنوف وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن إليه النفس، وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعنوم في هذا التركيب هو الخبر.

أقول: انتهى كلام ناظر الجيش بطوله، وفيه بحث:

أما أولاً فلأنه إن أراد أن "إلا" موضوعة لغة لحضر الإثبات لا لل الاستثناء في الكلام غير التام غير الموجب^{٥٠٦} فلا يقتضي خرجاً وخرجها عنه، فلا يقدر قبل "إلا"

^{٥٠٥} - في ع : ما قام زيداً.

^{٥٠٦} - في ع : غير الموجب غير التام.

عن مذوف^{٠٧}. ففيه أن هذا مما لم يثبت لغة وعلى فرض ثبوته لا يجدى نفعا فيما قصده من كون الإثبات بعد النفي مجملا عليه إلا إن سلم هؤلاء أن هذا الثابت لغة^{٠٨} مجرى على ظاهره من غير تأويل وأنى له هذا على أن "إلا" إن لم تقتضي أمرين فالنفي يقضى أمرين لا محالة، وحيث إن المذكور أحدهما، فالمقدر قبل "إلا" إما الخبر أو المرفوع المكتفى به عن الخبر وأيا ما كان فلا يتم مدعاه من الإجماع وكون ما بعد "إلا" خبرا وإن أراد أن "إلا" مع دلالتها على الاستثناء تدل على الإثبات بعد النفي لغة لكن المقصود^{٠٩} في الكلام غير التام غير الموجب هو الإثبات وفي غيره الاستثناء ففيه أن هذا هو محل [٧٦١] النزاع فإن من لا يقول بأصل دلالة "إلا" على الإثبات كيف يقول بأنها في مثل هذا الكلام مسوقة لقصد الإثبات؟ فإن دعوى كونها مسوقة لقصد الإثبات فراغ عما ثبت بالإجماع من أن الاستثناء من النفي إثباتٌ وهم قد أتوا ذلك لوجود^{١٠} الواسطة في زعمهم بين الحكم بالنفي والحكم بالإثبات وهي عدم الحكم فدعوى أن "إلا" في الكلام غير التام غير الموجب مسوقة لقصد إثبات ما نفي قبلها لما بعدها لا يجديه نفعا فيما قصده من كون دلالة "إلا" على ثبوت ما نفي قبلها لما بعدها مجملا عليها حينئذ؛ وهم لو قالوا بأصل دلالة "إلا" على الإثبات بعد النفي لكتفى وحصل المقصود من دلالة "إلا" مع كونها للاستثناء على ثبوت ما نفي قبلها لما بعدها بالإجماع من غير حاجة إلى دعوى أن "إلا" في الكلام غير التام غير الموجب مسوق لقصد الإثبات لا للاستثناء.

^{٠٧} - في ل: عن خبر مذوف.

^{٠٨} - "اللغة" ساقطة من ع.

^{٠٩} - في ع : المقام.

^{١٠} - في ل : بوجود.

وأما ثانيا فلأنه قال أولا: إن المذكور بعد "إلا" لابد أن يكون مخرعا من شيء قبلها، فإن كان ما قبلها تماما لم يحتج إلى التقدير وإلا فيتعين تقدير شيء قبل "إلا" ليصبح إخراج زيد منه. ثم قال في آخر كلامه^{١١}: فتعين أن يكون "إلا" في هذا التركيب مسوقة لقصد إثبات ما نفي قبلها^{١٢} لما بعدها ولا يتم ذلك إلا أن يكون ما قبلها غير تام بأن لا يقدر قبل "إلا" خبر محذوف وبينهما تناقض؛ والحق ما ذكره أولاً بما ذكره آخرا باطل^{١٣} فبطل ما بناء عليه من قوله: وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر.

فانظر أيها الناظر الندس^{١٤} هل هذا الذي ذكره هو الذي تركن إليه النفس؟ وقد تقدم بطلان كون الاسم الجليل في هذا [ب٧٦] التركيب هو الخبر.

فإن قلت: لعله أراد أن المستثنى منه وإن كان مقدرا، لكنه إنما يقدر لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا فكأنه لم يقدر قبل "إلا" خبر محذوف مما بعدها هو الخبر المعتمد به كما قرره سابقا في جوابه الثاني من الأوجبة الثلاثة التي ذكرها عن الأمور الثلاثة التي ذكروها في تضييف القول بالخبرية، حيث قال: وأما الثاني فلا نسلم أن اسم "لا" هو المستثنى منه، وذلك أن الاسم المعظم إذا كان خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكورة.

^{١١} - في ل : كلام.

^{١٢} - في ع : ما نفي ما قبلها.

^{١٣} - في هامش : في القاموس: "الندس الرجل السريع الاستماع للصوت الخفي والفهم كالندس كعهد وكتف" . انتهى.

نعم، الاستثناء إنما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو: "ما زيد إلا قائم" إن "قائم" خبر عن "زيد" إلى أن قال فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر فيندفع التناقض بين كلاميه.

قلت: إن أراد هذا يندفع التناقض لكن لا يستلزم مطلوبه لما قدمناه في الكلام على جوابه الثاني من تلك الأوجبة من أن الخبر في الحقيقة هو ذلك المخووف لفظاً ومعنى وأن ما بعد "إلا" إنما هو بدل عنه من حيث إنه خبر المبتدأ قبل النسخ والحكم بالنفي فلا يكون خبرا لـ"لا" أصلاً لا لفظاً ولا معنى وبعد النسخ والحكم لا يكون منفياً فلا يصح أن يكون خبرا لـ"لا" لا على مذهب سيبويه ولا على مذهب الأخفش والأكثرين؛ وقد عرفت هناك أيضاً أن اتفاق النهاة على أن "قائم" في "ما زيد إلا قائم" خبر عن "زيد" لا حجة فيه على أن الاسم الجليل خبر لـ"لا" وإنما يستلزم أن يكون خيرا لاسم "لا" من حيث إنه مبتدأ قبل النسخ وهو أي: كون الاسم الجليل خبرا لاسم "لا" من [٧٧١] تلك الحيثية كخبرية "قائم" لـ"زيد" في "ما زيد إلا قائم" على فرض صحته لا يجديه نفعاً مع أنه فاسد كما بيناه في الكلام على القول بالخبرية على التفصيل، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

وإن أردت الإحاطة على الإجمال بما تضمنه الكلام السابق من الأقوال فاستمع لما يتلى: عليك من المقال وهو أن يقال إن "لا إله إلا الله" إنما أن يكون فيه تقديرأ أو هو كلام تام بلا تقدير.

وعلى الأول فالمقدر إما الخبر أو المرفوع بـ"ما" بمعنى الصفة^{١٤} المعتمدة المكتفى به عن الخبر.

وعلى الثاني المستثنى مفرغ مرفوع على أنه بدل^{١٥} من "أحد" المقدر المرفوع بـ"إله" الذي بمعنى "مأله" الساد مسد خبره فيكون بدلًا عما هو نائب عن الفاعل؛ وقد مر أن هذا هو الأوجه صناعة ومعنى.

وعلى الأول بما بعد "إلا" إما مرفوع أو منصوب وعلى التقديررين فـ"إلا" إما للاستثناء أو بمعنى "غير".

فإن كان ما بعد "إلا" مرفوعاً وـ"إلا" للاستثناء فرفع المستثنى إما على أنه بدل من محل "إله" المرفوع بالابتداء الواحد بال النوع القابل للنسخ وعدمه قبل اعتبار النسخ فيكون بدلًا من المبتدأ، وخبره خبر المبتدأ وهو نحو موجود المذوف الواحد بال النوع القابل، لأن يُسند إلى ما هو في سياق التفسي والى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب؛ فإذا اعتبر الحكم تميزت الحصتان وصار الخبر منسوباً بـ"لا" على الأكثر أو بدل من الضمير الراجع إلى "إله" المستتر في الخبر المذوف الذي هو موجود فيكون بدلًا عن نائب الفاعل كالوجه الأول غير أن العامل هنا مذوف وفي الأول مذكور أو مستتر في الخبر المذوف [بـ ٧٧] الذي هو في الوجود فيكون بدلًا عن فاعل الظرف أو بدلًا من نفس الخبر المذوف لـ"لا" لا من ضميره وهو ما ذكره ناظر الجيش في

^{١٤} - "الصفة" ساقطة من ع.

^{١٥} - في ع : أبدل.

جوابه الثاني من الأوجبة الثلاثة عن الأمور الثلاثة التي ذكروها في تضييف القول بالخبرية وقد تبين بطلانه.

وإن كانت بمعنى "غير" فهي مع الاسم الجليل مرفوعة على أنها صفة لاسم "لا" حملها على محله البعيد المرفوع بالابتداء وهو ما ذكره الجرجاني عن بعضهم وقد تقدم ما فيه.

وإن كان ما بعد "إلا" منصوباً و"إلا" للاستثناء فهو منصوب على أنه مستثنى من ضمير الخبر المذوق وهو التوجيه الأول من التوجيهين الذين ذكرهما ناظر الجيش عنهم للنصب وقد مضى أنه فاسد أو بمعنى "غير" فهي مع ما بعدها صفة لاسم "لا" حملها على محل القريب المنصوب بـ"لا" أو على اللفظ لكون حركتها شبيهة بالإعرابية وهو التوجيه الثاني للنصب من التوجيهين المذكورين وقد عرفت ما فيه.

وعلى التقدير الأول وهو أن يكون الكلام تماماً من غير حذف فما بعد "إلا" إما خبر لـ"لا" التبرئة مستثنى من اسمها وهو قول جماعة وهو باطل كما تبين سابقاً أو خبر لـ"لا" التبرئة وـ"إلا" لحضر الإثبات لا للاستثناء وهو ما ذكره ناظر الجيش في آخر كلامه وهو فاسد أيضاً كما سبق أو خبر للمبتدأ الذي هو مجموع "لا" مع اسمها وهو ما جوزه ابن هشام في المعني وقد مضى أنه لا يعني أو مبتدأ لخبره المقدم المقتون بـ"لا" أعني: "إله" وهو قول الزمخشري وقد عرفت حاله فيما تقدم والله أعلم.

فهذه إثنا عشر وجهاً على عدد حروف لا إله إلا الله والمقصود [٧٨١] منها واحد وهو الأول ولا إله سواه.

ولما انتهى فيما سبق تفصيلا وإجمالا الكلام فلنورد البحثين الأولين من رسالة العالمة الدواني هنا استيفاء لما يتعلق بالمقام ونذكر في خلاهـما ما يتضح به المقصود والمرام فنقول وبالله التوفيق وبهذه ملحوظات التحقيق.

قال الأستاذ المحقق والعالمة المدقق في رسالته بعد ذكر الخطبة "المبحث الأول" فيما ذهب إليه بعض من أهل المنقول من أنه لابد فيها من تقدير الخبر وهو أن يقال المقدر:

-إما أن يكون من الأمور العامة كالوجود والإمكان وما يراد فهما،
-وإما أن يكون من الأمور الخاصة مثل لنا وللخلق وغيرهما مما يناسب المقام.

فإن كان الأول يلزم أحد الأمرين إما عدم إثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي وإما عدم تنزيهه عن إمكان الشركة ضرورة لزوم الأمر الأول على تقدير إضمار العام كإمكان ولزوم الأمر الثاني على تقدير إضمار الخاص كالوجود نفسه لا صحته وإمكانه ولا شك^{٥١٦} أن كلاً منهما معتبر في التوحيد وإن كان الثاني يرد عليه أن الدال عليه إما منتفٍ أو خفي لا يبني^{٥١٧} عليه ومنه يظهر عدم جواز ارتکاب أن المضمر هو الوجود^{٥١٨} المقيد بالفعل والإمكان حتى يكون مفاد هذه الكلمة نفي الوجود بقسميه عمن سواه وإثباته له ونقل عنه في الحاشية ما نصه: "قيل لصعبه هذا

^{٥١٦} - "شك" ساقطة من ع.

^{٥١٧} - في ع : ينهى.

^{٥١٨} - في ع : الوجود.

الإشكال ذهب صاحب الكشاف ومن تبعه إلى^{٥١٩} أنه لا حاجة في هذا المقام وأمثاله إلى تقدير الخبر، بل "إلا الله" مبتدأ و"لا إله" خبره وكان أصله الله إله، أي: مستحق للعبادة وأدخل [ب٧٨] "لا" و"إلا" لإفادة الخصر رداً لخطاء المشركين انتهى.

أقول: قد عرفت أن المضرر على تقدير أن يكون في الكلام إضمار إما الخبر أو المرفوع بـ"إله" المكتفى به عن الخبر وقد عرفت أيضاً أن المعنى المقصود في "لا إله إلا الله" هو قصر الألوهية على الله تعالى والعلامة الدواني قائل بهذا كما سيشير إليه في "المبحث الخامس" من رسالته وصرح به في شرحه للعقائد العضدية حيث قال: "واعلم أن التوحيد إما بحصر وجود أو بحصر الخالقية أو بحصر العبودية؛ ثم قال والأول كذا والثاني كذا وساق الكلام وحقق المقام إلى أن قال: "والثالث وهو حصر العبودية وهو أن لا يشرك بعبادة ربه أحداً فقد دل عليه الدلائل السمعية وانعقد عليه إجماع الأنبياء وكلهم دعوا المكلفين أولاً إلى هذا التوحيد ونَهَوْهُم عن الإشراك في العبادة، قال الله تعالى ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتونَ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^{٥٢٠} انتهى.

ومصدق إجماع الأنبياء قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدُونِ﴾^{٥٢١} بعد قوله تعالى ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا دِكْرٌ مِنْ مَعِي وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ﴾

^{٥١٩} - "إلى" ساقطة من ع.

^{٥٢٠} - سورة الصافات، الآية: ٩٥-٩٦.

^{٥٢١} - سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

فَهُمْ مُعْرِضُونَ^{٥٢٢} وقوله تعالى ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَالْتَّقُونَ^{٥٢٣}﴾ وقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ^{٥٢٤}﴾ وقوله تعالى ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آتِهِمْ يُعْبَدُونَ^{٥٢٥}﴾.

ولا خفاء في [٧٩١] أن هذا الترتيب لا يدل على هذا المعنى، أي: حصر المعبودية فيه تعالى بمنطقه إلا إذا كان الاسم الجليل مستثنى مفرغاً من "أحد" المقدر المرفوع بـ"إله"، لأن المقصور حينئذ هو "إله" المقصود قصره عليه تعالى؛ فإن قصر المعبودية عليه إنما يتأتى إذا كان المقصور "إله" لا موجود ولا ممكن ولا غيرهما مما ذكر في الإشكال أو لم يذكر وإذا كان الأمر كذلك فنحن نختار الشق الأخير من الترديد، أي: إن المضرر في الكلام^{٥٢٦} هو المرفوع بـ"إله" المكتفى به عن الخبر ولا ورود لشيء من شقوق ما أورده من الإشكال.

أما عدم ورود أن الدال على الحذف منتف أو خفي فلأن النفي الداخل على القسم الثاني من المبتدأ على ما مر لنفي المبتدأ عن مرفوعه المكتفى به عن الخبر. ومن المعلوم أن "لا" النافية للجنس لا يمكن طرفاً النسبة المنافية بها إلا نكرين كما تقدم

^{٥٢٢} - سورة الأنبياء، الآية: ٢٤.

^{٥٢٣} - سورة النحل، الآية: ٢.

^{٥٢٤} - اقتباس من سورة النحل، الآية: ٣٦.

^{٥٢٥} - سورة الزخرف، الآية: ٤٥.

^{٥٢٦} - في ل : في أن الكلام.

فهي دالة على أن ثم^{٥٢٧} نكرة مقدرة مرفوعة بـ"إله" هي المنفي عنها "إله" وحيث لا قرينة على نكرة مخصوصة يقدر نكرة عامة وهو نحو "أحد"، فإن عدم قرينة المخصوص قرينة على العموم فاندفع الإشكال الوارد على تقدير ما في سياق الشق الثاني من التردid من أن الدال على الحذف إما منتفٍ أو خفي.

وأما عدم ورود أنه يلزم عدم إثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي فلأنه من المعلوم أن إثبات شيء على وجه الانحصار فيه فرع على أصل ثبوته له وأصل ثبوته له فرع على ثبوت المثبت له في نفسه ضرورة أن ما لا ثبوت له في نفسه لا يثبت له غيره وقد مر أن الكلام من قصر الصفة التي هي الخبر أعني: "إله" على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني [ب٧٩]: الاسم الجليل، إثبات الألوهية له تعالى على وجه الانحصار فرع على أصل ثبوتها له تعالى وأصل ثبوتها له تعالى فرع على ثبوته تعالى في نفسه فوجوده تعالى في نفسه بل أصل ثبوت الألوهية له تعالى أيضا على ما يقتضيه دلالة هذا الكلام لغة أمر مسلم الثبوت مفروغ عنه لا نزاع فيه وإنما النزاع في قصر الألوهية عليه تعالى فالموحد يخضها به فيقول "لا إله إلا الله" والمشرك ينكر ذلك استكبارا فيقول ﴿أَجْعَلَ الْآتِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾^{٥٢٨} قال تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آهِنَّا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾^{٥٢٩}، فاندفع الإشكال الوارد على تقدير أن الخبر المضرم هو ممكن.

^{٥٢٧} - في ل : تم.

^{٥٢٨} - سورة ص، الآية: ٥.

^{٥٢٩} - سورة الصافات، الآية: ٣٥-٣٦.

وأما عدم ورود أنه يلزم عدم تنزيهه تعالى عن إمكان الشركة فلأن نسبة الألوهية إلى الله سبحانه وتعالى بالإثبات وإلى كل أحد سواه بالنفي ضرورية، أي: متنعة الانفكاك وكلما كان نسبة الألوهية إلى الموضوع نفيا وإثباتا ضرورية لم يرد الإشكال على تقدير أن الخبر المضمر هو موجود ضرورة أن الشريك لو كان ممكناً الوجود لكن ممكناً الاتصاف بالألوهية لكن التالي باطل بالضرورة؛ لأن الألوهية مسلوبة عن كل أحد سواه بالضرورة فكذلك المقدم فلم يلزم عدم تنزيهه عن إمكان الشريك فاندفع الإشكال بحذافيره.

فإن قلت: كونها ضرورية عقلا وفي مراد الشارع لا كلام فيه وإنما الكلام في كونها ضرورية لغة فإن ثبت أنها تدل على هذا المعنى لغة وإن أهل اللسان يفهمون منها ذلك تم الأمر وإلا فلا.
[٨٠]

قلت: هي ضرورية لغة أيضا، وهذا هو ذا آتيك بيانه بعد تمهيد مقدمة وهي أن الجملة الاسمية من المقرر أنها تدل على الثبوت وهي إما مثبتة أو منافية، ولما كان الثبوت أعم من أن يكون على وجه الاستمرار أو لا على وجه الاستمرار صح أن يقصد بها استمرار الثبوت إذا كانت مثبتة واستمرار النفي إذا كانت منافية بحسب المقامات.

قال السيد - قدس سره - في شرح المفتاح: "إن الجملة الاسمية بجزئيتها كما إذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك إذا كانت منافية يقصد بها بحسبها استمرار النفي" انتهى.

ومن المعلوم أن كلا من استمرار الثبوت واستمرار النفي أعم من أن يكون ممكناً الزوال أو غير ممكناً الزوال فصح أن يقصد بما نفياً وإثباتاً الاستمرار الذي يمتنع زواله وهو المعبّر عنه بالضرورة في اصطلاح أهل الميزان.

إذا تمهد هذا فنقول: لما كان في "لا إله إلا الله" نفيٌ وإثباتٌ فهذا في الحقيقة جملتان اسْمِيتان، لأن كلا من النفي والإثبات يتقتضي طرفين ينعقد الحكم بينهما فطرفًا للإثبات هو الاسم الجليل مع حصة الإيجاب من "إله" وطرفًا للنفي هو "أحد" مع حصة النفي من "إله" فصح أن يقصد بالأولى استمرار الثبوت الممتنع الانفكاك وبالثانية استمرار النفي الممتنع الانفكاك؛ ومقام الدعوة إلى كلمة التوحيد قرينة على أن المعنى المراد من "لا إله إلا الله" نفياً وإثباتاً هو هذا الاستمرار الممتنع الانفكاك ضرورةً أن الشارع لا يقول إلا صدقاً، واستمرار [بـ٨٠] ثبوت الألوهية له تعالى على سبيل امتناع الانفكاك واستمرار انتفاء الألوهية عن غيره تعالى هو المطابق لما في نفس الأمر فهو المقصود للشارع فلم يبق إلا أن أهل اللسان هل ^{٥٣٠} فهموا ذلك منه حتى يكون دلالته عليه لغويةً أم لا؟

فنقول: إنهم قد فهموا منه ذلك بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آهَنَّا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾ ^{٥٣١} ووجه دلالته على ما ذكرناه هو أن الصادق أخبر بأن إنكارهم لما يلزم من الإعتراف بـ"لا إله إلا الله" من ترك آهاتهم واحتقاره تعالى بالألوهية إنكارٌ لمحض استكبار لا لمتمسك

^{٥٣٠} - "هل" ساقطة من ع.

^{٥٣١} - سورة الصافات، الآية: ٣٥-٣٦.

عقلٍ فلو لم يفهموا من كلامه ما قصدَه ﷺ في مقام الدعوة إلى كلمة التوحيد من الاستمرار على سبيل امتناع الانفكاك نفيا وإثباتاً ما كان إنكارهم لذلك استكباراً بل إنكاراً لدليل عقلي وذلك لأنَّهم لو لم يفهموا ما قصدَه من الاستمرار على سبيل الوجوب نفيا وإثباتاً لكانوا فهموا إما الاستمرار الذي يمكن زواله نفيا وإثباتاً أو الثبوت والانتفاء من غير استمرار؛ وأيَا ما كان فلهم أن يقولوا: إذا كان نسبة الألوهية إليه تعالى ممكناً للانفكاك كان استمرار ثبوتها له تعالى على التقدير الأول وثبوتها له [٨١] لا على الاستمرار على التقدير الثاني مفتقرة إلى علة، لأنَّ كلَّ ممكِن فهو مفتقر في وجوده وعدمه إلى علة وكلما كان كذلك فهو مثل آهتمَم في أنَّ ألوهيته يجعل الجاعل لا لذاته فما المرجح لاختصاصه بدوام استحقاق الألوهية دون آهتمَم على التقدير الأول واحتياطه بأصل استحقاق الألوهية لا على الاستمرار على التقدير الثاني وكلما كان لهم هذا الكلام على التقديرين لم يكن إنكارهم استكباراً بل إنكاراً لدليل لكنه استكبار بالنص فلم يكن لهم هذا الكلام فلم يفهموا منه الاستمرار الذي يمكن زواله ففهموا الاستمرار الممتنع الانفكاك نفيا وإثباتاً وهو المطلوب وحينئذ فإنكارهم ليس إلا استكباراً، لأنَّهم إن سلَكُوا على منهج مقتضى العقل السليم فلا سبيل لهم إلا إلى أن يقولوا مثلاً: ما الدليل على أنَّ الله تعالى أرسلَ إلينا رسولاً وخطبَكَ آمراً بقوله ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْكِي وَيُمِيزُ﴾^{٥٣٢} ثم خطبَنا آمراً بقوله ﴿فَإِنْمَوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الَّتِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^{٥٣٣}

^{٥٣٢} - اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

^{٥٣٣} - اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

فإذا جاء بالبيانات وأظهر المعجزات فقد جاءهم الحق من ربهم فلو أنكروا بعدها لا يكون إنكارهم إلا استكباراً *وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أُبَلَّغُ الْمُلْكِينَ*^{٥٣٤}.

ومن هنا يظهر نكتة التعبير عما أنكروه من لازم مدلول "لا إله إلا الله" ، أعني: مدخل الهمزة التي هي للإنكار الإبطالي في قوله تعالى ﴿أَئِنَّا لَنَارَكُوا آهْتَنَا﴾^{٥٣٥} بالجملة الاسمية بجزئها المؤكدة بـ"إن" وـ"اللام".

وبیان ذلك أکم لما فهموا منها استمرار ثبوت الألوهية له تعالى على سبيل امتناع الانفكاك واستمرار انتفاء الألوهية عن غيره تعالى كذلك دل ذلك التزاما على أنهم يلزمهم ترك آهتهم ظاهرا وباطنا تركا مستمرا غير ممكن الزوال ظاهرا بـأن لا يغدوها بظواهرهم من الاعتراف بـألهتهم [ب ٨١] باللسان وخدمتهم بالأركان أبدا وباطنا بـأن لا يعتقدونها استحقاقهم الألوهية كما كانوا يعتقدونه أولا، بل يعتقدون أنهم لا يستحقونها أبدا سرما فلما استبکروا أنکروا ما دل عليه التزاما من الترك المؤکد الثابت فأدخلوا همزة الإنكار الإبطالية على الاسمية المؤکدة بتوكيدین ليكون إنكار أحد التوكيدین إنکارا للزوم الترك الظاهري، وإنكار الآخر إنکارا للزوم الترك الباطني وإنكار الشوت إنکارا للزوم أن کلا من التركين ثابت مستمر غير زائل وإنکار تعلقه بالجمع المضاف المفید للاستغرار إنکارا لتعلقه بكل إله لهم على أنه سلب کلي لا على أنه سلب جزئي والإنكار الإبطالي مفید لنفي ما بعدها ولهذا لزم ثبوته إن كان منفيا لأن نفي النفي إثبات.

^{٥٣٤} - اقتباس من سورة النور ، الآية: ٤٥؛ ومن سورة العنكبوت ، الآية: ١٨ .

^{٥٣٥} - اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٦.

ثم لما كان مقتضى العقل أن لا ينكر شيء إلا للدليل على خلافه، وصفوه بما يقبح في ظاهره وباطنه حتى يكونوا معدورين في إنكارهم ما دل عليه كلامه فقالوا ﴿أَتَيَا لَتَارِكُوا آهِتَنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾^{٥٣٦} فوصفوه بالشعر والجنون قدحا بالأول في ظاهره وبالثاني في باطنه، فإن الشاعر^{٥٣٧} لإيراده في كلامه ما لا حقيقة له من الأمور المخيلة لا وثوق بكلامه والجنون لزوال عقله لا معول على ما يتصوره في اعتقاده.

وكلما كان الترك المؤكّد الثابت لازما من كلام من لا معول على ظاهره ولا على باطنه لا يلتفت إلى العمل بمقتضاه لا في الظاهر ولا في الباطن فرد الحق سبحانه وتعالى عليهم بقوله العلي الحكيم ﴿بِإِنْ جَاءَ بِالْحُقْقَ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾^{٥٣٨} بل جاء في أن أمركم بأن تقولوا "لا إله إلا الله" بالحق الثابت في نفس الأمر لا بالأمر المخالف الذي لا حقيقة له ولا له صورة [٨٢١] إلا في الخيال فلا يكون شاعرا ﴿وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾^{٥٣٩} بأن سلك مسلكَهم في الدعاء إلى كلمة^{٥٤٠} التوحيد عن قصد وشعور كما تشاهدونه^{٥٤١} فلا يكون مجنونا، لأن الإخبار عما وقع عليه إجماع الرسل عن قصد وشعور لا يصدر عن المجانين هذا وما يدل على أنها ضرورية لغة قوله تعالى

^{٥٣٦} - اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٦.

^{٥٣٧} - "إن الشاعر" ساقطة من ع.

^{٥٣٨} - اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٧.

^{٥٣٩} - اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٧.

^{٥٤٠} - في هامش ل : يا ودود يا ودود يا ذا العرش الجيد يا فعال لما يريد أسلك الذي بنور وجهك الذي ملأ أركان عرشك وأسلك بقدرتك التي قدرت بما على خلقك وبرحمتك التي وسعت كل شيء لا إله إلا أنت يا مغيث يا مغيث أغثني.

^{٥٤١} - في ل وع : تشاهدون.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾^{٤٢} ووجه دلالته على ما ذكرناه هو أن قصد الشارع بهذه الكلمة كما مر ما هو المطابق لما في نفس الأمر من أن الألوهية ثابتة لله تعالى بالضرورة ومنتفيه عن غيره بالضرورة^{٤٣}، فلو لم يفهم قوله قومه منها ما قصده ﷺ لم يكن رسولاً إليهم بلسانهم لكن التالي باطل بالنص فالمقدم مثله.

وأما الشق الأول من الترديد المذكور وهو أن المضمر في الكلام هو الخبر، فيمكن أن يختار باختيار أن المقدر هو الأمر الأول من الأمرين المذكورين في الشق الأول، أعني: موجود ولا إشكال أيضاً. قوله: يلزم عدم تنزيهه تعالى عن إمكان الشركة.

قلنا: إنما يلزم ذلك لو لم يكن القضية ضرورية لكنها ضرورية لغةً وعقلاً وشرعًا كما مر تقاديره وصرح به^{٤٤} بعض الفضلاء في شرحه للأربعين النووية في جواب سؤال نقله عن الإمام حيث قال: ولإمام الرازى هنا سؤال مشهور وهو أنه إن قدر "لا إله في الوجود إلا الله" لجاز أن يكون في الإمكان وإن قدر "لا إله في الإمكان إلا الله" يصير المعنى لا إله ممكن وإن قدر "لا إله في الوجود والإمكان إلا الله" يصير المعنى "لا إله ممكن موجود" [ب] ٨٢ [إلا الله] فإنه موجود ممكن والجميع باطل فلا يتم به التوحيد لكنها كلمة توحيد إتفاقاً.

^{٤٢} - اقتباس من سورة إبراهيم، الآية: ٤.

^{٤٣} - "بالضرورة" ساقطة من ع.

^{٤٤} - "به" ساقطة من لوع.

قال: وجوه أن يقال: التقدير لا إله موجود أولاً وأبداً إلا الله فإنه موجود أولاً وأبداً لأنها سالبة ضرورية فيمكن معناه الوجود ضروري السلب عن كل فرد من أفراد الإله حال الحكم وقبله وبعده إلا الله فإنه معبد بحق ضروري وجوده حال الحكم وقبله وبعده إذ يجب أن يثبت للمستثنى ما نفي عن المستثنى منه وإذا ثبت أن الوجود ضروري السلب عن^{٤٥} جميع أفراد الإله^{٤٦} غير الله لم يتصل غير الله بوجود أولاً وأبداً وإن لم يكن وجوده ضرورياً وإذا كان كذلك يحصل به التوحيد، لأن المراد نفي تعدد المعبد بالحق أولاً وأبداً" انتهى.

لكن الحقيق بالإختيار هو أن المضمر أحد المرفوع بـ"إله" إذ نفي الوجود عن كل إله غيره تعالى بالضرورة راجع بالحقيقة إلى نفي الأعيان التي سموها آلة من حيث إنها آلة لا إلى وجودها في حد ذاتها ضرورة أنها موجودة في الخارج بالفعل محسوسة؛ وحاصل نفي الوجود عن كل فرد من أفراد إله من تلك الحقيقة غير الله راجع إلى نفي الأولوية عن كل موجود غير الله وهذا المعنى هو المقصود شرعاً كما مر وهو منطوق الكلام إن كان المضمر "أحد" بخلاف ما إذا كان المضمر "موجود" فتقدير موجود خرج للكلام عن إفادته المعنى المقصود بمنطقه فتقدير "أحد" أولى.

ومن هنا يظهر ضعف ما نقله الشمني عن التفتازاني حيث قال: "وفي تلويع التفتازاني: ثم لا يخفى أن الاستثناء ههنا بدل من اسم "لا" على محل الخبر محنوف، أي: لا إله [٨٣١] موجود أو في الوجود إلا الله.

^{٤٥} - في ع : من.

^{٤٦} - في ع : جميع أفراد لا إله إلا غير الله.

فإن قلت: هلاً^{٤٧} قدرت في الإمكان ونفي الإمكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس؟

قلت: هذا رد لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود، لأن^{٤٨} القرينة وهي نفي الجنس إنما تدل على الوجود دون الإمكان، ولأن التوحيد هو بيان وجوده ونفي إله غيره لا بيان إمكانه وعدم إمكان غيره^{٤٩} انتهى.

وكذا ضعف ما في الحواشـي الحسنية على المطول، وكأنه مأخوذ من التلويح وهو قوله: " وإنما لم يقدر الخبر في الإمكان أو ممكن مع أن فيه رداً لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة على وجه أبلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية، لأن نفي الإمكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس، لأن المقصود بكلمة التوحيد هو إثبات الوجود له تعالى وإثبات الإمكان لا يستلزم إثبات الوجود.

فإن قلت: في الكلام لا ينفي الإمكان عن غيره تعالى.

قلت: ذلك النفي مستدل عليه بدلائل آخر، وليس بمقصود في البيان هنا على أن المترددين لا يدعون إمكان غيره تعالى بدون الوجود" انتهى.

وذلك لما عرفت أن المعنى المقصود من هذه الكلمة إثبات الألوهية له تعالى بالضرورة ونفيها عن كل أحد سواه بالضرورة، وأن الكلام على تقدير أن يكون "إله"

^{٤٧} - في ع : هنا.

^{٤٨} - في ل وع: ولأن.

^{٤٩} - راجع: شرح التلويح على التوضيح لمن التقى في أصول الفقه، ١/٩٩.

رافعاً لـ "أحد" المقدر ويكون الاسم الجليل مستثنى مفرغاً من هذا المقدر دال على ذلك المعنى المقصود بمنطوقه وأن الكلام دال على أن أصل وجوده تعالى مسلم الشبوت، بل على أن أصل^{٥٠} ثبوت الألوهية له تعالى مسلم الشبوت [بـ ٨٣].

وَلَا شُكَّ أَنَّ الْأَلْوَهِيَّةَ صَفَّةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا مَوْجُودٌ حَقِيقَةً وَاتِّفَاقًا فِي ثَبَاتِ الْأَلْوَهِيَّةِ
بِالْحَضْرَوْرَةِ لِهِ تَعَالَى الَّذِي دَلَّ الْكَلَامُ التَّزَمًا عَلَى أَنَّ أَصْلَ وَجْهَدِهِ مُسْلِمٌ الشَّوْتُ مُسْتَلِزِمٌ
لِوْجُوبِ وَجْهَهُ لَا مُحَالَةٌ، وَكَذَلِكَ نَفِيَ الْأَلْوَهِيَّةَ الَّتِي لَا تَكُونُ صَفَّةً إِلَّا مَوْجُودٌ عَنْ كُلِّ
أَحَدٍ سَوَاهِ بِالْحَضْرَوْرَةِ مُسْتَلِزِمٌ لِامْتِنَاعِ وَجْهَدِهِ مُوصَوفٌ بِهَا غَيْرِهِ بِالْحَضْرَوْرَةِ.

فظهر أن هذا التركيب للدلائل على إثبات الألوهية تعالى بالضرورة دال على أنه تعالى واجب الوجود للدلائلها على نفيها من كل أحد سواه بالضرورة دال على أن وجود موصوف بالألوهية غيره^{٥٠١} ممتنع بالضرورة وحيث إن هذا المعنى هو المقصود من الكلمة التوحيد فليس المراد منها هو بيان وجوده ونفي إله غيره وإن كان يستلزم المقصود إذا كانت ضرورية.

فقولهما: ولأن التوحيد هو بيان وجوده ونفي إله غيره ولأن المقصود بكلمة التوحيد هو إثبات الوجود له تعالى ونفيه عن إله غيره ليس بالمعنى المقصود على أنهما اعترافاً بأن نفي الوجود بالفعل لا يستلزم نفي الإمكان بخلاف العكس وهو كصریح الاعتراف بأن القضية ليست ضرورةً أنها لو كانت ضرورية استلزم نفي الوجود نفي الإمكان، لأن ما نفي وجوده بالضرورة ممتنع الوجود بالضرورة ولا شيء من ممتنع

٥٥ - في ع : مسلم بل الثبوت على أصل.

- ٥٥١

الوجود بالضرورة بمعنى الوجود فلو كان الكلام دالا على نفي الوجود بالضرورة كان دالا على امتناع الوجود بالضرورة لكن قالوا: نفي الوجود لا يستلزم نفي الإمكان فيلزم أن لا يكون الكلام دالا على نفي إمكان الشريك ولا على وجوب وجوده [٨٤] تعالى، لأنه لا يثبت للمستثنى إلا ما نفي عن المستثنى منه وما نفي عنه على ذلك التقدير، أي: تقدير عدم استلزم نفي الوجود نفي الإمكان هو الوجود لا بالضرورة فالثابت له هو الوجود لا بالضرورة فيكون مكتنا كآهتهم وهذا المعنى لكونه ليس مطابقا للواقع لا يصح أن يكون مقصودا للشارع الصادق الأمين.

فقوله: نفي الإمكان مستدل عليه بدلائل آخر وليس مقصودا في البيان غير صحيح، لأنه يستلزم أن لا يكون كلمة التوحيد دالة على التوحيد بل يستلزم أن لا يكون كلاما صادقا وإن يقع التناقض بينها وبين تلك الدلائل الآخر التي يستدل بها على نفي إمكان الشريك ومع ذلك كله فلا يتأنى به الرد لخطاء المشركين في اعتقادهم تعدد الآلهة في الوجود الذي علا به ترجيح تقدير موجود على ممكن إذ على تقدير عدم استلزم نفي الوجود نفي الإمكان المستلزم لإثبات الوجود للمستثنى لا بالضرورة كان لهم الإنكار لدليل عقلي لا لحضر استكبار، لكنه استكبار كما مر بيانه.

بيان الملازمة أنه لو لم يكن الوجود ثابتا للمستثنى بالضرورة كان لهم أن يقولوا: إن الوجود إذا لم يكن ثابتا له بالضرورة كان محتاجا في وجوده إلى علة فهو كآهتهم من الممكنتات فما المرجح لاختصاصه بالألوهية مع اشتراك الجميع في الإمكان وهم

إذا كانوا يجادلون بالباطل ليحضوا به الحق فكيف لو وجدوا مثل^{٠٠٢} هذه الفرصة؟ فإن قال الشارع: مرادي بهذا الكلام نفي الوجود عن الشريك بالضرورة وإثباته له تعالى بالضرورة اصطلاحاً مني لا ما يدل عليه في اللسان من عدم استلزم نفي الوجود لنفي الإمكان فيستلزم [ب٨٤] وجوب وجوده وهو المرجح لاختصاصه بالألوهية لزم أن لا يكون رسولاً إليهم بلسانهم، لكنه رسول إليهم بلسانهم ليبين لهم ما أمروا به فيفقهون عنه بيسر وسرعة فأنزل إليه قرآناً عربياً لا أعمجها لغلاً يكون لهم على الله حجة كما دل عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ (قرآن) ٥٥٣ أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْ لَا فُصِّلَتْ آيَاتِهِ أَعْجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا﴾^{٠٠٤} فلم يبق لهم بعد أن أرسل إليهم رسولاً بلسانهم حجة على الله، قال تعالى ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَنَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّوْسِلِ﴾^{٠٠٥} ﴿فَلِلَّهِ الْحَجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾^{٠٠٦} إذا نزع، ولكن نزل عن هذا المقام فنقول يلزم حينئذ أن يكون دلالتها على التوحيد بحسب الوضع الشرعي وقد مرّ في "المبحث الرابع" أنه لو كان كذلك لكان الواجب عند عرض الكلمة على من لم يخالط المؤمنين من الأعراب الذين لم يبلغهم عرف الشرع أن يعلمهم ﷺ معنى الكلمة الذي يراد منها بحسب عرف الشرع ضرورة أنه لا ينخرط في سلك الموحدين إلا بالإقرار بهذه الكلمة على ما يريدونه ﷺ منها ولو وقع منه ذلك لنقل إلينا فإنه من أهم

^{٠٠٢} - في ع : مثال.

^{٠٠٣} - "قرآن" ساقطة من م ول وع.

^{٠٠٤} - اقتباس من سورة فصلت، الآية: ٤٤.

^{٠٠٥} - اقتباس من سورة النساء، الآية: ١٦٥.

^{٠٠٦} - اقتباس من سورة الأنعام، الآية: ١٤٩.

مهمات الدين، لكنه لم يُنْقَل فلم يكن واقعاً فلم يكن واجباً فلم يكن دلالتها بحسب عرف الشرع فهو بحسب الوضع اللغوي وهو المطلوب.

ومن هنا يتضح ضعف ما نقله ابن السيد الجرجاني في شرحه الرشاد للإرشاد في النحو للعلامة التفتازاني عن بعض المحققين بقوله: "قال بعض المحققين^{٥٥٧}: كلامُ الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر إلى المعنى اللغوي، لأن التقدير لا يخلو عن أحد الأمرين، وقد عرفت أنه لا يتم وإنما تقدر كلمة الشهادة تامة في أداء [٨٥] معنى التوحيد، لأنها قد صارت علماً عليه شرعاً فتأمل". انتهى.

وأشار بقوله: "لأن التقدير لا يخلو عن أحد الأمرين" ... إلخ. إلى ما ذكره قبل هذا الكلام في صورة السؤال حيث قال: "إِنْ قِيلَ إِنْ قَدِرْتِ فِي كَلْمَةِ التَّوْحِيدِ مَوْجُودًا لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ إِلَّا نَفْيُ وِجْدَانِ مَا سُوِّيَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْآلهَةِ لَا نَفْيٌ إِمْكَانٌ وَجُودٌ هُوَ إِنْ قَدِرْتِ مُمْكِنًا لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ إِلَّا إِثْبَاثٌ إِمْكَانَ الْوِجْدَانِ اللَّهُ تَعَالَى لَا إِثْبَاثٌ وَجُودٌ وَعَلَى التَّقْدِيرِيْنِ لَا يَتَمَّ التَّوْحِيدُ، لِأَنَّهُ إِنْ قَدِرْتِ بِالْوِجْدَانِ عَمَّا سُوِّيَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْآلهَةِ إِثْبَاثَ الْوِجْدَانِ لَهُ تَعَالَى". انتهى.

أما أولاً فلما عرفت أن التقدير يخلو عن أحد الأمرين وذلك بأن يكون المضرر هو أحد المرفوع بـ"إِلَهٍ" المكتفى به عن الخبر ويكون الاسم الجليل مستثنى مفرغاً بدلاً منه.

^{٥٥٧} - "بِقَوْلِهِ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ" ساقطة من ع.

وأما ثانيا فلما عرفت أن نفي الوجود يستلزم نفي الإمكان، لأن حصة السلب منها سالبة ضرورية كما أن حصة الإيجاب شخصية ضرورية.

وأما ثالثا فلما بينا أن دلالتها على المعنى المقصود لغوية لا شرعية.

ثم إن ابن السيد^{٥٥٨} لما كان التقدير عنده لا يخلو عن أحد الأمرين المذكورين وأيا ما كان فلا يتم التوحيد اعتمدا في الجواب عن السؤال المذكور على ما ذهب إليه الرمخشري من أن الكلام التام بلا حذف ليندفع الأشكال الوارد على تقدير أن يكون في الكلام حذف لأحد الأمرين المذكورين فقال: قلنا: قد صرح جار الله العلامة الرمخشري أن التقدير السديد في هذا أن المرفوع بعد "إلا" خبر، وإلا لغو لفظا؛ والأصل في كلمة الشهادة "الله إله" ثم "إله الله" ثم أريد^{٥٥٩} التصريح بإثبات [ب٨٥] الألوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي ووسط حرف الاستثناء" انتهى.

ونقله هذا من الرمخشري كما ترى مخالف لما نقله عنه ابن هشام وناظر الجيش وغيرها من أن "إلا الله" مبتدأ و"لا إله" خبره، لكنه موافق لما وجدته في بعض حواشي المفصل حيث قال نقاولا عن الرمخشري: "القول السديد أن المرفوع بعد "إلا" هو الخبر وإلا لغو؛ بيانه أن الأصل في كلمة الشهادة "الله إله" ثم "إله الله" ثم أريد إثبات الألوهية لله وحده ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي على أول الجملة ووسطت كلمة "إلا" فعادت إلى قولك "لا إله إلا الله" انتهى.

^{٥٥٨} - لم أقف على ترجمته.

^{٥٥٩} - في ع : أراد.

ولا أدرى أي النقلين هو الصحيح فإني ما وقفت على رسالة الرمخشري وعلى تقدير صحة هذا النقل عنه سواء أراد أنه خبر عن "لا" أو عن المبتدأ الذي هو "إله" أو عن المبتدأ الذي هو مجموع "لا إله" فهو على جميع التقادير كلام لا معول عليه أصلاً وقد مر الكلام على كل منها في محالها.

وأما قول التفتازاني: ولأن القرينة وهي نفي الجنس إنما تدل على الوجود دون الإمكان فهو صحيح، لأنه ليس من أفراد الكون العام في اصطلاح النحوين من نحو "حصل" و"ثبت" و"استقر" و"كان" و"وجد"، وإن كان من الأمور العامة كأخوه من الوجوب والامتناع وغيرها المذكورة في كتب الحكمة والكلام.

فإيراد العلامة الدواني الإمكان مع الوجود في الشق الأول من الأشكال السابق، نقله المشعر بأنه من الأفعال العامة عند النحوين كالوجود فيه ما فيه.

وأما قوله في الحاشية: "قيل لصعوبة هذا الإشكال ذهب صاحب [٨٦] الكشاف ومن تبعه إلى أنه لا حاجة في هذا المقام وأمثاله إلى تقدير الخبر"... إلخ، فالذى يظهر أن العدول عن المشهور الذى ذكره في مفصله من أن المعنى "لا إله في الوجود إلا الله" إلى ما ذكره في ذلك التأليف ليس لصعوبة هذا الإشكال، بل لأنه لما رأى أن المعنى المقصود هو قصر الألوهية على الله وهذا يقتضي أن يكون أصل التركيب "الله إله لا الله موجود" أو "الله في الوجود"؛ فإن^{٥٦٠} فرض أن تقديره صحيح من غير إشكال عدل عن المشهور وقال: والأصل "الله إله" ، ولما كان هذا من قصر الصفة التي هي الخبر على الموصوف الذي هو المبتدأ وكان في هذا القصر لابد من

^{٥٦٠} - في ل وع : وإن.

تقديم الخبر وتأخير المبتدأ كما مر قال: ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ، ولقد أصاب إلى هنا فلو سكت عن^{٥٦١} هذا ولم يزد أن الكلام تام من غير تقدير لأمكن تطبيقه على التقدير الدال على المقصود بمنطقه، أعني: تقدير "أحد" ولكن لما زاد أن الكلام تام فات تطبيقه على الوجه المفيد للمرام، بل خرج عن الانتظام كما سبق عليه الكلام.

صاحب الكشاف إنما^{٥٦٢} دَنَّ حَوْلَ الْمَعْنَى المقصود، لكنه ما أراد الله إتمامه على يديه ولا يحيطون بعلمه إلا بما شاء يخلق ما يشاء ويختار، وإن من شيء إلا خزائنه لديه.

قال العلامة الدواني -روح الله روحه-: "ثم الباущ لهم على ارتكاب إضمار الخبر أئم زعموا أنه لابد لـ"لا" هذه من الخبر كما هو الظاهر والمعارف مع عدم جواز كون المذكور خبرا عنه.

أما على تقدير أن يكون كلمة "إلا" بمعناه أعني: الاستثناء ظاهر ضرورة عدم جواز [ب٨٦] كون المستثنى خبرا عن المستثنى منه وعلى تقدير عدم الإضمار يلزم أن يكون الاستثناء عن اسم كلمة "لا" فلا يكون خبرا عنه؛ وأما على تقدير كونها بمعنى "غير" فلأنها بهذا المعنى لا تكون إلا للصفة كما هو المشهور فلا يكون خبرا عنه".

^{٥٦١} - في ل وع: على.

^{٥٦٢} - "إنما" ساقطة من ع.

أقول: الباعث لهم على الإضمار خبراً كان المضر أو مرفوعاً بـ"إله" مكتفى عن الخبر هو ما تقرر وتكرر من أن "لا" للنفي وهو معنى يقتضي أمرين منفياً ومنفياً عنه، والمذكور في سياق النفي ليس إلا أمراً واحداً؛ فإن اعتبار منفياً إحتاج الأمر إلى تقدير منفي عنه وإن اعتبار منفياً عنه إحتاج إلى تقدير منفي، فالإضمار لأحد الأمرين لابد منه لتوقف معنى الكلام على معنى "لا" الذي لا يعقل إلا بتعقل متعلقه الذي هو المنفي والمنفي عنه وهذا عدوا الحروف النفي من الحروف التي تحتاج إلى الجملة كما مرّ في "المبحث الأول".

ثم عدم جواز كون المذكور بعد "إلا" خبراً على تقدير أن يكون "إلا" للاستثناء قد مر تقديره عند الكلام على كلام ناظر الجيش؛ وأما إذا كان بمعنى "غير" فوجهه ما ذكره من أنها بهذا المعنى لا تكون إلا للصفة فلا تكون خبراً، لأنها لا يجوز فيها كل ما يجوز في "غير"، فإن "غير" وإن كان أصله أن يكون صفة مفيدة لمغايرة مجروره لموصوفه فمقتضاه أن يعرب عنها لكنه قد يعرب بدلاً ومبتدئاً وخبراء، ويقع صفتته حيث يصح الاستثناء وحيث لا يصح إتفاقاً بخلاف "إلا" فإنها لا تكون مع تاليها إلا صفة ولا تقع وصفاً إلا حيث يصح الاستثناء عند جماعات منهم ابن مالك أو إلا حيث يتذرع عند ابن الحاجب [٨٧١] في فصيح الكلام، فعلى هذا تحويله فيما سيأتي وقوعها بدلاً خارج عن اللغة.

فإن قلت: لا نسلم أن "غير" يعرب بدلاً ومبتدئاً وخبراء حقيقة، بل هو نعت دائماً مذكور أو مقدر ومنعوته هو الواقع بدلاً أو مبتدئاً أو خبراء حقيقة فحيث لم يذكر يقام غير مقامه مجازاً فليكون "إلا" خبراً مجازاً ونعتاً ملحوظاً هو الخبر حقيقة.

قلت: قد صرَّح ابن هشام بأن "إلا" هذه لا يجوز حذف موصوفها حيث قال: "وتفارق "إلا" هذه غيرا من وجهين: أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال "جائني إلا زيد" ويقال "جائني غير زيد" ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنبُّ عن موصفاتها"^{٥٦٣} انتهى. فعلى تقدير وقوعها بدلًا من اسم "لا" حملًا على الحال البعيد مجازاً يلزم القول بحذف موصوفها وذلك ممتنع.

فإن قلت: قد نقل السفاقسي^{٥٦٤} في إعرابه المسمى بالمجيد في إعراب القرآن المجيد نقاًلاً عن ابن عصفور ما نصه: إنما يعني النحويون بالوصف بـ"إلا" عطف البيان، انتهى.

وهم قد قالوا: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل فعلٍ هذا إعراب "إلا الله" بدلًا عن اسم "لا" حملًا على الحال البعيد غير خارج عن اللغة.

قلت: قد قال ابن هشام في أوضح المسالك: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل^{٥٦٥} إلا إذا امتنع الاستغناء عنه^{٥٦٦} نحو "هند قام زيد أخوها" أو امتنع إحلاله محل الأول نحو "يا زيد الحارث"^{٥٦٧} إلى آخر الأمثلة التي ذكرها فقيده بصحة

^{٥٦٣} - راجع: مغني اللبيب، ٧٢/١.

^{٥٦٤} - هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي، السفاقسي، المالكي (برهان الدين أبو اسحاق) نحو، مات سنة ١٣٤٢/٧٤٢. راجع: معجم المؤلفين، ٨٢/١.

^{٥٦٥} - "فعلى هذا إعراب إلا الله بدلًا عن اسم لا حملًا على الحال البعيد غير خارج عن اللغة. قلت: قد قال ابن هشام في أوضح المسالك: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل" ساقطة من ع.

^{٥٦٦} - "عنه" ساقطة من ع.

^{٥٦٧} - راجع: أوضح المسالك، ٣٤٩/٣.

الاستغناء وصحة الإحلال وعطفُ البيان هنا يمتنع الاستغناء عنه معنى إذا المقصود "لَا إِلَهَ غَيْرُ اللَّهِ" لَا "لَا إِلَهَ مُطْلَقًا تَعَالَى اللَّهُ" عن ذلك علوًّا كبيرا.

قال [ب] ٨٧: "البحث الثاني" متعلق بما ذهب إليه البعض الآخر من عدم الإضمار بأن نقول^{٥٦٨} إن ذلك إما بناء على أن المذكور، أعني: أن "إلا" مع مدخلوها هو الخبر وإما بناء على أنه لا حاجة لـ"إلا" إلى الخبر، فإن كان الأول يرد عليه ما قد^{٥٦٩} عرفته في "البحث الأول" وإن الجنس مغاير لكل واحد من أفراده فكيف يصدق حينئذ سلب مغايرة الفرد عنه؟ اللهم إلا أن يقال: إن ذلك بناء^{٥٧٠} على تضمين "من" وإن المفهوم منه أنه انتفى من هذا الجنس غير هذا الفرد.

أقول: من المعلوم المقرر أن "لَا" التبرئة تفيد نفي الجنس على سبيل التنصيص، أي: إنما يفيد عموم النكرة الواقعة في سياقها لجميع أفرادها نصا بخلاف سائر حروف النفي، فإنما تفيد ذلك ظاهرا إلا نصا فـ"لَا" التبرئة لنفي خبرها عن اسمها في ضمن جميع أفراده لا لنفي خبرها عن مفهوم اسمها من حيث هو هو، وكلما كان كذلك كان المعنى على نفي مغايرته تعالى لكل فرد من أفراد "إله" لَا على نفي مغايرته تعالى لمفهوم "إله" فالمعنى: لا فرد من أفراد إله مغاير له تعالى، ويلزم من ذلك أن لا يكون له فرد ما غيره تعالى ضرورة أنه لو كان له فرد ما غيره تعالى لكن متصفا بمتغيرته تعالى فلم يصدق سلب مغايرته تعالى عنه، لكن سلب مغايرته تعالى عن كل فرد من أفراد إله صادر فلم يكن له فرد ما غيره تعالى، ولا غبار عليه معنى، فلا يرد ما ذكره من أن

^{٥٦٨} - في ل وع: يقول.

^{٥٦٩} - "قد" ساقطة من ع.

^{٥٧٠} - "بناء" ساقطة من ع.

الجنس مغاير لكل واحد من أفراده فكيف يصدق سلب المعايرة عنه حتى يحتاج إلى الاعتذار عنه بأن ذلك بناء على تضمين من... إلخ. على أن مدخل "لا" متضمن لمعنى "من" اتفاقا وإنما الخلاف في أن بناء اسمها إذا كان مفردا هل هو لتضمنه معنى "من" أو للتراكيب كما مرّ مفصلا في "المبحث الثاني".

وقد تقدم فيه أيضاً أن معنى "من" الاستغرافية التنصيص على العموم أو توكيده العموم فالقول [٨٨١] ^{٥٧١} بتضمن معنى "من" مع القول بأن المراد من اسم "لا" هو المفهوم لا الأفراد قولان متناقضان.

قال: والوجه أن يقال إن المعايرة المنافية هي المعايرة في الوجود لا المعايرة في المفهوم حتى لا يصدق؛ ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بـ"لا" هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد كلها أو بعضها فيكون محمولاً بمعنى عدم اعتبار حصوله في الأفراد لا بمعنى اعتبار عدم حصوله فيها أصلاً حتى لا يصح حمله عليه ومتى تتحقق الحمل تتحقق عدم المعايرة في الوجود.

أقول: فيه بحث:

أما أولاً فلأن المعايرة المنافية لو كانت هي المعايرة في الوجود كان حاصل المعنى أن مفهوم "إله" لا يغاير هذا الفرد في الوجود الخارجي بمعنى أنه يحمل عليه حمل مواطأة الذي هو اتحاد المتغايرين مفهوماً في الوجود الخارجي فيخرج الكلام عن دلالته على التوحيد بالكلية لا بمنطوقه ولا بمفهومه وهو ظاهر إذ لا نزاع في أصل حمله عليه وإنما

^{٥٧١} - في ل : بتضمين.

النزاع في قصره عليه والتركيب لا يفيده حينئذ، فإن صحة حمله عليه لا يستلزم عدم صحة حمله على غيره كما لا يخفى.

وأما ثانياً فلأن قوله: "ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بـ"لا" هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد"... إلخ، فيه شك، بل لا شك في أن المراد من الجنس الذي هو مدخل "لا" هذه ليس هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد، بل هو جزئياته المعلومة إجمالاً بوجه^{٥٧٢} كلي، لأن الجنس أعني: "إله" على تقدير خبرية "إلا الله" بمعنى غير الله لـ"لا" التبرئة موضوع قضية سالبة كلية والمحكوم عليه فيها كسائر المخصوصات إنما هو الجزئيات [بـ٨٨] الملحوظة في مرآة^{٥٧٣} عنوان الموضوع لا نفس المفهوم، لأن المحكوم عليه ليس إلا الحاصل في النفس مما دل عليه اللفظ وضعاً لما قال ابن سينا في رسالة الحدود ما نصه ويقال: موضوع لكل معنى يحكم عليه بسلب الإيجاب^{٥٧٤} أو إيجاب، انتهى.

والمعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإرائه اللفظ فالصورة الحاصلة في الذهن من حيث إنها مستفادة من دلالة اللفظ وضعاً هي الموضوع وقد ثبت بالاستقراء أن "لا" التبرئة نص في استغراق الجنس الواقع اسمها لها بمعنى أنها دالة على نفي خبرها عن جميع أفراد اسمها دلالةً قاطعة فالمفهوم من "لا إلا الله" على أن يكون "غير الله" خبراً لـ"لا" التبرئة لا فرد من مفهوم "إله" مغاير لله وكلما كان كذلك كان الحكم عليه أفراد الجنس المعلومة إجمالاً بوجه كلي لا نفس مفهومه من حيث

^{٥٧٢} - في ع : إجماعاً لا بوجه.

^{٥٧٣} - في ع : مراداة.

^{٥٧٤} - في ل : الإيجاب.

هو هو، لأنها الصورة الحاصلة في الذهن التي دل عليها لفظ "لا إله" دلالة وضعية؛ غاية ما في الباب أن مفهوم الجنس يلاحظ على أن يكون مرآة لمشاهدة الجرئيات فيها لا لذاتها.

فإن قلت: قد قال -روح الله روحه- في حاشية التهذيب ما نصه: واعلم أن التحقيق أن الحكم على نفس الطبيعة إلا أنها في الطبيعة قد أخذت من حيث إنها شيء واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدي إلى أفرادها كالنوعية فيما مر، يعني قوله: كقولنا "الإنسان نوع" ولذلك لا يصلح الحكم عليها للتخصيص والتمييم، بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كتبه وفي المهملة أخذت من حيث هي بلا زيادة شرط^[٨٩] فيصلح الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتمييم وفي المخصوصة أخذت من حيث إنها يصلح^[٧٥] للتطبيق على الجرئيات لا على أن يكون هذا الوصف قيدا له بل على نحو يصلح للتطبيق فلا جرم ذلك الحكم يتعدى إلى الأشخاص إما على جميعها وهو الكلية أو إلى بعضها وهو الجزئية وليس الحكم في المهملة وللمخصوصة على الأفراد أصلا إلا بالعرض يعني أن الحكم واقع على شيء يتعدى منه ذلك الحكم إلى الفرد و^[٧٦] ينطبق عليه كيف لا والمحكوم عليه بالحقيقة ليس إلا الأمر الحاصل في النفس وهو الطبيعة دون الأفراد؛ وما يقال من أن الأفراد معا محكوم عليها ومعلومة بالوجه الكلي فمعنى أن الأمر الكلي حاصل في^[٧٧] النفس على وجه يصلح آلة للتطبيق على الجرئيات فذلك

^[٧٥] - " يصلح " ساقطة من ع.

^[٧٦] - " و " ساقطة من ع.

^[٧٧] - " في " ساقطة من ع.

الأمر معلوم ومحكوم عليه بالذات وتلك الجزئيات معلومة ومحكوم عليها بالعرض للقطع بأنه ليس في النفس إلا أمر واحد هو ذلك الوجه إلا أنه لوحظ على وجه يصلح للانطباق على الأفراد ولذلك يتعدى منه الحكم إليها بمعنى أنه لو^{٥٧٨} لوحظ تلك الأفراد وجد ذلك الأمر منطبقاً عليه فتُعرف أحكامها حينئذ بالفعل، انتهى.

قلت: هذا على تقدير تمامه لا يُجديه نفعاً هنا، لأن جزم هنا بأن المراد من الجنس المنفي بـ"لا" هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد وهو مناف لما ذكره في حاشية التهذيب فإنه صرخ بأن الطبيعة في الحصورة أخذت من حيث إنها تصلح للانطباق على الجزئيات على أنه لا يتم، لأن ما ذكره من أن المحكوم عليه بالحقيقة ليس إلا الأمر الحاصل في النفس صحيحٌ، لكن قوله: وهو [ب٩] الطبيعة دون الأفراد لا يساعد في البيان، لأن الطبيعة وإن كانت حاصلة في النفس، لكنها في المصورات والمهملة ليست ملحوظةً لذاتها حتى يكون هي المحكوم عليها، بل هي آلة للاحظة جزئياتها ومرأة^{٥٨٠} لمشاهدتها إجمالاً، لأن الكلي الواقع موضوعاً وإن كان حين الإطلاق لا يستفاد منه إلا الحقيقة من حيث هي، لكن إذا وجدت قرينة كالسّور دالة على أن المراد هي الحقيقة في ضمن أفرادها أو بعضها كان الحاصل في النفس حينئذ من ذلك الكلي الواقع موضوعاً هو الجزئيات المشهودة إجمالاً في مرآته فهي الملحوظة قصداً وبالذات لا نفس المفهوم وإن كان حاصلاً في النفس أيضاً، فإنما إذا قلنا: "كل إنسان كذا" فلفظ الإنسان دل على حقيقته من حيث هي هي، ولفظ

^{٥٧٨} - "لو" ساقطة من ع.

^{٥٧٩} - في ع : بما.

^{٥٨٠} - في ع : ومرادة.

كل لكونه اسمًا موضوعاً لاستغراق أفراد المذكر الذي أضيف هو إليه دل على استغراق أفراد حقيقة الإنسان فالمستفاد من "كل إنسان" بالدلالة الوضعية المطابقة كل فرد لهذه الحقيقة فهو الموضوع، لأنَّ المعنى والصورة الذهنية من حيثُ وضع يازئها لفظ "كل إنسان" وقد مر تقدير السالبة الكلية وقسٌ عليها الجزيئين فليس الموضوع في المخصوصات نفس الطبيعة؛ وإن شئت زيادة توضيح لهذا المقام فاستمع لما ذكره^{٥٨١} السيد -قدس سره- من التحقيق في هذا المقام.

قال - قدس سره - فيما نقل عنه مما كتبه على حاشية حاشيته على الشرح القديم للتجريد ما نصه: الناظر في المرأة ربما كان متوجهاً إلى الصورة المرسمة فيها مشتغلًا بها باحثًا عن أحواها بحيث يغفل عن المرأة وأحواها من صفاتها وصفاتها واستواء أجزائها وغير ذلك من أحكامها فقد جعل المرأة آلة للاحظة تلك الصورة وصفاتها لينظر فيها ويتوصل منها إليها فالمفترض بالحقيقة في هذه الحالة هو الصورة المنطبعة لا الآلة المتوسطة إذ لا التفاتات إليها ولذلك لا يتمكن حينئذ من تعرف حالتها وإجراء الأحكام عليها وربما جعل المرأة ملحوظة بذاتها مقصودة بالنظر فيها غير ملتفت إلى ما عدتها مما ينتقش فيها ويترى جودة صنعتها ورصانة جوهرها وذلك مما لا يشك فيه؛ ويتبين به الفرق بين العلم بالوجه والعلم بالشيء من ذلك الوجه فإن البصيرة ربما توجهت إلى مفهوم قاصدة إليه متمكنة من تعرف أحواه دون أحوال جزئياته وربما جعلته آلة للاحظة تلك الجزئيات ومراة لمشاهدتها إجمالاً؛ مثل الأول قولنا مفهوم الشيء يساوي الممكِن العام، ومثال الثاني كل شيء فهو كذلك؛ فإن العقل قد لاحظ في الأول مفهوم الشيء وجعله مقصوداً في نفسه ولا يتمكن بهذه

^{٥٨١} - "لما ذكره" ساقطة من ع.

الملاحظة من إجراء حكم على جزئياته أصلاً، وفي الثاني قد جعل ذلك المفهوم آلة ومرآة للاحظة الجزئيات فيتتمكن به من ملاحظة الجزئيات وإحاطتها في الحكم عليها، فالمعلوم في الأول هو المفهوم الذي هو وجه لجزئياته والمعلوم في الثاني هو الجزئيات إجمالاً من ذلك الوجه^{٥٨٢} هكذا حقق المقال وذُعْ عنك ما قيل أو يقال، انتهى.

فها هو هذا قد صرخ - قدس سره - بأن المعلوم في الأول هو المفهوم الذي هو وجه لجزئياته وفي الثاني هو الجزئيات إجمالاً من ذلك الوجه؛ فإن الجزئيات كما أن لها وجهاً به يتميز كل من الآخر كذلك لها وجه به يتعدد كل منها مع الآخر ووجه اتحادها هو عين الحقيقة المشتركة بينها التي هي تمام حقيقة كل واحد منها إن كانت شخصية أو جزءها إن كانت نوعية، فإذا ارتسم مفهومُ لكلِّي ما من حيث هو هو في الذهن ثم جاء لفظ كل فدل على إحاطة أفراده [ب ٩٠] دلالة وضعية، صار المفهوم حينئذ مرآة للاحظة ما دل عليه كل من الأفراد^{٥٨٣}، فالمعلوم هو جزئيات ذلك المفهوم المدلول عليها بكل المشهودة في مرآة حقيقة الكلِّي فالجزئيات هي المحكوم عليها قصداً وبالذات للقطع بأنه ليس في النفس إلا ما دل عليه كل المضاف إلى الموضوع من أفراد الكلِّي المضاف إليه الملحوظة إجمالاً في مرآة العنوان لكونه وجهها للجميع لاتحاد الجميع فيها لكونه عين كل منها أو جزءها.

فانظر بعد صريح واضح هذا المقال هل لما ذكره العلامة الدواني من التأويل لهذا مجال؟ حيث قال: وما يقال... إلخ، وإنْ أمر سيد الحففين - قدس سره -

^{٥٨٢} - في ع : من ذلك الشيء.

^{٥٨٣} - في ع : ما دل عليه كل فرد من الأفراد.

^{٥٨٤} - في ع : أو.

بقوله: هكذا حق المقال ودع عنك ما قيل أو يقال هو الحقيق بالإمتنال وبالله التوفيق في الحال والمال.

قال -روح الله روحه-: وإن كان الثاني يرد عليه أنه يلزم حينئذ انتفاء الحكم والإعتقداد وهو باطل قطعاً ضرورة اقتضاء التوحيد لذلك.

أقول: وذلك لأن الاعتقاد متعلقه النسبة وهي لا تتحقق إلا بالمتسببن وعلى ذلك التقدير، أي: تقدير عدم احتياج "لا" إلى الخبر لا يكون المذكور في كل من سياق النفي والإيجاب إلا أمراً واحداً فلا يتصور نسبة فلا يتصور اعتقاد.

قال -روح الله روحه-: ولا يبعد أن يقال إن القول بعدم احتياج "لا" إلى الخبر لا يخرج المركب عن "لا" واسمها عن العقد وذلك لأن معنى هذا المركب كـ"لا" رجل على هذا التقدير انتفى هذا الجنس؛ فإذا قلنا: "لا رجل إلا حاتم" معناه انتفى هذا الجنس عن غير هذا الفرد ويختدشه أن تركب الكلام من الحرف والاسم مما ليس إليه سبيل ويدفع بما قيل في النداء مثل: "يا زيد" من أن [٩١] "يا" قائم مقام "أدعوه".

والشريف العلامة قد صرح في بيان ما نقل عن بنى تميم من عدم إثباتكم خبر "لا" هذه بأنه يحتمل أن يكون مرادهم بذلك عدم احتياج "لا" إلى الخبر بناء على أن المفهوم منه كما مر آنفاً نفي هذا الجنس.

أقول: بل القول بعدم احتياج "لا" إلى الخبر^{٨٥} يخرج المركب عن "لا" واسمها عن العقد وذلك لما مر من أن الاعتقاد متعلقه النسبة وهي لا تتحقق إلا بالمتسبين وعلى تقدير عدم الاحتياج لا يوجد من المتسبين إيجاباً وسلباً إلا واحدٌ فلا نسبة فلا عقد لها لا إيجاباً ولا سلباً.

وليس معنى هذا المركب وأمثاله على هذا التقدير انتفى هذا الجنس لما مر في "المبحث الأول" من أن نفي الماهية باعتبار الوجود واتصافها به وإن كان المعنى ينتهي بالأخرية إلى نفي ماهية ما باعتبار نفسها، فيكون حاصل المعنى انتفى هذا الجنس، لكن نفي الماهية التي هي مدخل "لا" في نفسها من غير تقدير خبر لها ونسبته إليها غير متصور لما عرفت فيه أيضاً من امتناع توجه النفي إليها في نفسها من غير اعتبار نسبة وجودها إليها لاقتضاء النفي أمرين منفياً ومنفياً عنه لوجوب وروده على النسبة الحكمية التي لا تتحقق إلا بالمتسبين، فانتهاء نفي الوجود عن الجنس الواقع اسم "لا" بالأخرية إلى انتفاء ماهية ما باعتبار نفسها، أعني: الإتصاف الملحوظ بين اسم "لا" وخبرها المستلزم لأن يكون حاصل المعنى، انتفى هذا الجنس لا يستلزم عدم احتياج "لا" إلى الخبر لا لفظاً ولا تقديراً فلا يستلزم صحة نفي الجنس الدالة هي عليه في نفسه ابتداءً من غير اعتبار نسبة الوجود إليه حتى يكون [ب ٩١] معنى هذا المركب على هذا التقدير انتفى هذا الجنس.

^{٨٥} - "بناء على أن المفهوم منه كما مر آنفاً نفي هذا الجنس أقول بل القول بعدم احتياج لا إلى الخبر" ساقطة من ع.

وأما أن "لا" بمعنى "انتفى" أصلالة أو نيابة وأن بني تميم لا يثبتون الخبر، فقد تقدم الكلام عليه في "المبحث الثاني" على وجه الاستثناء والاستيعاب بما تبين منه أن الحق في معنى قولهم وبنو تميم لا يثبتونه أنهم يتزمون حذفه، وأن "لا" لو كانت بمعنى "انتفى" أصلالة أو نيابة كان المعنى في نحو "لا رجل" على ربط السلب، لكن المعنى على سلب الربط والله أعلم بالصواب.

قال -رحمه الله-: فإن قيل: كلمة "إلا" على هذا التقدير، أعني: على تقدير عدم احتياج "لا" إلى الخبر بناء على ما ذكرناه إما أن يكون بمعنى الاستثناء وإما أن يكون بمعنى الغير.

قلنا: هي بمعنى الغير ولا مجال لكونها بمعنى الاستثناء، "لا"^{٥٨٦} لما قد يتهم من التناقض بناء على أن سلب الجنس عن كل فرد ينافي إثباته لواحد من أفراده.

وهذا كما قيل في الاستثناء المنفي، فإن قول القائل: "ما جاء القوم إلا زيدا" يوهمُ ذلك التناقض أيضا ضرورة وجوب شمول المنفي عنهم الفعل لـ"زيد" المثبت هو له، فإنه مدفوع بمثل ما دفع به ذلك عن الاستثناء واحتاره نجم الأئمة وشيخ الأمة من أن الاستثناء مقدم في الاعتبار على نسبة الفعل إلى المستثنى منه وهو ^{٥٨٧} أن يقال هنا أيضا إن الجنس الخارج عنه هذا الفرد منتفي في ضمن كل ما عداه؛ و"لا" لما قد يتوهם من عدم تناول الجنس المنفي لما هو بعد "إلا" وهو شرط لل الاستثناء بما ^{٥٨٨} قد

^{٥٨٦} - في ع : لأنه.

^{٥٨٧} - في ع : وذلك وهو.

^{٥٨٨} - في ل وع : لما.

عرفته من الفرق بين الجنس بدون اعتبار حصوله في الأفراد وبينه مع اعتبار عدم حصوله فيها، بل لأنها لو كانت للاستثناء لما أفاد الكلام التوحيد وذلك لأنه يكون حاصلة حينئذ إن هذا الجنس على تقدير عدم [٩٢١] دخول هذا الفرد فيه متنفٍ فيفهم منه عدم انتفائه في أفراد غير خارج عنها ذلك الفرد فain التوحيد؟

أقول: دفع التناقض بما ذكره من أن الاستثناء مقدم في الاعتبار على النسبة والحكم بالنفي صحيح وقد مر تفصيله في "المبحث الثاني"^{٥٨٩} ومنه يتضح اندفاع توهם عدم تناول الجنس لما هو بعد "إلا"، لأن الحكم بالنفي حيث لا يُعتبر إلا بعد الاستثناء فلا شك في تناول الجنس للمثبت والمبني قبل الحكم وإن كان بعد الحكم بالنفي لا يتناول المذكور بعد "إلا" لكونه في سياق الإيجاب كما مر تحقيقه في "المبحث الثاني" أيضا.

وأما قوله: "بل لأنها... إلخ، ففيه بحث؛ لأن حاصل المعنى على تقدير كون "إلا" بمعنى "انتفأ" أصالة أو نيابة وفرض صحة ذلك انتفأ هذا الجنس إلا هذا الفرد، أي: إن هذا الجنس بعد إخراج هذا الفرد منه لما عرفت من تقدم اعتبار الاستثناء على الحكم بالنفي متنفٍ في ضمن جميع أفراده، لأن السلب بعد الاستثناء كلي للدلالة "إلا" التبرئة على الاستغراق دلالة قاطعة كما مر وحينئذ فمفهومه أن هذا الجنس قبل إخراج هذا الفرد ليس بمنتفٍ في ضمن جميع أفراده، بل في ضمن بعض دون بعض، لأن رفع الإيجاب الكلي يستلزم السلب المجزئي، ولا شك أن الاستثناء يدل لغة على أن هذا البعض الذي لم ينتف الجنس في ضمنه هو الفرد

الواقع بعد "إلا" فدل الكلام على أن هذا الجنس متنفٍ في ضمن غير هذا الفرد أليته وهذا على تقدير كون "لا" بمعنى "انتفى" وفرد صحته هو المعنى المطلوب من التوحيد ولا غبار عليه فأين قوله أين التوحيد؟

قال -رحمه الله-: فالواجب: حملها بمعنى "الغير" وجعلها تابعة [ب٩٢] محل اسم "لا" هذه بدلاً عنه أو صفة كما قال الشاعر:

وَكُلُّ أَخْ مُغَارِفَةً أَحْوَهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^{٥٩٠}

فإن قوله "إلا الفرقان" صفة لـ"كل أخ"، وأنت تعرف مما ذكرنا في هذين البحثين مَنْ^{٥٩١} قال مِنَ الحقيقين: "أن للنحو خلافاً في أنه هل يضرم لـ"لا" خبر مثل في الوجود أو يصح أن يوجد أم لا قصد به الإشارة إلى ما ذكرنا.

ومرام هذا الخلاف يمكن أن يكون أحد الأمرين احتياج لا إلى الخبر وعدم احتياجها إليه أو كون المذكور بعد "إلا" خبراً أو تابعاً للاسم "لا" خبراً، بناءً على أنه يزعم عدم انحصار "إلا" بمعنى الغير في الصفة، وتعرف منه أيضاً أن المختار ما هو من المذهبين فلا تغفل، انتهى.

أقول: قد مر ما في كونها بمعنى "غير" وجعلها تابعة محل اسم "لا" بدلاً أو نعتاً.

^{٥٩٠} - البيت من الواقر، وهو لعمرو بن معد يكرب، ويُنسب إلى حضرمي بن عامر الأسدية. راجع: المعجم المنفصل في شواهد اللغة العربية، ١٥٩/٨.

^{٥٩١} - في لوع: أَنْ مِنْ.

ثم إن كلام البيضاوي هذا الذي نقله ظاهرٌ في الترديد الأول، أي: احتياج "لا" إلى الخبر وعدم احتياجها إليه ويحتمل^{٩٢} الترديد الثاني، أي: أن المذكور بعد "إلا" خبرٌ أو تابع وكان المختار عنده هو أن "لا" لا تحتاج إلى الخبر وأن المذكور بعد "إلا" تابع بقرينة أنه في آخر "البحث الثاني" أورد على القول بأن "لا" يحتاج إلى الخبر وأن المذكور أي: "إلا" مع مدخلوها هو الخبر ما أورد ولم يذكر عنه جواباً وأيا ما كان فلا يليق بالإختيار.

نعم، إن حمل كلام البيضاوي على معنى أن للنحوين خلافاً هل يضرم لـ"لا" خبر أم لا يضرم خبر، بل يضرم مرفوع يكتفي به عن الخبر كان الحقيق بالإختيار هو الشق الثاني وحيئذ فالمذكور بعد "إلا" كما عرفت تابعًّا لذلك المقدر المرفوع بدل جزئي من كلي والتقدير "لا إله أحد إلا الله" وهو المنعم على من يشاء من عباده بالإيصال [٩٣١] إلى غاية ما يتمناه ولديه مزيد وهو الولي الحميد.

^{٩٢} - في ع : احتياجها إليه أو كون المذكور بعد إلا ويحتمل.

المبحث التاسع

في أن "لا إله إلا الله" من أي قسم من أقسام القضية.

اعلم أن "لا إله إلا الله" على المختار من أن التقدير "لا إله أحد إلا الله"

قضيتان حمليتان:

أولاًهما: سالبة كلية ضرورية موضوعها "أحد" بعد الاستثناء ومحمولها حصة النفي من "إله".

وثانيهما: موجبة شخصية ضرورية موضوعها الاسم الجليل ومحمولها حصة الإيجاب من "إله" وإنما قلنا بعد الاستثناء لما سبق من أن الاستثناء مقدم على الحكم وأحد" قبل الاستثناء وإن كان شاملًا لمعنى الاسم الجليل وغيره لصدقه عليه وعلى غيره لغة فلا يصح سلب الألوهية عنه حينئذ، كلًا لكنه بعد الاستثناء لا يشمله لغة لما بناه في "المبحث الثالث"؛ وإذا انتفى شموله لله تعالى لغة حينئذ صح السلب الكلي عند انعقاد الحكم المعتبر بعد الاستثناء فيصح أنها سالبة كلية بعد الاستثناء.

وعلى المشهور من أن التقدير "لا إله موجود إلا الله" أيضًا قضيتان:

أولاًهما: سالبة كلية ضرورية.

وثانيهما: موجبة شخصية ضرورية إلا أن موضوع الموجبة في هذا التقدير اسم الله تعالى ومحمولها حصة الإيجاب من موجود وموضوع السالبة "إله" بعد الاستثناء بناء على أن اسم الله تعالى بدل من محل "إله"، أعني: محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء الحالى له بالتحول إليه بعد التقديم كما بناه مفصلا في "المبحث الثامن" بيانا شافيا ياذن الله؛ ومحمولها حصة السلب من موجود وبالالتفات إلى ما ذكرناه في التقدير الأول يتبيّن وجہ التقید بقيد بعد الاستثناء [ب ٩٣] هنا أيضًا.

وعلى ما عزاه ناظر الجيش إلى الجرجاني عن بعضهم من أن التقدير "لا إله غير الله في الوجود" فهي قضية واحدة هي حملية كلية سالبة ضرورية موضوعها "إله" الموصوف بأنه غير الله ومحموها في الوجود.

وأما ما ذهب إليه الأستاذ العلامة الجلال الدواني - رحمة الله تعالى - من أنها قضية شخصية لها لازم هو قضية كلية حيث قال: "المبحث الرابع" هو أنه إذا كانت "لا" هذه لنفي الجنس وكانت "إلا" مع مدخلوها تابعة لاسمها فكان الحكم معتبراً في ذلك المركب فهو من أي قسم من أقسام القضية فيقال: إنه إذا كان مضمونه أن هذا الجنس منتفي فيما عدا هذا الفرد كان^{٥٩٣} قضية شخصية لها لازم هو قضية كلية وهو قولنا كل ما هو فرد له سوى هذا الفرد منتفي ولا استبعاد في شيء من اللازم والملزم ولزوم أحدهما للآخر، أعني: لزوم الكلية المذكورة للشخصية المذكورة انتهى؛ ففيه بحث:

أما أولاً فلأنه مبني على ما اختاره من القول بعدم احتياج "لا" إلى الخبر وانعقاد الحكم بين "لا" واسمها وقد بينا في "المبحث الثاني" أنه لا يصح أن يكون "لا" بمعنى "انتفي" لا أصلية بأن يكون من أسماء الأفعال ولا نيابة عن "انتفي" كنيابة "يا" عن "أدعوه"، لأنها لو كانت بمعنى "انتفي" كان المعنى على ربط الانتفاء بـ"إله" لا على نفي ارتباطه به عنه، لكن المعنى على نفي الارتباط لا على ربط الانتفاء بـ"لا" شبهية عند أدنى التفاتات إلى المعنى اللغوي لأمثال هذه التراكيب والمبني على الفاسد فاسد^{٥٩٣}.

وأما ثانياً فلأن الحكم عنده لما لم يكن منعقدا [٩٤١] إلا بين "لا" واسمها وإلا عنده يعني "غير" بدل عن محل اسم "لا" أو نعت له كما مر عنه في "الثامن": كان المحمول هو "لا" التي يعني "انتفى" عنده والموضوع "إله" فالمعنى على هذا انتفى إله غير الله ومن المعلوم أن الموضوع لم يعبر عنه بعنوان هذا الجنس حتى يتوجه بوجه ما كونها شخصية وإنما عبر عنه بعنوان "إله" وهو جنس لا شخص بلا شبهة ثم هو عنده جنس مأخوذ من حيث هو بلا شرط زائد كما هو الشأن في موضوع القضية المهملة، وذلك لأنه قال في "المبحث الثاني" من رسالته ما نصه: "ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بـ"لا" هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد كلها أو بعضها" ... إلخ. كما مر عنه^{٥٩٤} في "المبحث الثامن" وإذا كان المراد بهذا الجنس عنده ما ذكره لم يصح أن يكون القضية شخصية بلا خفاء.

فإن قلت: هو إنما قال: إنه إذا كان مضمونه أن هذا الجنس متنفٍ فيما عدا هذا الفرد كان قضية شخصية فإنما حكم بكون الكلام شخصية باعتبار مضمونه لا منطوقه وهذا المعنى الذي سماه مضمونا من لوازم المنطوق عنده، أعني: انتفى إله غير الله فيصبح أنه مضمونه بوجه ما ولا شك أن العنوان في المضمون لهذا الجنس، لا لفظ "إله".

قلت: لو صح الحكم على قضية مهملة بأنها شخصية باعتبار استلزمها لقضية عنوان موضوعها هذا الجنس لكان كل مهملة شخصية لتحقيق استلزم مثل هذا المضمون في جميع المهملات، لكن اللازم باطل بالاتفاق على أنه وإن عبر عنه بعنوان

^{٥٩٤} - "عنه" ساقطة في ع.

هذا الجنس فليس المراد به إلا الجنس [ب٩٤] بلا شرط زائدٍ الصالح للصدق على الأفراد كلاً أو بعضاً بقرينة قوله فيما عدا هذا الفرد فلا يصح أن يكون المضمون أيضاً قضية شخصية كما لا يصح أن يكون المنطوق شخصية ومنه يتضح أنه لا يصح أن يقال: نحن نأخذ الجنس بشرط الوحدة الذهنية فتكون القضية طبيعية. وقد قال في حاشية التهذيب: "إن الطبيعة شخصية حيث قال^{٥٩٥} فيما مرّ عنه في "الثامن" أن التحقيق أن الحكم على نفس الطبيعة^{٥٩٦} إلا أنها في الطبيعة قد أخذت من حيث إنها شيء واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدي إلى أفرادها كالنوع في قولنا: "الإنسان نوع"، ولذلك لا يصلح الحكم عليها للتخصيص والعميم، بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كتابه" انتهى.

أما أولاً فلما تبين أنه خلاف ما دل عليه كلامه صريحاً في "الثاني" وضمنا في "الرابع" من أن المراد بالجنس هو المأمور بلا شرط الصالح للصدق على الأفراد كما هو الشأن في موضوع القضايا المهملة.

وأما ثانياً فلأن الكلام يخرج عن إفادة معنى التوحيد بالكلية، لأن حاصله حينئذ هذا الجنس المأمور بشرط الوحدة الذهنية المغاير لله تعالى متنفٍ وليس هذا من التوحيد في شيء ولا يُشم منه رائحة الدلالة عليه.

أما ثالثاً فلأن الكلام على هذا التقدير مع عدم دلالته على التوحيد الذي هو المقصود منه معناه فاسد، لأن حاصل المعنى حينئذ ما مرّ آنفاً، فإن أردت أن هذا

^{٥٩٥} - في حاشية التهذيب إن الطبيعة شخصية حيث قال "ساقطة من ع

^{٥٩٦} - في ع : الطبيعة.

الجنس منتفٍ في الذهن فهو قطعي البطلان إذ كل من ينطق بهذا التركيب مستحضرًا لمعناه قد تحقق هذا الجنس في ذهنه بصورته الذهنية فكيف يصح نفيه؟ وإن أريد في الخارج فهو [٩٥] معنى صحيح في ذاته إذ كل موجود ذهني مأخوذًا بشرط وجوده الذهني لا يوجد في الخارج، لكنه لا يصح تفسيرًا لهذا الكلام؛ لأن المراد من "لا إله إلا الله" هو الدلالة على التوحيد في الألوهية لا بيان أحكام الأمور الذهنية وهذا معلوم بالضرورة وعلى هذا التفسير يكون بينه وبين الدلالة على التوحيد بُعد المشرقين؛ فسبحان الله ولا إله إلا الله وأكبير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين.

المبحث العاشر

في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الله في وجوب الوجود؟

اعلم أولاً أن "لا إله إلا الله" تدل بمنطقه على توحيد الألوهية، أي: على أن الألوهية ثابتة لله تعالى منفيّةٌ عما سواه تعالى وذلك لما تبين أن الكلام من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: "إله" على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني: اسم الله الجليل قصراً حقيقةً وذلك لاشتماله على النفي والإثبات وما من طرق القصر ووجه إفادتها القصر كما مرّ هو أن النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجهاً إلى نسبة شيء ما إليه وإذا ورد على المحكوم به كان متوجهاً إلى نسبته إلى شيء ما ثم ذلك الشيء إما مذكور أو مقدر يتبعه معونة المقام وقرائن الأحوال عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته فإذا أخرج منه بعضه بـ"إلا" فاعتبر انعقاد الحكم صار ذلك البعض المخرج مثيناً أو مثبتاً له وماعداه منفيّاً أو منفيّاً عنه وهذا هو معنى القصر وفي "لا إله إلا الله" على التقدير المختار قد ورد النفي على المحكوم [ب٩٥] به فهو متوجّه إلى نسبته إلى "أحد" المقدر فإذا أخرج منه اسم الله الجليل بـ"إلا" فاعتبر انعقاد الحكم دل على أن الله تعالى ثابت له الألوهية وكل أحد سواه منفي عنه الألوهية وعلى التقدير المشهور قد ورد النفي على المحكوم عليه فهو متوجّه إلى نسبة موجود المقدر إليه فإذا أخرج منه، أي: من "إله" اسم الله بـ"إلا" ثم اعتبر انعقاد الحكم كان الله مثبتاً له الوجود وغيره من الآلهة منفيّاً عنها الوجود، وكلما دل هذا الكلام بمنطقه على إثبات الألوهية له تعالى على وجه الانحصار فيه فقد دل التزاماً على وجوده تعالى في ذاته كأصل ثبوت الألوهية له تعالى بالضرورة إذ من البين أن إثبات الألوهية له تعالى على وجه الانحصار فرع على أصل ثبوتها له تعالى وأصل ثبوتها له تعالى^{٥٩٧} فرع على وجوده تعالى في ذاته ضرورة أن ما لا ثبوت له في ذاته لا يثبت له غيره؛ وقد تبين أن

^{٥٩٧} - "تعالى" ساقطة من ع.

هذا الكلام لاشتماله على النفي والإثبات قضيتان حمليتان وإنهما^{٥٩٨} ضروريتان لغة لأن المعنى المراد من "لا إله إلا الله" نفيا وإثباتا، لا شك هو الاستمرار الممتنع الانفكاك، أي: أن الألوهية ثابتة لله تعالى ثبوتا يمتنع انفكاكها عنه تعالى ومنتفيه عن غيره انتفاء يمتنع انفكاكها عنه وهذا هو معنى الضرورة في عرف المنطقين وقد دل قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ أَنَّا لَتَارِكُوا آهَانَتَا لِشَاعِرِ مَجْنُونٍ﴾^{٥٩٩} إن إنكارهم لترك آهاتهم واحتياطهم تعالى بالألوهية اللازمين من الاعتراف بـ"لا إله إلا الله" إنكاراً لخض استكمار لا [٩٦١] لم تمسك عقلي وهو دليل على أنهم فهموا المراد وإلا لما كان إنكارهم استكمارا لما بيناه في "الثامن"، لكن اللازم باطل بالنص فدل على أنهم فهموا المراد كيف لا؟ وقد قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾^{٦٠٠} وقال تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^{٦٠١}.

وإذا تبين أن "لا إله إلا الله" يدل لغة على أن الله تعالى موجود ثابت له الألوهية على وجه القصر عليه قصرا حقيقيا ضروريا، فقد تبين أنها دالة لغة على أن الله تعالى ثابت له وجوب الوجود لذاته على وجه الانحصار فيه قصرا حقيقيا ضروريا أيضا، وذلك لأن الموجود الذي ثبت له الألوهية بالضرورة الأزلية الأبدية لو لم يكن واجب الوجود لذاته بل ممكننا لجاز انفكاك الألوهية عنه بجواز الانعدام الذي هو من

^{٥٩٨} - "إنما" ساقطة من ع.

^{٥٩٩} - سورة الصافات، الآية: ٣٥-٣٦.

^{٦٠٠} - اقتباس من سورة إبراهيم، الآية: ٤.

^{٦٠١} - سورة الزخرف، الآية: ٣.

لوازم الممكن، لكن "لا إله إلا الله" قد دلت على أن الانفكاك ممتنع لدلائلها على أن الإيجاب ضروري سرمدي فيكون الانعدام على ذلك الموجود ممتنعاً لذاته وكل موجود ممتنع انعدامه لذاته فهو موجود لذاته وهو المراد بواجب الوجود لذاته، فالله الذي دل الكلمة التوحيد على وجوده وعلى ثبوت الألوهية له على وجه القصر عليه قصراً حقيقياً ضرورياً ثابت له وجوب الوجود لذاته على وجه القصر عليه قصراً حقيقياً ضرورياً في عين تلك الدلالة على الوجه الذي سمعت بيائه وهو المطلوب وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين.

المبحث الحادي عشر

في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الأفعال؟

أي: أن [ب٩٦] الله تعالى لا شريك له في الخالقية، قد تبين دلالة "لا إله إلا الله" على توحيد الألوهية ثم وجوب الوجود ومقتضى المعنى الأول، أي: قصر الألوهية على الله تعالى قصراً حقيقياً ضرورياً هو أن الله تعالى هو الذي يستحق أن يعبد كل مخلوق وكلما كان كذلك فهو النافع الضار على الإطلاق لا غير وذلك لأن كل من لا يكون نافعاً ضاراً على الإطلاق لا يستحق أن يعبد كل مخلوق، لأن العبادة هي الطاعة والإنتقاد والخضوع ومن لا يملك ضراً ولا نفعاً^{٦٠٢} بالنسبة إلى بعض المخلوقين لا يستحق أن يعبد ذلك البعض ويطيعه وينقاد له، فإن من لا يقدر على إيصال نفع إلى شخص أو دفع ضر عنه لا يرجوه ذلك الشخص ومن لا يقدر على إيصال ضر إليه لا يخافه وكل من لا يُخاف ولا يُجيء أصلاً لعدم كماله لا يستحق أن يُعبد وهو ظاهر، لكن الذي يقتضيه منطوق "لا إله إلا الله" من قصر الألوهية على الله تعالى قصراً حقيقياً ضرورياً هو أن الله تعالى هو الذي يستحق أن يعبد كل مخلوق فهو النافع الضار على الإطلاق، وكلما كان كذلك فهو الخالق لكل شيء وهو المطلوب؛ ومقتضى المعنى الثاني أي: قصر وجوب الوجود على الله تعالى قصراً حقيقياً ضرورياً هو أن الله تعالى هو الغني بذاته وأن كل موجود سواه فهو مفتقر إليه افتقاراً ذاتياً لكونه ممكناً والفقير من لوازمه والإمكان كما أن الغنى من لوازمه الوجوب فكل موجود سواه فهو مفتقر إليه في أصل وجوده وسائر كمالاته المترتبة على وجوده كما أن الله تعالى غني بذاته عمّا سواه في [٩٧١] وجوده وجميع كمالاته، لأن الوجود إذا كان ذاتياً له^{٦٠٣} كان الكمال ذاتياً له وإذا كان الوجود بالذات مقصوراً

^{٦٠٢} - في ل وع : نفعاً ولا ضراً.

^{٦٠٣} - "إله" ساقطة من ع.

عليه كان الكمال بالذات مقصورا عليه أيضا فالكمالات كلها من الوجود وما يتبعه من صفات الكمال لله تعالى بالذات ولغيره من الموجودات بالإفاضة منه تعالى والجعل.

فنقول: كلما انحصر الكمال بالذات كله في الله تعالى ثبت أنه لا قوة بالذات إلا لله، لأنها من الكمالات وكلما ما^{٦٠٤} كان كذلك فلا قوة لأحد إلا بالله^{٦٠٥} كما قال تعالى ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^{٦٠٦} فنقول لا فعل لأحد إلا بقوة بالضرورة ولا قوة لأحد على فعل ما^{٦٠٧} إلا بالله إذ لا قوة بالذات إلا لله فلا فعل لأحد إلا بالله فلا فعل حقيقة إلا لله إذ من لا قوة له إلا بغيره فالقوة حقيقة لذلك الغير فالفعل له أيضا، لما تبين أنه لا فعل إلا بقوة وحيث إن القوة لله جميعا فالفعل كذلك لله جميعا وهو المطلوب، وإذا تبين أن "لا إله إلا الله" دلت على أنه لا قوة لأحد إلا بالله فقد ثبت دلالتها على أنه لا جبر ولا استقلال بيان ذلك أن الاستثناء من النفي إثبات كما بيناه بيانا شافيا بإذن الله فقوله تعالى ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^{٦٠٨} الذي تضمنته "لا إله إلا الله" يدل على أن العبد ثابت له القوة بالله لا لذاته، وكلما كان كذلك فعله فعل بإذن الله^{٦٠٩} وتمكينه لا استقلالا فبإثبات أصل القوة المؤثرة بالإذن بطل الجبر وبإثبات تأثيره بالإذن لا بالاستقلال بطل الاستقلال الذي يقول به أهل

^{٦٠٤} - "ما" ساقطة من ل وع.

^{٦٠٥} - في ع : إلا بإذن الله.

^{٦٠٦} - اقتباس من سورة الكهف، الآية: ٣٩.

^{٦٠٧} - في ع : لأحد على ما فعل ما.

^{٦٠٨} - اقتباس من سورة الكهف، الآية: ٣٩.

^{٦٠٩} - في ع : الله تعالى.

الاعتزال وإذا بطل الأمران^{٦١٠} فالصحيح [ب٩٧] هو القول بالكسب الذي ذهب إليه الأشعري^{٦١١} وأتباعه من أهل السنة وهو أمرٌ بين أمرین لا جبر ولا تفويض وحقيقة تحصيل العبد ما تعلق به إرادته عند تعلق إرادة الله تعالى^{٦١٢} أيضاً بقدرته المؤثرة لا مستقلًا، بل بإذن الله، أي: تمكينه إياه من التأثير بإعانته وإفاضته قوة التأثير على قدرة العبد الحادثة.

والدليل على أن حقيقة الكسب عند الأشعري ما ذكرناه نص الشيخ الأشعري في كتاب الإبانة الذي هو آخر مصنفاته المعقول عليه في الإعتقاد بنص الحافظ ابن عساكر^{٦١٣} والحافظ ابن تيمية^{٦١٤} حيث قال -رحمه الله تعالى-: "وزعموا أي: المعتزلة والمكذبون بالقدر أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم ردًا لقول الله تعالى ﴿فَلَمْ يَأْمُلْ كُلُّ إِنْسَانٍ صَرَرًا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾^{٦١٥} وانحرافاً عن القرآن وعما أجمع المسلمون عليه وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم وأثبتوا لأنفسهم

^{٦١٠} - "الأمران" ساقطة من ع.

^{٦١١} - هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلاط بن عامر ابن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، اليماني البصري (أبو الحسن) متكلم، مشارك في بعض العلوم، تتسبّب إليه الطائفة الأشعريّة. ولد بالبصرة، مات سنة ٣٣٠/٩٤٧. راجع: معجم المؤلفين، ٧/٣٥.

^{٦١٢} - في ع : إرادته تعالى به.

^{٦١٣} - هو نصر بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن علي بن الحسين بن زياد بن عبد القوي الفنانى، الإسكندرى (أبو الفتح) فاضل، له معرفة بالأدب، مات سنة ٥٦٠/١١٦٥. راجع: معجم المؤلفين، ١٣/٨٩.

^{٦١٤} - هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر التميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقى الدين ابن تيمية، ولد في حران، مات سنة ٧٢٨/١٣٢٨. راجع: الأعلام للزرکلى، ١/٤٤١.

^{٦١٥} - اقتباس من سورة يونس، الآية: ٤٩.

غنى عن الله تعالى ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصِفوا الله^{٦١٦} بالقدرة عليه"، إلى هنا كلامه بلفظه -رحمه الله تعالى-^{٦١٧}.

وهو يدل دلالةً واضحةً على أنه لم ينكر على المعتزلة إلا زعمهم أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم استقلالاً وأنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم وهو معنى الاستقلال المستلزم للغنى عن الله تعالى الباطل بالنقل والعقل.

وأما الدليل الذي استدل به الأشاعرة على أن القدرة الحادثة غير مؤثرة أصلاً من أنه لو كان فعل العبد بقدرته وتأثيرها فيه وأنه واقع بقدرة الله تعالى لما ثبت بالبرهان أن الله قادر على جميع الممكناًت فلو أراد الله شيئاً وأراد العبد ضد ذلك لزم إما وقوعهما معاً^{٦١٨} أو عدمهما معاً^{٦١٩} أو كون أحدهما غير قادر على ما فرض قدرته عليه وتأثيره فيه واللازم كلها محالات، انتهى.

ففيه أن اللازم منه إنما هو بطلان الاستقلال الذي ردّه الأشعري على أهل الإعتزال لا ما ادعوه من نفي التأثير بالكلية عن القدرة الحادثة وذلك لأن التمانع اللازم منه المستلزم للمحالات المذكورة إنما يلزم على تقدير استقلال العبد.

وأما إذا قلنا بأن العبد لا تؤثر قدرته في شيء ما إلا بإذن الله^{٦١٩} وتمكينه ومشيئته فلا شك أنه إذا شاء العبد ما لم يشاً الله لم يقع ذلك أصلاً؛ وكلما كان

^{٦١٦} - في ع : الله تعالى.

^{٦١٧} - راجع: الإبانة عن أصول الديانة، ص: ٨.

^{٦١٨} - "معاً" ساقطة من ع.

^{٦١٩} - في ل : الله تعالى.

كذلك لم يلزم شيء من الحالات المذكورة أصلاً، أما الأول والثاني فظاهر وأما الثالث فلأنه لم نفرض أن العبد قادر على ما لم يشأ الله حتى يلزم من عدم وقوع مراده خلاف المفروض، بل الذي نقوله إن العبد لا يقدر إلا على إحداث ما يريد الله منه أن يحدثه وبعكته منه بمعونته من عنده لما تبين أنه لا قوة له إلا بالله، وكلما كان كذلك فلا تمانع فلا لنزوم لشيء من الحالات، بل كل ما استدل به في المواقف والمقاصد على نفي أصل التأثير إنما يدل على نفي الاستقلال بالتأثير كما يزعمه المعتزلة، لا على نفي أصل التأثير بالإذن قطعاً كما يظهر براجعتها مع أدنى التفات، فإن التفتازاني ذكر خمسة وجوه في شرح المقاصد صرخ في أربعة منها بنفي الاستقلال والذي ترك التصريح به فيه وهو الثاني منها قد صرخ به السيد الجرجاني في شرح الموقف فرجع جميع الوجوه المذكورة في نفي أصل التأثير إلى نفي الاستقلال وهو الحق وبه نقول وبالله التوفيق.

ويزيد المقام تأييداً ووضوحاً قوله تعالى ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا [ب١٩٨] في الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا في الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^{٦٢٠}.

وجه التأييد أن في الآية إثباتاً للقوة للفريقين وإثباتاً للأشدية للذين من قبلهم وإثباتاً للتأثير لقوة الفريقين على تفاوتهما في الشدة حيث قال ﴿وَآثَارًا في الْأَرْضِ﴾^{٦٢١} فإن الآثار إنما تترتب على التأثير بالضرورة ولا تأثير إلا بقوة ولا قوة إلا

^{٦٢٠} - سورة الغافر، الآية: ٨٢.

^{٦٢١} - اقتباس من سورة الغافر، الآية: ٢١؛ اقتباس من سورة الغافر، الآية: ٨٢.

بالله فلا تأثير لقوتهم في تحصيل الآثار إلا بالله فثبت أن لقوتهم تأثيرا في حصول الأثر بإذن الله وهو المعبر عنه بالكسب فإن الله تعالى سماه في آخر الآية كسبا حيث قال ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^{٦٢٢}.

فظهر أن الكسب هو تحصيل العبد الأثر بتأثير قدرته الحادثة بإذن الله وتمكينه ومشيئته لا مستقلاً ببطل الخبر بإثبات القوة وتأثيرها وبطل الاستقلال بالإذن والتمكين وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين ولهذا المطلوب مزيد تفصيل وتقرير وتنوير ذكرناه في قصد السبيل وبلغة المسير فمن شاء فليراجعهما وبالله التوفيق وإلى الله المصير والحمد لله رب العالمين.

^{٦٢٢} - اقتباس من سورة الحجر، الآية: ٨٤؛ اقتباس من سورة الزمر، الآية: ٥٠؛ اقتباس من سورة الغافر، الآية:

المبحث الثاني عشر

في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الوجود؟

أي: إن الله تعالى لا شريك له في الوجود، أي: الحقيقى كما يقول به محققوا أهل الكشف والشهود.

فنقول أولاً: قال الأستاذ العلامة الجلال الدواني - رحمه الله - في رسالته المذكورة "البحث الخامس": "في أن هذه الكلمة الطيبة هل يحتمل التوحيد أم لا على ما ذهب إليه أصحاب المكاففات القائلين بأن التوحيد تنزيه الوجود البحث^{٦٢٣} [٩٩١] عن الشركة في الوجود لا عن الشركة في خصوص صفة الإلهية مع جواز الشركة في الوجود قالوا كل ما شم رائحة الوجود فهو للحق عارية عند الغير، فيجب ردها إلى مالكها حتى يصح التوحيد ويقى الحق واحداً أحداً.

قلنا: بل يحتمل ذلك فإنه إذا كانت كلمة "إلا" بمعنى الغير بدلاً عن "إله" المنفي كان النفي في الحقيقة متوجهاً إلى الغير وسلب الغير مطلقاً توحيد حقيقي عندهم، لا يقال فحينئذ لا يفيد هذه العبارة التوحيد بمعنى الآخر؛ لأننا نقول يمكن ذلك بأن حمل سلب الغير على سلبه في صفة الإلهية لا مطلقاً أو حمل "إلا" على الصفة لا على البدل" انتهى.

أقول: وفيه بحث:

أما أولاً فلأنه مبني على ما اختاره في "البحث الثاني" من رسالته من أن الواجب حمل "إلا" بمعنى "الغير" وجعلها تابعة لحل اسم لا هذه بدلاً منه أو صفة كما أوردناه في "الثامن" وقد مرّ عند الكلام عليه أن تحوير وقوعهما^{٦٢٤} بدلاً خارج عن

^{٦٢٣} - في هامش م : البحث المختصر الحالص.

^{٦٢٤} - في ع : وقوعها.

قواعد اللغة؛ فإن الثابت بالاستقراء كما هو المذكور في كتب النحو أن "إلا" التي معنى "غير" لا يكون مع تاليها إلا صفة، أي: نعتا.

وقيل عطف بيان فلا يصح إعرابها بدلًا، أما على الأصح المشهور فظاهر وأما على الثاني المرجوح فلأن عطف البيان إنما يصح أن يعرب بدل كل إذا لم يمتنع الاستغناء عنه^{٦٢٥} وقد مر أن الاستغناء هنا ممتنع فلا يصح أن يعرب بدلًا على القولين.

وأما ثانياً فلأنه إن سلم صحة وقوعها بدلًا لغة فلا يصدق عليها تعريف أحد الإبدال الأربع، لأن غير الله لا يصدق على الله المعبد بالحق وإله يصدق على الله فلا يكون ما صدقهما واحدًا فلا يكون بدل الكل من الكل ثم لا ملابسة بين الشيء وغيره من حيث إنه غيره، أي: من حيث إنه ملحوظ بعنوان الغيرية [ب٩٩]؛ فالذهن لا يذهب عند سماع "إله" المراد به هنا المعبد بحق إلى غير الله، أي: إلى الذات الملحوظة بهذا العنوان فلا يكون بدل الاشتغال وظاهر^{٦٢٦} أنه ليس أحد البدلين الآخرين.

وأما ثالثاً فلأنه إن سلم صدق تعريف أحد الإبدال عليه فإذا أن يكون مقتضى قواعد اللغة عند وقوعها بدلًا من اسم "لا" وتوجه النفي إليها في الحقيقة أن لا يلاحظ معها معنى المبدل منه الذي هو "إله" بالكلية بناء على أن البدل هو المقصود بالنسبة، وأن المبدل منه في حكم المنحي أو^{٦٢٧} ليس كذلك بل يلاحظ معها

^{٦٢٥} - "عنه" ساقطة من ع.

^{٦٢٦} - في ل : ظاهر.

^{٦٢٧} - في ع : وليس.

معنى المبدل منه؛ فإن كان الأول لم يصح إرادة المعنى الثاني إذ^{٦٢٨} على هذا التقدير لا دلالة للكلام عليه لغة فأرادته عن الكلام حينئذ إرادة خارجة عن قانون الوضع وإن كان الثاني كان السلب حينئذ سلباً للغير مقيداً بصفة الألوهية لا مطلقاً، وهو^{٦٢٩} قد قال التوحيد عندهم هو سلب الغير مطلقاً لا مقيداً بالقييد المذكور فلا يكون الكلام على هذا دالاً على التوحيد عندهم على أن كون المبدل منه في حكم المنحي كما مر مفصلاً في "المبحث السادس" ليس المراد به أنه مهدر لا فائدة فيه حتى إنه لا يلاحظ معناه في الكلام أصلاً أو لا يرى أنهم يقولون، وإنما ذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجملهما فضل توكيده وتبين لا يكون في الأفراد؛ وهذا عين اعتبار ملاحظة معناه مع البديل كما هو ظاهر ومع هذا كله، فالكلام عنده مركب من "لا" واسمها من غير احتياج إلى الخبر، وقد تبين في "الثاني" وـ"الثامن" وـ"التاسع" إجمالاً وتفصيلاً أنه لا يصح أن يكون "لا" بمعنى "انفسي" لا أصلية ولا نيابة وبالله [١٠٠] [١] التوفيق.

فالوجه في دلالة "لا إله إلا الله" عندهم على التوحيد ما ييلو لك بعد تمهيد مشتمل على تنبئهين:

الأول: قال الإمام حجة الإسلام كاشف الظلام بنور الله العلام -روح الله- روحه وأعلى في مواطن اللقاء فتوحه -في "الفصل الأول" من كتابه مشكوة الأنوار ما نصه: "ترقى العارفون من حضيض المجاز إلى يقان الحقائق واستكملوا معارجهم فرأوا بالمشاهدة العيانية أن لا شيء في الوجود إلا الله تعالى وأن ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^{٦٣٠} لا أنه يصير هالكا في^{٦٣١} وقت من الأوقات، بل هو هالك أزلا وأبداً لا

^{٦٢٨} - في ع : المعنى الثاني وعلى.

^{٦٢٩} - "هو" ساقطة من ل.

^{٦٣٠} - اقتباس من سورة القصص، الآية: ٨٨.

يتصور إلا كذلك فإن كل شيء سواه إذا اعتبر ذاته من حيث ذاته فهو عدم مُحْضٌ، وإذا اعتبر من الوجه الذي يسرى إليه الوجود من الأول الحق رئيسي موجودا لا في ذاته، لكن من الوجه الذي يلي موجوده فيكون الموجود وجه الله تعالى فلكل شيء وجهان: وجه إلى نفسه ووجه إلى ربه فهو باعتبار وجه نفسه عدم مُحْضٌ، وباعتبار وجه الله تعالى موجود، فإذا لا يوجد إلا الله تعالى ووجهه تعالى فإذا ^{٦٣٢} ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهُهُ﴾ ^{٦٣٣} أَزلا وأبدا ولم يفتقر هؤلاء إلى قيام القيمة ليسعوا نداء المنادي ^{٦٣٤} ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ بل هذا النداء لا يفارق سمعهم أبدا ولم يفهموا من معنى قوله الله أكبر إنه أكبر من غيره حاش لله إذ ليس في الوجود معه غيره حتى يكون أكبر منه، بل ليس لغيره رتبة المعرفة بل رتبة التبعية، بل ليس لغيره وجود إلا من الوجه الذي يليه فالملحوظ وجهه فقط ومحال أن يقال إنه أكبر من وجهه بل معناه أكبر من أن يقال له [بـ ١٠٠] أكبر بمعنى الإضافة والمقاييس، وأكبر من أن يدرك غيره كنه كبرياته نبيا كان أو ملكاً، بل لا يعرف الله كنه معرفته إلا الله، بل كل معروف داخل تحت سلطنة العارف واستيلائه دخولا ما وذلك ينافي الجلال والكرياء ^{٦٣٥} انتهى.

وقال في "الفصل الثاني" منه في "قطب الثاني": "ولا يبعد أيها المعتكف في عالم العقل أن يكون وراء العقل طور آخر يظهر فيه ما لا يظهر في العقل كما لا يبعد

^{٦٣١} - في م : في في.

^{٦٣٢} - في ل : فإذا.

^{٦٣٣} - اقتباس من سورة القصص، الآية: ٨٨.

^{٦٣٤} - اقتباس من سورة العافر، الآية: ١٦.

^{٦٣٥} - راجع: مشكاة الأنوار، ص: ٥٥-٥٦.

أن يكون العقل طوراً وراء التميز^{٦٣٦} والإحساس ينكشف فيه عوالم وعجائب وغرائب يقصر عنها الإحساس والتميز^{٦٣٧} ولا يجعل أقصى الكمال وقعاً على نفسك^{٦٣٨} انتهي.

وقال الإمام الشافعي^{٦٣٩} - شكر الله سعيه -: "إن للعقل حداً ينتهي إليه كما أن للبصر حداً ينتهي إليه"^{٦٤٠} انتهي؛ نقله الحافظ ابن حجر في كتابه توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس في "الفصل السابع" وقال الإمام الشافعي - طاب ثراه -: "الله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والتفكير، فنثبت هذه الصفات وننفي عنها التشبيه كما نفي عن نفسه فقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلَهُ شَيْءٌ﴾^{٦٤١} انتهي. نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري في كتاب التوحيد.

وحاصلاً كلام حجة الإسلام أن العالم لكون وجوده غير مستقل، بل هو فائض منه تعالى كما لا يتتصف بكونه عين الحق لكونه مبدعاً كذلك لا يتتصف بأنه غيره مغایرة تامة مستقلة بحيث يتتصف بأنه موجود ثانٍ مع الله تعالى، فإن الله [١٠١] سبحانه كما كان في الأزل ولا شيء معه لكونه الأول قبل كل شيء

^{٦٣٦} - في ل : التميز.

^{٦٣٧} - في ل : التميز.

^{٦٣٨} - راجع: مشكاة الأنوار، ص: ٧٧-٧٨.

^{٦٣٩} - هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع القرشي، المطلي، الشافعي، الحجازي، المكي، (أبو عبد الله) أحد الأئمة الأربع عند أهل السنة، ولد بغزة بفلسطين، مات سنة ٢٠٤/٨١٩. راجع: معجم المؤلفين، ٣٢/٩.

^{٦٤٠} - راجع: تواли التأنيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر، ص: ٤٦٦؛ آداب الشافعي ومناقبه، ص: ٢٠٧.

^{٦٤١} - اقتباس من سورة الشورى، الآية: ٢١؛ راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٣/٤٠٧.

فكذلك الآن كما كان لا شيء معه وإن أوجد العالم الأعلى والأسفل بما فيهما، لأن العالم بجميع أجزائه لكون من فيض وجوده على حقائق الكائنات لا يتصف بكونه موجودا معه بل موجودا به ومنه فليس للعالم رتبة المعرفة بل رتبة التبعية وهذا نفي أن يكون الله أكبر معناه أنه أكبر من غيره مع كثرة هذه الأغيار المشهودة، فإنما ليست أغيارا مستقلة وإنما هي وجوه نور الوجود المطلق بالإطلاق الحقيقي، أي: الذي لا يقابله تقييد مع قابليته لكل قيد المستلزم لتنزهه عن كل قيد في عين تجلية فيما شاء منها كما يوضحه قوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا تُوَلُواْ فَشَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^{٦٤٢}، ﴿وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾^{٦٤٣}، وكلما كان كذلك لم يصح التفضيل بالمعنى المعروف المستلزم لكونه المفضل عليه مغايرا للمفضل مغايرة مستقلة بمعنى أنه ليس وجها من وجوهه وإنما يصح التفضيل بنحو المعنى المراد من نحو قوله هذا بسرا أطيب منه رطبا ﴿وَلَهُ الْمُثْلُ الْأَعْلَى﴾^{٦٤٤} كما يوضحه قوله تعالى ﴿أَوْلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقُوهُمْ هُوَ أَشَدُ قُوَّةً﴾^{٦٤٥} مع قوله تعالى ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^{٦٤٦} في كل ذي قوة إذ لا قوة لهم^{٦٤٧} إلا بالله فلا قوة إلا الله وكلما كان كذلك فللها القوة الظاهرة في جميع مظاهر الأقوياء جميعا وليس معنى وحدة الوجود أن العالم عين الحق حتى يتوهم من كلام حجة الإسلام وغيره من المحققين أنه خروج عن دائرة الشرع الشريف وإنما المراد أن العالم ليس موجودا ثانيا معه مستقلأ كما تقرر.

^{٦٤٢}- اقتباس من سورة البقر، الآية: ١١٥.

^{٦٤٣}- اقتباس من سورة النمل، الآية: ٩١؛ "وله كل شيء" ساقطة من ل وع.

^{٦٤٤}- اقتباس من سورة النحل، الآية: ٦٠.

^{٦٤٥}- اقتباس من سورة فصلت، الآية: ١٥.

^{٦٤٦}- في النسخ " وأن" وهو خطأ، لأن آية البقرة ليس فيها الواو.

^{٦٤٧}- اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

^{٦٤٨}- "لهم" ساقطة من ل.

قال الإمام أستاذ [ب ١٠١] التحقيق^{٦٤٩} سيدِي الشیخ محبی الدین محمد بن علی ابن العری^{٦٥٠} - قدس سره - فی "الباب ٥٥٨" من الفتوحات المکیة فی حضرة الإبداع بعد بسط وتفصیل ما نصه: "وهذا يدلک على أن العالم ما هو عین الحق وإنما هو ما ظهر في الوجود الحق إذ لو كان عین الحق ما صح كونه بدیعا"^{٦٥١} انتهى.

وهذا هو الذي دل^{٦٥٢} عليه نصوص الكتاب والسنة والنظر العقلی الصحيح ومقالات محققی أهل الكشف الصريح ومنه ينكشف بعض وجوه قوله تعالى ﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^{٦٥٣}.

التنبیه الثاني: کل من حکم علی قلبه سلطان شيء وتقید قلبه به فهو عبد لذلك شيء، أي: يطلق عليه العبد لغة كما قال ﷺ: {تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، عبد الخلة، عبد الخمیصة، فيكون ما تقید به قلبه إلها لغة ومعبودا}^{٦٥٤} وهذا أطلق على الموى أنه "إله" فی الكتاب والسنة.

^{٦٤٩} - فی ل : المحققین.

^{٦٥٠} - هو محمد بن علی بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطائی، الحاتمی، المرسی، المعروف بابن عربی (محبی الدین، الشیخ الأکیر) حکیم، صوفی، متکلم، فقیه، مفسر أديب، شاعر، مشارک فی علوم أخرى ولد فی مرسیة بالأندلس، مات سنة ٦٣٨ / ١٢٤٠ . راجع: معجم المؤلفین، ١١ / ٤٠ .

^{٦٥١} - راجع: الفتوحات المکیة، الباب: ٥٥٨ ، ٨/٤٧ .

^{٦٥٢} - "دل" ساقطة من ع.

^{٦٥٣} - اقتباس من سورة النور، الآیة: ٣٥ .

^{٦٥٤} - راجع: البخاری، جهاد ٧٠ ، رقاق ١٠ ، ابن ماجة، زهد ٨ .

قال الإمام حجة الإسلام في "الباب الثاني" من كتاب العلم من الإحياء: "كل متبوع هوه فقد اتخذ هوه معبودا، قال الله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهًا هَوَاهُ﴾^{٦٥٥} وقال ﷺ: {أَبْعَضُ إِلَهٍ عِبْدٌ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الْهُوَى} ^{٦٥٦} انتهى.

وقال في "باب الصدق" من الإحياء أيضا: "كل ما تقييد العبد به فهو عبد له، كما قال عيسى عليه الصلوة والسلام: "يا عبد الدنيا" وقال نبينا ﷺ: {تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، عبد الخلة، عبد الخمصة} ^{٦٥٧}، سمي كل من تقييد قلبه بشيء عبدا له" ^{٦٥٨} انتهى.

وقال في "باب الرهد" منه: من طلب غير الله فقد عبده وكل مطلوب معبد وكل طالب عبد بالإضافة إلى مطلبة" ^{٦٥٩} انتهى.

ومن المعلوم أنه ما في الوجود إلا وهو [١٠٢١] مطلوب لطالب ما ويفتقرب إليه مفتقر ما لامتناع أن يكون خلقه عبثا تعالى الله الحكيم عن ذلك.

قال الشيخ محى الدين في "الباب ٧٥": "وما في الوجود شيء إلا ويفتقرب إليه مفتقر ما من جميع الأشياء" ^{٦٦٠} انتهى.

وقال في "الباب ١٦٧": "وكل طالب فهو فقير إلى مطلوبه ضرورة" ^{٦٦١} انتهى.

^{٦٥٥} - اقتباس من سورة الجاثية، الآية: ٢٣.

^{٦٥٦} - راجع: إحياء علوم الدين، ٥٧/١.

^{٦٥٧} - راجع: البخاري، جهاد، ٧٠، رقاق ٤١٠ ابن ماجة، زهد، ٨.

^{٦٥٨} - راجع: إحياء علوم الدين، ٤/٢٧٢٩.

^{٦٥٩} - راجع: إحياء علوم الدين، ٤/٢٤٥٢.

^{٦٦٠} - راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٧٠، ٢٧٣/٢.

ولهذا قال في "الباب ٤٦٤": وما من شيء إلا وله نصيب في الألوهية يدعوه، فلهذا توجه عليه النفي، لأن الإله^{٦٦٢} من لا تعين^{٦٦٣} له نصيب فله الأنصباء كلها وهو مسمى الله وكل شيء له نصيب فهو اسم من أسمائه، فالكل أسماؤه^{٦٦٤} انتهى.

وقال في "الباب ٥٢٨": قال الله تعالى ﴿وَلِلّٰهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^{٦٦٥}، وإن كان له جميع الأسماء التي يفتقر كل فقير إلى مسمها ولا فقير إلا إلى الله، فإنه يقول ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللّٰهِ﴾^{٦٦٦} ومع هذا فلا يطلق عليه من الأسماء إلا ما يعطى الحسن عرفاً وشرعًا، ولذلك نعت أسماؤه بالحسنى^{٦٦٧} انتهى.

فتحصل مما نقل أن الإله^{٦٦٨} يطلق لغة على كل مطلوب لطالب ما وعلى كل ما يفتقر إليه مفتقر ما من حيث إنه مطلوب ومفتقر إليه لذلك الطالب الفقير إليه، وإن كان قد يطلق عليه العبد أيضاً لكونه فقيراً إلى غيره وطالباً له عن حيشة أخرى، ومن المعلوم مما تقرر أن كل موجود فهو كذلك.

فنقول: كل موجود يطلق عليه من حيث إنه مطلوب لطالب ما أنه إله لعبد ما بالضرورة وقد دلت "لا إله إلا الله" بالمنطق على أنه لا إله لعبد ما أحد إلا الله

^{٦٦١}- راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٤١٧/٣، ١٦٧.

^{٦٦٢}- في ع : لأن لا إله.

^{٦٦٣}- في ل و ع : تعين.

^{٦٦٤}- راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٤٦٤، ٤٦٧/٧، ١٣١.

^{٦٦٥}- اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ١٨٠.

^{٦٦٦}- اقتباس من سورة فاطر، الآية: ١٥.

^{٦٦٧}- "بالحسنى" ساقطة من ع ؛ راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٥٢٨، ٥٢٧/٧، ٢٥٢.

^{٦٦٨}- في ع : أن لا إله.

بالضرورة فلا موجود من حيث يفتقر إليه طالب ما^{٦٦٩} أحد إلا الله بالضرورة؛ أو
نقول: كل شيء من الحقيقة [ب٢١] المذكورة إله لعبد ما ولا إله لعبد ما موجود إلا
الله فلا شيء من تلك الحقيقة موجود إلا الله وفي الجامع الكبير للسيوطى^{٦٧٠} - رحمة
الله - عن مكحول: ما أراد عبد سفرا فقال: هؤلاء الكلمات إلا كلام الله^{٦٧١} وكفاه
ووقاه، اللهم لا شيء إلا أنت، ولا شيء إلا ما شئت، ولا حول ولا قوة إلا بك،
﴿لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلِيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾^{٦٧٢}،
﴿خَسِيَّ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^{٦٧٣} ، اللهم ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلَيَّ فِي
الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾^{٦٧٤} ، عزاه لابن جرير^{٦٧٥} ؛ أو
نقول: كل شيء من الحقيقة المذكورة إله لعبد ما ولا إله لعبد ما غير الله موجود فلا
شيء من تلك الحقيقة^{٦٧٦} غير الله موجود، وعلى التقادير الثلاث فالكلام دال على
أن الله لا شريك له في حقيقي الوجود وهو المقصود.

^{٦٦٩} - "ما" ساقطة من ع.

^{٦٧٠} - هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب ابن محمد بن همام الدين الخضيري الأصل، الطولوني، المصري، الشافعى (جلال الدين، أبو الفضل) عالم مشارك في أنواع من العلوم، مات سنة ٩١١/٥٠٠١ راجع: معجم المؤلفين، ١٢٨/٥.

^{٦٧١} - "الله" ساقطة من ع.

^{٦٧٢} - اقتباس من سورة التوبه، الآية: ٥١.

^{٦٧٣} - اقتباس من سورة التوبه، الآية: ١٢٩.

^{٦٧٤} - اقتباس من سورة يوسف، الآية: ١٠١.

^{٦٧٥} - هو محمد بن جرير بن يزيد الطبرى، أبو جعفر، مفسر، مقرئ، محدث مؤرخ، فقيه، أصولي، مجتهد، ولد في آمل طبرستان، مات سنة ٣١٠/٢٣٩. راجع: معجم المؤلفين، ١٤٧/٩.

^{٦٧٦} - في ع : الحقيقة المذكورة.

والحاصل: أن موجوداً ما لا يطلبه طالب مَا ولا يفتقر إليه مفتقر مَا ولا يعبده عابد مَا إِلَّا مَا عنده من الكمال المطلوب له وقد تبين دلالة "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" على أنه لا كمال ذاتياً إِلَّا لله فكما لا وجود لشيء مَا إِلَّا بالله كذلك لا كمال له إِلَّا بالله وكل ما لا وجود له إِلَّا بغيره فالوجود لذلك الغير حقيقة وكذلك الكمالات التابعة للوجود فلم يقع الإفتقار إِلَّا إلى الله تعالى ولا العبودية إِلَّا لله سبحانه على التحقيق^{٦٧٧}. ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُفْتَنَةَ﴾^{٦٧٨} في كل مسلك وطريق ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدُهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾^{٦٧٩}، وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين.

خاتمة: فيما ورد من الأحاديث في فضل "لَا إِلَهَ إِلَّا الله" نختتم بها الكتاب تبركاً بكلام خاتم [١٠٣١] النبيين ﷺ وعليهم وعلى آلهم وصحبهم أجمعين ورجاء الحصول نصيب من الخير الحاصل لمن يبلغ شيئاً من أحاديثه كالواحد وكالأربعين وذلك كالنضارة التي يتضمنها قوله ﷺ: {نصر الله امرئاً سمع مقالتي، فوعاها فأداها كما سمعها} ^{٦٨٠} وقوله ﷺ: {نصر الله امرئاً سمع منا حديثاً فأداه علينا كما سمعه} ^{٦٨١} وقوله ﷺ: {نصر الله رجلاً سمع منا كلمةً فبلغها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع} ^{٦٨٢}، وكالشفاعة والمغفرة والبعث في زمرة العلماء يوم القيمة وغيرها من الأمور التي يتضمنها، نحو قوله ﷺ: {من حفظ على

^{٦٧٧} - "على التحقيق" ساقطة من ع.

^{٦٧٨} - سورة النجم، الآية: ٤٢.

^{٦٧٩} - اقتباس من سورة هود، الآية: ١٢٣.

^{٦٨٠} - راجع: البيهقي، الجامع لشعب الإيمان: ٣، ٢٤٨/٣، رقم: ١٦٠٧.

^{٦٨١} - راجع: كنز العمال: ١٠/٢٢، رقم: ٢٩١٦٦.

^{٦٨٢} - راجع: البيهقي، الجامع لشعب الإيمان: ٣، ٢٤٨/٣، رقم: ١٦٠٧.

أمتي أربعين حديثا من أمر دينها بعثه الله يوم القيمة فقيها عالما^{٦٨٣} وقوله صلى الله عليه وسلم: {من كتب عني أربعين حديثا رجاء أن يغفر الله له، غفر له وأعطاه ثواب الشهداء}^{٦٨٤} وقوله ﷺ: {من حفظ على أمتي أربعين حديثا من أمر دينها بعثه الله فقيها، وكتب له شافعا وشهيدا}^{٦٨٥} وقوله ﷺ: {من حفظ على أمتي أربعين حديثا ينفعهم الله تعالى بها، قيل له ادخل من أي أبواب الجنة شئت}^{٦٨٦} وكالرحمة في الدعاء النبوى فيما روی عن علي قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: {اللهم ارحم خلفائي، ثلاث مرات، قيل يا رسول الله! ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي، ويروون أحاديثي، ويعلمونها الناس}^{٦٨٧} عزاه الحافظ السيوطي -رحمه الله^{٦٨٨} - في الجامع الكبير لجماعة [ب١٠٣] منهم الطبراني والرامهُرْمُزِي^{٦٨٩} والخطيب^{٦٩٠} وغيرهم، ورويناه موصولا عن شيخنا العارف بالله العالم الراسخ الحق الكامل المكمل سيدى الشيخ أبي الفضل صفى الدين أحمد

^{٦٨٣} - راجع: كنز العمال: ١٠/٢٢٤، رقم: ٢٩١٨٢.

^{٦٨٤} - راجع: كنز العمال: ١٠/٢٣٢، رقم: ٢٩٢٢٣.

^{٦٨٥} - راجع: البيهقي، الجامع لشعب الإيمان: ٣/٢٤٠، رقم: ١٥٩٦.

^{٦٨٦} - راجع: كنز العمال: ١٠/٢٢٥، رقم: ٢٩١٨٦.

^{٦٨٧} - راجع: كنز العمال: ١٠/٢٢٩، رقم: ٢٩٢٠٨.

^{٦٨٨} - "رحمه الله" ساقطة من ع.

^{٦٨٩} - هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهُرْمُزِي (أبو محمد) محدث، حافظ أديب، شاعر، مات سنة ٩٧١/٣٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ٣/٢٣٥.

^{٦٩٠} - هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف بالخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين. مولده في غزية، مات سنة ٤٦٣/١٠٧٢. راجع: الأعلام للزرکلي، ١/١٧٢.

بن محمد الدجاني المدي الشهير بالقشاشي^{٦٩١} -أيده الله في السر والإعلان وأمده^{٦٩٢} ظاهرا وباطنا بمزيد الفضل والإحسان -آمين، سمعا من لفظه منزله بظاهر المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عن شيخه العارف بالله الحق أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس القرشي العباس الشناوي^{٦٩٣} ثم المدي -طاب ثراه - عن شيخ الإسلام الشمس محمد بن أحمد الرملي^{٦٩٤} ، عن شيخ الإسلام زكريا بن محمد السنىكي القاهري الأزهري^{٦٩٥} ، عن مشايخه الأربعة أبي الجود^{٦٩٦} عبد الرحمن وأبي الفضائل محمد ابن الجمال محمد المرشدي وابن عمهمما أبي بكر بن أحمد بن إبراهيم المرشدي^{٦٩٨} ، والحافظ النجم أبي القاسم وأبي حفص عمر^{٦٩٩} ابن الحافظ الرحمة

^{٦٩١} - هو أحمد بن محمد بن يونس الدجاني، البدري، الحسيني، الأنباري، المدي، وفي بروكلمان: أحمد بن محمد بن عبد النبي بن يونس اليمني، المالكي، الشهير بالقشاشي (صفي الدين) صوفي مشارك في أنواع من العلوم. ولد بالمدينة، مات سنة ١٠٧١/١٦٦١ . راجع: معجم المؤلفين، ١٧٠/٢ .
^{٦٩٢} - في ع : وأمدهنا.

^{٦٩٣} - هو أحمد بن علي بن عبد القدوس بن محمد المصري، ثم المدي، المعروف بالشناوي، أبو المواهب. عالم، أديب، مات سنة ١٠٢٨/١٦١٩ . راجع: معجم المؤلفين، ١٢٢/٢ .

^{٦٩٤} - هو أحمد الرملي، المنوف، المصري، الأنباري، الشافعى (شهاب الدين) عالم، فقيه، مات سنة ٩٥٧/١٥٥٠ . راجع: معجم المؤلفين، ٢٢٤/١ .

^{٦٩٥} - هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنباري، السنىكي، القاهري، الأزهري الشافعى (زين الدين، أبو بحبي) عالم مشارك في الفقه والفرائض والتفسير والقراءات والتجويد والحديث والتصوف والنحو والتصريف والمنطق والجدل. ولد بسنيكة، مات سنة ٩٢٦/١٥٢٠ . راجع: معجم المؤلفين، ٤/١٨٢ .
^{٦٩٦} - في ل : أبي الجود.

^{٦٩٧} - هو عبد الرحمن بن علي بن إسحاق بن محمد بن حسن بن عبد العزيز بن مصلح زين الدين أبو الفرج التميمي الداري الخليلي الشافعى أخوه أحمد وبسط البرهان إبراهيم بن يوسف بن محمود القرمانى الحنفى الماضيين ويعرف بشقير. ولد في مدينة الخليل بفلسطين، مات سنة ٨٧٦/١٤٧١ . راجع: الضوء اللامع، ٤/٩٥ .

^{٦٩٨} - هو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف النذري الأصل، المكي، الشافعى، ويعرف بالمرشدى، فقيه، أديب. له نظم ومجاميع، مات سنة ٨٢٠/١٤١٧ . راجع: معجم المؤلفين، ٣/٧٢ .

التقي محمد بن فهد المكي^{٧٠٠} كلهم عن الجمال أبي المحسن محمد بن إبراهيم المرشدي المكي الحنفي^{٧٠١} قال: قرأت على إبراهيم بن محمد الحريري المؤذن بالمسجد الحرام قال: أنا إسحاق بن يحيى بن إسحق الأدمي^{٧٠٢} وأنا في الرابعة بدمشق قال: أنا يوسف بن خليل الحافظ، قال: أنا أبو الفتح ناصر بن محمد الوبيري^{٧٠٣} قال أنا أبو الفضل جعفر بن عبد الواحد الثقفي قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن الفضل الباطرقاني^{٧٠٤} إملاء قال: حدثنا محمد بن إسحاق قال: أنا أحمد بن أبي عبيدة الكوفي بها، قال: حدثنا محمد بن الحسين الهمداني، قال: حدثنا أحمد بن عيسى العلوي قال: حدثنا ابن أبي فديك عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم [١٠٤]^١، عن عطاء ابن يسار، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: قال اللهم^{٧٠٥}: {اللهم ارحم خلفائي، قلنا: من خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي، يروون أحاديثي وسنني، ويعلمونها الناس} وكالفوز بالحلول في الجنة فيما رويناه عن شيخنا -

^{٦٩٩} - أبي القاسم وأبي حفص عمر" ساقطة من ع.

^{٧٠٠} - هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن فهد، الهاشمي، العلوي، الأصفونى، ثم المكي الشافعى، المعروف بابن فهد (تقى الدين) مؤرخ، ولد بأصفون من صعيد مصر، مات سنة ١٤٦٦/٨٧١
راجع: معجم المؤلفين، ٢٩١/١١

^{٧٠١} - هو محمد بن إبراهيم بن أحمد، الفوى الأصل، المكي، الحنفى، جمال الدين المرشدى: فقيه، من المفتين المدرسين. ولد وتتعلم بمكة، مات سنة ١٤٣٦/٨٣٩ . راجع: الأعلام للزرکلى . ٣٠٠/٥

^{٧٠٢} - هو إسحاق بن يحيى بن إسحاق بن إبراهيم الأدمي، نزيل دمشق (عفيف الدين) محدث عمل لنفسه معجماً، مات سنة ١٢٢٥/٧٢٥ . راجع: معجم المؤلفين، ٢٣٩/٢

^{٧٠٣} - لم أقف على ترجمته.

^{٧٠٤} - هو أحمد بن الفضل بن محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الباطرقاني، الأصبهانى (أبو بكر) مقرئ، محدث، مات سنة ١٤٦٧/٤٦٠ . راجع: معجم المؤلفين، ٤٥/٢

^{٧٠٥} - راجع: كنز العمال: ٢٢٩/١٠ ، رقم: ٢٩٢٠٨

فسح الله في مدته^{٧٠٦} - بسنده السابق إلى الجمال المرشدي قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم الإسكندرى فيما قرئ عليه، وأنا أسمع بالقاهرة في الرحلة الثالثة قدم علينا، أنا علي بن عمر بن أبي بكر الصوفى، أنا عبد الرحمن بن مكى، أنا أبو طاهر السىلفى، أنا أبو علي أحمد بن محمد بن الفضل بن شهريار الأصبهانى، بما حدثنا^{٧٠٧}: أبو محمد هبة الله بن محمد بن الحسن النيسابورى أملأ حدثنا: المحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، حدثنا: أبو علي الحسين ابن محمد الصغانى يمرؤ، أنا أبو رجاء محمد بن حمدوى حدثنا: العلا بن مسلمة حدثنا: إسماعيل ابن يحيى التميمي، عن سفيان الثورى، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: {من أدى إلى أمي حديثا واحدا يقيم به سنةً ويرد به بدعةً فله الجنة}.^{٧٠٨}

فأقول: سائلًا من الله الكريم بلسان الذل والإفتقار أن يدخلني ووالدي ومشايخي وإخواني وأصحابي ومن وقف على كتابي من المحبين في خالص رحمته الواسعة الأقطار وأن يحشرنا فيمن دخل في بركات دعاء نبيه المصطفى المختار وأن يجعلني ومن بلغ بتوفيقه من أهل الرعاية عند الرواية والدرية [ب٤١] إنه جواد كريم رءوف رحيم أمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين عدد حلق الله بدؤام الله الملك الحق المبين.

^{٧٠٦} - في ع : قلس سره.

^{٧٠٧} - في ع : أنا.

^{٧٠٨} - راجع: جامع الكبير، ٦٢٠/٨، رقم: ٤٥٤٧١.

الحديث الأول:

أخبرني شيخنا العارف بالله وقدوتي إلى الله سبحانه سيدى الشيخ صفي الدين
 أحمد بن محمد الدجاني المدیني - أیده الله تعالى^{٧٠٩} - بسنده السابق إلى القاضي زكريا
 قال: أنا العز بن الفرات، عن أبي العباس أحمد بن الجوني، عن أم أحمد زينب ابنة
 مكى بن علي بن كامل الحرانية، أنا أبو علي حنبل بن عبد الله بن الفرج الرصافى، أنا
 أبو القاسم هبة الله بن محمد ابن عبد الواحد بن الحصين، أنا أبو علي الحسن ابن علي
 التميمي، أنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطبي، أنا عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل،
 حدثنا: أبي، أنا إبراهيم بن مهدي، أنا إسماعيل ابن عباس، عن عبد الله بن عبد
 الرحمن بن أبي حسين عن شهر بن حوشب، عن معاذ بن جبل رض عن النبي صل
 قال: قال لي رسول الله صل: {مفاتيح الجنة شهادة أن لا إله إلا الله} ^{٧١٠}.

الحديث الثاني:

أخبرني شيخنا سيدى الشيخ صفي الدين أحمد بن محمد الدجاني المدیني - فسح
 الله في مدتة^{٧١١} - عن الشيخ أبي المواهب أحمد الشناوى - قدس سره - عن العلامة
 أحمد بن قاسم العبادى، عن السيد الجمال يوسف الأرميونى، عن الحافظ جلال الدين
 السيوطي، عن التقى الشمنى، عن الجمال عبد الله بن العلا على الكنانى الحنبلي،
 قال: أنا علاء الدين أبو الحسن علي بن أحمد العرضي، أخبرتنا زينب بنت مكى بن
 علي الحرانية بسندها السابق إلى الإمام أحمد بن حنبل، قال: حدثنا الوليد بن مسلم،

^{٧٠٩} - في ع : قدس سره.

^{٧١٠} - راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٦، ٤١٨/٢٢١٠٢، رقم:

^{٧١١} - في ع : قدس سره.

حدثنا [١٠٥] الأوزاعي، حدثني عمير بن هانئ أن جنادة بن أبي أمية حدثه، عن عبادة بن الصامت، عن رسول الله ﷺ قال: {من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن مُحَمَّداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله^{٧١٢} رسوله وابن أمته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن البعث حق، أدخله الله الجنة على ما كان من عمل من أي أبواب الجنة الثمانية شاء}^{٧١٣}.

الحديث الثالث:

أخبرني شيخنا -متع الله المسلمين بطول حياته^{٧١٤}- بسنده إلى الشمس محمد الرملي، عن شيخ الإسلام علي بن ياسين الطرابلسي، عن الحافظ شمس الدين السخاوي، عن أم محمد بنت عمر بن عبد العزيز، عن أبي عمر محمد بن أبي العباس الصالحي، عن الفخر أبي الحسن الصالحي، عن أبي علي حنبل بسنده السابق إلى الإمام أحمد، حدثنا أبو معوية، أنا الأعمش، عن شر بن عطية، عن أشياخه، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: {قلت يا رسول الله! أوصني، قال: إذا عملت سيئة فاتبعها حسنة تمحها}. قال: قلت: يا رسول الله! أمن الحسنات لا إله إلا الله؟ قال: هي أفضل الحسنات}^{٧١٥}.

^{٧١٢} - في ل : عبده؛ و "الله" ساقطة من ل.

^{٧١٣} - راجع: مسلم، كتاب الإيمان: ص: ٤٥، رقم: ٢٨؛ والبخاري، كتاب الأنبياء: ٤/١٦٥، رقم: ٣٤٣٥.

^{٧١٤} - في ع : قدس سره.

^{٧١٥} - راجع: مستند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٨٦/٣٥، رقم: ٢١٤٨٧.

الحديث الرابع:

أخبرني شيخنا - نفع الله به^{٧١٦} - عن شيخه أبي المواهب، عن النور علي بن يحيى الزيادي، عن الشهاب أحمد بن حمزة الرملي، عن الحافظ السخاوي، عن الحافظ ابن حجر، أنا أبو الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي، أنا أبو العباس أحمد الصالحي الحجار، أنا أبو عبد الله الحسين الزبيدي، أنا أبو الوقت [ب٥١] عبد الأول السجزي، أنا أبو الحسن عبد الرحمن الداودي، أنا أبو محمد عبد الله الحموي السرخسي، أنا أبو عبد الله محمد الفريري، أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا: عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن سفي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: {من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قادر، في يوم مائة مرة، كانت له عِدْلٌ عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزاً من الشيطان، يومه ذلك حتى يمسى، ولم يأت أحد بفضل مما جاء به الأرجل عمل أكثر منه}^{٧١٧}.

الحديث الخامس:

أخبرنا^{٧١٨} شيخنا - أいで الله^{٧١٩} - عن الشيخ أحمد الشناوي - قدس سره - عن الشيخ محمد البكري، عن والده الشيخ أبي الحسن البكري، عن القاضي زكريا، عن

^{٧١٦} - في ع : قدس سره.

^{٧١٧} - راجع: مسلم، كتاب الذكر والدعاء، ١٠٨٠، رقم: ٢٦٩١؛ وسنن الترمذى، الدعوات: ٥١٢/٥، رقم:

. ٣٤٦٨

^{٧١٨} - في ع : أخبرني.

^{٧١٩} - في ع : قدس سره.

الحافظ ابن حجر، أنا أبو الحسن محمد البالسي، أنا أبو محمد عبد الرحمن المقدسي الصالحي، أنا أبو العباس أحمد النابلي، أنا أبو عبد الله محمد الحراني، أنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد الصاعدي الفراوي، أنا الإمام أبو الحسين عبد الغافر الفارسي النيسابوري، أئبنا الإمام أبو أحمد محمد الجلودي النيسابوري، أنا أبو إسحاق إبراهيم الفقيه الزاهد، أنا الحافظ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحاج القشيري، حدثنا: إسحاق ابن منصور، أنا معاذ بن هشام حدثني أبي، عن قتادة، حدثنا أنس بن مالك، أن نبي الله ﷺ ومعاذ بن جبل رديفه [١٠٦١] على الرحل {قال: يا معاذ! قال: ليك يا رسول الله وسعديك! قال: يا معاذ! قال: يا رسول الله وسعديك! قال: يا معاذ! قال: ليك يا رسول الله وسعديك! قال: ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار، قال: يا رسول الله! أفلأ أخبر بها فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلوا} ^{٧٢٠}. فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً، أي: مخافة إثم الكتمان ^{٧٢١}.

الحديث السادس:

أخبرني شيخنا - نفع الله به ^{٧٢٢} - عن الشيخ أحمد الشناوي، عن والده علي بن عبد القدس، عن ابن حجر المكي، عن الجلال السيوطي، عن التقى الشمني، عن الشرف أبي الظاهر ^{٧٢٣} محمد بن الكويك، عن أبي محمد عبد الرحمن بن عبد الهادي المقدسي بسنده السابق إلى مسلم حدثنا: زهير بن حرب حدثنا: جرير، عن سهيل،

^{٧٢٠} - راجع: المستند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، ١٢٥/١.

^{٧٢١} - "مخافة إثم الكتمان" ساقطة من لوع.

^{٧٢٢} - في لوع: قدس سره.

^{٧٢٣} - في لوع: الطاهر.

عن عبد الله ابن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماتة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان} ^{٧٢٤}.

الحديث السابع:

أخبرني شيخنا -أيده الله ^{٧٢٥}- عن الشيخ أحمد الشناوي، عن الشمس العلقمي، عن المجالس السيوطي، عن علم الدين صالح البليقيني، عن أبيه السراج عمر بن رسلان البليقيني، عن الشمس محمد بن القماح، عن أبي إسحق إبراهيم بن عمر بن مضر، عن أبي الفتح منصور الفراوي والمؤيد الطوسي كلاماً، عن فقيه الحرم أبي عبد الله محمد بن [ب ١٠٦] الفضل الفراوي بسنده إلى مسلم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب كلاماً، عن إسماعيل بن إبراهيم قال أبو بكر: حدثنا ابن عليه، عن خالد، حدثني الوليد بن مسلم عن حمran عثمان قال: قال رسول الله ﷺ: {من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة} ^{٧٢٦}.

الحديث الثامن:

أخبرني شيخنا -نفع الله به ^{٧٢٧}- عن شيخه أبي المواهب، عن العلامة أحمد بن قاسم العبادي، عن الشيخ أبي الحسن البكري، عن القاضي زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي، عن أبي العباس الصالحي

^{٧٢٤} - راجع: مسلم، ٤٨، رقم: ٣٥؛ وسنن النسائي، ٤٨٤/٨، الإيمان، رقم: ٥٠٢٠.

^{٧٢٥} - في ع : قدس سره.

^{٧٢٦} - راجع: مسلم، ٤٥، رقم: ٢٦؛ ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ١، ٥٢٩/١، رقم: ٤٩٨.

^{٧٢٧} - في ع : قدس سره.

الحجار، أنا أبو محمد الأنجب، أنا أبو زرعة طاهر المقدسي، أنا الفقيه محمد بن الحسين المقدمي^{٧٢٨}، أنا أبو طلحة القاسم الخطيب، حدثنا أبو الحسين علي القطان، حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القرزياني، حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي، حدثنا خالد بن عبد الله، عن يونس، عن حميد بن هلال، عن هchan بن كاهن، عن عبد الرحمن بن سمرة، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: {ما من نفس قوت تشهد أن لا إله إلا الله، وأنني رسول الله، يرجع ذلك إلى قلب موقن إلا غفر الله لها} .^{٧٢٩}

الحديث التاسع:

أخبرني شيخنا -أمدده الله^{٧٣٠}- عن شيخه أبي المواهب، عن الشيخ حسن الدنجيسي، عن الجلال السيوطي، عن التقى ابن فهد المكي، عن أبي إسحق إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي، عن أبي العباس الحجار بسنده السابق إلى ابن ماجة قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الخزامي حدثنا زكريا [١٠٧١] ابن منظور، حدثني محمد بن عقبة، عن أم هاني قالت: قال رسول الله ﷺ : {لا إله إلا الله، لا يسبقها عمل ولا تترك ذنبا} .^{٧٣١}

^{٧٢٨} - في ع : المقوي.

^{٧٢٩} - راجع: سنن ابن ماجه، ٢، ١٢٤٧/٢، كتاب الأدب، رقم: ٣٧٩٦.

^{٧٣٠} - في ع : قدس سره.

^{٧٣١} - راجع: كنز العمال، ٤١٨/١، رقم: ١٧٨١.

الحديث العاشر:

وبه إلى ابن ماجة حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا بكر بن عبد الرحمن، حدثنا عيسى بن المختار، عن محمد بن أبي ليلى، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: {من قال في دبر صلاة الغداة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد بيده الخير، وهو على كل شيء قادر، كان كتعاق رقبة من ولد إسماعيل} ^{٧٣٢}.

الحديث الحادى عشر:

أخبرني شيخنا - كان الله له ^{٧٣٣} - بسنده إلىشيخ الإسلام زكريا، أئبنا الشمس أبو عبد الله القاياني، أئبنا الحافظ الولي أبو زرعة أحمد بن الحافظ عبد الرحيم العراقي، أئبنا أبو حفص عمر ابن أميلة المراغي، أنا الفخر أبو الحسن بن البخاري، أنا أبو حفص عمر بن طيرزد البغدادي، أنا أبو الفتح عبد الملك الكروخي، أنا القاضي أبو عامر الأزدي، أنا أبو محمد عبد الجبار الجراحي المروزي، أنا أبو العباس محمد المحبوي المروزي، أنا الحافظ الحجة أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، حدثنا يحيى بن حبيب ابن عربي، حدثنا موسى بن إبراهيم ابن كثير الأنصارى قال: سمعت طلحة بن خراش قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله} ^{٧٣٤}.

^{٧٣٣} - راجع: الجامع الكبير، ٦٨٥/٩، رقم: ٤٠٨٧/٢٢٥٨٣.

^{٧٣٣} - في ع : قدس سره.

^{٧٣٤} - راجع: سنن الترمذى، الدعاء، ٤٦٢/٥، رقم: ٣٣٨٣.

قلت: قال ابن حبان: أخبرنا محمد بن علي الأنصاري من^{٧٣٥} ولد أنس ابن مالك بالبصرة [ب ١٠٧] حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي به مثله.

الحديث الثاني عشر:

وبه إلى الترمذى قال: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أزهر^{٧٣٦} بن سنان، حدثنا محمد بن واسع قال: قدمت مكة فلقيني أخي سالم بن عبد الله بن عمر فحدثني عن أبيه، عن جده^{٧٣٧} أن رسول الله ﷺ قال: {من دخل السوق فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير، وهو على كل شيء قادر كتب الله له ألف ألف حسنة ومحى عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة} .^{٧٣٨}

الحديث الثالث عشر:

وبه إلى الترمذى قال: حدثنا علي بن خشrum، حدثنا الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن أبي إسحق، عن الحارث، عن علي^{عليه السلام} قال: قال رسول الله ﷺ: {ألا أعلمك كلمات إذا قلتهن غفر الله لك وإن كنت مغفورا لك قال: قل

^{٧٣٥} - في ع : عن.

^{٧٣٦} - في ع : زهر.

^{٧٣٧} - "عن جده" ساقطة من ع.

^{٧٣٨} - راجع: سنن الترمذى، الدعوات: ٥/٤٩١، رقم: ٣٤٢٨

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سَبَّحَانَ اللَّهَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ} ^{٧٣٩}.

قال: علي بن خشrum وأخبرنا علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه بمثل ذلك إلا أنه قال في آخرها: الحمد لله رب العالمين، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرف إلا من هذا الوجه من حديث أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ^{عليه السلام} قلت: قال ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن عبد الله الأستدي، عن علي بن صالح، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: {أَلَا أَعْلَمُ كَلْمَاتٍ إِذَا قَلْتَهُنَّ غَفْرَ لَكَ [١٠٨١] مَعَ أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، سَبَّحَانَ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ^{٧٤٠}. فرواه من حديث أبي إسحاق من غير وجه الترمذى.

الحديث الرابع عشر:

أَخْبَرَنِي شِيخُنَا - نَفْعُ اللَّهِ بِهِ ^{٧٤١} - بِسَنَدِهِ إِلَى الْحَافِظِ بْنِ حَجْرٍ، عَنِ الْحَافِظِ أَبِي الْحَسْنِ عَلِيِّ الْهِيْمَيِّ، عَنِ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ الْمِيدُومِيِّ، عَنِ أَبِي الْفَرْجِ عَبْدِ الْلَّطِيفِ الْحَرَائِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ الْكَرَائِيِّ، أَبْنَائَا أَبْوَ مُنْصُورٍ مُحَمَّدِ الصَّيْرَفِيِّ، أَبْنَائَا أَبْوَ الْحَسِينِ بْنِ بَادْشَاهِ قَالَ: أَبْنَائَا الْحَافِظِ أَبْوَ الْقَسْمِ ^{٧٤٢} سَلِيمَانَ ابْنَ أَحْمَدَ الطَّبرَائِيِّ قَالَ فِي الْمَعْجمِ الْكَبِيرِ

^{٧٣٩} - راجع: سنن الترمذى، الدعوات، ٥٢٩/٥، رقم: ٣٥٠٤.

^{٧٤٠} - راجع: سنن الترمذى، الدعوات، ٥٢٩/٥، رقم: ٣٥٠٤.

^{٧٤١} - في ع : قدس سره.

^{٧٤٢} - في ل : القاسم.

حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا محمد بن عمار الموصلي حدثنا يحيى بن اليمان حدثنا المنهاي ابن الخليفة عن أبي عبد الله الشامي، عن أبي مليكة الدماري، عن نمران اليحصي، عن بلال قال: قال رسول الله ﷺ : {يا بلال! ناد في الناس من قال لا إله إلا الله قبل موته بسنة دخل الجنة أو شهر أو جمعة أو يوم أو ساعة، قال: إذا يتكلوا، قال: وإن اتكلوا} ^{٧٤٣}.

الحديث الخامس عشر:

وبه إلى أبي القاسم الطبراني في الكبير قال: حدثنا أحمد بن محمد بن نافع الطحان، حدثنا أحمد بن صالح حينئذ وحدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا هارون بن عبد الله قالا: حدثنا قدامة ابن محمد الأشعري ^{٧٤٤} حدثني مخرمة بن بكر بن عبد الله ابن الأشبع، عن أبي حرب ابن زيد ^{٧٤٥} بن خالد الجهمي قال: أشهد على أبي زيد بن خالد الجهمي أنه قال: أرسليني رسول الله ﷺ : {أبُشِّرُ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ شَهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِلَهُ الْجَنَّةُ} ^{٧٤٦}.

الحديث [ب١٠٨] السادس عشر:

وبه إلى الطبراني في الكبير قال: حدثنا أحمد ابن عبد الوهاب بن نجدة الحوطبي، حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثنا راشد بن داود، حدثنا يعلى بن شداد بن أوس، حدثني أبي شداد بن أوس وعبادة بن الصامت يصدقه قال: كنا عند

^{٧٤٣} - راجع: المعجم الكبير، ١/٣٦٦، رقم: ١١٢٣.

^{٧٤٤} - في ل : الأشعري.

^{٧٤٥} - في ع : يزيد.

^{٧٤٦} - راجع: المعجم الكبير، ٥/٢٥٤، رقم: ٥٢٦٢.

رسول الله ﷺ فقال: {هل منكم أحد من أهل الكتاب؟ فقيل: لا يا رسول الله! فأمر بغلق الباب فقال: ارفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله، فرفعنا أيدينا ساعة ثم وضع النبي ﷺ يده ثم قال: الحمد لله اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة، إنك لا تخلف الميعاد ثم قال: أبشروا فإن الله قد غفر لكم}.^{٧٤٧}

قلت: قال الحافظ أبو بكر أحمد بن بن عمرو بن عبد الخالق البزار في مسنده حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا الحسن بن علي السكوني، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن راشد بن داود، عن يعلى بن شداد بن أوس وعبادة حاضر فصدقه وقال: بايعنا رسول الله ﷺ فقال: {فيكم غريب؟ يعني: أهل الكتاب فقلنا: لا يا رسول! فأمر بغلق الباب وقال: ارفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله فرفعنا أيدينا ساعة ثم قال: اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة وإنك لا تخلف الميعاد، ثم قال: أبشروا فإن الله قد غفر لكم}.^{٧٤٨}

قال: البزار وهذا لا نعلمه يروي إلا بهذا الإسناد. قلت: وهذا الحديث أصل لتلقين مشائخ الطريقة الذكر لجماعة من المربيين وفي التحفظ عن الأجنبي عن طريقتهم فيما يخصهم والله أعلم.

^{٧٤٧} - راجع: المعجم الكبير، ٧/٣٤٧، رقم: ٧١٦٣.

^{٧٤٨} - راجع: المعجم الكبير، ٧/٣٤٧، رقم: ٧١٦٣.

الحديث السابع عشر:

وبه إلى [١٠٩١] الطبراني في الكبير قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا إبراهيم^{٧٤٩} بن عبد الله بن العلا بن زيد حدثنا أبي عبد الله بن العلا، عن الزهري والأوزاعي قالا: حدثنا المطلب بن عبد الله ابن الحنطسب حدثني عبد الرحمن ابن أبي عمرة حدثني أبي قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة غزها ثم ضحك رسول الله ﷺ حتى بدأ نواجذه قال: {أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله، لا يلقى الله بهما أحد يوم القيمة إلا دخل الجنة على ما كان من عمل} ^{٧٥٠}.

الحديث الثامن عشر:

أخبرني شيخنا -نفع الله به^{٧٥١}- بسنده إلى الحافظ ابن حجر قال: أخبرني أبو المعالي عبد الله الحلاوي، عن أم عبد الله زينب ابنة الكمال المقدسية، عن الحافظ أبي الحاج يوسف الدمشقي، عن أبي سعيد خليل الداراني، عن أبي علي الحسن الحداد أنساناً أبو نعيم أحمد الأصبهاني الحافظ أنساناً أبو القسم^{٧٥٢} الطبراني قال في المعجم الأوسط حدثنا الحسين بن محمد بن حاتم العجلي حدثنا الحسين بن علي بن يزيد الصداني، حدثني أبي حدثنا حفص العامري عن موسى الصغير، عن عبيد الله بن

^{٧٤٩} - "ثنا إبراهيم" ساقطة من ل.

^{٧٥٠} - راجع: الأحاديث الطوال، ١٢٣، رقم: ٥٢.

^{٧٥١} - في ع : قدس سره.

^{٧٥٢} - في ل : القاسم.

عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلام: {من قال لا إله إلا الله نفعته يوما من دهره ولو بعد ما يصيبه العذاب} ^{٧٥٣}.

قلت: هذا الحديث وما في معناه من الأصول الدالة على أن من مات على التوحيد ثم دخل ^{٧٥٤} النار بذنبه لا يخلي في النار ولو كان من أصحاب الكبائر ومات بلا توبة خلافاً للمعتزلة مما يفسر حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً عند الطبراني لا يضر مع الإسلام [ب١٠٩] ذنب كما لا ينفع مع الشرك عمل وما في معناه، أي: لا يضره مضره توجب خلوده كما لا ينفع مع الشرك عمل، أي: نفعاً يوجب دخوله الجنة، وذلك لأصول مقطوع بها، منها قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْفُرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَعْفُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ^{٧٥٥} وقوله صلوات الله عليه: {يا ابن الخطاب! إذهب فناد في الناس لا يدخل الجنة إلا المؤمنون} ^{٧٥٦}، فلا ينافي حديث، {وأما الكافر فيطعم بحسنته في الدنيا حتى إذا أقضى} ^{٧٥٧} إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيراً} ^{٧٥٨}، أي: خيراً يجيئ ثمرته في الجنة، لا مطلق الإثابة لما روي عن ابن مسعود: {ما أحسن محسن من مسلم ولا كافر إلا أثابه الله، قيل: ما إثابة الكافر؟ قال} ^{٧٥٩}: إن كان قد وصل رحمة أو تصدق بصدقة أو عمل حسنة أثابه الله تعالى أمالاً والولد والصحة وأشباه ذلك، قيل: وما إثابته في الآخرة؟ قال: عذاباً دون

^{٧٥٣}- راجع: المعجم الكبير، ٤/١٢، رقم: ٣٤٨٦.

^{٧٥٤}- في ل : أدخل.

^{٧٥٥}- اقتباس من سورة النساء، الآية: ٤٨؛ اقتباس من سورة النساء، الآية: ١١٦.

^{٧٥٦}- راجع: مسلم، كتاب الإيمان، ص: ٧١، رقم: ١١٤.

^{٧٥٧}- في ع : أقضى.

^{٧٥٨}- راجع: مسندي أحمد، ٢١/٤١٩، رقم: ١٤٠١٨.

^{٧٥٩}- في ع : وقال.

العذاب وقرأ ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾^{٧٦٠}، عزاه الحافظ السيوطي للحاكم والبيحقي وغيرهما عنه وعن زينب بنت أبي سلمة أن أبو هب أعتق جارية له يقال لها ثوبية^{٧٦١} وكانت ارضعت النبي ﷺ، {فرأى أبو هب بعض أهله في النوم فسألها ما وجد؟ فقال: ما وجدت بعدكم راحةً غير أني سُقيتُ في هذه مني وأشار إلى النقرة التي تحت إبهامه في عتقي ثوبية} ^{٧٦٢}. عزاه السيوطي لعبد الرزاق.

وفي صحيح البخاري قال: "عُروة وثوبية مولاة لأبي هب وكان أبو هب أعتقها فأرضعت النبي ﷺ، فلما مات أبو هب أريه بعض أهله بشر حيبة^{٧٦٣} بكسر المهملة الحالة"^{٧٦٤} فقال: ماذا لقيت؟ قال: أبو هب لم ألق [١١٠١] بعدكم، أي: راحة غير أني سُقيت في هذه بعثافي ثوبية^{٧٦٥} انتهى.

والذي رأى أبو هب في المنام هو العباس فيما ذكره الحافظ ابن حجر عن البيهقي^{٧٦٦} ثم قال الحافظ ابن حجر: "قال البيهقي ما ورد من بطلان الخير للكفار، فمعناه أنهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن يخفف عنهم من

^{٧٦٠}- اقتباس من سورة غافر، الآية: ٤٤؛ راجع المستدرك، كتاب التفسير: ٢٥٣/٢.

^{٧٦١}- "لها ثوبية" ساقطة من ع.

^{٧٦٢}- راجع: جامع الأحاديث، ٣٩/٤٧٢، رقم: ٤٢٩١٩.

^{٧٦٣}- "الحيبة" ساقطة من ل.

^{٧٦٤}- في ل : أي حالة؛ "الحيبة بكسر المهملة الحالة" ساقطة من ع.

^{٧٦٥}- راجع: صحيح البخاري، ١٩٦١/٥.

^{٧٦٦}- في ل وع : السهيلي.

العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات^{٧٦٧} انتهى.

فظهر بطلان مذهب المرجئة^{٧٦٨} القائلين بأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فلا حجة لهم في حديث ابن عمرو السابق ولا ما في معناه مثل ما نورده الآن.

الحديث التاسع عشر:

وبالسند السابق إلى الطبراني قال في الكبير: حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا محمد بن عمار الموصلي، حدثنا يحيى بن ميان، حدثنا سفيان، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن مسروق، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: {من قال لا إله إلا الله لم يضره معها خطيئة}^{٧٦٩}، فإن معناه بمقتضى الأصول الصحيحة مَنْ مات على التوحيد لم يضره معه خطيبة ولو كبيرة مات عليها بلا توبة مضرة توجب له الخلود، بل لا بد من الخروج بوعد الله أن لم يغفر له، وأما مضرة الدخول في الجملة فهو تحت المشيئة ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^{٧٧٠}، اللهم اغفر لنا ولا تعذبنا يا أرحم الراحمين.

^{٧٦٧} - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٤٥/٩.

^{٧٦٨} - المؤجنة والمؤجنة قال ابن الأثير ورد في الحديث ذكر المؤجنة وهم فرق من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما أنه لا ينفع مع الكفر طاعة سموا مؤجنة لأن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي أي آخره عنهم. راجع: لسان العرب، ٨٣/١.

^{٧٦٩} - راجع: الجامع الكبير، ٦٨٥/٩، رقم: ٤٠٨٥/٢٢٥٨١.

^{٧٧٠} - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

الحديث الموفي عشرين:

وبالسند السابق إلى الطبراني في الأوسط قال: حدثنا إبراهيم، حدثنا عمرو بن خلف، حدثنا فضيل بن سليمان النميري، حدثنا عمر بن سعيد بن سرحة التنوخي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان ابن [ب] [١١٠] عفان، عن أبي بكر الصديق قال: قلت: يا رسول الله! فيما نجاة هذا الأمر فقال: {في الكلمة التي أردتُ عليها عمي فأباها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله} ^{٧٧١}.

ال الحديث الواحد والعشرون:

وبه إلى الطبراني في الكبير والأوسط قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الصلت ابن عبد الرحمن الزبيدي، حدثنا سفيان الثوري، عن عبد الرحمن ابن عبد الله، عن قتادة، عن أبي مجلز عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال ^{٧٧٢}: قال رسول الله ﷺ: {إذا شرع أحدكم بالرمح إلى الرجل فإن كان سنانه عند ثغرة نحروه فقال لا إله إلا الله فليرفع عنه الرمح} ^{٧٧٣}.

ال الحديث الثاني والعشرون:

وبه إلى الطبراني في الكبير، حدثنا أحمد بن عمرو البزار، حدثنا عمار بن خالد الواسطي، حدثنا القاسم بن مالك المزنوي، عن أبي مالك الأشعجي، عن أبيه قال:

^{٧٧١} - راجع: المعجم الأوسط، ١٧٤/٣، رقم: ٢٨٣٩.

^{٧٧٢} - "قال" ساقطة من ع.

^{٧٧٣} - راجع: المعجم الأوسط، ٢٩/١، رقم: ٦٩.

قال رسول الله ﷺ: {أُمِرْتُ أَنْ أَقْاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِي دَمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ إِلَّا بِحُكْمِهَا وَحْسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ} .^{٧٧٤}

الحديث الثالث والعشرون:

أخبرني شيخنا -نفع الله به^{٧٧٥}- بسنده إلى الحافظ ابن حجر أئبنا أبو محمد عبد الله ابن محمد المكي، أئبنا الإمام رضي الدين أبو أحمد إبراهيم الطبرى، أئبنا أبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة، أئبنا أبو طاهر أحمد السلفي الأصفهانى، أئبنا أبو عبد الله القاسم بن الفضل الثقفى قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن موسى بن مربوته الحافظ إملاء حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن متوية^{٧٧٦} البلخى حدثنا أبو شهاب عمر بن محمد العوفى البلخى، حدثنا مكي بن إبراهيم البلخى، حدثنا عبد الله بن [١١١] سعيد بن أبي هند المزنى، عن سعى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحزث، عن أبي صالح أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: {من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قادر عشر مرات حين يصبح كتب الله له بها مائة حسنة ومحى عنه بها مائة سيئة وكانت عدلت رقبة وحفظ بها يومه حتى يمسى، ومن قالها مثل ذلك حين يمسى كان له مثل ذلك} .^{٧٧٧}

^{٧٧٤} - راجع: مسلم، كتاب الإيمان، ص: ٤٣، رقم: ٤٢١؛ سنن الترمذى، الإيمان: ٣/٥، رقم ٢٦٠٦.

^{٧٧٥} - في ع : قلس سره.

^{٧٧٦} - في ع : متوية.

^{٧٧٧} - راجع: سنن النسائي الكبير، كتاب الأذكار، ١٨/٩، رقم: ٩٧٧٠.

الحديث الرابع والعشرون:

أخبرني شيخنا -أيده الله⁷⁷⁸- بسنده السابق إلى الجمال المرشدي قال: أخبرني إبراهيم بن علي بن المظفر الحسيني، عن أبي الفضل أحمد بن عساكر، عن أبي روح عبد المعز بن محمد بن أبي الفضل الهمروي، أئبنا أبو القاسم قتيم بن أبي سعيد الجرجاني، أئبنا الحاكم أبو الحسن علي بن محمد البحائي، أئبنا أبو الحسن محمد بن أحمد الزوزني، أئبنا الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي قال: أئبنا ابن سلم، حدثنا حرملاة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحمرث أن دراجا حدثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الحدري، عن رسول الله ﷺ أنه قال: {قال موسى يا رب! علمني شيئاً أذكرك به وأدعوك به، قال: قل يا موسى! لا إله إلا الله. قال يا رب! كل عبادك يقول هذا. قال: قل لا إله إلا الله. قال: إنما أريد شيئاً تخصني به، قال يا موسى! لو أن السموات السبع والأرضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله⁷⁷⁹}.

قلت: عزاه الحافظ السيوطي لجماعة منهم أبو يعلى والبيهقي والحاكم [ب ١١١] وأبو نعيم، عن أبي سعيد أيضاً بلفظ {قال موسى يا رب! علمي شيئاً أذكرك به وأدعوك به، قال يا موسى! قل لا إله إلا الله. قال يا رب! كل عبادك يقول هذا. قال: قل لا إله إلا الله. قال: لا إله إلا أنت يا رب! إنما أريد شيئاً تخصني به، قال يا موسى! لو أن السموات السبع وعاصمهن غيري والأرضين

⁷⁷⁸ - في ع : قدس سره.

⁷⁷⁹ - راجع: سنن النسائي، عمل اليوم والليلة، رقم: ٨٣٤.

السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهم لا إله إلا الله^{٧٨٠}، وعزاه في مكان آخر إلى أبي على، عن أبي سعيد أيضاً بلفظ: {سأل موسى ربه حين أعطاه التورية أن يعلمه دعوة يدعوه بها فأمره أن يدعو بلا إله إلا الله، فقال موسى: كل عبادك يدعوا بهذا وأنا أريد أن تخصني بدعوة أدعوك بها، فقال تعالى يا موسى! لو أن السموات وساكنها والبحار وما فيها وضعوا في كفة ووضعوا في كفة لا إله إلا الله في كفة لوزنت لا إله إلا الله^{٧٨١}.

قلت: روایة "واعمرهن غيري" من المتشابحات التي يُسلّك فيها طريق التفویض أو التأویل، والأول أسلم وأحكم لأنّ صاحبه من الخلل والثاني إن كان بمجرد الفكر فيه خطر، فإن معرفة المتشابحات فوق طور العقول من طريق أفكارها، وإن كان عن وهمٍ إلهي فهو تأویل الراسخين في العلم الذي مع اشتتماله على نفي التشبيه المواقف لِ[لَّيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ]^{٧٨٢}، ليس فيه صرف الكلام عن ظاهره كما يصرّفه أهل النظر الفكري.

وما يُقرّب^{٧٨٣} إلى ذلك أن يقال إن لا إله إلا الله قد تبين أنها دالة على أن الكمالات بالذات كلها لله تعالى وأن كل ما حصل لغيره تعالى منها فإنما هو من إضافة الله تعالى عليه، ومرة أن معنى ليس في الوجود معه غيره، أنه ليس لغيره بالنسبة إليه [١١٢١] تعالى رتبة المعية وإنما له رتبة التبعية فليست أغياراً مستقلة، وإنما هي وجوه نور الوجود المطلق المنزه عن كل قيد مع القابلية لها المستلزم لتزييه عن كل قيد

^{٧٨٠} - راجع: صحيح ابن حبان، ١٤/١٠٢، كتاب التاريخ، رقم: ٦٢١٨.

^{٧٨١} - راجع: كنز العمال، ١/٥٢، رقم: ١٦٦.

^{٧٨٢} - اقتباس من سورة الشورى، الآية: ١١.

^{٧٨٣} - في ع : يعرب.

في عين تجليه فيما شاء منها كما قال سبحانه ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^{٧٨٤} فعمار السموات والأرض وجوه التجليات الأسمائية، والله اسم الذات والله الأسماء الحسنى كلها، وله الكمال كله بالذات وما له الكمال بالذات، لا شك أنه أكمل مما له الكمال بغیره على الوجه المشار إليه في هذا^{٧٨٥} بُسْرًا أطيب منه رطباً المؤيد بقوله تعالى في جواب قوله: ﴿مَنْ أَشَدُ مِنَ قُوَّةَ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي حَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾^{٧٨٦} والدال على الأكمل أكمل من الدال على الكامل فلا إله إلا الله، فإذا قوبلت بالسموات والأرض وعمارهن من وجوه التجليات الأسمائية التي هي غير الذات من وجه مالت بمن لذلك، فإن الثقل في بعض مراتب التزلات من الكمالات، وهذا قال الله^{٧٨٧} سبحانه وتعالى ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾^{٧٨٨} قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في حديث البخاري: "ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فينفصم عنه وإن جبينه ليتفصل عرقاً ما نصه زاد ابن أبي الرناد عن هشام بهذا الإسناد عند البيهقي في الدلائل وإن كان ليوحى إليه وهو على ناقته فتضرب جرانها من ثقل ما يوحى إليه"^{٧٨٩} انتهى.

وقال زيد بن ثابت: أنزل الله على رسوله ﷺ [ب ١١٢] وفخذه على فخذني فشققت علي حتى خفت أن تُرَض فخذني ثم سُري عنه.

^{٧٨٤} - اقتباس من سورة النور، الآية: ٣٥.

^{٧٨٥} - في ع : المشار إليه بقوله في هذا.

^{٧٨٦} - اقتباس من سورة فصلت، الآية: ١٥.

^{٧٨٧} - "الله" ساقطة من ع.

^{٧٨٨} - اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٥.

^{٧٨٩} - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١١/٢٤٩؛ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ١/٣٦٦.

ثم نقول: تضمن سؤال موسى عليه الصلة والسلام بقوله "إِنَّمَا أَرِيدُ شَيْئاً^{٧٩٠}
تَحْصِينِي بِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ ذَكْرًا أَفْضَلُ مِنَ الْأَذْكَارِ الْمُتَدَالِةِ بَيْنَ الْعِبَادِ" ودل الجواب على أن
الذي تطلبه من أفضل الأذكار هو المتناولة بين العباد^{٧٩١}، فالمطلوب خصوصاً هو
المبذول عموماً، فوقع التخصيص في عين التعميم بتعليم مرتبة "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" والله
أعلم وبالله التوفيق.

الحديث الخامس والعشرون:

أخبرني شيخنا -نفع الله به^{٧٩١}- بسنده السابق إلى الجمال المرشدي قال:
أخبرني عمر بن حسن بن مزيد^{٧٩٢} المragي، عن أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي،
أنبأنا أبو طاهر برّكات بن إبراهيم الخشوعي، عن مرشد بن يحيى المدّني، أنبأنا أبو
الحسن علي بن عمر الحراني، حدثنا حمزة بن محمد بن علي الكنانى، حدثنا عمران بن
موسى بن حميد الطبيب، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني الليث بن سعد،
عن عامر بن يحيى المعافري، عن أبي عبد الرحمن الخلبي^{٧٩٣} أنه قال: سمعت عبد الله
ابن عمرو -رضي الله عنهما- يقول: قال رسول الله ﷺ: {يصاح برجل من أمي
على رؤس الخالق يوم القيمة فينشر له تسعةٌ وتسعون سجلاً كل سجل منها مد
البصر ثم يقول الله تبارك وتعالى أتذكر من هذا شيئاً؟} فيقول: لا يا رب، فيقول
الله عز وجل: ألك عذر أو حسنة؟ فيهاب الرجل فيقول: لا يا رب فيقول الله عز
وجل: بلى إن لك عندنا حسنات وإنه لا ظلم عليك، فيخرج له بطاقة فيها

^{٧٩٠} - "وَدَلَّ الْجَوَابُ عَلَى أَنَّ الَّذِي تَطْلُبُهُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَذْكَارِ هُوَ الْمُتَدَالِةُ بَيْنَ الْعِبَادِ" ساقطة من ع.

^{٧٩١} - في ع : قدس سره.

^{٧٩٢} - في ع : يزيد.

^{٧٩٣} - في ل : الخلبي.

أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع [١١٣] هذه السجلات؟ فيقول إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات^{٧٩٤} في كفة البطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة^{٧٩٥}.

الحديث السادس والعشرون:

وبالإسناد إلى مسلم قال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا يحيى يعني ابن سعيد، عن حماد بن سلمة، حدثنا ثابت، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر وكان يسمع الآذان فإن سمع آذاناً أمسك وإن أغار فسمع رجلا يقول: الله أكبر، الله أكبر، فقال رسول الله ﷺ: {على الفطرة، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، فقال رسول الله ﷺ: خرجت من النار فتنظر فإذا هو راعي مغزى^{٧٩٦}}؛

طريق آخر وبالإسناد إلى الطبراني في الكبير قال: حدثنا الحسين بن إسحق التستري، حدثنا موسى بن محمد بن حيان، حدثنا سلم^{٧٩٨} بن قتيبة، حدثنا عبد الجبار بن العباس، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ : {في مسیر

^{٧٩٤} - في هامش م ول وع : وفي الباب ٢٦٧ من الفتوحات: ما حاصله أن صاحب السجلات موضع له في الميزان التلتفظ بـ"لا إله إلا الله" عناء به أن لم يكن له خير غيرها. وفي الباب ٥٢٠ أنه آخر من يوزن له من الخلق فإن "لا إله إلا الله" له البدء والختام. وقد يكون عين بدئها ختمها كصاحب السجلات؛ و"فيقول إنك لا تظلم قال فتوضع السجلات" ساقطة من ل.

^{٧٩٥} - راجع: سنن الترمذى، كتاب الإيمان: ٥/٢٤، رقم: ٢٦٣٩.

^{٧٩٦} - في ل وع : يستمع.

^{٧٩٧} - راجع: مسلم، ص: ١٦٥، رقم: ٣٨٢.

^{٧٩٨} - في ع : مسلم.

فسمع قائلاً يقول: الله أكبر، الله أكبر، فقال النبي ﷺ: دعوة الحق، فقال أشهد أن لا إله إلا الله، فقال النبي ﷺ كلمة الإخلاص، فقال أشهد أن محمدًا رسول الله، فقال رسول الله صلى عليه وسلم^{٧٩٩}: خرج صاحبها من النار، ثم قال النبي ﷺ: تجدون هذا صاحب معزاً أو صاحب كلام يتصيد؟^{٨٠٠}.

الحديث السابع والعشرون:

وبه إلى الجمال المرشدي قال: أخبرني إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي، أنبأنا أحمد ابن أبي طالب الحجار، عن جعفر بن علي الهمداني، أنبأنا أبو طاهر أحمد السلفي، أنبأنا أبو البقا المعمري [ب ١١٣] بن محمد الحبالي، أنبأنا أبو القاسم زيد بن جعفر العلوي، أنبأنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني، حدثنا أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي عذرة، أنبأنا عبيد الله بن موسى، أنبأنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب قال: قال رسول الله ﷺ: {من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قادر عشر مرات بعد صلاة العدابة كان كعدل من اعتق أربع رقاب من ولد إسماعيل}٨٠١.

طريق آخر: وبه إلى الجمال المرشدي، أنبأنا إبراهيم ابن أحمد البعلبي، أنبأنا أحمد بن أبي طالب، أنبأنا ابن اللي، أنبأنا أبو الوقت، أنبأنا أبو الحسن الداودي، أنبأنا أبو محمد بن حموية، أنبأنا إبراهيم، حدثنا عبد بن حميد، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا داود بن أبي هند، عن عامر، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب

^{٧٩٩} - في لوع : فقال النبي ﷺ.

^{٨٠٠} - راجع: المعجم الكبير، ٢٢، ١٠٩، رقم: ٢٧٤.

^{٨٠١} - راجع: الجامع الكبير، ٩، ٦٨٥، رقم: ٤٠٨٧/٢٢٥٨٣.

الأنصاري، أن رسول الله ﷺ قال: {من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، عشر مرات، كن له كعدل عشر رقاب أو رقبة} .^{٨٠٢}

الحديث الثامن والعشرون:

أخبرني شيخنا -أيده الله ^{٨٠٣}- بسنده إلى القاضي زكريا، عن قاضي الحرمين السراج أبي المكارم عبد اللطيف بن أبي الفتح محمد الحسن الفاسي المكي الحنبلي، عن كلثوم ابنة الحافظ محمد بن رافع السلامي قالت: أَنْبَأَنَا أَبُو الْفَضْلِ عَبْدَ الرَّحِيمِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ إِسْعَيْلِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْيَسَرِ، أَنْبَأَنَا جَدِي أَبُو مُحَمَّدِ إِسْعَيْلِ، أَنْبَأَنَا أَبُو طَاهِرِ بَرَّكَاتِ ابْنِ إِبْرَاهِيمِ الْخَشْوَعِيِّ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدِ بْنَ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدِ الْأَنْصَارِيِّ، أَنْبَأَنَا أَبُو [١٤١] الْحَسِينِ مَكِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَزْدِيِّ الْمَصْرِيِّ، أَنْبَأَنَا أَبُو مُسْلِمِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدِ الْبَغْوَى بِيَعْدَادِ، حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ النَّسَائِيِّ التَّمَارِ، حَدَّثَنَا حَمَادَ بْنَ سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي الْوَرْقَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ^{رض}، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^ﷺ: {مَنْ قَالَ إِحْدَى عَشْرِ مَرَّةً لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، أَحَدًا صَمِدَ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَوْلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَفُوا أَحَدٌ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ^{٨٠٤} أَلْفَيْ حَسَنَةٍ} .^{٨٠٥}

^{٨٠٢} - راجع: الماجع الكبير، ٩/٦٩١، رقم: ٤١٠٢/٢٢٥٩٨.

^{٨٠٣} - في ع : قلس سره.

^{٨٠٤} - "لَهُ" ساقطة من ع.

^{٨٠٥} - راجع: أمالی المحاملی، ص: ٤٤٠، رقم: ٥٢٣.

الحديث التاسع والعشرون:

وبه إلى السراج الحنبلي، عن الشمس أبي عبد الله محمد بن محمد المكودي الدهان، عن القطب موسى اليونيني وهو آخر من حديثه، أَبْنَائَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ صَارَمَ، أَبْنَائَا أَبُو الْقَاسِمِ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَوْصِيرِيِّ، أَبْنَائَا أَبُو صَادِقَ مَرْشِدَ بْنِ يَحْيَى الْمَدْنِيِّ، أَبْنَائَا أَبُو الْحَسْنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الْحَرَانِيِّ، أَبْنَائَا أَبُو الْقَاسِمِ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدَ الْكَنَانِيِّ الْحَافِظِ إِمْلَاءً، أَبْنَائَا يَحْيَى بْنِ يَزِيدَ يُكْنَى أَبَا شَرِيكَ، حَدَّثَنَا حَمَّادَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هَرِيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: {أَكْتُرُوا مِنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَحَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا وَلْقُنُوْنَهَا مَوْتَاكُمْ} ^{٨٠٦}.

الحديث الثلاثون:

وبه إلى السراج الحنبلي، عن إبراهيم بن محمد المؤذن بالمسجد الحرام، أَبْنَائَا أَحْمَدَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، أَبْنَائَا أَبُو إِسْحَاقِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ عُثْمَانَ الْكَاشْغَرِيِّ، أَبْنَائَا أَبُو الْفَتحِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ، أَبْنَائَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُلَكَ بْنِ أَحْمَدَ الْبَانِيَّيِّ، أَبْنَائَا أَبُو الْحَسِينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ، أَبْنَائَا أَبُو إِسْحَاقِ إِبْرَاهِيمِ ابْنِ عَبْدِ الصَّمْدِ الْهَاشَمِيِّ، حَدَّثَنَا عَبِيدَ بْنَ أَسْبَاطَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا [ب٤] [١١٤] عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ، عَنْ وَرَادٍ، عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شَعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ: {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا

^{٨٠٦} - راجع: كنز العمال، ٤١٥/١، رقم: ١٧٦١.

شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قادر، اللهم لا مانع لما
أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد^{٨٠٧}.

الحادي عشر والثلاثون:

وبه إلى السراج الحنبلي، أئبنا الشهاب أبو العباس أحمد بن محمد الحلبي ثم الصالحي، أئبنا أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المرادي، أئبنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، أئبنا المؤيد بن محمد بن علي الطوسي، أئبنا أبو بكر أحمد بن سهل، أئبنا أبو بكر يعقوب بن أحمد الصريفييني، حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي، أئبنا أبو حامد الشرقي أحمد بن محمد الحافظ، حدثنا إبراهيم ابن عبد الله السعدي، حدثنا الوليد بن القاسم، حدثنا يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ : {ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً قط إلا فتحت له أبواب السماء حتى يفضي إلى العرش ما اجتنب الكبار} ^{٨٠٨}.

الحادي عشر والثلاثون:

أخرني شيخنا -نفع الله به^{٨٠٩}- بسنده السابق إلى الحافظ أبي عيسى التمذدي، قال: حدثنا سفين ابن وكيع، حدثنا إسماعيل بن محمد ابن جحادة، حدثنا عبد الجبار ابن عباس، عن أبي إسحق، عن الأغر أبي مسلم قال: أشهد على أبي سعيد وأبي هريرة أنها شهدوا على النبي ﷺ قال: {من قال: لا إله إلا الله والله أكبر صدقه ربه فقال: لا إله إلا أنا وأنا أكبر، وإذا قال: لا إله إلا الله وحده، [١١٥]} [١]

^{٨٧}- راجع: البخاري، في باب الذكر بعد الصلاة، ٣٢٥/٢؛ ومسلم، كتاب المساجد: ص: ٢٣٦، رقم: ٥٩٣.

^{٨٠٨} - راجع: الترمذى، الدعوات: ٥٧٥ / ٥، رقم: ٣٥٩٠.

٨٠٩ - فی ع : قدس سرہ

قال: يقول الله تبارك وتعالى: لا إله إلا أنا وأنا وحدي، وإذا قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، قال: يقول الله: لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي، وإذا قال: لا إله إلا الله له الملك وله الحمد قال الله: لا إله إلا أنا لي الملكولي الحمد، وإذا قال: لا إله إلا الله ولا حول ولا قوّة إلا بالله، قال الله: لا إله إلا أنا ولا حول ولا قوّة إلا بي فكان يقول: من قالها في مرضه ثم مات لم تطعنه النار} ^{٨١٠}.

الحديث الثالث والثلاثون:

أخبرني شيخنا -أيده الله ^{٨١١}- بسنده السابق إلى ابن حبان، قال: أخبرنا أحمد بن زهير بتستر، حدثنا المعتمر بن سهل الأهوازي، حدثنا محمد بن إسماعيل الكوفي، عن مسعود بن كدام، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن باباه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: {من قال حين أوى إلى فراشه: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قادر، لا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم، سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، غفرت ذنبه أو خططيه - شك مسعود - وإن كان مثل زيد البحر} ^{٨١٢}.

ال الحديث الرابع والثلاثون:

وبالسند السابق إلى السراج الحنفي، أئبنا جمع منهم الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، أئبنا أبو الحسن علي بن محمد العرضي، أخبرتنا زينب بنت ^{٨١٣}

^{٨١٠} - راجع: الترمذى، الدعوات: ٤٩٢/٥، رقم: ٣٤٣٠.

^{٨١١} - في ع : قلس سره.

^{٨١٢} - راجع: الجامع الكبير، ٦٣٦/٩، رقم: ٣٩٨٧/٢٢٤٨٣.

^{٨١٣} - في ل : ابنة.

مكي، أئبنا حنبل بن عبد الله الرصافى، أئبنا أبو القاسم هبة الله ابن محمد، أئبنا أبو علي الحسن بن علي، أئبنا أبو بكر أحمد بن جعفر، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا سهيل بن أبي [١١٥] صالح وعبد الله بن عثمان بن خيثم، عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: إن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، قال: {^{٨١٤}اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة إني أعهد إليك في هذه الحياة الدنيا إني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وإن سيدنا محمدًا عبدك ورسولك فإنك أن تكلني إلى نفسي تقربني من الشر وتباعدني من الخير، وإن لا أثق إلا برحمتك فاجعل لي عندك عهداً توفينه يوم القيمة إنك لا تخلف الميعاد إلا قال الله -عز وجل- يوم القيمة ملائكته: إن عبدي عهدي عهداً فأوفوه إياه فيدخله الله -عز وجل- الجنة} ^{٨١٥}، قال سهيل: فأخبرت القاسم بن عبد الرحمن أن عوناً أخبرني بكلذ وكذا، فقال: ما في أهلنا جارية إلا وهي تقول: هذا في خدرها.

الحديث الخامس والثلاثون:

وبالسند السابق إلى الترمذى، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن إبراهيم بن محمد بن سعد، عن أبيه عن سعد، قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: {دُعْوَةُ ذِي النُّونِ إِذْ دُعِىَ وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا

^{٨١٤} - في ل وع : من قال اللهم .

^{٨١٥} - راجع: مستند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٢/٧، رقم: ٣٩١٦ .

أنت سبحانك إني كنت من الظالمين، فإنه لم يدعها رجل مسلم^{٨١٦} في شيءٍ قط
إلا استجاب الله له^{٨١٧}.

الحديث السادس والثلاثون:

وبالسند السابق إلى الطبراني في الأوسط، قال: حدثنا أبو عبد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثني عمي عبد الله بن وهب، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، [١١٦١] عن الصنابحي، حدثني سعد بن عبادة، سمعت النبي ﷺ يقول: {من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أطاع بها^{٨١٨} قلبه وذل بها لسانه، وأشهد أن محمدًا رسول الله، حرمته الله على النار}^{٨١٩}.

الحديث السابع والثلاثون:

وبه إلى الطبراني في الأوسط، قال: حدثنا أبو مسلم حجاج بن نصیر، حدثنا اليمان بن المغيرة، عن عبد الكريم بن أمیه^{٨٢٠} أن مجاهداً أخبره، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: جئْتُ رسول الله ﷺ قاعداً في الناس من أصحابه، فيهم عمر بن الخطاب، وأدركت آخر الحديث ورسول الله ﷺ يقول: {من صلَّى أربع ركعات قبل العصر لم تمسه النار}^{٨٢١} فقلت بيدي هكذا يحرك بيده أن هذا حديث جيد فقال

^{٨١٦} - "مسلم" ساقطة من ع.

^{٨١٧} - راجع: سنن الترمذى، الدعوات: ٥٢٩/٥، رقم: ٣٥٠٥.

^{٨١٨} - "بها" ساقطة من ع.

^{٨١٩} - راجع: كنز العمال، ١/٦١، رقم: ٤٠٧، المعجم الأوسط، ٢/٩٥، رقم: ١٣٦٤.

^{٨٢٠} - في ل وع : أبي أمیه.

^{٨٢١} - راجع: المعجم الأوسط، ٣/٨٨، رقم: ٢٥٨٠.

عمر بن الخطاب: لما فاتك من صدر الحديث أجدو وأجود قلت: يا ابن الخطاب! فهات فقال عمر بن الخطاب: حدثنا رسول الله ﷺ أنه {من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة} .^{٨٢٢}

الحديث الثامن والثلاثون:

وبه إلى الطبراني في الأوسط، حدثنا محمد بن زريق، حدثنا أبو الطاهر، حدثنا سلامة بن روح الأيلى ابن أخي عقيل بن خالد، عن عقيل، عن ابن شهاب، أخبرني أنس بن مالك الأننصاري، قال: بينما أنا أسير مع رسول الله ﷺ إذ هبطت به راحلته من تلعة ورسول الله ﷺ يسير وحده، فلما أسهلت الطريق ضحك وكبر فكبينا لتكبیره ثم سار رتوة ثم ضحك وكبر فكبينا لتكبیره ثم أدركناه فقال القوم: يا رسول الله! كبرنا لتكبيرك [ب ١١٦]^{٨٢٣} ولا ندري من ضحكت، قال: {قاد الناقة لي جبريل، فلما أَسْهَلَتِ التَّفْتَ إِلَيْيَّ، فَقَالَ: أَبْشِرْ وَبِشْرْ أُمْتَكْ أَنَّهُ مِنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ، ثُمَّ سَارَ رَتْوَةً ثُمَّ التَّفْتَ إِلَيْيَّ، فَقَالَ أَبْشِرْ وَبِشْرْ أُمْتَكْ أَنَّهُ مِنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَقَدْ حَرَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ، فَضَحَّكَتْ وَكَبَّرَتْ، فَفَرَحَتْ بِذَلِكَ لِأَمْتِي}^{٨٢٤}.

^{٨٢٢} - راجع: المعجم الأوسط، ٨٨/٣، رقم: ٢٥٨٠.

^{٨٢٣} - "لتكبيرك" ساقطة من ع.

^{٨٢٤} - في ل وع : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

^{٨٢٥} - راجع: المعجم الأوسط، ٣٢١/٦، رقم: ٦٥٢٢.

الحديث التاسع والثلاثون:

وبه إلى الطبراني في الأوسط، حدثنا عيسى بن محمد السمسار، حدثنا أحمد بن سهيل الوراق، حدثنا مسؤول بن مروع العنيري، حدثنا الأعمش، عن سالم ابن أبي الجعد، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: {من دعا بوضوء فساعة يفرغ من ^{٨٢٦} وضوئه يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن ^{٨٢٧} محمدًا رسول الله، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء} ^{٨٢٨}.

طريق آخر: وبه إلى الطبراني في الأوسط، حدثنا أحمد، حدثنا يحيى بن محمد بن السكن، حدثنا يحيى ابن كثير العنيري، حدثنا شعبة، عن أبي هاشم الرماني، عن أبي مجلز ^{٨٢٩}، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: {من قرأ سورة الكهف كانت له نوراً يوم القيمة من مقامه إلى مكة، ومن قرأ عشر آيات من آخرها ثم خرج الدجال لم يضره، ومن توضأ، فقال: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في رق ثم جعلت في طابع، فلم يكسر إلى يوم القيمة} ^{٨٣٠} وقال لم يروه عن شعبة إلا يحيى. قال الحافظ ابن حجر ومن خطه نقلت قلت: يعني: مرفوعاً، وقد رواه [١١٧٦] غندر عن شعبة موقوفاً، قال النسائي: في اليوم والليلة وهو الصواب ورفعه خطاء، قال الحافظ ابن

^{٨٢٦} - في ل وع : عن.

^{٨٢٧} - في ل وع: وأشهد أن.

^{٨٢٨} - راجع: المعجم الأوسط، ٥/٤٠١، رقم: ٤٨٩٥.

^{٨٢٩} - في ل : المجلز.

^{٨٣٠} - راجع: المعجم الأوسط، ٢/١٢٣، رقم: ١٤٥٥.

حجر، قلت: وإن كان الصواب في الرواية وقفه فحكمه حكم المرفوع، لأن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي والله أعلم، انتهى.

الحديث الموقف الأربعين:

وبه إلى القاضي زكريا قال: أخبرني العز أبو محمد بن الفرات سماعاً، أبناًنا به أبو أحمد حسين بن عبد الرحمن التكريتي، أبناًنا أبو المعالي عيسى بن عبد الرحمن المطعم، أنا أبو المنحا^{٨٣١} عبد الله بن عمر بن الليث، أبناًنا أبو القاسم سعيد بن أحمد بن الحسن البناء، أبناًنا أبو نصر محمد بن محمد علي الزيني، أبناًنا أبو بكر محمد بن عمر بن خلف بن الوراق، حدثنا الحافظ أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، قال في كتاب البعث: أخبرنا سعيد، أبناًنا محمد، أبناًنا محمد، حدثنا عبد الله، حدثنا محمد بن منصور الطوسي، حدثني^{٨٣٢} صالح بن إسحق الجعفري كوفي، دلني عليه يحيى بن معين، حدثنا معرف ابن واصل، عن يعقوب ابن أبي بناته أو نباته، عن عبد الرحمن الأعور، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: {إن ناساً من أهل لا إله إلا الله يدخلون النار بذنوبهم فيقول لهم أهل اللات والعزى: ما أغني عنكم قول لا إله إلا الله وأنتم معنا فيغضب الله فيخرجهم من النار فيلقهم في نهر يسمى نهر الحياة فيبرؤون من حرقهم كما يبرأ القمر من كسوفه فيدخلون الجنة فيسمون الجهنميون}^{٨٣٣} فقال رجل: يا أنس! أنت سمعت هذا من رسول الله

^{٨٣١} - في ل: المنجا.

^{٨٣٢} - في ل: ثنا.

^{٨٣٣} - راجع: المعجم الأوسط، ٢٠٩/٧، رقم: ٧٢٩٣.

[ب ١١٧] ﷺ، قال أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: {من كذب علي متعمداً فليتبواً مقعده من النار} ^{٨٣٤}، نعم، أنا سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا.

الحادي والأربعون: الحديث الحادى

أخبرني شيخنا -نفع الله به^{٨٣٥}- بسنده السابق إلى الإمام أحمد، أباؤنا حسين وعفان، قالا: حدثنا حماد بن سلمة، عن عثمان البتي، عن نعيم، قال عثمان في حديثه ابن أبي هند، عن حذيفة رضي الله عنه قال: أَسَنَدْتُ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْ صدرِي فَقَالَ: {مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ حَسِينٌ ابْتَغَاءَ وِجْهِ اللَّهِ، خَتَمَ اللَّهُ لَهُ بِهَا دُخُولَ الْجَنَّةِ، وَمَنْ صَامَ يَوْمًا ابْتَغَاءَ وِجْهِ اللَّهِ، خَتَمَ اللَّهُ لَهُ بِهَا دُخُولَ الْجَنَّةِ، وَمَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ابْتَغَاءَ وِجْهِ اللَّهِ، خَتَمَ اللَّهُ لَهُ بِهَا دُخُولَ الْجَنَّةِ} .^{٨٣٦}

الحادي عشر والأربعون:

وبالإسناد إلى القاضي زكريا والجلال السيوطي كلامها، عن محمد بن مقبل^{٨٣٧}، عن الصلاح بن أبي عمرو، عن أبي الحسن بن البخاري وأبي الفضل أحمد بن هبة الله ابن عساكر كلامها، عن أبي روح عبد المعز ابن محمد المهروي، أنبأنا تميم بن أبي سعيد الجرجاني، أنبأنا أبو سعيد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي، أنبأنا أبو عمرو حمدان، أنبأنا أبو يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي الحافظ، حدثنا الحسن بن شبيب، حدثنا هيثم، حدثنا كوثر، حدثنا حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، عن أبي

^{٨٣٤} - راجع: مسلم، مقدمة مسلم، ٢٢، رقم: ٢؛ سنن الترمذى، الدعوات، ٣٥/٥، رقم: ٢٦٥٩.

٨٣٥ - فی ع : قدس سرہ .

^{٨٣٦} - راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٣٨، رقم: ٤٣٥٠ / ٢٣٣٢.

٨٣٧ - مقيا : ع في

بكر الصديق رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله! ما نجاة هذا الأمر الذي نحن فيه؟ قال: {من شهد أن لا إله إلا الله فهو له نجاة} ^{٨٣٨}.

الحديث الثالث والأربعون:

وبه إلى الحافظ أبي يعلى، حدثنا عمرو بن الضحاك، حدثنا أبي، حدثنا مستورد أبو همام [١١٨١] الهنائي، حدثنا ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: جاء رجل إلى النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه فقال: {يا رسول الله! ما تركت حاجة ولا داجة إلا قد أتيت، قال: أليس تشهد أن لا إله إلا الله وأن صلوات الله عليه وآله وسلامه رسول الله ثلث مرات، قال: نعم، قال: فإن ذلك يأتي على ذلك كله} ^{٨٣٩}.

الحديث الرابع والأربعون:

وبه إلى الإمام أحمد، حدثنا حسن بن موسى، حدثنا ابن همزة، حدثنا أبو قبيل، عن عبد الله بن ناشر من بي سريع، قال: سمعت أبا رُهم قاض أهل الشام يقول: سمعت أبا أيوب الأنباري يقول: إن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه خرج ذات يوم إليهم، فقال لهم: {إن ربكم -عز وجل- خيرني بين سبعين ألفاً يدخلون الجنة غفراً بغير حساب وبين الخبيئة عنده لأمتي، فقال له بعض أصحابه: يا رسول الله! أينما لك ربك؟ فدخل رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه ثم خرج وهو يكبر، فقال: إن ربي زادني مع كل ألف سبعين ألفاً والخبيئة عنده، قال أبو رُهم: يا أبا أيوب! وما تظن خبيئة رسول الله

^{٨٣٨} - راجع: كنز العمال، ٥٩/١، رقم: ١٩٤.

^{٨٣٩} - راجع: مستند أبي يعلى، ١٥٥/٦، رقم: ٣٤٣٣.

فأكله الناس بأفواهم، فقالوا: وما أنت وخبيئة.^{٨٤٠} رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو أيوب: دعوا الرجل عنكم أخبركم عن خبيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أطمن، بل كالمستيقن أن خبيئة رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقول: رب من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبده ورسوله مصدق لسانه قلبه^{٨٤١} فادخله الجنة}.^{٨٤٢}

الحديث الخامس والأربعون:

وبالإسناد إلى الطبراني في الكبير، قال: حدثنا عبد الله بن سعيد بن يحيى [ب ١١٨] الرقي، حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن سفيان، ثني أبي، حدثني^{٨٤٣} ياسين الزيارات، عن أبي سلمة الحمصي، عن يحيى بن جابر، عن سلمة بن نفيل^{٨٤٤} قال: جاء شاب فقعد بين يدي رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال بأعلى صوته: يا رسول الله! أرأيت من لم يدع سيئة إلا عملها ولا خطيبة إلا ركبها ولا أشرف له سهم إلا قطعه بيديه ومن لو قسمت^{٨٤٥} خططيه على أهل المدينة لغمরتهم، فقال النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {أسلمت أو أنت مسلم؟ قال: أما أنا فأشهد أن لا إله إلا الله وأن صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسول الله، فقال: اذهب فقد بدللت سيناتك حسنات، فقال: يا رسول الله! وغدراتي وفجرياتي؟ قال:

^{٨٤٠} - في ع : بخبيئة.

^{٨٤١} - في ع : وقلبه.

^{٨٤٢} - راجع: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ٦٨١/١٠، رقم: ١٨٥٠٨.

^{٨٤٣} - في ع : حدثنا.

^{٨٤٤} - في ل : مقبل.

^{٨٤٥} - في ع : أقسمت.

وغراتك وفجراتك ثلاثة، فولي الشاب وهو يقول: الله أكبر، الله أكبر، فلم أزل
أسمعه يكبر حتى توارى} ^{٨٤٦}.

الحديث السادس والأربعون:

وبه إلى الإمام أحمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا عبد الحميد، يعني: ابن جعفر
أنبأنا صالح بن أبي غريب، عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل، قال: قال لنا معاذ
في مرضه: قد سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً كنت أكتمه، سمعت رسول الله ﷺ
يقول: {من كان آخر كلامه لا إله إلا الله وجبت له الجنة} ^{٨٤٧}.

يقول العبد الفقير إلى رحمة الله الججاد الكريم أرحم الراحمين إبراهيم بن حسن بن
شهاب الدين الكوراني الشهروسي ثم الشهري نزيل المدينة المنورة الغراء على ساكنها
النبي الأمي خاتم الأنبياء وعليهم أفضل الصلة والسلام عدد خلق الله بدوام الله ذي
الفضل والنعماء قد وفي الله سبحانه على يدي الأربعين المسندة ^{٨٤٨} وزاد فله الحمد
على ما أنعم بأبارازها [١١٩] وسهل جمعها وأراح الخاطر بما أفاد فلقد كان في
خاطري منذ سنين أن أختتم هذه الرسالة بأربعين حديثاً مسندةً في فضائل لا إله إلا
الله ولم يكن عندي من الأصول المسندة ما يستخرج منها هذا العدد، فتعوق الأمر إلى
أن أذن الله وذلك أني لما توجهت إلى الجمع والتخرير بإشارة شيخنا - أيده الله تعالى
وأدام به النفع ^{٨٤٩} في الدنيا والدين - ولم يكن في ظني الظفر إلا بنحو عشرة أحاديث

^{٨٤٦} - راجع: الماجع الكبير، ٧/٦١، رقم: ٦٣٦١.

^{٨٤٧} - راجع: مسنـد الإمام أـحمد بن حـنـبل، ٣٦/٣٦، رقم: ٢٢٠٣٤.

^{٨٤٨} - "المسندة"

^{٨٤٩} - في ع : قدس الله سره نفع الله لنا وللمسلمين به.

لقلة الأصول المسندة عندي يسر الله ببركة إشارته وفاء أربعين في مدة يسيرة فالحمد لله رب السموات ورب الأرضين^{٨٥٠} رب العالمين.

ولنورد ما تيسر من الأحاديث الواردة في فضل "لا إله إلا الله" من كتاب جمع الجامع للحافظ أبي الفضل جلال الدين السيوطي - رحمه الله تعالى وشكر سعيه- الذي أورد فيه الأحاديث مخدوفة الأسانيد غالباً مع العز وإلى مخرجها وذكر الصحابي تتميماً للمراد وتكملة للمفاد فنقول وبالله التوفيق.

أخبرني شيخنا العارف بالله الراسخ والطود الشامخ المحقق الكامل الأكمل المكمل سيدي الشيخ صفي الدين أحمد بن محمد الدجاني المداني - متع الله المسلمين بطول حياته في عافيته شاملة وأعاد علينا وعليهم وعلى سائر الحسين من بركاته- آمين^{٨٥١}، بجميع جمع الجامع للحافظ السيوطي وسائر تأليفه، عن شيخه العارف بالله العباس الشناوي ثم [ب ١١٩] المداني - قدس الله روحه- عن جماعة منهم والده علي عن الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراي، عن الحافظ جلال الدين السيوطي - رحمه الله بجميعها-.

^{٨٥٠} - في ل وع : الأرض.

^{٨٥١} - في ع : قدس الله سره.

الحديث الأول:

{أول شيء خطه الله في الكتاب الأول أني أنا الله لا إله إلا أنا سبّقت رحمتي غضبي، فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن مُحَمَّداً عبده ورسوله فله الجنة} ^{٨٥٢}، عزاه للديلمي عن ابن عباس - رضي الله عنهما.

الحديث الثاني:

{لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات قوله: لا إله إلا الله} ^{٨٥٣}، عزاه للطبراني، عن معلم ابن يسار.

الحديث الثالث:

{افتتحوا على صبيانكم أول كلمة بلا إله إلا الله ولقنوه عند الموت لا إله إلا الله، فإنه من كان أول كلامه لا إله إلا الله وآخر كلامه لا إله إلا الله، ثم عاش ألف سنة} ^{٨٥٤} ما سُئل عن ذنب واحد} ^{٨٥٥}، عزاه للحاكم في تاريخه والبيهقي، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وقال البيهقي: غريب ويقرب منه قوله: {إذا أفحص أولادكم فعلموهم لا إله إلا الله، ثم لا تبالغوا متى ماتوا، وإذا ثُغروا فمروهم

^{٨٥٢} - راجع: الماجع الكبير، ٣١٧/٣، قسم الأقوال، رقم: ٨٨٧٠.

^{٨٥٣} - راجع: الماجع الصغير، ص: ٤٤٩، رقم: ٧٣٢١.

^{٨٥٤} - "سنة" ساقطة من ع.

^{٨٥٥} - راجع: الماجع الكبير، ٢٤/٢، قسم الأقوال، رقم: ٣٥٩٧.

بالصلاحة^{٨٥٦}، عزاه لابن السنى في عمل يوم وليلة، عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما-.

الحديث الرابع:

قال الله تعالى: {إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، مَنْ أَقْرَبَ لِي بِالتَّوْحِيدِ دَخَلَ حَصْنِي
وَمَنْ دَخَلَ حَصْنِي أَمِنَ عَذَابِي}^{٨٥٧}، عزاه للشيرازي في الألقاب عن علي، وفي المعنى
{قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلَامِي وَأَنَا هُوَ، فَمَنْ قَاتَلَهَا دَخَلَ حَصْنِي وَمَنْ دَخَلَ
حَصْنِي أَمِنَ عَقَابِي}^{٨٥٨}، عزاه لابن البخاري عن علي.

الحديث الخامس:

{أَفْضَلُ الْعِلْمِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ الْاسْتِغْفَارُ}^{٨٥٩}، عزاه [١٢٠١]
للديلمي في مسند الفردوس، عن ابن عمر -رضي الله عنهما^{٨٦٠}.

ال الحديث السادس:

{لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَدْفَعُ عَنْ قَائِلَهَا تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ بَابًا مِنَ الْبَلَاءِ أَدْنَاهَا
الْهَمُ}^{٨٦١}، عزاه للديلمي، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

^{٨٥٦} - راجع: كنز العمال، ١٦ / ٤٤٠، رقم: ٤٥٣٢٨.

^{٨٥٧} - راجع: الجامع الصغير، ص: ٣٧٦، رقم: ٦٠٤٧.

^{٨٥٨} - راجع: كنز العمال، ١ / ٥٤، رقم: ١٦٧.

^{٨٥٩} - راجع: كنز العمال، ١ / ٤١٥، رقم: ١٧٦٠.

^{٨٦٠} - في ل : رضي الله تعالى عنهما.

^{٨٦١} - راجع: كنز العمال، ١ / ٦٣، رقم: ٢٢٦.

الحديث السابع:

{لا إله إلا الله كلمة كريمة على الله، ولها عند الله مكان جمعت وسولت من قالها صادقاً من قلبه دخل الجنة ومن قالها كاذباً حقنت وأحرزت ماله ولقي الله - عز وجل - غد يحاسبه} ^{٨٦٢}، عزاه لأبي نعيم، عن عياض الأشعري ^{رحمه الله}.

وفي المعنى قوله {لا إله إلا الله كلمة عظيمة كريمة على الله من قالها مخلصاً استوجب الجنة، ومن قالها كاذباً عصمت ماله ودمه وكان مصيره إلى النار} ^{٨٦٣}، عزاه لابن النجاشي، عن دينار، عن أنس.

الحديث الثامن:

{من قال لا إله إلا الله ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب من الكبائر} ^{٨٦٤}،
عزاه لابن النجاشي، عن نعيم، عن أنس.

الحديث التاسع:

{جددوا إيمانكم، أكثروا من قول لا إله إلا الله} ^{٨٦٥}، أحمد ^{٨٦٦} والحاكم، عن أبي هريرة.

^{٨٦٢} - راجع: كنز العمال، ٦٣/١، رقم: ٢٢٧.

^{٨٦٣} - راجع: كنز العمال، ٦٣/١، رقم: ٢٢٧؛ وأمالي الشجري، ١/٢٥.

^{٨٦٤} - راجع: كنز العمال، ٦٠/١، رقم: ٢٠٢.

^{٨٦٥} - راجع: كنز العمال، ٤١٦/١، رقم: ١٧٦٣.

^{٨٦٦} - في لوع الإمام أحمد.

الحديث العاشر:

{كما لا تلتقي الشفتان على قول لا إله إلا الله كذلك لا تنجب عن سماء سماء حتى تنتهي إلى العرش لها دوي كدوبي النحل تشفع لصاحبها}^{٨٦٧}، الديلمي، عن جابر.

الحديث الحادي عشر:

{من قال: لا إله إلا الله صباحاً، ثم قالها مساء نادى منادٍ من السماء إلا أقرنا الآخرة بالأولى ثم ألقوا ما بينهما}^{٨٦٨}، الديلمي، عن جابر رضي الله عنه.

الحديث الثاني عشر:

{عليكم بلا إله إلا الله والاستغفار، فأكثروا منها، فإن إبليس قال: أهلكت الناس بالذنوب وأهلكوني بلا إله إلا الله [ب ١٢٠] والاستغفار، ولما رأيت ذلك أهلكتهم بالأهواء وهم يحسبون أنهم مهتدون}^{٨٦٩}، عزاه لأبي يعلى، عن أبي بكر رضي الله عنه.

^{٨٦٧} - راجع: كنز العمال، ٤٣٢/١، رقم: ١٨٦٤.

^{٨٦٨} - راجع: كنز العمال، ١٦٥/٢، رقم: ٣٥٩٢.

^{٨٦٩} - راجع: كنز العمال، ٤٢٠/١، رقم: ١٧٩٢.

الحديث الثالث عشر:

{حضر ملك الموت رجلاً يوماً ثم شق^{٨٧٠} ثم شق^{٨٧١} أعضائه فلم يجده عمل خيراً ثم شق قلبه فلم يجد فيه خيراً فلما تحقق لحيته فوجد طرف لسانه لاصقاً بحكته يقول: لا إله إلا الله فغفر له بكلمة الإخلاص}^{٨٧٢}، عزاه ابن أبي الدنيا في كتاب المحتضرين والبيهقي، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الحديث الرابع عشر:

{ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم، كأني أنتظر إليهم، انقلقت^{٨٧٣} الأرض عنهم يقولون: لا إله إلا الله، والناس بِهِمْ}^{٨٧٤}، عزاه لتمام والخطيب وابن عساكر، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛

وفي لفظ آخر: {ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في الموت ولا في القبور ولا في النشور كأني أنظر إليهم عند الصيحة ينفضون رؤسهم من التراب يقولون: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن}^{٨٧٥}، عزاه للطبراني، عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

^{٨٧٠} - "يموت" ساقطة من ل.

^{٨٧١} - في ل وع : فشق؛ "ثم" ساقطة من ل وع.

^{٨٧٢} - راجع: الجامع الصغير، ص: ٢٢٧، رقم: ٣٧٣١.

^{٨٧٣} - في ع : وتعلقت.

^{٨٧٤} - راجع: طبقات الشافعية الكبرى، ١/٣٦.

^{٨٧٥} - راجع: الجامع الصغير، ص: ٤٦٧، رقم: ٧٦٢٠؛ والبيهقي في شعب الإيمان: ١/١١٠، رقم: ١٠٠.

الحديث الخامس عشر:

{ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً إلا صعدت لا يردها سحاب، فإذا وصلت إلى الله تعالى نظر الله إلى قائلها وحق على الله أن لا ينظر إلى موحد إلا رحمه}^{٨٧٦}، عزاه للخطيب، عن أبي هريرة.

الحديث السادس عشر:

{إذا قال العبد أشهد أن لا إله إلا الله، قال الله: يا ملائكتي! علم عبدي أن ليس له رب غيري أُشهدكم أنني قد غفرت له}^{٨٧٧}، عزاه لابن عساكر، عن أنس.

الحديث السابع عشر:

{ما من عبد يقول: لا إله إلا الله مائة مرة إلا بعثه الله -عز وجل- يوم القيمة ووجهه كالقمر ليلة البدر [١٢١]} لم يرفع لأحد يومئذ عمل أفضل من عمله إلا من قال مثل قوله أو زاد عليه}^{٨٧٨}، عزاه لأبي الشيخ والدليمي، عن أبي ذر رضي الله عنه.

^{٨٧٦} - راجع: كنز العمال، ١، ٥٦/١، رقم: ١٨١.

^{٨٧٧} - راجع: جامع الأحاديث، ١، ٣٥٤، رقم: ٢٥٢٨.

^{٨٧٨} - راجع: كنز العمال، ١، ٥٧/١، رقم: ١٨٤.

الحديث الثامن عشر:

{من قال: لا إله إلا الله قبل كل شيء، لا إله إلا الله بعد كل شيء، ولا إله إلا الله يبقي ربنا ويغنى كل شيء عوفي من الهم والحزن} ^{٨٧٩}، عزاه للطبراني، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

الحديث التاسع عشر:

{إذا نام العبد على فراشه أو على مضطجعه من الأرض التي هو فيها فانقلب في ليلته على جنبه الأيمن أو جنبه الأيسر ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير، وهو على كل شيء قادر، يقول الله -عز وجل-: انظروا إلى عبدي لم يُنسني في هذا الوقت أُشهدكم على ^{٨٨٠} أني قد رحمته وغفرت له} ^{٨٨١}، ابن السنى في عمل يوم وليلة وابن التجار، عن أنس.

الحديث العشرون:

{من قال: إذا مر بالمقابر السلام على أهل لا إله إلا الله، كيف وجدتم قول لا إله إلا الله؟ يا لا إله إلا الله! اغفر لمن قال: لا إله إلا الله، واحشرنا في زمرة من قال: لا إله إلا الله غفر له ذنوب خمسين سنة، قيل: يا رسول الله! من لم يكن له ذنوب

^{٨٧٩}- راجع: المعجم الكبير، ٣٥٢/١٠، رقم: ١٠٦٩١.

^{٨٨٠}- "على" ساقطة من لوع.

^{٨٨١}- راجع: عمل اليوم والليلة لابن السنى، ص: ٣٥٢، رقم: ٧٥٥.

خمسين سنة؟ قال لوالديه وقرباته ولعامة المسلمين^{٨٨٢}، الديلمي في تاريخ همدان والرافع وابن النجار، عن علي عليه السلام.

الحديث الحادي والعشرون:

{إذا صلیتم صلاة الفرض فقولوا في عقب كل صلاة عشر مرات لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قادر يكتب له [بـ ١٢١] من الأجر كأنما اعتق رقبة}^{٨٨٣}، عزاه للرافعي في تاريخه، عن البراء عليه السلام.

الحديث الثاني والعشرون:

{من قال في كل يوم مائة مرة لا إله إلا الله الملك الحق المبين كان له أمان من الفقر وأنسا من وحشة القبر واستجلب بها الغنى واستقى بها باب الجنة}^{٨٨٤}، عزاه للشيرازي في الألقاب من طريق ذي النون المصري، عن سالم الخواص والخطيب والديلمي والرافعي وابن النجار من طريق الفضل بن غانم، عن مالك ابن أنس كلامهما، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام قال الفضل بن غانم: لو رحل الإنسان في هذا الحديث إلى خراسان لكان قليلاً، وعزاه لأبي نعيم من طريق إسحاق بن زريق، عن سالم الخواص عن مالك.

^{٨٨٢} - راجع: الجامع الكبير، ٦٩٤/٩، رقم: ٤١٠٨/٢٢٦٠٤.

^{٨٨٣} - راجع: الجامع الصغير، ص: ٥١، رقم: ٧٣٤.

^{٨٨٤} - راجع: التمهيد، ٦/٥٤.

الحديث الثالث والعشرون:

{أرأيت ^{٨٨٥} حمزة وجعفر وكان بين أيديهما طبق فيه نبق كالزبرجد فأكلاه منه نبقا، ثم صار عنبا فأكلاه منه، ثم صار رطبا فأكلاه منه فقلت لهما ما وجدتما أفضل الأعمال قالا قول لا إله إلا الله قلت: ثم ماذ؟ قالا الصلاة عليك يا رسول الله! قلت: ثم ماذ؟ قالا حب أبي بكر وعمر} ^{٨٨٦} ، عزاه للديلمي، عن ابن عباس، وفي المعنى قوله عليه السلام: {إني لأرجو لأمتى حب أبي بكر وعمر كما أرجو لهم بقول لا إله إلا الله} ^{٨٨٧} ، عزاه للديلمي، عن أنس رضي الله عنه.

ال الحديث الرابع والعشرون:

{إذا خفت سلطاناً أو غيره فقل: لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم، لا إله إلا أنت عز جارك وجل ثناؤك} ^{٨٨٨} ، [١٢٢١] عزاه لابن السنى، عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

ال الحديث الخامس والعشرون:

{من قرأ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ} ^{٨٨٩} ، ثم قال: وأنا أشهد بما شهد الله واستودع الله هذه الشهادة وهي لي عند الله وديعة جيء به يوم القيمة، فقيل

^{٨٨٥} - في ل وع : أریث.

^{٨٨٦} - راجع: المخواي للفتاوى، ٢/٤٣؛ كنز العمل، ١١/٥٧١، رقم: ٣٢٧٠١.

^{٨٨٧} - راجع: كنز العمل، ١١/٥٧١، رقم: ٣٢٧٠٢.

^{٨٨٨} - راجع: الجامع الصغير، قسم الأقوال، ١/٢٠٠، رقم: ١٢٩٦.

^{٨٨٩} - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٨-١٩.

عبدي هذا عهد إلى عهدا وأنا أحق من وفي بالعهد أدخلوا عبدي الجنة^{٨٩٠} ، عزاه لأبي الشيخ، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

اللهم أنت الذي أنعمت علينا فيسرلت لنا القران للذكر وأنت الذي وفقتنا فشهادنا بما شهدت به من أنه لا إله إلا أنت واستودعناك هذه الشهادة وهي لنا عندك وديعة.

وقد بلغنا عن النبي صلوات الله عليه أنه قال: {إذا استودع الله شيئاً حفظه}^{٨٩١} فأسئلتك بأنك لا إله إلا أنت الأول الآخر الظاهر الباطن الصمد المحيط بكل شيء رحمة وعلما، وبجاه نبيك وعدرك محمد حبيبك وخليلك صلوات الله عليه أن تُتم نعمتك علينا ^{٨٩٢} فتوفقنا لما تحب وترضى، وتحفظ هذه الشهادة علينا حتى نلقاك بها سالمين آمين.

وصل اللهم على سيدنا ونبينا محمد عدرك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم عدد خلقك بدوامك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تكلمة لما يسر الله جمع ما أوردناها [ب] ١٢٢ من الأحاديث ومضت مدة وأشار الأخ الليبب^{٨٩٣} المقبول إلى الله المقبول إن شاء الله بدر الدين حسن ابن علي

^{٨٩٠} - راجع: جمع الجوابع، ٧٨٨/٩، رقم: ٤٢٨٠/٢٢٧٧٦.

^{٨٩١} - راجع: كنز العمال، ٧٠٤/٦، رقم: ١٧٤٨٨.

^{٨٩٢} - "عليينا" ساقطة من ع.

^{٨٩٣} - في ع : الأخ الحبيب.

العجمي المكي^{٨٩٤} - أتم الله علينا وعليه^{٨٩٥} نعمته من فضله آمين - بإلحاقي سلسلة تلقين الذكر بآخر الكتاب، ثم يسر الله على يديه جمع أسانيد شيخنا - نفع الله به في الدارين^{٨٩٦} - في تلقين الذكر، فعرضت ذلك على شيخنا - نفع الله به^{٨٩٧} - فأمر بإلحاقيها بآخر الكتاب مع العزو، وقال - نفع الله به^{٨٩٨} - : "بركة العلم العزو وإن قل" ، انتهى .

فنقول وبالله التوفيق: اعلم أولاً إن السنة المطهرة قد وردت بتلقين الذكر عند المبایعة ومطلقاً، أما عند المبایعة فهو ما رواه الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار^{٨٩٩} في مسنده، حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني، حدثنا الحسن بن علي السكوني، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن راشد بن داود، عن يعلى بن شداد ابن أوس، حدثني أبي شداد بن أوس وعبادة حاضر فصدقه وقال: بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: {فيكم غريب يعني: أهل الكتاب، فقلنا: لا يا رسول الله! فأمر بغلق الباب وقال: ارفعوا أيديكم فقولوا: لا إله إلا الله، فرفعنا أيدينا ساعة، ثم قال: اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة وإنك لا

^{٨٩٤} - هو حسن بن علي بن يحيى، أبو البقاء العجمي، مؤرخ. من العلماء بالحديث، يعاني الأصل مولده بمكة، مات سنة ١١١٣ / ١٧٠٢ . راجع: الأعلام للزرکلي، ٢٠٥ / ٢٠٥ .

^{٨٩٥} - "بدر الدين حسن ابن علي العجمي المكي أتم الله علينا وعليه" ساقطة من ل.

^{٨٩٦} - في ع : قدس سره.

^{٨٩٧} - في ع : قدس سره.

^{٨٩٨} - في ع : قدس سره.

^{٨٩٩} - هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، البزار (أبو بكر). محدث، فقيه، مات سنة ٢٩٢ / ٩٠٥ . راجع: معجم المؤلفين، ٢ / ٣٦ .

تختلف [١٢٣] الميعاد، ثم قال: ابشروا فإن الله قد غفر لكم^{٩٠٠}. قال البزار: "وهذا لا نعلمه يروي إلا بهذا الإسناد" انتهى.

وفي هذا الحديث فوائد نبه^{٩٠١} على ما يسره الله منها، فمن ذلك أن في قوله ﷺ: "هل فيكم غريب؟" ثم أمره بغلق الباب تعليماً لهم، إن هذا أمر خاص لا يشرع فيه بحضور أجنبي منكر، بل يصان عنمن هو غريب عن هذا الأمر أولاً وآخرأ، أولاً بطلب خلو المجلس^{٩٠٢} عنه وآخرأ بغلق الباب المانع لحضوره وذلك أن الإلقاء الإلهي المنزل^{٩٠٣} على القلب يتربّ عليه تنور القلب القابل باستعداده المشتمل على المناسبة التي هي الحبل الإلهي الحاصل في القلب المتنزّل عليه الإلقاء والتلقيين من صور الإلقاء في مراتب التنزّلات.

فإذا كان الاستعداد تماماً والمناسبة كاملة ظهرت النتيجة سريعاً وإلا احتاج الأمر إلى تعلم بالمواظبة على الذكر لينمحى بأنوار الذكر على التدريج ظلمات الغفلة وما يتبعها.

فإذا كان القلوب متفقة على قصد واحد ولم يكن فيهم غريب أجنبي عن قصدهم حصل في الجمع نور من التوحيد قبل التلقين بقصدهم مع انتفاء المشوش؛ فإذا جاء التلقين ورد نور الكلمة التوحيد على محل متّهيء لقبوله ب المناسبة اتصافه بنوع

^{٩٠٠} - راجع: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الإيمان: ١/١٦٤، رقم: ٢٣.

^{٩٠١} - في ل : يتبه.

^{٩٠٢} - في ع : الحبة.

^{٩٠٣} - في ل : المتنزّل.

من التوحيد بتجريد القصد إلى طلب الواحد الحق سبحانه فازداد نورا على قدر الاستعداد والمناسبة سرعة وبطءا صغرا وكبرا.

وأما إذا كان ثمة أجنبى منكِر لما هم فيه يحدث بسبب [ب ١٢٣] انحراف قصده اختلاف في القلوب وتشتت في النبات فيضعف المناسبة المهيأة لقبول نور التوحيد على الكمال فتخلية المجلس من الغريب سعي في تقوية المناسبة القلبية لقبول أنوار التوحيد.

وفيه أيضا إشارة إلى أن المتلقن على هذا الوجه الخاص متوجه إلى السلوك في طريق وهب الأسرار، فمن شرطه الحفظ والأمانة، فإن الأسرار لا تُوهَبُ إلا للأمناء، وما يدل على اعتمان رسول الله ﷺ بمراعات الأسباب التي تتضمن تقوية المناسبة لقبول نور التوحيد ما ورد من الأمر بتغميض العينين في حديث علي عليه السلام من قوله عليه السلام: {غمض عينيك واسمع مني، ثلاث مرات، ثم قل أنت، ثلاث مرات، وأنا أسمع} ^{٩٠٤} الحديث الآتي، وذلك أن تغميض العينين يورث نوعا من الوحدة للقلب لانتفاء صور الكثرة المحسوسة الواقع عليها الأ بصار من المرئيات الداخل صورها إلى القلب من طريق العين عن القلب وإذا ألقى السمع إلى الملحق انتفى صور الكثرة المسموعة الداخلية على القلب من طريق الإذن أيضا فيبقى صور الكثرة الخيالية التي يُحْدِثُها الخواطر، فإذا تعلم في نفيها بالذكر شيئا فشيئا حتى انفتحت صورة الكثرة الحسية والخيالية عن القلب انجلت فيه أنوار التوحيد على حسب استعداده و المناسبته.

ومن هنا قال أهل الطريق في كيفية الذكر المقيد بالضررين على طريق الحمائلية أن تبدأ بالذكر من جانبك الأيسر وتقصد أن تأخذ ما [١٢٤] سوى الله

من قلبك وهو تحت ثديك الأيسر بقولك "لا" وتمدها إلى أن تطرح "إله" وهو المنفي عن كل أحد سوى الله فوق كتفك الأيمن، وتشتت بقولك "إلا" من فوق كتفك الأيمن "الله" في قلبك الذي أقيمت ما سوى الله عنه بضرب شديد ليتأثر قلبك ويتمكن فيه نور الذكر وذلك أن الذكر بهذا الاستحضار تعمل في نفي الكثرة ومحو صورها عن القلب بالتدريج ليتمكن أنوار التوحيد بالإثبات في القلب شيئاً فشيئاً حتى يذهب بالظلمة بأنواعها فقد ورد في الحديث: {لكل شيء سقالة وإن سقالة القلب^{٩٠٥} ذكر الله}^{٩٠٦} ، والسلق بالسين هو الصقل بالصاد كما في القاموس، وورد {ما من قلب من القلوب إلا وله سحابة كسحابة القمر بينما القمر يضيء إذ عَلَّتْهُ سحابة فأظلم إِذ تجلت}^{٩٠٧} ، وعن أبي الدرداء قال: {من فقه الرجل أن يعلم ايزداد هواه ينقص ومن فهمه أن يعلم نزغات الشيطان أني يأتيه}^{٩٠٨} .

فعلى المريد أن يعمر قلبه بالذكر الذي يعطيه شيخه فمتي غفل وخطر له خاطر بغير ذكره من شهوة وغيرها^{٩٠٩} فليسع إلى ذكره من حينه، فإن المحل يضيق عن حمل أمرين في زمان واحد ولو لا الغفلة عن الذكر لما خطر له ذكر الخاطر المذموم، فإذا رجع إلى الذكر فوراً نفر^{٩١٠} نور الذكر ظلمة الخواطر المذمومة، وقد ورد {ذكر الله شفاء القلوب}^{٩١١} ، وورد {اذكر الله فإنه عون لك على ما تطلب}^{٩١٢} ، وسيجيء

^{٩٠٥}- في ل وع : القلوب.

^{٩٠٦}- راجع: كنز العمال، ٤١٨/١، رقم: ١٧٧٧.

^{٩٠٧}- راجع: كنز العمال، ١٦٩/١٣، رقم: ٣٦٥١٢.

^{٩٠٨}- راجع: كنز العمال، ٤١٤/١، رقم: ١٧١٤.

^{٩٠٩}- في ع : وغيرها.

^{٩١٠}- في ع : تغير.

^{٩١١}- راجع: كنز العمال، ٤١٤/١، رقم: ١٧٥١.

من حديث علي أنه {أقرب الطرق إلى الله وأسهلها على عباده وأفضلها عند الله} ^{٩١٣} ولكن الذكر بهذه المنزلة [ب ١٢٤] العظمى من الفضائل، ورد في الحديث {الذكر نعمة من الله فأدوا شكرها هذا} ^{٩١٤}.

وكما أن إخلاء المجلس من الغريب الأجنبي وكف الحواس عما سوى المطلوب ودفع الخيالات بالذكر من أسباب تقوية المناسبة كذلك المبايعة على السمع والطاعة والمنشط والمكره من أسبابها وذلك أن المريد إذا رضي بالشيخ مربيا وهاديا ودليلا وبايده على ذلك فقد بايده على السمع والطاعة في المنشط والمكره فإن التربية لا تتم إلا بذلك فإن الشيخ يأمره بجهاد نفسه وهو الذي هو الجهاد الأكبر وطريق جهادها على الاستيفاء مجهلة عند المريد فلابد أن يتلي بما يشتمل على المنشط والمكره تخلصا وتحيضا فيجب التسليم والانقياد والسمع والطاعة ليتم التربية ويترتب عليه النتيجة وإذا بايده على السمع والطاعة في المنشط والمكره، فقد بايده على أن يريد ما يريده الشيخ ويترك إرادة ما لا يريده الشيخ فاندرج إرادته في إرادة الشيخ فحصل له التوحيد الإرادي وإذا حصل له هذا التوحيد في الإرادة حصل لقلبه نوع اتصال معنوي بقلب الشيخ فإذا صدق في هذا أ美的ه الشيخ برقيقتها المتصلة به امدادا يخرجه بإذنه الله من الظلمات إلى النور شيئا فشيئا على حسب قوة مناسبته وقبول استعداده سرعة وبطءا.

وأما تلقين الذكر مطلقا من غير أن يكون مقيدا بكونه عند المبايعة، فمن أدلةه قوله عليه السلام لأبي الدرداء -رضي الله عنه-: {قل: سبحان الله والحمد لله ولا

^{٩١٢} - راجع: كنز العمال، ٤١٥/١، رقم: ١٧٥٥.

^{٩١٣} - راجع: البرهان المؤيد، ص: ٢٧.

^{٩١٤} - راجع: كنز العمال، ٤١٤/١، رقم: ١٧٤٩.

إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حُولَّ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّمَا الْبَاقِيَاتُ الصَّالَّاتُ، وَهُنَّ
يَحْتَطِطُنَّ الْخَطَايَا كَمَا تَحْتَطُ الشَّجَرَةُ أَوْرَاقَهَا، وَهُنَّ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ^{٩١٥}، أَخْرَجَهُ
الطَّبَرَانِيُّ وَابْنُ مَرْدُوْيَهُ^{٩١٦}، عَنْ أَبِي الدَّرَدَاءِ.

وَمِنْهَا مَا ذَكَرَهُ الشَّيخُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْمَحَاسِنِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ
الْعَجمِيِّ الْكُورَانِيِّ^{٩١٧} فِي رِسَالَتِهِ "رِيحَانُ الْقُلُوبِ فِي التَّوْصِيلِ إِلَى الْمَحِبُوبِ" مِنْ قَوْلِهِ -
قَدْسَ رُوحَهُ - : "سُئِلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! دَلِيْنِي عَنْ أَقْرَبِ
الْطَّرِيقِ إِلَى اللَّهِ وَأَسْهَلْهَا عَلَى عِبَادَهِ وَأَفْضُلَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ يَا عَلِيَّ! عَلَيْكَ
بِمَدَاوِيْمَذْكُورِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْخَلْوَاتِ، فَقَالَ يَا عَلِيَّ: هَكَذَا فَضْيَلَةُ الذَّكْرِ، وَكَلِّ
النَّاسِ ذَاكِرُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَهْ يَا عَلِيَّ! لَا تَقْوِمُ السَّاعَةُ وَعَلَى الْوَجْهِ
الْأَرْضِ مَنْ يَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: كَيْفَ أَذْكُرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ غَمْضُ عَيْنِيْكَ
وَاسْمَعْ مِنِّيْ، ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ قَلَ: أَنْتَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ فَأَنَا أَسْمَعُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ مَغْمُضًا عَيْنِيْهِ رَافِعًا صَوْتَهُ وَعَلَى رَضِيَّ
اللَّهُ عَنْهُ يَسْمَعُ، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ مَغْمُضًا عَيْنِيْهِ رَافِعًا
صَوْتَهُ^{٩١٨} وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمَعُ؛ ثُمَّ لَقِنَ عَلِيُّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، وَهُوَ لَقِنٌ حَبِيبُ الْعَجمِيِّ،
وَهُوَ لَقِنٌ دَاؤُ الدَّائِيِّ، وَهُوَ لَقِنٌ مَعْرُوفُ الْكَرْخِيِّ، وَهُوَ لَقِنٌ سَرِيَا السَّقْطِيِّ، وَهُوَ لَقِنٌ
أَبَا الْقَاسِمِ الْجَنِيدِ، وَهُوَ لَقِنٌ مَشَادُ الدِّينُورِيِّ، وَهُوَ لَقِنٌ أَحْمَدُ الْأَسْوَدُ الدِّينُورِيِّ، وَهُوَ

^{٩١٥} - راجع: كنز العمال، ١٥/٩٥٥، رقم: ٤٣٦٦٩.

^{٩١٦} - وقد جاء في النسخ بالتأء.

^{٩١٧} - هو يوسف بن عبد الله بن عمر بن علي بن خضر الكردي، الكوراني الأصل، ويعرف بالعمجي (جمال
الدين، أبو المحسن) صوفي، مات سنة ١٣٦٧/٧٦٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٣/٣١٢.

^{٩١٨} - راجع: عجائب الآثار، ١/٤٧٢.

لقن محمد السهروردي [ب١٢٥] الشهير بعمومية، وهو لقن ابنه القاضي وجيه الدين، وهو لقن ابن أخيه أبا النجيب السهروردي، وهو لقن ابن أخيه شهاب الدين عمر السهروردي، وهو لقن الشيخ نجيب الدين علي بن بزغش الشيرازي، وهو لقن الشيخ نور الدين عبد الصمد النطيري، وهو لقن الشيخ بدر الدين الطوسي، والشيخ نجم الدين محمود الأصفهاني، وهمما لقنا الشيخ الفقيه حسن الشمشيري.

قلت: الذي رأيت^{٩١٩} في النسخة التي عليها خط تلميذه الشيخ عبد الرحمن ابن محمد الشيرسي هكذا، وهو والجم الأصفهاني أيضا لقنا الشيخ الأوحد قطب العصر وفريد الدهر أبا الحasan جمال الدين يوسف بن أبي محمد عبد الله الكوراني منحنا الله به فوق منتهى الأمانى بمحمد وآلـه وصحبه ذوي التهانى وبدور التدابىـ انتهى.

وظاهر أنه من تصرفات تلامذته^{٩٢٠} ولنوف وصل هذه السلسلة على الانفراد وإن كان يأتي ذكرها في ضمن بقية السلالسل تبركا ووصلـا للحاديـث الشريف، فنقول: والشيخ يوسف العجمي الكوراني، لقنـالـشيخ زين الدين أباـالمـيـامـنـ عبدـالـرـحـمـنـ بنـشـمـسـ الدـيـنـ مـحـمـدـ بنـ نـورـ الدـيـنـ أـبـيـ المـعـالـيـ عبدـالـرـحـمـنـ ابنـ سـلـامـ القرـشـيـ الشـيرـسـيـ، وهو لـقـنـالـشـيخـ زـينـ الدـيـنـ أـبـكـرـ أـبـيـ مـحـمـدـ بنـ عـلـيـ الـخـوـافـيـ، وهو لـقـنـالـشـهـابـ أـحـمـدـ بـنـ الـفـقـيـهـ عـلـيـ الدـمـيـاطـيـ الشـهـيرـ بـالـزـلـبـانـيـ، وهو لـقـنـشـيخـ إـلـسـلـامـ زـكـرـيـاـ بـنـ مـحـمـدـ الـأـنـصـارـيـ، وهو لـقـنـ[١٢٦]ـالـشـيخـ عبدـالـوـهـابـ الشـعـرـانـيـ، وهو لـقـنـالـشـيخـ عـبـدـالـقـدـوسـ الـعـبـاسـيـ الشـنـاوـيـ، وهو لـقـنـولـدـهـالـشـيخـ عـلـيـ، وهو لـقـنـولـدـهـالـشـيخـ عـلـيـ.

^{٩١٩} - في لـ: رأـيـتـهـ.

^{٩٢٠} - في لـ وـعـ : بعضـ تـلـامـذـتـهـ.

سيدنا الشيخ أبا المواهب أحمد العباسى الشناوى ثم المدى، وهو لقن سيدنا وشيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى الإمام في الشريعة والطريقة والحقيقة ذا النظر الإحدى الوارث المحمدي مركز دوائر الملك والملائكة الخيط بالمقامات بإذن الله ذي العزة والجبروت، فرد زمانه وغوث أوانه سيدى صفى الدين أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَقْدِسِيُّ الدِّجَانِيُّ المَدِينِيُّ الشهير بالقشاشي - نفعنا الله به في الدارين -، وهو لقن خلقا لا يخصهم إلا الله، منهم ملتمس برకاته وببركاتهم إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني الشهراوي، ثم الشهراوي، ثم المدى، - كان الله له عنه في كل ماله - آمين.

هذا أحد طرق شيخنا - نفع الله به في الدارين - أوردناه على الانفراد تبعا للحديث تبركا، وهذا الحديث أخرجه الحافظ أبو الفتوح الطاوي بنحو ما في ريحان القلوب، وكذلك سيدنا الشيخ محمد الغوث - طاب ثراه - في كتابه الجواهر والله أعلم، ثم الراجح أن الحسن البصري سمع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فإن الحفاظ مختلفون في ذلك، فأذكره جماعة منهم وأثبته جماعة.

قال الحافظ السيوطي في إتحاف الفرق، وهو، أي: الإثبات هو الراجح عندي لوجوه، وقد رجحه أيضا الضياء المقدسي في المختارة، فإنه قال: قال الحسن بن [ب ١٢٦] أبي الحسن البصري عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وقيل: لم يسمع منه وتبعد على هذه العبارة الحافظ ابن حجر في أطراف المختارة ولكن بعد رجح سماعه وصححه ثم ساق الوجوه المرجحة لسماعه فمن شاء فليراجعها في فتاوى السيوطي وفي السبط المجيد لشيخنا - نفع الله به - فإنه ساقها، أي: إتحاف الفرق بتمامها وزاد عليها ما يناسب المقام وإذا صح السماع واللقاء.

وقد وصل سند تلقين الذكر من طريق حسن البصري جماعات من الصوفية ومنهم الحفاظ كالحافظ أبي الفتوح الطاوي وصله من طريق شيخه الزين الخوافي والمثبت مقدم على النافي كان وصل سند تلقين الذكر هو الراجح هذا بحسب لسان فن الحديث وأهله.

وأما أكابر أهل الطريق فهم على بينة من رجم في النفي والإثبات فإذا أثبتوا شيئاً وجزموا به فهو موافق للواقع وبالله التوفيق والله أعلم.

ولنسق الآن أسانيد شيخنا - نفع الله به - التي أمرنا بإيرادها في آخر الكتاب بلفظ جامعها الأخ الليب حسن ابن علي العجمي المكي - أمدنا الله وإياه في الخيرات الظاهرة والباطنة بإمداده الذي لا انقطاع له أبداً منه وفضله - آمين فنقول: وبالله التوفيق. قال - كمل الله توفيقه - بعد أن ترجم شيخنا بعض كمالاته ما نصه قال أي: شيخنا - نفع الله به - تلقت الذكر من والدي شيخ المكمل محمد بن يونس المد니 ومن شيخه إمامي العلماء بالله [١٢٧١] سيدنا الشيخ تاج الموحدين الأمين ابن الصديق المروّاقي^{٩٢١} اليماني باليمن^{٩٢٢} سنة إحدى عشر وألف (١٠١١) والشيخ الكامل سيدنا سراج الدين عمر بن الشيخ بدر الدين العادلي بمكة، ومن صاحبنا الشيخ الموحد الكامل فضيل ابن ضياء الدين الهندي ومن أستاد العارفين الشيخ الأكمـل المحقق عبد الحليم الكجراطي كلاهما بالمدينة ثم من شيخي وأستادي واحد العين ورافع البين وجامـع أشتـات الـكمـالـات الـحمدـية واسـعـ العـلـومـ الإـلهـيـةـ الـأـحـمـدـيـةـ إـمـامـ زـمانـهـ وـعـينـ أـعـيـانـ أـقـرـانـهـ سـيـدـنـاـ أـبـيـ الـموـاهـبـ أـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ بـنـ عـبـدـ الـقـدـوسـ بـنـ الشـيـخـ

^{٩٢١} - في لـ وـع : المروـاـجيـ.

^{٩٢٢} - "بـالـيـمـنـ" سـاقـطـةـ منـ عـ.

محمد الشناوي العباسي، ومن الشيخ المسلوك العارف بالله تعالى سيدی محفوظ بن عبد القادر الخلوق.

فالاول تلقن من والده الشيخ يونس، وهو تلقن من والده الشيخ الأوحد ولـي الله تعالى ذي الكرامات والمناقب العديدة والمفاخر سيدنا الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي الحسيني الدجاني المقدسي، وهو تلقن منشيخ الآفاق العالمة العارف بالله تعالى سيدی محمد بن علي بن عراق الكفاني، وهو تلقن كفاحا يقظة وعيانا من رسول الله ﷺ كما ذكر ذلك في السفينة العراقية بعد أن تلقن من شيخه ومربيه الشيخ الأوحد الأكمل العالمة الحق سيدنا علي بن ميمون الحسني الإدريسي الأندلسي المغربي، وهو [ب ١٢٧] تلقن من قطب العارفين أبي العباس أحمد بن محمد التباصي التونسي، وهو تلقن من الشيخ عبد الوهاب الهندي، وهو تلقن من أبي موسى السدراني ومن أبي محمد عبد الله الموروري^{٩٢٣} وأبي يعقوب يوسف بن يخلف الكومي القيسي حينئذ، وتلقن سيدنا محمد المديي الأنصارى^{٩٢٤} من الشيخ الأجل عبد الله بن محمد، وهو وعمر العادلي تلقنا من العارف بالله تعالى الشيخ عبد اللطيف، وهو تلقن من خدمته القطب الأوحد سيدنا بدر الدين بن عمر العادلي العباسي.

وأما سيدنا الأمين فقد تلقن من أستاذه العالم الإلهي قطب زمانه عمر بن أحمد جبريل اليمني، وهو تلقن من الشيختين الإمامين عبد الله وأحمد، وهما تلقنا من والدهما الشيخ الحق أبي القاسم الجنيد، وهو تلقن من والده الشيخ إمام الموحدين شرف المحدثين أحمد بن موسى المشرع المكي العدناني، وهو تلقن من العالمةشيخ الطريقة

^{٩٢٣} - في ع : المورودي.

^{٩٢٤} - "الأنصارى" ساقطة من ل وع ؛ وفي م : الأنصارى أيضاً.

أبي القاسم إبراهيم بن جعمن العدناني اليمني، ومن إمام زمانه الشيخ العارف بالله سيدى إسماعيل بن الصديق ابن الشيخ إسماعيل الجبرى العقيلي.

فالأول: من العلامة محمد بن محمد الجزري، وهو تلقن من القطب سيدى عمر بن محمد العربى العقيلي، وهو تلقن من العالم العارف بالله تعالى سيدى الوحيد عبد الرحمن ابن القطب عبد الله بن أسعد اليافعى، وهو تلقن من والده، وهو تلقن من الشيخ شرف الدين أبي الفضل المغرى، وهو [١٢٨١] تلقن من عز الدين عبد العزيز الصاجي^{٩٢٥}، وهو تلقن من جمال الدين أحمد شاه الغوري، وهو تلقن من الشيخ ناصر الدولة السمنانى، وهو تلقن من كمال الدين شاه خسرو المرجاني، وهو تلقن من ناصر الدين محمد بن أبي أحمد الجشى، وهو تلقن من قطب الجنوبيين حيدر الزواجى^{٩٢٦}.

والثانى: وهو الجبرى تلقن من العالم الحق ولي الله تعالى سيدى محمد بن محمد المزجاجى، وهو تلقن من القطب إسماعيل بن إبراهيم الجبرى العقيلي، وهو تلقن من الشيخ ذي الأحوال الجليلة والمقامات العلية أبي بكر محمد بن يعقوب الشهير بابن أبي حربة الموري، وهو تلقن من والده محمد، وهو تلقن من والده يعقوب، وهو تلقن من والده الكميتوالسودى، وهو تلقن من سيدى العلامة الولي الكامل سيدى الفقيه أحمد بن موسى بن عجبل، وهو تلقن من والده موسى بن علي بن عمر عجبل العدنانى اليمنى، وهو تلقن من صاحبه إمام أرباب الأحوال الفقيه محمد بن أبي بكر الحكمى، وهو تلقن من الشيخ علي بن عبد الرحمن الحداد.

^{٩٢٥} - في ع : الصاجنى.

^{٩٢٦} - في ع : الزواجى.

وأما فضيل فقد تلقن من والده الشيخ العالم الموحد ضياء الدين الهندي.

وأما محفوظ فقد تلقن هو والشيخ أحمد^{٩٢٧} الشناوي من جهبد ميادين العرفان وخازن جنان مقامات الأيقان شيخ زمانه سيدى محمد الدمرداشى، وهو تلقن من والده الشيخ الأكمل حسن، وهو تلقن من والده ومربيه وقدوته الشيخ الحق الأوحد سيدى محمد المعروف بدمراش الحمدى [ب ١٢٨]. وهو تلقن أولاً من الشيخ الكامل العارف بالله تعالى أبي العباس أحمد بن عقبة الحضرمي ثم المصري، وثانياً منشيخ الحقين شمس الوالصلين دده عمر الروشنى، وهو من لبس الخرقة يَقْظَةً من رسول الله

صلوات الله عليه

فالأول: تلقن من الشيخ أبي زكريا، وهو تلقن من نقطة دواير الولاية العظمى سيدى أبي الحسن علي بن محمد وفا.

والثاني: تلقن من السيدى يحيى الباكوى، وهو تلقن من الشيخ صدر الدين الخيواوى، وهو تلقن من عز الدين^{٩٢٨} الشروانى، وهو تلقن من أخي مرم الشروانى، وهو تلقن من الشيخ عمر الخلوقى، وهو تلقن من أخي محمد الشروانى، وهو تلقن من الشيخ الإمام إبراهيم الزاهد الكيلانى رئيس الخلوقية، وهو تلقن من سيد المشائخ جمال الدين التبريزى، وهو تلقن من الشيخ محمد بن محمود العتiqى، وهو تلقن من الشيخ ركن الدين السنجاني، وهو تلقن من الشيخ قطب الدين الأبهري حينئذ وزاد الشناوى من الشيخ الأكمل الملا أحمد صادق بن عبد السميع العمري الماوراء النهرى الوارد إلى مصر سنة إحدى وتسعمائة، وقد تلمذ له خلق كثير، وهو تلقن من الشيخ

^{٩٢٧} - "أحمد" ساقطة من ع.

^{٩٢٨} - في ع : من الشيخ عز الدين.

الأكمل خواجة أحمد الكاسكاني الشهير بمولانا خواجكي، ومن خليفته العارف بالله محمد الشهير بخواجه جوبياري بخاري، وهو تلقن من شيخه المذكور، وهو تلقن من أستاد الأكابر المولى محمد القاضي النقشبendi حينئذ وتلقن سيدنا الشناوي أيضاً من العالمة القطب الإلهي شمس الدين محمد بن أبي الحسن البكري الحسيني، ومن [١٢٩١] الشيخ العارف بالله تعالى سيدي أحمد المرصفي، ومن الشيخ الولي أبي العباس أحمد المغربي، ومن العالمة العارف بالله تعالى السيد محمد غضنفر ابن جعفر الحسيني، هو النهروالي ثم المديني، ومن العالمة الجامع السيد صبغة الله بن روح الله بن جمال الله الهندي البروجي ثم المديني، ومن الشيخ الولي أبي الخير ألبنا الشيشيري المتوفى في حدود سنة ٩٨٣، ومن الشيخ نادرة الزمان السيد محمد المصلي الأعرج، ومن أخويه في طريق الله الشيخ عبد الحليم الكجري المذكور، أولاً: والشيخ الأجل السيد نظام الغوثين^{٩٢٩} بعد أن تلقن من والده ومراكته دوائر مشاهده سيدي أبي الحسن علي بن عبد القدس العباسي الشناوي، ثم من صهره سيدي الشيخ العارف بالله تعالى يوسف جمال الدين ابن علي داغر الرفاعي.

فأما المرصفي فقد تلقن هو وسيدي حسن الدمرداشي أيضاً من الشيخ محمد المدعو قاسم المغربي، وهو تلقن من الشيخ الحقن القطب محمد المغربيشيخ جلال الدين السيوطي^{٩٣٠}، وهو تلقن من سيدي القطب الأكمل أبي العباس السرسي، وهو تلقن من أستاد العالمة القطب شمس الدين محمد بن حسن بن علي التميمي الشهير بالحنفي، وهو تلقن من الشيخ العارف بالله ناصر الدين الشهير بابن بنت

^{٩٢٩} - في ل : الغوثيتين.

^{٩٣٠} - في ل :شيخ الجلال السيوطي.

الميلق، وهو تلقن من شيخه وجده لأمه العلامة^{٩٣١} العارف بالله سيدى شهاب الدين بن أبي العباس أحمد بن الميلق الإسكندرى الأصوصى، وهو تلقن من القطب أبي الدر ياقوت العرضى [ب١٢٩]، حينئذ وزاد الشهاب ابن الميلق، فتلقن من الشيخ أبي عبد الله محمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكتانى، وهو تلقن من وجيه الدين أبي محمد عبد الوهاب، وهو تلقن من قاضي القضاة عماد الدين عبد الرحمن السكري المصرى، وهو تلقن من شهاب الدين أحمد الطوسي، هو تلقن من محمد بن يحيى النيسابوري، وهو تلقن من الإمام حجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد الغزالى الطوسي، وهو تلقن من إمام الحرمين أبي المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويينى، وهو تلقن من الشيخ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، وهو تلقن من الشيخ أبي عبد الرحمن السلمى، وهو تلقن من أبي أحمد بن عيسى، وهو تلقن من الشيخ أبي محمد بن عبد الله بن منازل، وهو تلقن منشيخ الملامية أبي صالح حمدون بن أحمد بن عمارة القصار، وهو تلقن من أبي تراب عسكر بن حسين^{٩٣٢} النخشبى، وهو تلقن من حاتم الأصم، وهو تلقن من شقيق إبراهيم البلخى.

واما أبو العباس المغرى فقد تلقن من والده الشيخ عفيف الدين عبد الله ابن عمر^{٩٣٣}، وهو تلقن من العالم سند الغرب أبي القاسم الغلامى، وهو تلقن من الخراز، وهو تلقن من سيدى محمد بن سليمان الجزوئى، وهو تلقن من سيدى محمد بن عبد الله الشريف الأمغارى نسبه إلى أجداده بني أمغار، وهو تلقن من سيدى سعيد الهرتتاني، وهو تلقن من سيدى عبد الرحمن الرجراجى، وهو تلقن من سيدى أبي الفضل

^{٩٣١} - "العلامة" ساقطة من ع.

^{٩٣٢} - في ع: حسين.

^{٩٣٣} - في ل وع: عبد الله ابن أبي عمر.

الهندي، وهو تلقن من سيدى عنوس البدوى، وهو تلقن من الإمام القرافى، وهو تلقن من سيدى أبي عبد الله المغرى.

[١٣٠] وأما سيدى محمد البكري فقد تلقن من والده قدوة الكمل الشيخ أبي الحسن محمد البكري، وهو وبدر الدين المعادلى تلقنا من المسلك الربانى الأوحد سيدى أبي العباس أحمد بن الشيخ الكامل يوسف الحرishi حينئذ وزاد سيدى أبو الحسن، فتلقن من والده سيدى الشيخ جلال الدين محمد، وهو تلقن من أبيه سيدى جمال الدين محمد، وهو تلقن من أبيه الشيخ أبي زيد عبد الرحمن البكري الحسنى، وهو وسيدى علي بن محمد وفا تلقنا من والده القطب الخاتم سيدى محمد بن محمد وفا، وهو تلقن من سيدى الولي الأمى الحمدى داود بن باخلا الباخزى، وهو تلقن من القطب تاج الدين ابن عطاء الله الإسكندرى، وهو وياقوت العرشى تلقنا من القطب سيدى أبي العباس أحمد بن عمر الأنصارى المرسى، وهو وأبو عبد الله المغرى تلقنا من إمام زمانه^{٩٣٤} سيدنا القطب الجامع أبي الحسن ابن عبد الله بن عبد الجبار الحسنى الإدرسي الشاذلى، وهو تلقن من الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي من حرام، وهو تلقن من الشيخ أبي محمد صالح بن عقبان الدكالى حينئذ وتلقن المرسى أيضا من قدوة الطرفين أبي العباس أحمد بن علي القرشى البوى، وهو تلقن من العارف بالله أبي العباس أحمد بن علي بن ميمون القسطلاني، وهو تلقن من إمام زمانه الحقق الجامع والفرد الواسع سيدى أبي عبد الله محمد بن أحمد القرشى، وهو والدكالى والكومي والموروي والسدرانى تلقنوا [ب ١٣٠] من القطب الإلهى سيدى أبي مدین البجائى التلمسانى، وهو تلقن من أبي بكر محمد بن الوليد^{٩٣٥} الطوطسى، وهو تلقن

- في ع : من الشيخ إمام زمانه.

- "محمد بن الوليد" ساقطة من ل وع.

من أبي بكر محمد بن أحمد^{٩٣٦} الشاشي، وهو تلقن من أبي غالب سالم المغربي، وهو تلقن من أبي عمرو محمد بن إبراهيم الزجاجي وأبي يعقوب إسحق بن محمد^{٩٣٧} النهرجوزي، حيثند وزاد سيدنا أبو الحسن الشاذلي من أستاده القطب عبد السلام بن بشيش الحسني، وهو تلقن من القطب عبد الرحمن المد니 الزيات، وهو تلقن من القطب الرباني تقى الدين الفقير بالتصغير في الوصفين، وهو تلقن من الشيخ نور الدين أبي الحسن علي، وهو تلقن من^{٩٣٨} القطب الشيخ تاج الدين، وهو تلقن من القطب شمس الدين، وهو تلقن من القطب الشيخ أبي إسحاق إبراهيم البصري، وهو تلقن من القطب أبي القاسم أحمد المرواني، وهو تلقن من القطب أبي محمد سعيد، وهو تلقن من الشيخ سعيد، وهو تلقن من القطب فتح السعودي، وهو تلقن من القطب سعد الغزاوي، وهو تلقن من القطب الشيخ جابر، وهو تلقن من أول الأقطاب سيدنا أبي محمد الحسن الشهيد المسنون ابن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما.

وأما سيدتي علي الشناوي فقد تلقن من والده عبد القدوس بن محمد العباسى، وهو تلقن من قطب زمانه عبد الوهاب ابن أحمد الشعراوى، وهم، أعنيه: عبد القدوس ويوفى بن داغر وأبو العباس الحرishi وأبو الخير البنا الشبشيري تلقنوا من تاج الكمال وشمس طريق ذوى المقامات والأحوال سيدى الشيخ [١٣١] محمد بن أحمد العباسى الشناوى، وهو والشعراوى أيضا تلقنا منشيخ الوacialين سيدى أبي

^{٩٣٦} - "أبي بكر محمد بن أحمد" ساقطة من ع.

^{٩٣٧} - في ل: أبي عمر إبراهيم الزجاجي.

^{٩٣٨} - "من" ساقطة من ع.

الحمائل محمد السروي^{٩٣٩}، وهو تلقن من سيدى عبد الرحمن العجمي الغزنوى حينئذ، وتلقن سيدى محمد الشناوى أيضاً من والده سيدنا أحمد البطل الشهير لطول صمته بالأخرس، وهو تلقن من والده سيدى علي، وهو تلقن من والده سيدى عبد الله الشناوى، وهو تلقن من جده لأمه سيدى الشيخ عمر الأشعث الشناوى، وهو تلقن من البحر النبوى القطب أحمد بن علي بن محمد بن أبي بكر الحسيني الشهير^{٩٤٠} بالبدوى، وهو كما وجد بخط بعض العلماء على ما في طبقات الشعراوى تسلك على يد الشيخ برى أحد أصحاب سيدى أحمد الرفاعى، وهو أعني: أحمد الرفاعى تلقن من الشيخ علي القارى، وهو تلقن من أبي الفضل بن كافح، وهو تلقن من أبي علي غلام ابن تركان، وهو تلقن من الشيخ علي البازيارى، وهو تلقن من مللى العجمي حينئذ وزاد الشعراوى من السيد علي الكازواني، وهو تلقن من العالم العارف بالله علوان الحموى، وهو تلقن من سيدى علي بن ميمون الحسنى المار سنه حينئذ وزاد الشعراوى إذ تلقن هو وأبو الحسن البكري وأبو العباس الحريثى من الشيخ العالم الجامع ولـى الله تعالى بالاتفاق نور الدين أبي الحسن علي بن خليل المرصفي، وهو ومحمد السروى تلقنا من الشيخ الأكمـل سيدى محمد بن عبد الدائم [ب١٣١]، وهو والمرصفي أيضاً تلقنا من الإمام المحقق الشيخ أبي شعيب مدین، وهو حال الأول من ذرية أبي مدین الغوث التلمسانى، وهو^{٩٤١} تلقن من سيدى علي صاحب الديك حينئذ، وتلقن الشعراوى هو^{٩٤٢} وأبو الحسن البكري أيضاً منشيخ الإسلام ولـى الله تعالى أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصارى، وهو تلقن من جماعة منهم الشيخ محمد

^{٩٣٩}- في ع : السروى.

^{٩٤٠}- "الشهير" ساقطة من ع.

^{٩٤١}- "وهو" ساقطة من ل.

^{٩٤٢}- "هو" ساقطة من ع.

الغمري، وهو والشيخ مدین أيضا تلقنا من الشيخ العلامة القدوة الولي الكامل سیدي أبي العباس عرف بالزاهد، وهو وصاحب الديك تلقنا من سیدي الشيخ حسن التستري.

وأما السيد غضنفر فتلقن من جماعة منهم العلامة المولى محمد أمین ابن أخت الجامی، وهو تلقن من غیاث الدین أحمد، وهو من علاء^{٩٤٣} الدین محمد، وهو من سید المحققین وجہبؑ^{٩٤٤} المدققین المولی عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الدشتی الجامی، وهو تلقن من أستاده الشيخ الموحد سعد الدين الكاشغري، وهو تلقن من العارف بالله تعالى نظام الدين الخاموش، وهو تلقن من أستاده الأکابر طراز عصابة المفاخر الشيخ علاء الدين محمد العطار.

واما سیدنا صبغة الله فتلقن من شیخ إرشاده أستاد العلماء ومام العرفاء وقدوة المحققین الملا وجیه الدين العلوی الھندي، ومن والده السید الكامل روح الله بن جمال الله الموسی الحسینی^{٩٤٥}، ومن السید محمد المصلي الأعرج المذکور أولاً، وهم والسید نظام الدين^{٩٤٦} والشیخ عبد الحلیم والشیخ ضیاء الدين تلقنوا من أستاد [١٣٢١] الموحدین المبائع الطبیعة على أن لا يكون من انتظم في سلک سلسالته رجعة المخاطب من الحضرة الإلهیة بالغوث^{٩٤٧} سیدنا حمید الدين محمد بن خطیر الدين الحسینی، وهو

^{٩٤٣} - في ع : علماء.

^{٩٤٤} - في ل : وجہة.

^{٩٤٥} - في ل : الموسوي الحسینی.

^{٩٤٦} - "الدین" ساقطة من ل وع.

^{٩٤٧} - "بالغوث" ساقطة من ع.

تلقن من قطب المدار شيخ الظهور الحاجي حضور^{٩٤٨}، وهو تلقن من الشيخ هدية الله سرّمت، ومن مولانا الشيخ محمد بن غيات، ومن الشيخ علي الشيرازي، وهو وحده تلقن من الشيخ عبد الله المصري، وهو تلقن من خير التابعين أweis القرني، وهو تلقن من سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأما محمد بن غيات فتلقن من الشيخ معين الدين، وهو تلقن من الشيخ حسام الدين المانكوري، وهو تلقن من الشيخ نور قطب العالم، وهو تلقن من الشيخ علاء الدين اللاهوري، وهو تلقن من الشيخ أخي سراج الدين عثمان الأودهي.

وأما سيدنا سرمست فتلقن من سيدنا الإمام علاء شاه قاضن البكري الفردوسي الشطاري، وهو والمولى محمد القاضي والمولى عبد الرحمن الجامي أيضا تلقنوا من الإمام الكبير الخواجة عبيد الله بن محمود بن شهاب الدين السمرقندى المعروف بخواجه أحرار، وهو تلقن من أستاده مولانا يعقوب الجرجي، وهو تلقن من قطب العارفين الخواجة بهاء الدين محمد بن البخاري المعروف بنقشبند، وهو تلقن من شيخه السيد أمير كلال السوخاري، وهو تلقن من الخواجة محمد بابا السماسى، وهو تلقن من [ب ١٣٢] الخواجة علي الراميتى، وهو تلقن من الخواجة محمود الإنجير فغنوبي، وهو تلقن من الخواجة عارف الريوكري^{٩٤٩}، وهو تلقن من الخواجة عبد الخالق الغجدواني، وهو من الخواجة يوسف الهمداني، وهو واللحجة الغزالي أيضا تلقنوا من الشيخ أبي علي الغارمدي، وهو تلقن من الشيخ أبي القاسم بن عبد الله الكركانى الطوسي، حينئذ وتلقن مولانا قاضن أيضا من الشيخ عبد الله الشطاري، ومن السيد

^{٩٤٨} - في ع : حصور.

^{٩٤٩} - في م : الروكروي.

زاهد، ومن الشيخ أئوب البيكاهي، ومن الشيخ ركن الدين الجونوري، ومن الشيخ علي البدواني، ومن الشيخ عبد الوهاب القادري^{٩٥٠}، ومن الشيخ حسام الدين الشاه مداري، فال الأول: تلقن من القطب الشهير سيدنا السيد علي بن شهاب بن محمد الهمداني، ومن سيدى محمد عارف ومن الشيخ مظفر الكركاني.

فأما الهمداني فتلقن هو وعبد الرحمن العزنوي من قطب دائمي العلم والولاية زين الدين أبي بكر الخوافي، وهو تلقن من الشيخ عبد الرحمن القرشي البحيري، وهو وأحمد الزاهد أيضاً وحسن التستري تلقنوا من الشيخ محى الطريقة جمال الدين يوسف ابن عبد الله بن عمر الكوراني العجمي ثم القاهري، وهو تلقن من الشيخ نجم الدين محمود الأصفهاني، وهو تلقن من نور الدين عبد الصمد النطري، وهو تلقن من الشيخ نجيب الدين علي بن برغش الشيرازي.

وأما سيدى محمد عارف فتلقن من سيدى محمد عاشق، وهو تلقن من الشيخ خدالقى الماوراء النهرى، وهو والكركاني تلقنا من القطب أبي الحسن [١٣٣] الخرقانى، وهو تلقن من الشيخ أبي المظفر ترك الطوسي، وهو تلقن من الشيخ الأعرابى يزيد العشقى، وهو تلقن من الشيخ محمد المغربي، وهو تلقن من روحانيةشيخ الشطار وأستاد الأخيار سلطان العارفين أبي يزيد طيفور بن عيسى البسطامي.

وأما الشيخ مظفر فقد تلقن من الشيخ إبراهيم العشقاباذى، وهو تلقن من السيد نظام الدين الحسيني، وهو تلقن من الشيخ محمد الخلوقى.

والثاني: وهو السيد زاهد تلقن من الشيخ محمد عيسى الجونبوري، وهو تلقن من الشيخ فتح الله الأودهي الجشتي، وهو تلقن من الشيخ صدر الدين شهاب الدين الناکوري، وهو تلقن من الشيخ نصر الدين محمود الأودهي المعروف بجراغ دهلي، وهو والشيخ عثمان الأودهي تلقنا من الشيخ نظام الدين الحالدي الدهلوi المعروف بشيخ نظام أولايا، وهو تلقن من الشيخ فريد الدين شكرنج ومعناه كنز السكر، وهو تلقن من الشيخ معين الدين الجشتي، وهو تلقن من الشيخ عثمان الهاروني^{٩٥١}، وهو تلقن من الشيخ حاجي شريف الزندي، وهو تلقن منشيخ الطريقة قطب الدين مودود ابن يوسف بن محمد بن سمعان الجشتي، وهو تلقن من والده، وهو تلقن من خاله الشيخ الكبير محمد بن أبي أحمد إبدال الجشتي، وهو تلقن من والده الشيخ أحمد بن فرشتافه، وهو تلقن من والده الشيخ فرشتافه الجشتي، وهو [ب ١٣٣] والزاوجي تلقنا من الشيخ أبي إسحاق الشامي.

والثالث: وهو البيكاھي تلقن من الشيخ محمد بهرام البهاري، وهو تلقن من الشيخ حسن بن حسين بن مُعز شمس البلخی، وهو تلقن من والده، وهو تلقن من الشيخ مظفر شمس البلخی.

والرابع: وهو الرکن الجونبوري تلقن من الشيخ باو تاج الدين، وهو تلقن من السيد جلال الله البخاري مخدوم العالم، وهو تلقن من الشيخ رکن الدين أبي الفتح بهار زکریا، وهو تلقن من الشيخ صدر الدين أبي الفضل، وهو تلقن من والده الشيخ الكبير والقطب الشهير أبي البرکات بهاء الدين زکریا الأسدی الملسطانی^{٩٥٢}، وهو

^{٩٥١} - في ع : الهاروني.

^{٩٥٢} - في ع : الملسطانی.

وابن بزغش تلقنا من العالم المحدث شيخ الشيوخ أستاد الأولياء شهاب الدين عمر السهوروسي.

والخامس: وهو البدواني تلقن من الشيخ كريم الدين الأودهي، وهو والشيخ مظفر شمس البلخي تلقن من مخدوم العالم القطب شرف الدين أحمد ابن يحيى المنيري، وهو تلقن من الشيخ نجيب الدين الفردوسي، وهو تلقن من الشيخ ركن الدين الفردوسي، وهو تلقن من الشيخ بدر الدين السمرقندى، وهو تلقن من الشيخ الخدوة سيف الدين البخاري، وهو والشيخ محمد الخلوقى تلقن من العالمة نجار الأولياء وإكسير الأصفياء سند الكبراء أبي الجناب نجم الدين الكبرى الحيوقي، وهو تلقن من الشيخ عمار البديليسي، وهو والقطب الأبهري والشهاب السهوروسي تلقنوا من عم الثالث الشيخ إمام الموحدين وقدوة العارفين أبي النجيب ضياء الدين عبد القاهر [١٣٤١] السهوروسي، وهو تلقن من الشيخ أبي الفتوح أحمد بن محمد الغزالى، ومن عمه وجيه الدين عمر بن محمد المعروف بعمويه، فأما عمه^{٩٥٣} فتلقن من والده الشيخ المعلم محمد عمowie ابن عبد الله، ومن الشيخ أخي فرج الزنجانى كليهما يد أحدهما مشاركة للآخر، وأما أبوه عمowie فتلقن من الشيخ أحمد الأسود الدينورى، وهو والشيخ أبو إسحاق الشامى، تلقنا من الشيخ مشاد الدينورى، وهو تلقن من الشيخ هبة البصرى، وهو تلقن من الشيخ حذيفة المرعشى، وهو وشقيق البلخي تلقن من سيدنا إبراهيم بن أدهم، وهو تلقن من الفضيل ابن عياض، وهو تلقن من عبد الواحد بن زيد، وهو تلقن من كميل بن زياد.

وأما فرج الزنجاني فتلقن من الشيخ أبي العباس النهاوندي، وهو تلقن من أبي عبد الله محمد ابن خفيف، وهو تلقن من الشيخ رويم.

وأما أحمد الغزالي فتلقن من الشيخ أبي بكر النساج الطوسي، وهو تلقن من أبي القاسم الكركاني، وهو تلقن أيضاً من أبي عثمان سعيد بن سلام المغربي، وهو تلقن من أبي علي الحسن بن أحمد الكاتب المصري، وهو تلقن من أبي علي الروذباري.

والسادس: وهو الشيخ عبد الوهاب القادري تلقن من الشيخ عبد الرؤوف القادري، وهو تلقن من الشيخ محمود القادري^{٩٥٤}، وهو تلقن من الشيخ عبد الغفار الصديقي، وهو تلقن من الشيخ محمد القادري^{٩٥٥}، وهو تلقن من الشيخ علي الحسيني، وهو تلقن من الشيخ جعفر بن أحمد الحسيني، وهو تلقن من الشيخ إبراهيم الحسيني، وهو تلقن من [ب١٣٤] الشيخ العالم المحدث ولي الله تعالى سيدى عبد الرزاق، وهو تلقن من والده سلطان الأوليا وبرهان كبراء الأتقىأ حجة الله وخليفته سيدنا عبد القادر الجيلاني الحسيني، وهو تلقن من أبي سعد المزمي، وهو تلقن من الشيخ علي المكارى، وهو تلقن من أبي الفرج الطرسوسى^{٩٥٦}، وهو تلقن من أبي الفضل عبد الواحد التميمي، وهو معلى العجمي تلقنا من الأستاد أبي بكر الشبلبي، وهو والروذباري والزجاجي والنهرجوري وممشاد أيضاً ورويم تلقنا من سيد الطائفية أبي القاسم^{٩٥٧} الجنيد البغدادي، وهو تلقن من خاله سري السقطي، وهو تلقن من

^{٩٥٤} - في ع : القاري.

^{٩٥٥} - في ع : القاري.

^{٩٥٦} - في ل : الطرسوسى.

^{٩٥٧} - "أبي القاسم" ساقطة من ع.

الأستاد معروف الكرخي، وهو تلقن من أبي سليمان داود الطائي، وهو تلقن من حبيب العجمي، وهو عبد الواحد ابن زيد أيضاً تلقنا من الحسن البصري حينئذ وزاد الكرخي من مخدومه سيدنا علي الرضا، وهو تلقن من والده موسى الكاظم، وهو تلقن من والده جعفر الصادق، وهو تلقن من والده سيدنا محمد الباقر، وهو تلقن من والده الإمام زين العابدين علي السجاد، وهو تلقن من والده أحد الريحاناتين الحسين الشهيد، وهو وأخوه سيدنا الحسن والحسن البصري، وكميل وأويس القرني أيضاً تلقنوا من باب مدينة العلم سيدنا علي بن أبي طالب حينئذ وزاد سيدنا جعفر الصادق فتلقن من القاسم بن محمد بن سيدنا أبي بكر الصديق، وهو تلقن من سيدنا سلمان الفارسي.

والسابع: وهو حسام الدين تلقن من شيخه بديع الدين الشاه مداري^{٩٥٨}، وهو تلقن من الشيخ طيفور الشامي [١٣٥١]، وهو تلقن من سيدنا عبد الله حامل راية النبي ﷺ، وهو سلمان الفارسي تلقنوا من خليفة رسول الله ﷺ سيدنا أبي بكر الصديق، وهو وسيدنا عمر وعلي تلقنوا من سيد المرسلين المنزلي عليه.

فاعلم أنه لا إله إلا الله المتتوشح برداء كلا، بل هو الله ﷺ بكماله دواماً أبداً عليه^{٩٥٩} وعلى مجالي كماله وتعينات نور جماله من سائر الأنبياء والملائكة والأولياء أجمعين والتابعين لهم بإحسان والمتشبهين والمتشبثين بأذياط كرمهم إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين، انتهى.

^{٩٥٨} - في ع : الشامداري.

^{٩٥٩} - "عليه" ساقطة من ع.

خاتمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ويرضى عدد خلق الله بدوام الله^{٩٦٠}، وصل اللهم على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه وتابعيمهم بإحسان وسلم عدد خلقك بدوامك، اللهم يا نور، يا قدوس، يا أول الأولين، يا آخر الآخرين، يا حي، يا الله، يا رحمن، يا رحيم، إني أسئلك بمعاذك العز من عرشك ومنتهي الرحمة من كتابك واسمعك الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامة أن تصلي على سيدنا محمد عبدك ورسولك ونبيك وحبيبك عدد خلقك بدوامك وأن تمن علينا بالعفو والعافية في الدارين وأن تأخذ بالزمرة قلوبنا إليك وأن يجعلنا من اعتمد وتوكل في جميع أموره عليك.

اللهم إني أسئلك التوفيق لخاتم وصدق التوكل عليك وحسن الظن بك.

اللهم إني أسئلك [بـ ١٣٥] بحق السائلين عليك فإن للسائل عليك حقاً أيما عبد أو أمة من أهل البر والبحر تقبلت دعوهم واستجبت دعائهم أن تشركنا في صالح ما يدعونك وأن تشركهم في صالح ما ندعوك وأن تعافينا وإياهم وأن تقبل منا ومنهم وأن تتجاوز عننا وعنهم فإننا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتتبنا مع الشاهدين.

اللهم و^{٩٦١} ما قلت من قول فمشيت^ك بين يدي ذلك كله ما شئت كان وما لم تشاء لم يكن ولا حول ولا قوة إلا بك إنك على كل شيء قادر.

^{٩٦٠} في ع : بدواده.

^{٩٦١} " و " ساقطة من ع .

اللهم إني أسألك الرضا بعد القضاء وبرد العيش بعد الموت ولذة النظر إلى وجهك وشوقا إلى لقائك في غير ضراء مضره ولا فتنه مصله أعوذ بك.

اللهم إن أَضْلَلَ أَوْ أُضْلِلَ أَوْ أَزَّلَ أَوْ أُزَّلَ أَوْ أَظْلَمَ أَوْ أَظْلَمْ أَوْ أَعْتَدَيَ أَوْ يُعْتَدَى عَلَيَّ أَوْ أَكْتَسِبْ ذَنْبًا أَوْ خَطِيئَةً لَا تغفره.

اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ذا الجلال والإكرام فإني أعهد إليك في هذه الحياة الدنيا وأشهدك وكفى بك شهيدا إني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، لك الملك، ولنك الحمد وأنت على كل شيء قادر وأشهد أن محمدا عبدك ورسولك وأشهد أن وعدك حق ولقائك حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأنك تبعث من في القبور وأن لا تكلني إلى نفسي فإنك إن تكلني إلى نفسي تكلني إلى ضعف وعورة وذنب وخطيئة وإيني لا أثق إلا برحمتك فاغفر لي ذنوبي كلها إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وتب علني إنك أنت التواب الرحيم وافعل ذلك بوالدي وإخواني وأقاربي وأصحابي ومشايخي ومشائخهم ومن اتصل بهم من جميع الطرق والسلالس وأسلافهم وذرياتهم واجعلنا في [١٣٦١] برకاتهم دينا وأخرى في جميع المراتب والمقامات وأجزهم عننا خير الجزاء في الدارين والمحبين والمسلمين، آمين.

وصل اللهم على سيدنا محمد وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين عدد خلق الله بدوام الله الملك الحق المبين، آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تم كتاب إنباه الأنباء على تحقيق إعراب لا إله إلا الله، صحي يوم الجمعة،^{٩٦٢}
 ٩ شهر صفر، ختم بالخير والظفر، سنة واحد وسبعين وألف (١٠٧١) بزاوية شيخنا
 العارف بالله - أيده الله وأمد في أيامه وبارك فيها^{٩٦٣} - بظاهر المدينة المنورة الغراء،
 على ساكنها أفضل الصلاة السلام من رب الأرض والسماء عدد خلق الله بدوام الله
 ذي الجلال والإكرام والآلاء.

وكان الشروع فيه أوائل^{٩٦٤} سنة ١٠٦١ في دمشق الشام وكتب منه ثمة إلى
 آخر المبحث الثامن إلا ما ألحق بأواخر المبحث الأول وأواسطه وآخر الثاني في كل
 نحو ورقتين وكلمات بعدها ما بعد تتضمن تسميته^{٩٦٥} فإنه بالمدينة المنورة ألحق سنة
 ١٠٧١، ثم كتب شيء من التاسع في المدينة المنورة سنة ١٠٦٢، ثم كتب البقية في
 هذه السنة ١٠٧١ وكان الشروع في الإلحاقي والتكميل يوم الأحد ٢٧ محرم الحرام من
 هذه السنة فالحمد لله على ما أنعم وعلم ومن بالإتمام^{٩٦٦} في مدينة نبيه الأكرم صلى
 الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وليعلم الواقف أن كل ما وردناه من [ب ١٣٦] الأحاديث المسندة عن الطبراني
 في الكبير فهي منقوولة من كتاب البدر المنير في زوائد المعجم الكبير للحافظ أبي
 الحسن علي الهيثمي أحد مشائخ الحافظ ابن حجر، والكتاب بخط تلميذه الحافظ ابن
 حجر؛ وكذلك كل ما كان عن الطبراني في الأوسط فهو بخط الحافظ ابن حجر على

^{٩٦٢} - في ل : قال المؤلف متع الله المسلمين بطول حياته آمين.

^{٩٦٣} - في ع : قدس سره.

^{٩٦٤} - "أوائل" ساقطة من ع.

^{٩٦٥} - في ل : التسمية.

^{٩٦٦} - في ل وع : بالإتمام على المرام.

هامش البدر المنير وكل ما كان عن الجمال المرشدي فإنه في مشيخته إرشاد المهتدى وهو بخط الحافظ النجم عمر بن فهد المكي^{٩٦٧} وكل ما كان عن ابن حبان فهو في كتاب موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان لأبي الحسن الهيثمي أيضاً وهو أيضاً بخط النجم عمر بن فهد والحديث الذي أوردناه من الثقفيات فهو في نسخة عليها خط غير واحد من الحفاظ، أولهم الحافظ السلفي راوي الثقفيات عن جامعها وبعضها بخط الحافظ ابن حجر وبعضها بخط تلميذه الحافظ السخاوي وبعضها بخط غيرهما، وما أوردناه عن السراج الحنبلي^{٩٦٨}، فهو في مشيخته المنهج الجلي -رحمهم الله تعالى أجمعين- وسائل أصحاب الحديث من الأولين والآخرين ورحمنا بهم وفيهم ونفعنا بالعلم وجعلنا من أهل لا إله إلا الله ظاهراً وباطناً أولاً وأخراً بمنه وكرمه، آمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم سبحان رب رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين^{٩٦٩}.

^{٩٧٠} قمت هذه النسخة ضحى يوم الأربعاء تاسع ذي القعدة [١٣٧١] سنة ١٠٩٨ بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأركى السلام صلى الله عليه وعلى

^{٩٦٧} - هو عمر بن محمد بن محمد بن محمد، ولكنه بعمر أشهر عبد الله بن فهد الماشي، المكي، الشافعى ويعرف بابن فهد (أبو القاسم) محدث، مؤرخ، ولد بمكة، مات سنة ١٤٨٠/٨٨٥. راجع: معجم المؤلفين، ٣١٨/٧.

^{٩٦٨} - هو أحمد بن أبي بشر السراج، الكوفي (أبو جعفر) محدث، مات سنة ١٨٣/١٨٩. راجع: معجم المؤلفين، ١٧٤/١.

^{٩٦٩} - في هامش لـ : بلغ مقاولة بحسب الإمكاني في مجالس آخرها ضحى يوم الإثنين المبارك ١٦ ذي القعدة سنة ١٥٩٨ على يد مالكها الحقير محمد سعيد بن عبد الغني لطف الله به وبوالديه وال المسلمين.

آله وأصحابه أئمة المهدى ومصابيح الظلام عدد خلق الله بدوام الله الملك العلام،
آمين.

اللهم اغفر لكتابها ومؤلفها وللناظر فيها وإليهم المسلمين أجمعين، والحمد لله
رب العالمين.

^{٩٧٠} - في ع : وكان الغراغ من كتابته يوم السبت المبارك رابع شهر الربيع الثاني من شهور سنة ثمانية وثمانين وألف من المحرجة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام على بد العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى محمد بن أحمد الأزهري غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين.

فهرس الأعلام

"لا" التبرئة	, ٢٧ , ٣٠ , ٤٦ , ٧٧ , ١٢٦ , ١٢٧	ابن أبي شيبة.....
, ١٦٩ , ١٣١	, ١٣٣ , ١٣٦ , ١٤٠	ابن أبي ليلى
, ٢١٠ , ١٧٣	, ١٧٨ , ١٧٩ , ١٨١	ابن الباذش.....
٢٤٢ , ٢٢٤	, ١٧٦ , ٢١٠	ابن الجبي.....
"لا" النافية للجنس	, ٤٥ , ١٣٧ , ١٣٨	ابن الحاجب , ٤٥ , ٥٢ , ٥٦ , ٨٥
أبا القاسم الجنيد	, ٣٣٠	, ١١٧ , ٢٣٠ , ١٨٤ , ١٨٨ , ١٨٠
أبا التحبيب السهوروسي	, ٣٣١	ابن الدمينة.....
أبا رُقْمَم	, ٣١١	ابن السميد.....
إبراهيم	, ٩٥ , ٨٥ , ٦٥ , ٦٠ , ٥٤ , ٣٦	ابن الصائغ.....
	, ٢٣١ , ٢٢٠ , ١٨٧ , ١٨٦ , ١٢٩	, ٤٢ , ٤٣ , ٤٦ , ١٥٩ , ١٦٢
	, ١٠٧	ابن العربي.....
	, ٢٨٣ , ٢٨١ , ٢٧٨ , ٢٧٦	ابن القطان.....
	, ٢٥٣ , ٢٧٥	ابن اللي.....
	, ٢٩٤ , ٢٩٣ , ٢٩٢ , ٢٨٩	ابن بنت المليق.....
	, ٢٩٥ , ٢٩٣ , ٣٠٣ , ٣٠٢	ابن تيمية.....
	, ٣٠٥ , ٣٠٣ , ٣٠١ , ٣٠٠	ابن جرير.....
	, ٣٤٦ , ٣٤٤ , ٣٤٠ , ٣٣٨	ابن حبان ... , ٢٨٥ , ٣٥٢ , ٣٠٤
	, ٣٣٥ , ٣٣٦	, ٢٨١ , ٢٦٧ , ٢٨٠ , ١٨٥
	, ٣٤٧	, ٢٨٢ , ٢٩٤ , ٢٩١ , ٢٨٩
إبراهيم البصري	, ٣٤٠	, ٣٠٨ , ٣٢٢ , ٣٠٩
إبراهيم المرشدي	, ٢٧٥	ابن حجر المكي
إبراهيم بن المنذر الخزامي	, ٢٨٣	ابن خروف.....
إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني		ابن سينا
الشهرزوري	, ٣٣٢	ابن شهاب.....
إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني		ابن ضياء الدين الهندي
الشهرزوري ثم الشهراوي	, ٣١٣	ابن عباس , ٢٧٦ , ٢٧٧ , ٢٧٨ , ٣٠٣
إبراهيم بن محمد الحريري	, ٢٧٦	, ٣١٥
إبراهيم بن محمد بن المتشر	, ٢٩٢	٣٢٣ , ٣٢١ , ٣١٩ , ٣١٦
إبراهيم بن مهدي	, ٢٧٨	
ابن أبي الورقاء	, ٣٠١	

ابن عساكر.....	٣١٠ , ٢٥٨ , ١٧.....	أبو الحسن محمد بن أحمد الروزنی ٢٩٥.....
ابن عصفور	٢٣١ , ١٦٥ , ٤٣ , ٤٢	أبو الحسين ١٨٦ , ١ , ٢٨١ , ٢٨٣ , ٢٨٦
ابن علية	٢٨٢.....	٣٠٢.....
ابن طبيعة	٣١١.....	٢٨٠.....
ابن ماجحة.....	٢٨٤ , ٢٨٣ , ٢٧٠ , ٢٦٩	أبو العباس أحمد النابليسي ٢٨١.....
ابن مالك ، ٤٧ ، ١٥١ ، ١٤٩ ، ١٠٧ ، ٤٨	١٥٥ , ١٥١ , ١٤٩ , ١٠٧ , ٤٨	أبو العباس ثعلب..... ١٥٧ , ١٣٩.....
	٣٧٧ , ٢٨٥ , ٢٣٠ , ١٧٣ , ١٦٠	أبو العباس محمد المحبوي المروزي..... ٢٨٤.....
ابن مسعود	٣٢٤ , ٣٠٥ , ٢٩٠ , ١٨٦	أبو الفتح عبد الملك الكروخي ٢٨٤.....
ابن هشام ، ١٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٢	, ٤٦ , ٤٥ , ٤٤	أبو الفتح محمد بن عبد الباقي ٣٠٢.....
	, ٩٣ , ٩٢ , ٦٠ , ٥٩ , ٥٧	أبو الفتح الطاوسی ٣٣٢.....
	, ٤٩ , ٤٨	أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين ٣٠٤.....
	, ١٣٩ , ١٣٢ , ١٢٣ , ١٢٠ , ١٠٨ , ١٠٧	أبو القاسم حمزة بن محمد الكتاني ٣٠٢.....
	, ٩٤	أبو القاسم زيد بن جعفر العلوي ٣٠٠.....
	, ١٥١ , ١٤٢ , ١٤٣	أبو القاسم سعيد بن أحمد بن الحسن البناء ٣٠٩.....
	, ١٤١	أبو القاسم هبة الله ابن محمد ٣٠٥.....
	, ١٥٦ , ١٧٣	أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري ٣٠٢.....
	, ١٦٣ , ١٦٤	أبو المعالي عيسى بن عبد الرحمن المطعم ٣٠٩.....
	, ١٦٦	أبو بكر أحمد بن جعفر القطبي ٢٧٨.....
	, ١٩٧	أبو بكر أحمد بن سهل ٣٠٣.....
	, ١٧٧	أبو بكر أحمد بن موسى بن مردوه ٢٩٤.....
	, ١٩٣	أبو بكر بن أبي شيبة ٢٨٤ , ٢٨٢.....
	, ١٩٠	أبو بكر بن أبي شيبة وذهير بن حرب ٢٨٢.....
	٢٣١ , ٢٢٧ , ٢١٠	أبو بكر بن عمر بن خلف بن الوراق ٣٠٩.....
أبو أحمد محمد الجلودي النيسابوري	٢٨١.....	أبو بكر يعقوب بن أحمد الصريفي ٣٠٣.....
أبو إسحاق ، ٦٠ , ٦٥ , ٨٥	, ٢٣١ , ١٨٦ , ١٠٧	أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني ٣٠٠.....
	٣٤٦	أبو حامد الشرجي أحمد بن محمد الحافظ ٣٠٣.....
أبو إسحق إبراهيم ابن عبد الصمد الماشي	٣٠٢..	أبو حفص عمر ابن أميلة المراغي ٢٨٤.....
أبو إسحق إبراهيم الفقيه الزاهد	٢٨١.....	أبو حفص عمر بن طبرزد البغدادي ٢٨٤.....
أبو إسحق إبراهيم بن عثمان الكاشغری	٣٠٢.....	أبو حنيفة ١٨٩.....
أبو البقا المعمر	٣٠٠.....	
أبو الحسن الداودي	٣٠٠.....	
أبو الحسن الشاذلي	٣٤٠.....	
أبو الحسن علي بن أبي الجد الدمشقي	٢٨٠.....	
أبو الحسن علي بن عمر الحراني	٣٠٢ , ٢٩٨	
أبو الحسن علي بن محمد البجاتي	٢٩٥.....	
أبو الحسن علي بن سلامة	٢٩٤.....	
أبو الحسن محمد البالسي	٢٨١.....	

أبو حيان.....	١٩٢ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٣٩ ، ١٩.....	أبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي ٣٠٣.....
أبو رجاء محمد بن حمدوی	٢٧٧.....	أبو محمد بن الفرات سماعا ٣٠٩.....
أبو سعيد الخدري.....	٢٩٥.....	أبو محمد بن حمودة، أئبنا إبراهيم ٣٠٠.....
أبو شهاب معمر بن محمد العوفي البلاخي،.....	٢٩٤.....	أبو محمد عبد الجبار الجراحي المروزي ٢٨٤.....
أبو طاهر أحمد السلفي	٣٠٠.....	أبو محمد عبد الله الحموي السرخسي ٢٨٠.....
أبو طاهر أحمد السلفي الإصفهاني	٢٩٤.....	أبو محمد هبة الله بن محمد بن الحسن النيسابوري ٢٧٧.....
أبو طاهر السلفي	٢٧٧.....	أبو مسلم حاجاج بن نصیر ٣٠٦.....
أبو طاهر بركات ابن إبراهيم الحشوعي	٣٠١.....	أبو معوية ٢٧٩.....
أبو عامر الأزدي	٢٨٤.....	أبو منصور محمد الصيرفي ٢٨٦.....
أبو عبد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب.....	٣٠٦.....	أبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز النسائي التمار ٣٠١.....
أبو عبد الله الحسين الزبيدي	٢٨٠.....	أبو نصر محمد بن محمد علي الزيني ٣٠٩.....
أبو عبد الله القاسم بن الفضل الثقفي.....	٢٩٤.....	أبو نعيم ٣٨٨ ، ٣٨٠ ، ٢٩٥ ، ٢٨٩.....
أبو عبد الله محمد الحراني	٢٨١.....	أبو هريرة ٢٩٤.....
أبو عبد الله محمد الصاعدي الفراوي	٢٨١.....	أبو همام الهاي ٣١١.....
أبو عبد الله محمد الفريري	٢٨٠.....	أبو يعلى ٣٨٧ ، ٢٩٥.....
أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن.....	٣٠٣.....	أبو يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي ٣١٠.....
أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني... ..	٢٨٣.....	أبي أحمد بن عيسى ٣٣٨.....
أبو عبد الله ملك بن أحمد البانياسي	٣٠٢.....	أبي إسحق إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي ٢٨٣.....
أبو علي الحسن ابن علي التميمي	٢٧٨.....	أبي إسحق إبراهيم بن عمر بن مصر ٢٨٢.....
أبو علي الحسن بن علي،	٣٠٥.....	أبي الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي ٢٨٢.....
أبو علي الحسين ابن محمد الصغاني	٢٧٧.....	أبي الحسن علي بن محمد وفا ٣٣٦.....
أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي عذرة	٣٠٠.....	أبي الحسن محمد البكري ٣٣٩.....
أبو عمرو حمدان	٣١٠.....	أبي الدر ياقوت العرضي ٣٣٨.....
أبو عيسى.....	٣٧٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٤.....	أبي الطيب ٣٨١ ، ١٨٠ ، ١٧١
أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذی	٢٨٤.. ..	أبي العباس أحمد بن الجوخي ٢٧٨.....
أبو قبيل.....	٣١١.....	أبي العباس أحمد بن علي القرشي البوني ٣٣٩.....
أبو لمب.....	٢٩١.....	أبي العباس أحمد بن محمد التباسي التونسي ٣٣٤
أبو محمد إسماعيل	٣٠١.....	
أبو محمد الأنجب	٢٨٣.....	

أبي العباس الحجار.....	٢٨٣.....	أبي غالب سالم المغربي.....	٣٤٠.....
أبي العباس السرسي	٣٣٧.....	أبي مالك الأشعجي	٢٩٣.....
أبي العباس الصالحي الحجار.....	٢٨٣.....	أبي مجلز	٣٠٨ ، ٢٩٣.....
أبي الفتح محمد الميدومي	٢٨٦.....	أبي محمد بن عبد الله بن منازل.....	٣٣٨.....
أبي الفتح منصور الفراوي والمؤيد الطوسي	٢٨٢.....	أبي محمد صالح بن عقبان الدكالي	٣٣٩.....
أبي الفرج عبد اللطيف الحراني	٢٨٦.....	أبي محمد عبد الله الموروري	٣٣٤.....
أبي الفضل المندى	٣٣٩.....	أبي مليكة الزماري	٢٨٧.....
أبي الفضل بن كافح	٣٤١.....	أبي موسى السدراني	٣٣٤.....
أبي القاسم الجيني	٣٣٤.....	أبي هاشم الرماني	٣٠٨.....
أبي المنهاج.....	١٥٠.....	أبي هريرة	٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٢٩٠ ، ٢٨٢ ، ٣٠٣.....
أبي أبوب	٣٠٠.....		٣١٧ ، ٣٠٤.....
أبي بكر الشبلبي	٣٤٧.....	أبي يزيد طيفور بن عيسى البسطامي	٣٤٤.....
أبي بكر الصديق	٣٤٨ ، ٣١١ ، ٢٩٣.....	أحرار	٣٤٣.....
أبي حفص عمر	٢٧٥.....	أحمد	٤٥ ، ٤٤ ، ٣٦ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩٦ ، ١٣٩ ، ١٣٠ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٠٧ ، ٨٥
أبي حيان.....	١٤٤.....		، ١٨٥ ، ١٧١ ، ١٦٩ ، ١٦٧ ، ١٦١ ، ١٥١
أبي ذر	٣٢٠ ، ٢٧٩.....		، ٢٦٩ ، ٢٥٨ ، ٢٠٣ ، ١٨٩ ، ١٨٧ ، ١٨٦
أبي سعد المخزمي	٣٤٧.....		، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤
أبي سعيد	٣١٠ ، ٣٠٣ ، ٢٩٥ ، ٢٨٩ ، ٢٨٤.....		، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٢
أبي سعيد الخدري	٣٠٨.....		، ٢٩٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨
أبي صالح حمدون بن أحمد بن عمارة القصار	٣٣٨.....		، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠١ ، ٢٩٨
أبي عبد الرحمن السلمي	٣٣٨.....		، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٠٥
أبي عبد الله محمد بن أحمد القرشي	٣٣٩.....		، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٣١٧ ، ٣١٣
أبي عبد الله محمد بن علي من حرام	٣٣٩.....		، ٣٤٢ ، ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٦
أبي عبد الله محمد بن محمد المكودي الدهان	٣٠٢.....		، ٣٧٧ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥
أبي عبيدة	٢٩٣.....		، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨
أبي علي	٣٤٧ ، ٢٨٩ ، ٢٧٩ ، ١٩٨.....		، ٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٨٤
أبي علي الغارمي	٣٤٣.....		٣٩٠
أبي علي غلام ابن تركان	٣٤١.....		
أبي عمر محمد بن أبي العباس الصالحي	٢٧٩.....	أحمد ابن أبي طالب الحجار.....	٣٠٠.....

- أحمد الأسود الدينوري ٣٤٦ , ٣٣٠
 أحمد الرفاعي ٣٤١
 أحمد الشناوي ٢٧٨
 أحمد الكاسكاني ٣٣٧
 أحمد المرصفي ٣٣٧
 أحمد المرواني ٣٤٠
 أحمد بن أبي طالب ٣٠٠
 أحمد بن حنبل ٣٨٧ , ٢٧٨
 أحمد بن صالح ٢٨٧
 أحمد بن فرشاده ٣٤٥
 أحمد بن محمد الغزالي ٣٤٦
 أحمد بن موسى المشعر المكي العدناني ٣٣٤
 إحياء علوم الدين ٣٧٦ , ٢٧٠
 أزهر بن سنان ٢٨٥
 إسحق ابن منصور ٢٨١
 أسرار التنزيل ٢٩ , ٢٨
 إسماعيل بن عياش ٣٢٥
 إسماعيل ابن يحيى التميمي ٢٧٧
 إسماعيل بن إبراهيم ٢٨٢
 إسماعيل بن صارم ٣٠٢
 إسماعيل بن عياش ٢٨٨ , ٢٨٧
 إسماعيل بن محمد ابن جحادة ٣٠٣
 إعراب ، ١٨١ , ١٥٤ , ١٢١ , ٢٠٢ , ١٥٥
 ٣٥١ , ٢٣١
 أفلاطون ٣٨ , ٣٤
 الأبدى ٢٠٣
 الأبهري ٣٤٦
 الإحياء ٢٧٠
 ، ١٧٨ , ١٧٧ , ١٦٨ , ١٥١ , ٨٥ , ٤١
 ٢٠٨ , ١٧٩
 الأزدي ٣٠١ , ١٦٣ , ٤١
 الأزهري ٣٨٢ , ٣٥٣ , ٢٧٥
 الاستثناء ٧٠ , ٦٨ , ٦٧ , ٦٥ , ٦٤ , ٥٥
 ، ١٠٩ , ١٠٨ , ١٠٧ , ٨٠ , ٧٣ , ٧٢ , ٧١
 ، ١١٦ , ١١٥ , ١١٤ , ١١٢ , ١١١ , ١١٠
 ، ١٤٥ , ١٣٢ , ١٢٨ , ١٢٦ , ١٢٥ , ١١٨
 ، ١٧٥ , ١٦٩ , ١٦٠ , ١٥٨ , ١٤٧ , ١٤٦
 ، ١٨٤ , ١٨٢ , ١٧٩ , ١٧٨ , ١٧٧ , ١٧٦
 ، ٢٠٢ , ٢٠١ , ٢٠٠ , ١٩٤ , ١٩٣ , ١٨٨
 ، ٢٠٨ , ٢٠٧ , ٢٠٦ , ٢٠٥ , ٢٠٤ , ٢٠٣
 ، ٢٤٢ , ٢٤١ , ٢٣٠ , ٢٢٩ , ٢٢٧ , ٢٢١
 ٢٥٧ , ٢٤٦
 الإسكندرى . ٣٣٩ , ٣٣٨ , ٢٧٧ , ٢٥٨ , ١٥٤
 الإشراقيون ٣٤
 الأشعري ٣٧٦ , ٣١٧ , ٢٥٩ , ٢٥٨ , ٢٠١
 الأصبهانى ... ٣٨٨ , ٣٨٠ , ٢٨٩ , ٢٧٧ , ٢٧٦
 الأصفهانى ٣٣١ , ١٨٥ , ٢٦
 الإعراب ١٠٠ , ٩٨ , ٩٧ , ٨٣ , ٥٩
 ، ١٦٤ , ١٦١ , ١٤٣ , ١٢٦ , ١٠٩
 ٣٨٩ , ٣٨٣ , ٢٢٥ , ١٩٨ , ١٩١
 الأعلام للزركلى ١٣٩ , ١٠٧ , ٩٨ , ٤٧ , ٤١
 ، ٣٢٥ , ٢٧٦ , ٢٧٤ , ٢٥٨ , ٢٠٣ , ١٨٦
 ٣٧٦
 الأعمش ٣٠٨ , ٢٧٩
 الأغر أبي مسلم ٣٠٣
 الأكفانى ٣٠١
 الآمندی ٢٧٦

- | | |
|---|---|
| الأندلسي ٣٣٤ , ١٦٣ , ٤٧ , ١٩ | التقي محمد بن فهد المكي ٢٧٦ |
| الأودهي ٣٤٦ , ٣٤٥ , ٣٤٣ | التلماساني ٣٤١ , ٣٣٩ |
| الباقلاني ٧٨ | التميمي ٢١ , ٤٤ , ٥٠ , ١٦٧ , ٢٧٥ , ٣١٠ |
| البحري ٣٤٤ | الجامع الكبير ٣٨٧ , ٣٨٤ , ٣٧٦ , ٣٤٧ , ٣٣٧ |
| البخاري ١٢٣ , ١١٥ , ١١٢ , ٧٨ , ٧٧ | الجامع الكبير للسيوطى ٣٠٠ , ٢٩٢ , ٢٨٤ , ٢٧٤ , ٣٠١ |
| , ١٩٨ , ١٥٢ , ١٤٨ , ١٣٣ , ١٢٩ , ١٢٨ | الجبرى ٣٧٨ , ٣٣٥ |
| , ٢٩١ , ٢٨٤ , ٢٨٠ , ٢٧٠ , ٢٦٩ , ٢٦٧ | الجرجاني ١٨٤ , ٢٠١ , ٢٢٦ , ٢١٠ , ٢٤٧ |
| , ٣٤٣ , ٣١٦ , ٣١٠ , ٣٠٣ , ٢٩٧ , ٢٩٢ | الجاشتى ٣٧٨ , ٣١٠ , ٢٩٥ , ٢٦٠ |
| ٣٨٥ , ٣٧٩ , ٣٤٥ | الجلال السيوطى ٣٤٥ |
| البدوانى ٣٤٦ | الجلال الحلى ٣٨٠ , ١٨٩ , ١٨٧ , ١٨٦ |
| البراء ٣٢٢ | الجمال المرشدى ٣٠٠ , ٢٩٨ , ٢٩٥ , ٢٧٧ |
| البرماوى ١٨٧ | الجمال عبد الله بن العلا على الكبانى الحنبلي ٢٧٨ |
| البرهان المؤيد ٣٧٧ , ٣٢٩ | الجمال يوسف الأرميونى ٢٧٨ |
| البزار ٣٢٦ , ٣٢٥ , ٢٩٣ , ٢٨٨ | الجهنفى ٢٨٧ |
| البستي ٣٨٤ , ٢٩٥ | الحارث ٢٨٦ , ٢٨٥ , ٢٣١ , ١٦٤ , ٩٢ |
| البغوى ٣٠١ | الحافظ أبي الحسن علي الهيثمى ٢٨٦ |
| البيحقي ٢٩١ | الحافظ السيوطى ٣٣٢ , ٢٩٥ , ٢٩١ , ٢٧٤ |
| البيضاوى ٢٤٤ , ١٠٣ , ٨٩ , ٨٠ , ٢٦ | الحاكم ٣٨٧ , ٢٩٥ , ٢٧٧ , ١٣٠ |
| البيكاهى ٣٤٥ | الحجاج ٣٨٩ , ٣٨٤ , ٢٨٩ , ٢٨١ |
| البيهقى ٢٧٣ , ٢٩٧ , ٢٩٥ , ٢٩١ , ٢٧٤ | الحسن البصري ٣٤٨ , ٣٣٢ , ٣٣٠ , ٢٤ |
| ٣٨١ , ٣٧٩ , ٣١٩ , ٣١٥ | الحسن بن شبيب ٣١٠ |
| الناجى السبكى ١٨٩ , ١٨٧ | الحسن بن علي السكونى ٣٢٥ , ٢٨٨ |
| الترمذى ٧٧ , ٧٨ , ٧٩ , ٢٨٥ , ٢٨٦ , ٣٠٣ | الحسين الشهيد ٣٤٨ |
| ٣٧٩ , ٣٠٥ | الحسين بن إسحاق التسترى ٢٩٩ |
| التفتازانى ٦٧ , ٨٩ , ٧٥ , ١٤٣ , ١٤٢ , ١٢٣ | الحسين بن علي بن يزيد الصداني ٢٨٩ |
| , ١٤٩ , ١٦١ , ١٧٠ , ٢٢١ , ٢٢٦ , ٢٢٨ | |
| ٣٨٥ , ٣٨٢ , ٢٦٠ | |
| التقي ابن فهد المكي ٢٨٣ | |
| التقي السبكى ١٨٩ | |

الحسين بن واقد.....	٢٨٦ , ٢٨٥	الزجاجي.....	٣٤٠
الحالاوي.....	٢٨٩.....	المخشري.....	٩٤ , ٩٣ , ٨٨ , ٨٥ , ٤٩ , ٤٨ , ١٩
الحمصي.....	٣١٢.....		, ١٩٢ , ١٩٠ , ١٠٩ , ١٠١ , ١٠٠ , ٩٩ , ٩٥
الحطبي.....	٢٨٧.....		, ٢٢٨ , ٢٢٧ , ٢١٠ , ١٩٥ , ١٩٤ , ١٩٣
الخاز.....	٣٣٨.....		٣٨٩ , ٣٨٦
الخطيب.....	٢٨٣ , ٢٧٤	الزهري.....	٢٩٣ , ٢٨٩
الخلوتية.....	٣٣٦.....	الزيادي.....	٢٨٠ , ٨٥
الخليل.....	٢٧٥ , ٥٩ , ٢٠	الزين الخلوفي.....	٣٣٣
الخواجة محمد بابا السماسى.....	٣٤٣.....	السعزمي.....	٢٨٠
الدمامىنى.....	, ١٠٨ , ١٠٧ , ١٠١ , ١٠٠ , ٩٦ , ٩٣	السجستاني.....	٣٢٥ , ٣٠٩ , ٢٨٨
	, ١١٠ , ١١١ , ١٤١ , ١٤٢ , ١٤٤ , ١٥٤ , ١٥٥	السخاوي.....	٣٨٤ , ٣٥٢ , ٢٨٠ , ٢٧٩ , ١٦١
	٣٨٣ , ١٧٥ , ١٧٤ , ١٧٣ , ١٦٧	السراج الحنبلي.....	٣٥٢ , ٣٠٤ , ٣٠٣ , ٣٠٢
الدمشقى.....	, ٣٠٠ , ٢٩٣ , ٢٨٩ , ٢٥٨ , ١٢٩	السراج عمر بن رسلان البلقيني.....	٢٨٢
	٣٧٨	السعدي.....	٣٠٣ , ١٨٥
الدوانى.....	, ٢٢٩ , ٢٢٨ , ٢١٢ , ٢١١ , ٢٩ , ٢٢٨	السفاقسى.....	٢٣١
	٢٦٣ , ٢٤٧ , ٢٣٨	السهروردى.....	٣٤٦
الدليمى.....	٣٢٢ , ٣١٨	السيد.....	, ١٢٢ , ٧٢ , ٣٣ , ٣١ , ٢٥ , ٢٤ , ٢١
الرازى.....	٣٧٦ , ٢٢٠		, ٢٧٨ , ٢٦٠ , ٢٣٧ , ٢١٥ , ١٦١ , ١٢٣
الراغب.....	١٨٥		٣٤٥ , ٣٤٤ , ٣٤٣ , ٣٤٢ , ٣٤١ , ٣٣٧
الراهمُمىزى.....	٢٧٤	السيرافى.....	١٦٠ , ١٤٩ , ١٠٧ , ٦٠
الرجاجى.....	٣٣٨	الشاذلى.....	٣٣٩
الرصافى.....	٣٠٥ , ٢٧٨	الشاشى.....	٣٤٠
الرضي.....	, ١٠٨ , ١٠٧ , ٨٦ , ٨٥ , ٥٢ , ٢٧	الشاطبى.....	٦٥
	٣٨٣ , ١٨١	الشاعر.....	٢٤٣ , ٢١٩ , ١٩٨ , ١٤٩ , ٤٦
الرقى.....	٣١٢	الشامي.....	٣٤٨ , ٣٤٦ , ٣٤٥ , ٢٨٧
الكن الجنوبى.....	٣٤٥	الشيرسي.....	٣٣١
الرملى.....	٢٨٠ , ٢٧٩ , ٢٧٥	الشيشيرى.....	٣٤٠ , ٣٣٧
الرواقيون.....	٣٨	الشرح الجديد للتجريد.....	٣٣
الزجاج.....	١٠٧ , ٦٠	الشروعانى.....	٣٣٦ , ٣٢

العباس الشناوي.....	٣١٤ , ٢٧٥.....
العدناني.....	٣٣٥.....
العرافي.....	٢٨٤ , ١٨٩.....
العز بن الفرات.....	٢٧٨.....
العقليلي.....	٣٣٥.....
العلقمي.....	٢٨٢ , ١٢٩.....
العلوي.....	٣٤٢ , ٣٠٠ , ٢٧٦ , ٤٥.....
الغلامي.....	٣٣٨.....
الفارسي.....	٣٨٤ , ٣٤٨ , ٢٨١ , ١٠٧ , ٨٥.....
الفتوحات المكية	٢٨٥ , ٢٧١ , ٢٧٠ , ٢٦٩
الفراوي.....	٢٨٢.....
الفرزدق.....	٥٠
الفرقدان.....	٢٤٣.....
الفضل بن موسى	٢٨٥.....
الفضيل ابن عياض	٣٤٦.....
الفقيه محمد بن الحسين المقدمي	٢٨٣.....
القاضي زكريا.....	, ٣٠٩ , ٣٠١ , ٢٨٢ , ٢٨٠ , ٢٧٨
٣١٠	
القاضي وجيه الدين	٣٣١
القاموس.....	, ٢٠٧ , ١٤٨ , ٢١ , ١٨ , ١٧ , ١٦
	٣٨٥ , ٣٧٧ , ٣٢٨
القاهرة.....	٣٨٩ , ٣٨٨ , ٢٦.....
القرافي.....	٣٣٩ , ١٨٦.....
القطسطلاني	٣٣٩.....
القشاشي	٣٣٢ , ٢٧٥.....
القشيري	٣٨٤ , ٣٨١ , ٣٣٨ , ٢٨١
الكافية.....	٣٨٣ , ١٨١ , ١٠٨ , ٥٢ , ٢٧
الكردي.....	٣٣٠
الكركاني.....	٣٤٧ , ٣٤٣
ال الشريف	٣٣٨ , ٣٣١ , ٢٦٨ , ٢٣٩ , ٢٠٥
الشعبي.....	٣٠٠.....
الشعراوي.....	٣٤١.....
الشلوبين	١٦٧ , ١٦٣
الشمس محمد بن القماح	٢٨٢.....
الشمسي.....	, ٤٤ , ٤٦ , ٤٩ , ١٠٧ , ١٣٩ , ١٤١
الشناوي.....	, ٣٣٤ , ٣٣١ , ٢٨٢ , ٢٨١
	٣٤١ , ٣٤٠ , ٣٣٧ , ٣٣٦
الشهاب ابن الميلق	٣٣٨.....
الشيباني.....	٣٠٥ , ١٣٩ , ١٣٠
الشيخ أبي الحسن البكري.....	٢٨٢ , ٢٨٠
الشيخ روم	٣٤٧.....
الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي.....	٣١٤.....
الشيخ محمد البكري.....	٢٨٠.....
الشيخ محى الدين	٢٧٠ , ٢٦٩
الشيرازي.....	, ٣٤٤ , ٣٤٣ , ٣٣١ , ١٨٦ , ٨٠
	٣٨٥
الصلاح بن أبي عمرو	٣١٠.....
الصلت ابن عبد الرحمن الزبيدي	٢٩٣.....
الصناجي	٣٠٦.....
الطائي	٣٤٨ , ٣٣٠ , ٢٦٩ , ١٥٠ , ٤٩ , ٤٧
الطبراني	, ٢٩٠ , ٢٨٩ , ٢٨٧ , ٢٨٦
	٢٩٢ , ٢٩٣ , ٢٩٩ , ٢٩٦ , ٣٠٦
الطحان	, ٣٠٨ , ٣٠٧
	٣١٢ , ٣٣٠ , ٣٥١ , ٣٨٨
الطرطوسي	٣٤٧ , ٣٣٩
العبادي	٢٨٢ , ٢٧٨

الكركاني الطوسي.....	٢٤٣.....	المطلب بن عبد الله ابن الخطيب
ال Kashaf	٨٨ , ٩٣ , ١٠١ , ٩٩ , ٩٤ , ٩٣	المظفر الحسيني
الكمال	٢٥٦ , ١٨٧ , ١٨٦ , ١٣٣ , ١٢٨ , ٧٨	المعترة
، ٣٢٧	٢٣٧ , ٢٩٧ , ٢٨٩ , ٢٧٣ , ٢٦٧ , ٢٥٧	المعتمر بن سهل الأهوازي
	٣٤٠	المجمع الأوسط
الكمال ابن أبي شريف.....	١٨٦.....	٣٨٨ , ٣٠٩ , ٣٠٨ , ٣٠٧ , ٣٠٦ , ٢٩٣
الكميت السودي	٣٣٥.....	، ٢٩٠ , ٢٨٨ , ٢٨٧ , ٢٨٦ , ٢٨٥ , ٢٥٩ , ٢٥٨ , ٢٤
الكوراني	٣٤٤ , ٣٣١ , ٣٣٠ , ٣١٣	المعتمر بن سهل الأهوازي
الكوني	٣٥٢ , ٣٠٤ , ٢٧٦ , ١٨٩	المجمع الكبير
الكيلاني	٣٣٦.....	٣٨٨ , ٣٥١ , ٣٢١ , ٣٠٠
اللارى	٥٤	، ٣٤٤ , ٣٣٩ , ٣٣٨ , ٣٣٧ , ٣٣٥ , ٣٣٤
اللغة الحجازية.....	٥١ , ٤٩	٣٤٧
الليث بن سعد.....	٢٩٨.....	المغيرة ابن شعبة
المؤيد بن محمد بن علي الطوسي	٣٠٣.....	٣٠٢
المانبيكبورى	٣٤٣.....	٣٣٤ , ٣٣٢ , ٢٩٨ , ٢٨٣ , ٢٨١
المبرد	١٠٧ , ٤١	المقدسي
المرادى	٢٨١ , ٣٨٠ , ٣٠٣ , ١٥١	المقدسية
المرار	١٠٣ , ١٠٢ , ٩٨	الملامته
الممار	٩٨	٢٨٧
المراغي	٢٩٨.....	المنهال ابن الخليفة
المرسي	٣٣٩ , ٢٦٩	٥٢ , ٤٥
المرصفي	٣٤١ , ٣٣٧	المولى الجامى
المزنى	٢٩٤ , ٢٩٣	التخشبي
المشائيون	٣٨	٣٨١ , ٣٠٨ , ٣٠١ , ٢٩٥ , ٢٩٤
المشائين	٣٨	النقشبendi
المصرى	٢٧٥ , ٢٧٢ , ١٦٧ , ١٥١ , ١٢٩ , ٢١	٣٤٧
، ٣٤٧	، ٣٤٣ , ٣٢٢ , ٣٣٦ , ٣٢٨ , ٣٣٦ , ٣٠١	النهاوندى
	٣٨٧	٣٤٠
		النهرجوزي
		٣٨٩ , ١٣٠ , ١٢٩
		٣٨٧ , ٣٨٤ , ٣٣٨ , ٢٨١ , ١٣٠
		٣١٠ , ٢٩٥
		٣٤٤ , ٣٤٣ , ٣٠٠ , ٢٧٦
		٢٩٥
		٢٧٦
		٣٠٣
		الوليد بن القاسم
		٢٨٢
		الوليد بن مسلم عن حمran عثمان

اليهان بن المغيرة.....	٣٠٦.....	جابر بن عبد الله.....	٢٨٤.....
اليمني.....	٣٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٢٧٥	جرير	٢٨١ ، ٢٧٢.....
أم أحمد زينب.....	٢٧٨.....	جعفر الصادق.....	٢٤٨.....
أم محمد بنت عمر بن عبد العزيز	٢٧٩.....	جلا الدين محمد بن أسعد الدواني الصديقي	٢٩
أم هاني	٢٨٣.....	جلال الدين السيوطي ..	٣٣٧ ، ٣١٤ ، ٢٧٨
إمام الشافعي	٢٦٧.....	جلال الدين محمد الدواني	٣٣ ، ٢١
أمغار	٣٣٨.....	جمال الدين أبو الحasan يوسف بن عبد الله بن	
إنها الأنبياء	٣٥١ ، ١٨	عمر العجمي الكوراني	٣٣٠
أنس بن مالك الأنصارى.....	٣٠٧.....	جمال الدين أحمد شاه الغوري	٣٣٥
أهل الحجاز	١٩١ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٤٧	جمال الدين التبريزى	٣٣٦
أوضح المسالك	٦٥ ، ٦٣ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٧	جنادة بن أبي أمية	٢٧٩
بدر الدين السمرقندى	٣٤٦.....	جهيد	٣٣٦
بدر الدين الطوسي	٣٣١.....	حاتم	٤٩٦ ، ٣٣٨ ، ٢٩٥ ، ٢٨٩ ، ٢٣٩
بدر الدين حسن ابن علي العجمي المكي ..	٣٢٥	٣٨٤	
بديع الدين الشاه مداري	٣٤٨.....	حاجي شريف الزندي	٣٤٥
بهاء الدين ركريا الأسدى الملسطانى	٣٤٥.....	حاشية التهذيب	٢٤٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥
تاج الدين.....	٣٨٤ ، ٣٤٥ ، ٣٣٩	حاشية المطول	١٢٢ ، ٢٥ ، ٢٤
تاج الموحدين الأمين ابن الصديق المؤوaci ..	٣٣٣	حبيب العجمي	٣٤٨
تقى الدين الفقير	٣٤٠.....	حبيبا العجمي	٣٣٠
ثابت	٤٣ ، ٨١ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٧٢ ، ١٨٩	حذيفة المرعشى	٣٤٦
ثواب	٢١٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٧٤ ، ٢٥٧	حرملة بن يحيى	٢٩٥
ثوبان	٣٧٧ ، ٣١١ ، ٣٠٤	حسام الدين الشاه مداري.....	٣٤٤
ثوبان	٣٠٨	حسن ابن علي العجمي المكي	٣٣٣
ثوبان	٢٩١	حسن التستري.....	٣٤٢
ثوبان	٢٩١	حسن الدمرداشى	٣٣٧
ثوبان	٢٩١	حسن الدنجيبي	٢٨٣
ثوبان	٢٩١	حسن الشمشيرى	٣٣١
ثوبان	٢٩١	حسن بن حسين بن مُعز شمس البلاخي	٣٤٥
ثوبان	٢٩١	حسن بن موسى	٣١١

حفص العامری ٢٨٩	زين العابدين على السجاد ٣٤٨
حمد بن سلمة ٣١٠ , ٣٠٥ , ٣٠١ , ٢٩٩	زینب بنت أبي سلمة ٢٩١
حام بن إسماعيل ٣٠٢	زینب بنت مکی ٢٧٨
حمزہ بن محمد بن علي الکنائی ٢٩٨	سالم ابن أبي الجعد ٣٠٨
حمید الدین محمد بن خطیر الدین الحسینی ٣٤٢	سالم بن عبد الله بن عمر ٢٨٥
حیدر بن هلال ٢٨٣	سری السقطی ٣٤٧
حیدر الزواجی ٣٣٥	سریا السقطی ٣٣٠
خالد ٣٨٢ , ٣٠٧ , ٢٩٣ , ٢٨٧ , ٢٨٣ , ٢٨٢	سعد الدین الکاشغیری ٣٤٢
خداقلی ٣٤٤	سعد الغزاوی ٣٤٠
خداقلی الماوراء النھری ٣٤٤	سعد بن عبادۃ ٣٠٦
خواجکی ٣٣٧	سعید الھرتنائی ٣٣٨
خُوئیْمَدَاد ١٨٩	سعید بن المسبی ٢٩٣
داود بن باخلاء الباخزی ٣٣٩	سفیان ... ٥٠ , ٨٥ , ٢٩٢ , ٢٧٧ , ٢٧٧
دده عمر الروشنی ٣٣٦	سفیان الثوری ٢٩٣ , ٢٧٧
راشد بن داود ٣٢٥ , ٢٨٨ , ٢٨٧	سفین ابن وکیع ٣٠٣
رفع الاشتباہ ١٨	سلامة بن روح الأیلی ٣٠٧
رکن الدین أبي الفتح بهار زکریا ٣٤٥	سلمة بن نفیل ٣١٢
رکن الدین الجونبوري ٣٤٤	سمی ٢٨٠
رکن الدین السنجانی ٣٣٦	سنن الترمذی ٥٧ , ٢٩٤ , ٢٨٤ , ٢٨٦ , ٢٨٥
رکن الدین الفردوسی ٣٤٦	٣١٠ , ٣٠٦ , ٢٩٩
روح الله بن جمال الله الموسی الحسینی ٣٤٢	سهیل ٣٠٨ , ٣٠٥ , ٢٨١
ريحان القلوب ٣٣٢ , ٣٣٠	سیبویه ١٩٠ , ١٩١ , ٤١ , ٤٢ , ٤٤ , ٤٣ , ٤٥ , ٤٦
زکریا بن محمد الانصاری ٣٤١ , ٣٣١	, ٥٢ , ٥١ , ٥٣ , ٥٥ , ٥٧ , ٦٠
زهیر ٣٧٩ , ٣٠٤ , ٢٩٩ , ٢٨١ , ١٦٤	, ٦١ , ٦٢ , ٦٣ , ٦٥ , ٨٥ , ٨٦ , ٩٦ , ١٠٤
زید بن أسلم ٣٠٦ , ٢٧٦	, ٦٧ , ٧٦ , ٨٧ , ١٤٤ , ١٧٤ , ١٥٢ , ١٦٨ , ١٧٣
زید بن ثابت ٢٩٧	, ١٧٦ , ١٧٧ , ١٧٨ , ١٧٩ , ١٧٧
زين الدین أبا بکر أبي محمد ابن محمد بن علي الخوائی ٣٣١	٣٨٥
زين الدین أبا بکر الخوائی ٣٤٤	شداد بن أوس ٣٢٥ , ٢٨٧
	شرح التسهیل ٤٢

شرح التسهيل ٢١	١٩٨	طاوس ٢٧٧
	١٥٤	طلحة بن خراش ٢٨٤
	١٥١	عارف الريوكي ٢٤٣
شرح التلويح ٢٢٢	٣٨٢	عامر بن يحيى المعافري ٢٩٨
شرح الشر ٦٧	٣٨٢	عبادة بن الصامت ٢٨٧
شرح القديم ٢٣٧	٧٥	عبد الجبار بن العباس ٢٩٩
شرح المفتاح ٢١٥	٢٣٧	عبد الحليم الكجراطي ٣٣٧
شرح المواقف ٣٣	٢٦٠	عبد الحميد ٣٧٩
شرح مطول ٢٥	٢٦	عبد الحميد بن بيان الواسطي ٢٨٣
شعبة ٢٨٢	٣٠٨	عبد الخالق الغنجواني ٣٤٣
شقيق إبراهيم البلاخي ٣٣٨	٣٤٥	عبد الرؤوف القادري ٣٤٧
شككنج ٣٤٥	٢٧٩	عبد الرحمن ١٨٧
شهر بن عطية ٢٧٩	٣٣٧	, ١٢٩
شمس الدين ٢٦	, ٢٣١	, ٨٥
شمس الدين ١٨٧	, ٢٧٩	, ٥٩
شمس الدين ٣٤٠	, ٢٣١	, ٤٥
شمس الدين ٣٤٠	, ٣٨١	, ٢٠١
شمس الدين ٣٣٧	, ٣٧٨	, ٢٧٨
شمس الدين ٣٣٧	, ٣٨٤	, ٢٧٥
شمس الدين ٣٣٧	, ٣٨٥	, ٢٥٨
شمس الدين ٣٣٧	, ٣٨١	, ٢٧٢
شهاب الدين ٣٣٧	, ٣٧٨	, ٢٠١
شهاب الدين ٣٣٧	, ٣٨٤	, ٢٩٤
شهاب الدين ٣٣٧	, ٣٨٥	, ٢٩٣
شهاب الدين ٣٣٧	, ٣٨٦	, ٢٨٩
شهاب الدين ٣٣٧	, ٣٨٧	, ٢٨٤
صالح بن أبي غريب ٣١٣	, ٣٨٦	, ٢٨١
صالح بن إسحق الجيبي كوفي ٣٠٩	, ٣٨٤	عبد الرحمن بن عبد الله ٢٩٣
صدر الدين أبي الفضل ٣٤٥	, ٣٣٦	عبد الرحمن الأعور ٣٠٩
صدر الدين الحياواني ٣٣٦	, ٣٣٦	عبد الرحمن المدني الزيات ٣٤٠
صدر الدين شهاب الدين الناكموري ٣٤٥	, ٣٣٦	عبد الرحمن بن سمرة ٢٨٣
صفي الدين أحمد بن محمد الدجاني المدني ٢٧٥	, ٣١٤	عبد الرحمن بن مكي ٢٧٧
ضياء الدين الهندي ٣٣٦	, ٢٧٨	عبد الرزاق ٣٨٦

عبد الطيف بن أبي الفتح محمد الحسن الفاسي	٣٣٥	عز الدين عبد العزيز الصاحبي
المكي الخنلي	٢٧٦	عطاء ابن يسار
عبد الله ابن دينار	٢٨٤	عطية العوفي
عبد الله ابن عمرو	٣٠٥ ، ٢٩٣	عفان
عبد الله الشطماري	٣٣٨	عفيف الدين عبد الله ابن عمر
عبد الله بن أبي أوفى	١٣٠	عقبة بن عامر
عبد الله بن أسد اليايفي	٣٠٧	عقيل
عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل	٣٤٣	علا شاه قاضن البكري الفردوسي الشطاري
عبد الله بن بابا	٣٤٣	علا لطف الlahوري
عبد الله بن سلمة	٢٧٨	علاء الدين أبو الحسن علي بن أحمد العرضي،
عبد الله بن عثمان بن خيثم	٢٧٨	علاء الدين محمد العطاطر
عبد الله بن عمر بن النبي	٣٤٢	علم الدين صالح البلقيني
عبد الله بن عمرو	٢٨٢	علوان الحموي
عبد الله بن عمرو بن العاص	٣٤١	علي الباذاري
عبد الله بن محمد	٣٤١	علي البدواوي
عبد الله بن مسلمة	٣٤٤	علي الدمياطي
عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوني	٣٣٨	علي الراميتي
عبد الملك بن عمير	٣٤٣	علي الرضا
عبد الوهاب الشعراوي	٣٤٨	علي القاري
عبد الوهاب القادري	٣٤١	علي الكازاوي
عبد الوهاب الهندي	٣٤١	علي المكارى
عبد الله بن عبد الله بن عتبة	٣٤٧	علي بن أبي طالب
عبد الله بن موسى	٣٤٨ ، ٣٤٠ ، ٣٣٢ ، ٢٧٦	علي بن خشمر
عبد بن أسباط	٢٨٦ ، ٢٨٥	علي بن شهاب بن محمد الهمداني
عثمان ابن عفان	٣٤٤	علي بن صالح
عثمان البقي	٢٨٦	علي بن عبد العزيز
عثمان الماروبي	٢٩٢ ، ٢٨٧	علي بن عبد القدس
عجیل	٣٣٣ ، ٣١٤ ، ٢٨١ ، ٢٧٥	
عروة	٣٣٧	

علي بن عمر بن أبي بكر الصوфи.....	٢٧٧.....	قتادة.....	٢٩٣ ، ٢٨١.....
علي بن محمد وفا.....	٣٣٩.....	قتيبة.....	٢٩٩.....
علي بن ميمون الحسني الإدريسي	٣٣٤.....	قدامة ابن محمد الأشعجي	٢٨٧.....
علي بن ياسين الطراطليسي ،	٢٧٩.....	قطب الدين الأبهري	٣٣٦.....
عمار البديليسي	٣٤٦.....	قطب الدين مودود ابن يوسف بن محمد بن سعوان	
عمر الخلوي	٣٣٦.....	الجشتي.....	٣٤٥.....
عمر العادلي	٣٣٤.....	قيس بن عباد.....	٣٠٨.....
عمر بن الخطاب ، ٢٨٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧	، ٣٢٥.....	كتاب الإبانة.....	٢٥٨.....
	٣٤٣.....	كثير بن مرة.....	٣١٣.....
عمر بن سعيد بن سرحة التنوخي	٢٩٣.....	كلال السوخاري.....	٢٤٣.....
عمران بن موسى بن حميد الطيب	٢٩٨.....	كلثوم.....	٣٠١.....
عمرو بن الحرت.....	٢٩٥.....	كمال الدين شاه خسرو المرجانی	٣٣٥.....
عمرو بن الضحاك	٣١١.....	كميل.....	٣٤٦.....
عمرو بن خلف	٢٩٣.....	كميل بن زياد	٣٤٦.....
عمرو بن مرة	٢٨٦.....	كنز العمال ، ٢٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٤	، ٢٩٦ ، ٢٨٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٤.....
عمي عبد الله بن وهب	٣٠٦.....	، ٣١٨ ، ٣١٧ ، ٣١٦ ، ٣١١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٢	، ٣١٨ ، ٣١٧ ، ٣١٦ ، ٣١١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٢.....
عمير بن هانئ	٢٧٩.....	، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠	، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠.....
عنوس البدوي	٣٣٩.....		٣٨٧.....
عون بن أبي حيفة	٢٩٩.....	كوثر	٣١٠.....
عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود	٣٠٥.....	لإله إلا الله ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٥٢	، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٥٢.....
عيسي بن المختار	٢٨٤.....	، ١٢١ ، ١١٦ ، ٧١ ، ٥٧ ، ٥٥ ، ٥٤	، ١٢١ ، ١١٦ ، ٧١ ، ٥٧ ، ٥٥ ، ٥٤.....
عيسي بن محمد السمسار	٣٠٨.....	، ١٦٦ ، ١٥٥ ، ١٤٧ ، ١٣٩ ، ١٣٥ ، ١٣٢	، ١٦٦ ، ١٥٥ ، ١٤٧ ، ١٣٩ ، ١٣٥ ، ١٣٢.....
غضنفر	٣٤٢ ، ٣٣٧.....	، ١٩٢ ، ١٨٧ ، ١٨٢ ، ١٧٨ ، ١٧٤ ، ١٧٣	، ١٩٢ ، ١٨٧ ، ١٨٢ ، ١٧٨ ، ١٧٤ ، ١٧٣.....
فتح السعودية	٣٤٠.....	، ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٠ ، ١٩٩	، ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٠ ، ١٩٩.....
فخر الدين الرازي	٢٧.....	، ٢٢٧ ، ٢١٩ ، ٢١٨ ، ٢١٦ ، ٢١٤ ، ٢١٢	، ٢٢٧ ، ٢١٩ ، ٢١٨ ، ٢١٦ ، ٢١٤ ، ٢١٢.....
فرح الزنجاني	٣٤٧ ، ٣٤٦.....	، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥	، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥.....
فضيل	٣٣٦ ، ٣٢٣ ، ٢٩٣.....	، ٢٧١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥	، ٢٧١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥.....
فضيل بن سليمان التميري	٢٩٣.....	، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٣	، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٣.....
قاضن.....	٣٤٣.....	، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣	، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣.....

محمد بن إبراهيم المرشدي المكي المنفي	٢٧٦
محمد بن أبي بكر الحكمي	٣٣٥
محمد بن أبي ليلى	٢٨٤
محمد بن إسحق	٢٧٦
محمد بن الكوكيك	٢٨١
محمد بن بكر	٣١٣
محمد بن زريق	٣٠٧
محمد بن سليمان الجزولي	٣٣٨
محمد بن عبد الله الأسدبي	٢٨٦
محمد بن عقبة	٢٨٣
محمد بن علي الانصاري	٢٨٥
محمد بن علي بن عراق الكفابي	٣٣٤
محمد بن عمار الموصلي	٢٩٢ ، ٢٨٧
محمد بن غيات	٣٤٣
محمد بن محمد الجزري	٣٣٥
محمد بن محمد المزجاجي	٣٣٥
محمد بن محمد بن محمد الغزالى الطوسي	٣٣٨
محمد بن محمد وفا	٣٣٩
محمد بن محمود العتيفي	٣٣٦
محمد بن مقبل	٣١٠
محمد بن منصور الطوسي	٣٠٩
محمد بن واسع	٢٨٥
محمد بن يحيى	٣٣٨ ، ٣٠٥
محمد بن يوسف	٣٠٥
محمد بهرام البهاري،	٣٤٥
محمد عارف	٣٤٤
محمد عاشق	٣٤٤
محمد عيسى الجونيوري	٣٤٥
محمد غضنفر ابن جعفر الحسيني	٣٣٧
محمد أمين ابن أخت الجامي	٣٤٢
محمد الشنواوى	٣٤١
محمد الغمرى	٣٤٢
محمد الغوث	٣٣٢
محمد القادري	٣٤٧
محمد الكرابي	٢٨٦
محمد المد니 الانصاري	٣٣٤
محمد المشدي	٢٧٥
محمد المصلى الأعرج	٣٤٢ ، ٣٣٧
محمد المعروف بدمداش الحمدي	٣٣٦
محمد أمين ابن أخت الجامي	٣٤٢
مُحَمَّدٌ الْخَلُوَى	٣٢٣ ، ٣٠٩
مُحَمَّدٌ الْبَاقِرُ	٣٤٨
مُحَمَّدٌ الْبَكْرِيُ	٣٣٩ ، ٢٨٠
مُحَمَّدٌ الْخَلُوَى	٣٤٦ ، ٣٤٤
مُحَمَّدٌ الدَّجَانِيُ	٢٧٨ ، ٢٧٥
مُحَمَّدٌ الدَّمَرْدَاشِيُ	٣٣٦
مُحَمَّدٌ السَّرْوِيُ	٣٤١
مُحَمَّدٌ السَّهْرُورِيُ	٣٣١
مُحَمَّدٌ الشَّرْوَانِيُ	٣٣٦
مُحَمَّدٌ الشَّنْوَانِيُ	٣٤١
مُحَمَّدٌ الْغَمْرِيُ	٣٤٢
مُحَمَّدٌ الْغَوْثُ	٣٣٢
مُحَمَّدٌ الْقَادِرِيُ	٣٤٧
مُحَمَّدٌ الْكَرَابِيُ	٢٨٦
مُحَمَّدٌ الْمَدِنِيُ الْأَنْصَارِيُ	٣٣٤
مُحَمَّدٌ الْمَشْدِيُ	٢٧٥
مُحَمَّدٌ الْمَصْلِيُ الْأَعْرَجُ	٣٤٢ ، ٣٣٧
مُحَمَّدٌ الْمَعْرُوفُ بِدَمْدَاشِ الْحَمْدَيِ	٣٣٦
مُحَمَّدٌ أَمِينُ بْنِ أَخْتِ الْجَامِيِ	٣٤٢

مُحَمَّدُ الْإِنْجِيْرُ فَغْنُوْيِ ٣٤٣	مُعْرِفُ ابْنِ وَاصْلِ ٣٠٩
مُحَمَّدُ الْقَادِرِيِ ٣٤٧	مُعْرِفُ الْكَرْخِيِ ٣٤٨ ، ٣٣٠
مُخْرَمَةُ بْنُ بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْبَحِ ٢٨٧	مَعْقُلُ ابْنِ يَسَارِ ٣١٥
مَذَهَبُ الْمَرْجَعَةِ ٢٩٢	مَعْنِيُ الدِّينِ الْجَشْتَيِ ٣٤٥
مَرْشِدُ بْنِ يَحْيَىِ الْمَدِينِيِ ٣٠٢ ، ٢٩٨	مَغْنِيُ الْلَّبِيبِ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٩٥ ، ٩٣ ، ٤٦ ، ١٠٨ ، ١٠٧
مَرْمَلُ الدِّرَانِيِ ٣٣٦	، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٥٠
مَسْرُوقِ ٢٩٢	، ١٩٨ ، ١٩٠ ، ١٧٣ ، ١٦٦ ، ١٦٤ ، ١٥١
مَسْعُرُ بْنُ كَدَامَ ٣٠٤	٢٨٣ ، ٣٨٢ ، ٢٣١
مَسْلِمُ ٣٧ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ١١٢	مَكْيِيُ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَلْخِيِ ٢٩٤
، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٣ ، ١٣٠ ، ١٢٧ ، ١٢٢	مَمْشَادُ الدِّينُورِيِ ٣٤٦ ، ٣٣٠
، ٢١٤ ، ٢٠٠ ، ١٨٦ ، ١٧٨ ، ١٦٦ ، ١٥٢	مَمْلُىُ الْعَجْمِيِ ٣٤١
، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٢٣	مَمْلُىُ الْعَجْمِيِ ٣٤١
، ٣٠٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠١ ، ٢٩٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٠	مُوسَىُ الصَّغِيرِ ٢٨٩
٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٤ ، ٣١٢ ، ٣١٠	مُوسَىُ الْكَاظِمِ ٣٤٨
مَسْنَدُ الْفَرْدُوسِ ٣١٦	مُوسَىُ الْيُونِينِيِ ٣٠٢
مِسْنُورُ بْنُ مِرْوَعِ الْعَنْبَرِيِ ٣٠٨	مُوسَىُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ كَثِيرِ الْأَنْصَارِيِ ٢٨٤
مَشْكَاةُ الْأَنُوَارِ ٣٨٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦	مُوسَىُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَيَانِ ٢٩٩
مَظْفَرُ الْكَرْكَانِيِ ٣٤٤	مُوسَىُ بْنُ وَرْدَانِ ٣٠٢
مَظْفَرُ شَمْسِ الْبَلْخِيِ ٣٤٦ ، ٣٤٥	مِيمُونُ ٣٤١ ، ٣٣٩ ، ٣٣٤
مَعَاذُ بْنُ جَبَلِ ٣١٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٧٨	نَاصِرُ الدُّولَةِ السُّمَنَائِيِ ٣٣٥
مَعَاذُ بْنُ هَشَامِ ٢٨١	نَاصِرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي أَحْمَدِ الْجَشْتَيِ ٣٣٥
مَعْجَمُ الْمُؤْلِفِينَ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٦	نَاظِرُ الْجَيْشِ ، ٢١ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٧
، ٥٤ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠	، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠
، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٠ ، ٧٨ ، ٧٥ ، ٦٥ ، ٦٠ ، ٥٩	، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠
، ١٦١ ، ١٥٤ ، ١٥١ ، ١٤٩ ، ١٣٠ ، ١٢٩	٢٤٧ ، ٢٣٠
، ١٨٩ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٦٧ ، ١٦٣	نَحْمَنُ الدِّينِ الْكَبِيرِ الْحَبْوَقِيِ ٣٤٦
، ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٢٣١ ، ٢٠١	نَحْمَنُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الْأَصْفَهَانِيِ ٣٤٤ ، ٣٣١
، ٣٥٢ ، ٣٣٠ ، ٣٢٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤	نَجِيبُ الدِّينِ الْفَرْدُوسِيِ ٣٤٦
	نَصْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الْأَوْدَهِيِ ٣٤٥
	٣٨٨

نظام الدين الحسيني.....	٣٤٤.....	يجي الباكوني.....
نظام الدين الخالدي الدهلوبي.....	٣٤٥.....	يجي بن جابر.....
نظام الدين الماخوش.....	٣٤٢.....	يجي بن حبيب ابن عربي،
غران البحصي	٢٨٧.....	يجي بن حبيب بن عربي
نور الدين عبد الصمد الطنزي	٣٤٤.....	يجي بن عبد الله بن بكر.....
نور الدين عبد الصمد الطييري	٣٣١.....	يجي بن محمد بن السكن
هارون بن عبد الله.....	٢٨٧.....	يجي بن معين.....
هامش ،٦ ،١٧ ،١٨ ،٢١ ،٢٤ ،٢٦ ،٤٢ ،٥٤		يجي بن يمان.....
٣٥٢ ،٢٩٩ ،٢٦٣ ،٢٠٣ ،١٦٤ ،٨٨ ،٥٤		يزيد العشقى.....
هدية الله سرقةست.....	٣٤٣.....	يزيد بن كيسان
هشام بن سعد.....	٢٧٦.....	يزيد بن هارون.....
هصان بن كاهن	٢٨٣.....	يعقوب ابن أبي بناته
همنان.....	٣٢٢.....	يعقوب الجرجي.....
هنداء ،٤٢ ،١٠٥ ،١٤٢ ،١٤١ ،٢٣١ ،٢٩٤		يعلى بن شداد ابن أوس
	٣١٠ ،٣٠٠	يعلى بن شداد بن أوس.....
وراد	٣٠٢.....	يوسف جمال الدين ابن علي داغر الرفاعي ..
ياسين الزيات	٣١٢.....	يونس ،٥٩ ،١٢٢ ،١٢٣ ،١٥١ ،٢٥٨ ،٢٧٥ ..
يجي ابن كثير العنبرى	٣٠٨.....	
		٣٣٤ ،٣٣٣ ،٣٠٥ ،٢٨٣ ..

المصادر والمراجع

- ١ القرآن الكريم.
- ٢ الأعلام للزركلي، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - ٢٠٠٢.
- ٣ الإبانة عن أصول الديانة، علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري (أبو الحسن)، بلا تاريخ، دار ابن زيدون - بيروت.
- ٤ إحياء علوم الدين، ابو حامد الغزالى، دار الشعب. تهران. بلا تاريخ.
- ٥ آداب الشافعى ومناقبه، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الرازى ابن أبي حاتم. محقق: عبد الغنى عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ٢٠٠٣.
- ٦ أمالي المحاملى - رواية ابن يحيى البيع. الحسين بن إسماعيل الضبى المحاملى أبو عبد الله. تحقيق: د. إبراهيم القيسى، الناشر المكتبة الإسلامية ، دار ابن القيم، مكان النشر عمان - الأردن ، الدمام. ١٩٩١.
- ٧ أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ، أبو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد الأعظمى، دار السلفية، يومي ١٩٨٣.
- ٨ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأننصاري. المكتبة العصرية - بيروت.
- ٩ البرهان المؤيد، أحمد بن علي بن ثابت الرفاعي الحسيني، تحقيق: عبد الغنى نكه مي، دار الكتاب النفيس - بيروت، ١٤٠٨ هـ.

- ١٠ تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٠.
- ١١ تاريخ العلماء النحوين، أبو المحسن التنوخي. المملكة العربية السعودية - ١٩٨١.
- ١٢ تاريخ عجائب الآثار في الترجم والأخبار. عبد الرحمن بن حسن الجبرتي. تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الطتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٧.
- ١٣ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. الحقق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء - مكة المكرمة ١٤٠٦هـ.
- ١٤ تذكرة الخواص، شمس الدين ابو المظفر يوسف بن قرغلي بن عبد الله ابن الجوزي. مكتبة نينوى، طهران.
- ١٥ التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥هـ.
- ١٦ التكميلة لكتاب الصلة. أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضايعي. تحقيق: عبد السلام المهايس، الناشر دار الفكر للطباعة، لبنان ١٩٩٥.
- ١٧ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. الحقق: مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكري. مؤسسة القرطبة.

- ١٨ تولى التأنيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر، ابن حجر العسقلاني. المحقق: عبد الله محمد الكندي. دار ابن حزم ٢٠٠٨.
- ١٩ الجامع الصحيح سنن الترمذى، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذى السلمى، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربى، بيروت - ١٩٧٨.
- ٢٠ الجامع الصغير من حديث البشير النذير، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن ساق الدين السيوطي. دار الكتب العلمية. بيروت - ٤٢٠٠٤.
- ٢١ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة. ٤٢٢ هـ.
- ٢٢ الجامع لشعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البهقهى، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، المكتبة الرشد، الرياض - ٢٠٠٣.
- ٢٣ حاشية العطار على شرح الجلال الحلبي على جمع الجواامع، للعلامة الشيخ حسن العطار على شرح الجلا الحلبي على جمع الجواامع للإمام ابن السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت بلا تاريخ.
- ٢٤ الحاوي للفتاوى في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائل الفنون. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن. دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٣.

- ٢٥ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ٢٦ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الحانجى بالقاهرة، ١٩٨٤.
- ٢٧ الدرر في أعيان القرن الثاني عشر محمد خليل بن علي المرادي. دار الكتاب الإسلامي.
- ٢٨ دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دائرة المعارف النظامية حيدرآباد. بلا تاريخ.
- ٢٩ ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكيري المسمى بالتبیان في شرح الديوان، دار المعرفة، بيروت بلا تاريخ.
- ٣٠ الرسالة القشيرية، القشيري، المكتبة التوفيقية، كربلاء.
- ٣١ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. أبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي. دار ابن حزم.
- ٣٢ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله الفزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - بيروت.
- ٣٣ السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي. الحقق : علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن

التركماني، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد-

.١٣٥٥ هـ.

- ٣٤ سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. المحقق: مكتب تحقيق التراث، الطبعة الخامسة، دار المعرفة، بيروت -١٤٢٠ هـ.
- ٣٥ سير أعلام النبلاء. الأمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. محقق شعيب الأننوط. مؤسسة الرسالة، بيروت -١٩٨٤.
- ٣٦ شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث -دار الثقافة العربية، بيروت -١٩٨٨.
- ٣٧ شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناضر الجيش. تحقيق: أ.د. علي أحمد فاخر ومجموعة من الحققين، دار السلام، ٢٠٠٧.
- ٣٨ شرح التصریح على التوضیح، خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت -٢٠٠٠.
- ٣٩ شرح التلويح على التوضیح لمن التنقیح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانی الشافعی، المحقق: زکریا عمیرات، دار الكتب العلمية بيروت -١٩٩٦.

- ٤٠ شرح التلویح علی التوضیح لمتن التنقیح فی أصول الفقه، سعد الدین مسعود بن عمر التفتازانی الشافعی، الحدق: زکریا عمیرات، دار الكتب العلمیة، بیروت- ١٩٩٦.
- ٤١ شرح الدمامینی علی مغنى الليبب، محمد بن أبي بکر الدمامینی، الحدق: أحمـد عزـو عنـایـة، مؤسـسـةـ التـارـیـخـ العـرـیـ، بـیـرـوـتـ ٢٠٠٧ـ.
- ٤٢ شرح الرضـیـ عـلـیـ الـکـافـیـ، تـعلـیـقـ: یـوسـفـ حـسـنـ عـمـرـ. بـنـغـازـیـ ١٩٩٦ـ.
- ٤٣ شرح الزرقانـیـ عـلـیـ موـطـأـ الإـمـامـ مـالـكـ، محمدـ بنـ عبدـ الـبـاقـیـ بنـ یـوسـفـ الزرقانـیـ، المـطبـعـةـ الـخـیرـیـةـ. بلاـ تـارـیـخـ.
- ٤٤ شرح المـعـلـقـاتـ السـبـعـ، للإـمـامـ عبدـ اللهـ الحـسـنـ بنـ أـحمدـ الزـوـزـیـ، تـحـقـیـقـ: محمدـ عبدـ القـادـرـ الفـاضـلـیـ، مـکـتبـةـ العـصـرـیـةـ، بـیـرـوـتـ ٢٠٠٥ـ.
- ٤٥ شرح المـفـصلـ فـیـ صـنـعـةـ الإـعـرـابـ المـوـسـومـ بـالـتـخـمـیرـ، صـدـرـ الـأـفـاضـلـ القـاسـمـ بنـ الحـسـنـ الـخـوارـزمـیـ، الحـدـقـ: الـدـکـتوـرـ عبدـ الرـحـمـنـ بنـ سـلـیـمانـ العـثـیـمـینـ، دـارـ الغـربـ الإـسـلامـیـ، ١٩٩٠ـ.
- ٤٦ شرح المـفـصلـ، مـوـفـقـ الدـینـ بنـ یـعـیـشـ. إـدـارـةـ الطـبـاعـةـ الـمـنـیرـیـةـ، مـصـرـ.
- ٤٧ صحـیـحـ ابنـ حـبـانـ بـتـرـیـبـ ابنـ بلـبـانـ. محمدـ بنـ حـبـانـ بنـ أـحمدـ أبوـ حـاتـمـ التـمـیـمـیـ الـبـسـتـیـ، تـحـقـیـقـ: شـعـیـبـ الـأـرـنـوـطـ. مؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ، بـیـرـوـتـ ١٩٩٣ـ.
- ٤٨ صحـیـحـ ابنـ حـبـانـ بـتـرـیـبـ ابنـ بلـبـانـ، تـأـلـیـفـ الـأـمـیرـ عـلـاءـ الدـینـ عـلـیـ ابنـ بلـبـانـ الـفـارـسـیـ، تـحـقـیـقـ: شـعـیـبـ الـأـرـنـوـطـ، مؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ، بـیـرـوـتـ ١٩٩٣ـ.

- ٤٩ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، رياض - ١٩٩٨.
- ٥٠ الضوء الالامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت - بلا تاريخ.
- ٥١ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي. تحقيق : د. محمود محمد الطناحي. د. عبد الفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربية.
- ٥٢ العقد الثمين في دواوين الشعراء الثلاثة الجahليين، طبع بنفقة لطف الله الزهار، بيروت - ١٨٨٦.
- ٥٣ عمل اليوم والليلة لابن السنفي. الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري. تحقيق: بشير محمد عيون. مكتبة دار البيان، رمس - ١٩٨٧.
- ٥٤ فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعى، تحقيق : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعى، دار المعرفة، بيروت - ١٣٧٩ هـ.
- ٥٥ الفتوحات المكية، محي الدين ابن عربي. طبعه وصححه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - ١٩٩٩.
- ٥٦ القاموس المحيط، العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

- ٥٧ الكتاب كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت-١٩٨٣.
- ٥٨ كتاب المطول شرح التلخيص للعلامة سعد الدين التفتازاني، دار الطباعة العامرة، إسطنبول-١٣٠٩هـ.
- ٥٩ كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. دار الجيل، بيروت-١٩٩٧.
- ٦٠ كتاب خلاصه الأثر في أعيان القرن الحادى عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد الحموي الدمشق.
- ٦١ كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوى، المحقق: رفيق العجم - علي درحوج، مكتبة لبنان، ١٩٩٦.
- ٦٢ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: الشيخ عادل أحجج عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض-١٩٩٨.
- ٦٣ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٦٤ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين المنقى الهندي البرهان فوري، مؤسسة الرسالة ، بيروت-١٩٨٦.

- ٦٥ لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. دار صادر-
بيروت.
- ٦٦ مجمع الزوائد ونبع الفوائد. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: عبد
الله محمد الدرويش. دار الفكر، بيروت-١٩٩٤.
- ٦٧ المستدرك على الصحيحين، الإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النسابوري.
إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة، بيروت-بلا تاريخ.
- ٦٨ مسنن أبي يعلى. أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي. تحقيق:
حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث، دمشق-١٩٨٤.
- ٦٩ مسنن الإمام أحمد بن حنبل. أحمد بن حنبل. المحقق: شعيب الأرنؤوط
وآخرون. مؤسسة الرسالة موقع الإسلام، ١٩٩٥.
- ٧٠ المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن
أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهراني الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن
محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٦.
- ٧١ مشكاة الأنوار، أبو حامد الغزالى، محقق: ابو العلا عفيفي، قاهرة-١٩٦٤.
- ٧٢ المعجم الأوسط. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق : طارق بن
عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ، القاهرة-
١٤١٥هـ.
- ٧٣ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني. تحقيق:
حمدي بن عبدالجيد السلفي ، مكتبة ابن تيم ، القاهرة.
- ٧٤ معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، مؤسسة الرسالة. بيروت-١٩٩٣.

- ٧٥ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٦.
- ٧٦ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، الدكتور أ. ي. ونسنل. دار الدعوة. إسطنبول-١٩٨٨.
- ٧٧ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار الكتب المصرية - ١٣٦٤ هـ.
- ٧٨ مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكى، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٨٧.
- ٧٩ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت-١٩٩٣.
- ٨٠ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.
- ٨١ المكتبة الشاملة. ٢٠١٢.
- ٨٢ مناقب الأسد الغالب مُعز الكتائب، ومظہر العجائب ليث بن غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد. تحقيق : طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن ، القاهرة.
- ٨٣ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف بن موي النووي. المطبعة المصرية بالأزهر-١٩٢٩.
- ٨٤ الموسوعة الصوفية أعلام التصوف والمنكرين عليه والطرق الصوفية، د. عبد المنعم الحفني، الطبعة الأولى، دار الرشاد، ١٩٩٢.

- ٨٥ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الانباري، تحقيق: إبراهيم سامرائي، مكتبة المنار، الأردن - ١٩٨٥.
- ٨٦ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي. طبعة إسطنبول - ١٩٥٥.
- ٨٧ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الرمان. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. المحقق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت.
- ٨٨ من أسرار التنزيل، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي. تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار المسلم، جمهورية مصر العربية.

فهرس الموضوعات

مقدمة	٤
ترجمة الكوراني	٦
مقدمة المؤلف	١٦
المبحث الأول	٢٣
في أن نفي الجنس نفسه من غير نسبة شيء إليه أو نسبته إلى شيء، هل هو ممكن أم لا؟	٢٣
المبحث الثاني	٤٠
في كيفية عمل "لا" النافية للجنس	٤٠
المبحث الثالث	٦٤
في معنى الاستثناء	٦٤
المبحث الرابع	٧٠
في أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس	٧٠
المبحث الخامس	٨٤
في أن العامل في التابع هل هو العامل في المتبع أم لا؟	٨٤
المبحث السادس	٩١
في تقرير قولهم المبدل منه في حكم المنحي	٩١
المبحث السابع	١٠٦
في ناصب المستثنى ورافعه	١٠٦
المبحث الثامن	١٢١
في الكلام على إعراب لا إله إلا الله	١٢١
المبحث التاسع	٢٤٥

في أن "لا إله إلا الله" من أي قسم من أقسام القضية.....	٢٤٥
المبحث العاشر.....	٢٥١
في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الله في وجوب الوجود؟.....	٢٥١
المبحث الحادي عشر.....	٢٥٥
في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الأفعال؟.....	٢٥٥
المبحث الثاني عشر.....	٢٦٢
في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الوجود؟.....	٢٦٢
خاتمة.....	٣٤٩
فهرس الأعلام	٣٥٤
المصادر والمراجع.....	٣٧١
فهرس الموضوعات.....	٣٨٢